٨٢

اليمن

في الصحافة العربية في القرن العشرين

١٩٩٢

٦


بسم الله الرحمن الرحيم

(٨٢)

اليـــمــن

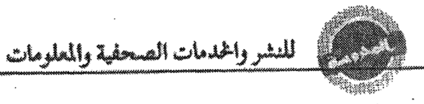
فى الصحافة العربية

فى القرن العشرين

١٩٩٢

المجلد السادس

إعداد
مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
٤ ش ٩ ب المعادى - ٣٨٠٢٠٣٣



فهرس/ قصاصات الصحف

الموضوع : اليمن 1992
العنوان

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

فهرس/ قصاصات الصحف

المؤتمر الوطنى اليمنى يختتم اعماله

حسين محمد سعيد | اليمن | الحياة | 92-09-17 | 143

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

رابطة ابناء اليمن لاتستعبد انسحاب المؤتمر الشعبى من اللجنة التحضيرية

اليمن | الحياة | 92-09-17 | 145

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

البرلمان اليمنى أكثر ديمقراطية من الكونغوس الأميركى

اليمن | الوطن العربى | 92-09-18 | 146

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

فى حالة تمديد الفترة الانتقالية مؤتمر المعارضة اليمنى يدعو الى الاضراب

عبد الرحمن خبارة | اليمن | صوت الكويت | 92-09-18 | 151

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

الحزب الاشتراكى يرفض الاشتراك فى مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية

لطفى شطارة | اليمن | الشرق الاوسط | 92-09-19 | 152

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

اليمن وعمان اتفقتا على صيغة نهائية لترسيم الحدود بينهما

حسين عبد الغنى | اليمن | الحياة | 92-09-19 | 153

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

انفجار عبوة ناسفة بجوار منزل شقيق الرئيس اليمنى

اليمن | الاهرام | 92-09-20 | 156

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

ثلاثة انفجارات تستهدف شقيق الرئيس وصهره ومقر لجنة المؤتمر الشعبى

اليمن | صوت الكويت | 92-09-20 | 157

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

صنعاء : الهدف من الانفجارين تعطيل الانتخابات

عبد الرحمن الحيدرى | اليمن | الحياة | 92-09-20 | 159

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

اغتيالات الديمقراطية فى اليمن

يوسف الشريف | اليمن | العالم اليوم | 92-09-21 | 161

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

البيض مستعد للاستقالة فى مقابل تنفيذ مطالبة

اليمن | الشرق الاوسط | 92-09-21 | 163

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

قضاة اليمن مضربون بسبب اهمال الدولة لهم

عبد الوهاب المؤيد | اليمن | الوسط | 92-09-21 | 165

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

أحداث العنف السياسى باليمن .. هل تهدد تحالف الوحدة بين الشطرين ؟

اليمن | العروبة | 92-09-22 | 167

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

المؤتمر الشعبي يحذر من خطر تمزق في اليمن عبد الرحمن الحيدرى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الحياة	92-09-22	170
الهيئة المركزية لحزب الرابطة اليمنى المرحلة مفعمة بالآمال والمخاطر عبد الرحمن الحيدرى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الحياة	92-09-22	172
اليمن .. وحساب الوقت اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	صوت الكويت	92-09-22	173
زعماء الأحزاب يتوسطون بين البيض وعلى صالح اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الشرق الاوسط	92-09-22	174
قائمة واحدة للجميع .. أو لا قائمة اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الشرق	92-09-22	175
العطاس يلوح بالاستقالة ويضغط لإقرار الأمن اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الشرق الاوسط	92-09-24	177
المتوكل ينفى لاكتساب العطف ولجنة الانتخابات تواصل مهمتها حمود منصر اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الشرق الاوسط	92-09-24	179
نداء أخير .. قبل الطوفان فى اليمن اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	صوت الكويت	92-09-24	180
ابو لحوم لـالحياة : الانفجارات فى اليمن عبد الرحمن الحيدرى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الحياة	92-09-25	184
البيض يؤكد الخلاف مع الرئيس اليمنى اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	صوت الكويت	92-09-25	187
لحزبان الحاكمان فى اليمن يطالبان بالكشف عن مرتكبى اعمال العنف حمود منصر اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الشرق الاوسط	92-09-25	188
الردة على الوحدة كالردة على الاسلام اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الوطن العربى	92-09-25	189
انفجار فى صنعاء قرب السفارة الأمريكية لطفى شطاره اليمن *الموضوع الفرعى :* اليمن (المجلد السادس) 1992	الشرق الاوسط	92-09-25	193

عبد الرحمن الحيدرى اليمن

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

مجرد ملاحظة

عربى اصيل	اليمن	المساء	92-09-25	196

الموضوع الفرعى : اليمن (المجلد السادس) 1992

المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٢

الاشتراكي يؤخر بيان احزاب السلطة اليمنية لليوم

الجفري يتهم الحزبين الحاكمين بعرقلة المؤتمر والمعارضة تؤكد هيمنتها على لجنة الانتخابات

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

اكد عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن ورئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني في اليمن - لـ «الشرق الاوسط» ان اللجنة ستواصل اعمالها تمهيداً لعقد المؤتمر في موعده قبل منتصف الشهر المقبل بعيداً عن وصاية الحزبين الحاكمين، وقال ان احزاب السلطة ومن سار في ركابها مصرون على عرقلة المؤتمر، «الا اننا كلجنة تحضيرية سنسير في اجراءات عقد المؤتمر الوطني، وقد بدأنا في مناقشة الوثائق المقدمة اليه، منها مشروع ميثاق العمل السياسي الذي سنستكمله في اجتماع اليوم».

ووصف رئيس اللجنة التحضيرية تذبذب الحزب الاشتراكي اليمني بين الجانبين، كمن يضع قدماً في ضفة والقدم الاخرى في الضفة الثانية، ولكنه «يتضامن في كل شيء مع المؤتمر الشعبي العام» الشريك في الحكم.

وجدد الجفري التأكيد ان اللجنة التحضيرية تهدف الى عقد مؤتمر تصل فيه الى اجماع وطني حول القضايا الاساسية التي تهم اليمن ومستقبلها السياسي، وان الاحزاب التي ستشارك فيه تطرح اموراً اكثر صراحة، منها وثيقة الانتخابات، وستتطرق الى كثير من الموضوعات النقدية، وتشريح للاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والامنية الراهنة في البلاد. واوضح ان هذه هي الخطوة الاولى لعملية الفرز بين احزاب السلطة ومن يسير في ركابها، والاحزاب الاخرى خارج السلطة، والتي تتمسك بمواقف نابعة من قناعتها.

غير ان مصادر حزبية اكدت لـ «الشرق الاوسط» ان الاجتماع الذي عقد يوم الاربعاء الماضي في منزل الشيخ محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري، شارك فيه اكثر من ٢٥ حزباً ومنظمة جماهيرية، بالاضافة الى ممثلين عن الحزبين الحاكمين.

واضاف المصدر الذي طلب عدم ذكر اسمه. ان الاجتماع طرح بشدة اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية، بحيث تمثل جميع الاحزاب والمنظمات وفق النسب التالية ٦٥ في المائة للاحزاب، و٣٠ في المائة للمنظمات الجماهيرية، و٥ في المائة للمستقلين، وكذلك تشكيل سكرتارية للإعداد للمؤتمر، الذي تعدلت تسميته الى «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية».

وذكر ان بياناً موقعاً عن الاحزاب التي شاركت في الاجتماع بمنزل ابو لحوم سيصدر اليوم، بعد ان طلب الحزب الاشتراكي اليمني عدم توزيع البيان، حتى تبدي قيادته رأياً نهائياً بشأنه ويشير المراقبون الى احتمالات ان عقد المؤتمر الوطني او اي تجمع آخر اصبحت مستبعدة بفعل العراقيل التي توضع باستمرار، وأكد ذلك مصدر حزبي مطلع، قال ان الحزبين الحاكمين لا يريدان عقد المؤتمر الوطني في اي صورة، رغم التنازلات التي قدمتها اللجنة التحضيرية.

وكان عمر الجاوي - زعيم حزب التجمع الوحدوي اليمني - قد ألمح في مقابلته التلفزيونية الى ان الحزبين الحاكمين وافقا على حضور المؤتمر، بشرط ان لا يتعرضا لاي هجوم من قبل الاحزاب الاخرى، وتحميلهما مسؤولية الاخفاقات التي حدثت خلال الفترة الانتقالية .وعلى صعيد آخر عبرت مصادر حزبية لـ «الشرق الاوسط» عن دهشتها لاختيار رئاسة اللجنة العليا للانتخابات، وقالت ان تقاسم الحزبين الحاكمين رئاسة الانتخابات تؤكد هيمنتهما على كل شيء وانهما يعملان على تهميش دور الاحزاب الاخرى فيها .وكانت اللجنة قد اختارت القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام رئيساً، ومحمد سعيد عبد الله (محسن) عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني نائباً للرئيس واعتبرت المصادر اختيار عبد الرحمن مهيوب (حزب البعث) مقرراً للجنة لا يحقق تمثيل جزء معارض لانه تم بناء على ترشيح جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي وعضو لجنة الانتخابات.

ومن ناحية اخرى نفى الدكتور عبد الهادي الهمداني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) وممثل المؤتمر الشعبي العام في الحوار مع اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ان يكون لدى المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي اية نية لإفشال المؤتمر او فرض الوصاية عليه، وقال في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان الحزبين الحاكمين حريصان على ان ينعقد المؤتمر، وعلى المشاركة فيه، والخروج بقرارات فاعلة، يتحملان الى جانب بقية الاحزاب مسؤولية تنفيذها.

وقال: «اذا كان الهدف من المؤتمر هو تحقيق الوفاق الوطني، والحرص على ذلك، لا بد تشارك في الاعداد والتحضير له كل الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية المستقلة، ليكون المؤتمر بمستوى المرحلة، وبمستوى الاحزاب والمنظمات، على ان يضطلع الحزبان الحاكمان بالدور الاساسي في تنفيذ مقررات المؤتمر بالتعاون مع القوى السياسية والشعبية الاخرى.

وشدد على ضرورة قبول فكرة اعادة النظر في تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر، ليساهم الجميع في اخراج البلاد من المأزق الذي هي فيه. وطالب اللجنة التحضيرية باظهار مزيد من المرونة في مواقفها من القضايا المتحفظ عليها من بعض الاحزاب، وان تسلم بعدم حصر اللجنة التحضيرية في بضعة احزاب دون غيرها، وأن يعتبر كل حزب او منظمة جماهيرية عضو في اللجنة التحضيرية للمؤتمر، شريطة ان تكون المنظمات الجماهيرية موحدة وغير تشطيرية

صنعاء: محاولة اغتيال رئيس مجلس النواب بقذيفة على منزله

□ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ في حوالي التاسعة والدقيقة الخامسة والاربعين ليل الخميس تعرض منزل السيد ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني لهجوم بقذيفة «ار.بي.جي» اصابت سور المنزل وغرفة نومه، ولم يصب احد باذى، اذ ان نعمان كان في مكان آخر، وعائلته مسافرة. كما لم يصب احد من حراس المنزل الواقع في الضاحية الجنوبية الغربية من العاصمة.

وهذا ثاني اعتداء خلال عشرة ايام يتعرض له عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بعد القاء قنبلة في العاشر من هذا الشهر على منزل السيد فضل محسن وزير التجار والتموين اليمني.

وقال مصدر امني مسؤول إنه عثر على العبوة الفارغة على بعد ٣٠٠ – ٤٠٠ متر من المنزل حيث يعتقد انه المكان الذي اطلقت منه القذيفة. وتمكنت اجهزة الشرطة والامن من القبض على عدد من المشتبه فيهم واحالتهم على النيابة للتحقيق. وقال ان «وزارة الداخلية والامن تستنكر هذه المحاولات التي تستهدف زعزعة الامن والاستقرار والاضرار بالمسيرة الديموقراطية ومحاولة النيل من الوحدة اليمنية، وتهيب بكل رجال الشرطة والامن الوقوف بحزم امام هذه المحاولات، كما تهيب بالاخوة

التتمة في الصفحة (٤)



المواطنين التعاون مع رجال الشرطة والامن والابلاغ عن اية مظاهر يمكن ان تؤدي الى الاخلال بالامن او اية معلومات تساعد على الوصول الى الجناة».

من جهة اخرى، اتهم السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي رئيس هيئة امناء اللجنة المركزية «جهات» لم يشا كشفها ببذل مساع «حثيثة ومتصاعدة لاحداث هزات مفتعلة داخل بعض منظمات الحزب الاشتراكي من دون مراعاة علاقات التحالف والصداقة».

وفي تلميح واضح الى اعلان انسحاب نحو ٤٠ عنصراً من قيادات تنظيم الحزب وقواعده في محافظة إب قبل اسبوعين وانضمامهم الى الجبهة الوطنية الديموقراطية، فسر الشخص الثاني في الحزب الاشتراكي الخطوة التي لجات اليها هذه العناصر بانها كانت نتيجة «للتاثير في بعض العناصر الحزبية التي تعاني ظروفاً مادية ومعيشية صعب ولم تحل مشاكلها لاسباب خارجة عن ارادة الحزب».

وفي ما بدا تبريراً لخلافات في القيادة العليا للحزب على تقويم ما جرى في منظمة إب اشار السيد سالم صالح الى «ان الحزب كونه اتحاداً اختيارياً (...) فالانتماء اليه او الخروج من صفوفه قضية طوعية، لكن ما يدعو الى الاستغراب حقاً هو تحريض جهات خارجية الاعضاء على ترك الحزب». ونبه الى ان اي حزب، وبالذات الحزب الاشتراكي، يملك امكان ممارسة مثل هذا التحريض «لكنه يستنكف عن فعل ذلك مراعاة للاعتبارات المبدئية وعلاقات الصداقة».

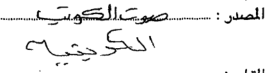
وقال مصدر في الجبهة الوطنية الديموقراطية لـ «الحياة» ان الامانة العامة للجبهة عقدت اجتماعاً ليل الخميس - الجمعة للبحث في دوافع الاستقالات الجماعية والانضمام الى الجبهة، واستنتجت ان في مقدم دوافع مثل هذه الخطوة ان قيادة الحزب الاشتراكي «تقف عائقاً امام تحقيق المطالب والحقوق المشروعة لاعضاء حزب الوحدة الشعبية (حوشي) والجبهة الوطنية الديموقراطية اليمنية (جودي) بعد دمجهما قسراً في اطار الحزب الاشتراكي اليمني» عشية قيام الوحدة قبل اكثر من عامين وحرمان اعضاء (حوشي) و(جودي) عن سابق اصرار من كل الحقوق والامتيازات التي منحت لاعضاء الحزب الاشتراكي.

واضاف المصدر ان امانة الجبهة كانت تقدمت في حزيران (يونيو) ١٩٩١ بمذكرة الى رئيس مجلس الرئاسة تضمنت المطالب المشروعة والحقوق المكتسبة لاعضاء تنظيمي «حوشي» و «جودي» السابقين والتي اقرتها اتفاقات الوحدة. كما طلبت امانة الجبهة في اجتماع ليل الخميس من رئيس مجلس الرئاسة تحديد موعد للاجتماع بها للبحث في ما تم في شان تلك المطالب.

الى ذلك نفى السيد ابو بكر باذيب عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي رئيس تحرير صحيفة «الثوري» الجريدة المركزية للحزب وجود اي «بوادر انقسام في الحزب الاشتراكي».

وفي ما اعتبر رفضاً واضحاً لتصريحات الامين العام المساعد للحزب التي اتهم فيها الجهاز الاعلامي في حزبه بانه «يعكس راي المتطرفين ويحول دون تعزيز العلاقات» التي ابرزتها الصحف الرسمية وبعض الصحف الحزبية وتجاهلته صحف الحزب الاشتراكي قال السيد باذيب: «اعتبر بعض الصحف بعض الآراء الواردة في تصريحات صدرت اخيراً عن قادة بارزين في الحزب خروجاً عن الخط السياسي العام للحزب وتنبئ بخلافات عميقة داخله تنذر بما هو اخطر (...) على ان ما يجب التوكيد عليه وهو الاهم ان الحزب الاشتراكي اليمني اخذ يسير منذ وقت غير قصير في اتجاه اعادة النظر في شكل العلاقة ومضمونها ليس فقط بين هيئاته المختلفة وانما ايضاً بين اعضائه بهدف ضمان الديموقراطية الكاملة في حياته الداخلية وتوفير شروط ممارستها (...) ومن ناحية اخرى فان التضييق على الآراء الاخرى داخل الحزب ينعكس سلباً على علاقته بالآخرين خارجه، والعكس ايضاً صحيح اذ لا يمكن ان نتوقع حزباً يمارس القمع ضد خصومه السياسيين يسمح بتبادل الآراء بين صفوفه».





المصدر : صوت الكويت
الكويتية

التاريخ : ٢٢ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

قصف منزل رئيس مجلس النواب اليمني

مقتل ٨ أشخاص في اضطرابات واسعة بعدن

عدن ـ عبد الرحمن خبارة
صنعاء ـ «صوت الكويت»، وكالات:

اندلعت امس في اكبر احياء مدينة عدن اضطرابات واسعة قتل خلالها ثمانية اشخاص حينما فتحت قوات الشرطة النار على متظاهرين اصوليين احتجوا على انتهاك حدود مقبرة، فيما قصف مسلحون منزل رئيس مجلس النواب ياسين سعيد نعمان في صنعاء بقذائف «الآر بي جي» في احدث محاولات اغتيال المسؤولين من قادة الحزب الاشتراكي اليمني.

وفي كل من حي المنصورة والشيخ عثمان وهما اكبر احياء عدن من حيث الكثافة السكانية اندلعت اضطرابات واصطدامات مع قوات الشرطة بعد ان تظاهر آلاف المصلين من انصار المجموعات الاصولية امس ـ عقب صلاة الجمعة ـ وهاجموا منازل قرب مقبرة المنصورة قالوا انها انتهكت حدود المقبرة و«دنست» ارضها، وخرج المتظاهرون اول الامر من مسجد الرحمن بالمنصورة وتوجهوا الى منزل «بن عزون» الذي شيد بمحاذاة المقبرة حيث هدموه في سورة من الغضب بعد ان انضم اليهم موالون في الشوارع.

وردا على ذلك هرعت الشرطة الى الاحياء المضطربة وفرضت حصارا على المنطقة تمهيدا لاطلاق القنابل المسيلة للدموع، التي لم تفلح في فض المتظاهرين ووقف الاضطرابات التي تحولت الى اشتباكات مع المواطنين ثم فتحت الشرطة الرصاص باتجاه المتظاهرين الاصوليين وقتلت وجرحت العشرات منهم.

وقالت مصادر الشرطة ان ثمانية اشخاص قتلوا في هذه الاصطدامات وان الكثير من الجرحى حالتهم خطرة، فيما توقعت مصادر سياسية ان يلقي هذا الحادث بظلاله على

(التتمة في الصفحة ٦)

المصدر : صوت الكويت
التاريخ : ٢٠ أغسطس ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

مقتل ٨ أشخاص

الوضع السياسي وبخاصة على الانتخابات النيابية التي من المقرر اجراؤها في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وفي صنعاء قصف مسلحون مجهولون منزل رئيس مجلس النواب الدكتور ياسين سعيد نعمان يوم اول من امس بقذائف «الآر.بي.جي» في احدث محاولات الاغتيال التي يتعرض لها كبار المسؤولين من قادة الحزب الاشتراكي، الشريك الثاني في حكم اليمن.

وقال مصدر مسؤول في وزارة الداخلية ان منزل نعمان تعرض الى قذائف «الآر.بي.جي» من عيار (ام ٧) اميركية الصنع «اطلقها مجهولون واستهدفت غرفة نوم رئيس مجلس النواب» واضاف «ولكن لم تحدث اصابات او خسائر في الارواح، لعدم وجود احد في المنزل لحظة الاطلاق».

وكان مسؤولون كبار اغلبهم من قادة الحزب الاشتراكي قد تعرضوا لمحاولات اغتيال وقتل بعضهم مثل عضو قيادة الحزب مستشار وزير الدفاع ماجد سيف في الشهر الماضي، في حين نجا رئيس الوزراء ابو بكر حيدر العطاس وعضو المكتب السياسي انيس حسن يحيى من محاولات مماثلة.

ووصف المصدر الرسمي قصف منزل نعمان بأنه يستهدف «النيل من الوحدة اليمنية» وطالب المواطنين التعاون مع السلطات لمنع «الاخلال بالامن».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٢ أغسطس ١٩٩٢

التستر على مذبحة الأطفال لتورط شخصيات يمنية

نجاة ياسين نعمان من قصف لمنزله

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

توافد على منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني بعد ظهر امس عدد من كبار المسؤولين على رأسهم المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء وبعض الوزراء واعضاء المجلس الاستشاري واعضاء مجلس النواب للتعبير عن تضامنهم معه، واستيائهم من حادث اطلاق صاروخ على منزله في الساعة التاسعة وعشر دقائق من مساء امس الاول.

وقد اوضحت معاينة «الشرق الاوسط» للمنزل ان القذيفة اخترقت حافة احدى النوافذ من الركن الجنوبي الغربي في الطابق الثاني، وتناثرت شظاياها في أرجاء الغرفة فسببت اضرارا مادية في الداخل، وهشمت زجاج ٤ سيارات من نوع «لاند كروزر» كانت خارجه.

وقالت مصادر مقربة من الدكتور نعمان انه كان في إحدى غرف الطابق الارضي، ولكن اسرته لم تكن موجودة في المنزل.

وأوضح مصدر أمني ان القذيفة كانت من نوع «ار بي جي» المضاد للدبابات. كما أشارت التقارير الاولية. وذكر أن نوعها سيعلن في ضوء نتائج تقرير المختبر الجنائي الذي يقوم بفحصها الآن.

ويقع منزل الدكتور نعمان في ضاحية «عطان» المعروفة باسم «الحي السياسي» في غرب صنعاء، وتطل عليه من الناحية الغربية ربوة تضم متنزه عطان - وهو حديقة للاطفال. ويرجح أن القذيفة اطلقت من ربوة عطان حيث وجد غلافها الفارغ هناك، على مسافة نحو ٤٠٠ متر من المنزل.

وفي اتصال هاتفي مع «الشرق الاوسط» اكد الدكتور نعمان وقوع الحادث لكنه امتنع عن الإدلاء بتفاصيل حتى يصدر بيان أجهزة الأمن في وقت لاحق، وبيان آخر من المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بعد اجتماعه الذي تقرر عقده على الفور.

وقد القت الشرطة اليمنية القبض على عدد من المشتبه فيهم، ولم تعلن عن هويتهم بعد، ولكن بعض الجهات اتهمت اصوليين بتدبير الحادث بعد ان اصدر مجلس النواب اليمني قانون التعليم في الاسبوع الماضي، ووافق على دمج المعاهد العلمية - ذات النظام الديني - في نظام التعليم العام، الأمر الذي عارضته عدة جماعات دينية.

وكان الدكتور نعمان قد هدد بالاستقالة اذا لم يصدر القانون.

ولم يستبعد مصدر في الحزب الاشتراكي اليمني ان يكون الحادث جزءاً من حملة لتصعيد اعمال التخريب مع بدء عمل اللجنة العليا للانتخابات.

ومن ناحية اخرى ما زالت تفاصيل جريمة اغتصاب الاطفال وقتلهم موضوعا للجدل في العاصمة اليمنية، حيث تتضارب تصريحات المسؤولين في النيابة العامة والبحث الجنائي بشأن تأكيد الواقعة او نفيها، وكذلك تحديد هوية مرتكبها، الذي قيل انه ضابط شرطة متقاعد اسمه عبد الله عطشان، واختلفت المصادر حول ما اذا كان يحمل رتبة رائد او عقيد.

وتنتظر النيابة العامة تقرير الطبيب الشرعي بعد استكمال فحص العظام التي وجدت مدفونة في فناء منزل المتهم، والتي اشار بعض المسؤولين عن التحقيق انها - على الاغلب - عظام آدمية، رغم ان البعض قال انها عظام حيوانات، وأشار الى ان المنزل مقام على موقع مقبرة قديمة.

وأثار ذلك شكوكا بشأن احتمال حدوث تستر على الجريمة، خاصة ان تحريات البحث الجنائي - من خلال التنصت على الاتصالات الهاتفية للمتهم - توصلت الى ان هناك اشخاصا من ذوي المراكز الاجتماعية المرموقة يشتركون معه في الممارسات المنافية للاخلاق، وانه كان وسيطا لجلب الاطفال لهم.



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٣ مارس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خيارات الاشتراكي مفتوحة في المؤتمر الوطني

الأحزاب اليمنية تناقش قصف منزل نعمان بدلا من متابعة أعمال اللجنة التحضيرية

صنعاء: «الشرق الأوسط»

تابعت «الشرق الأوسط» جهود الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية لتنظيم الاجتماع الذي عقدته مساء امس في «دار الحكمة» - مقر نقابة الاطباء اليمنيين - لمناقشة حادث اطلاق قذيفة صاروخية على منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب، وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، والنظر في المسألة الامنية في البلاد.

وأكد الدكتور عبد الهادي الهمداني عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ان الحادث المؤسف الذي تعرض له منزل الدكتور ياسين نعمان مساء امس الاول يستدعي من كل الاحزاب السياسية تحمل مسؤوليتها - الى جانب الدولة - للمشاركة في حفظ الامن والاستقرار، وقطع الطريق على اي محاولة من شأنها الاخلال بالأمن قبيل الانتخابات، او النيل من الديمقراطية.

وجدير بالذكر ان عددا من الاحزاب اليمنية - في اطار اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني - كانت قد قررت عقد اجتماع مساء امس لمناقشة وثائق المؤتمر، بينما قررت الاحزاب «المتحفظة على المؤتمر» عقد لقاء آخر في ذات الوقت لمناقشة موقفها النهائي من المشاركة في المؤتمر الوطني، في ضوء نتائج الاتصالات التي أجريت خلال اليومين الماضيين مع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية.

وفي غضون ذلك، بدأ يوم الثلاثاء الماضي حوار بين المؤتمر الشعبي العام، وحزب رابطة أبناء اليمن، في اطار الحوارات الثنائية الدائرة بين عدد من الاحزاب.

وأكد عبد الرحمن الجفري رئيس رابطة أبناء اليمن «رأي» لـ «الشرق الأوسط» ان الحوار جاء بطلب من اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام. وعقد أول لقاء بينهما في معهد الميثاق بصنعاء، وكان لقاء تمهيديا لم تحدد فيه قضايا الحوار. ونفى ان يكون لهذا الحوار أية صلة بالمؤتمر الوطني، الذي يترأس الجفري هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية له، وعلق على ما يطرح حول بعض الشخصيات المنتمية الى احزاب السلطة، التي تشارك في اجتماعات اللجنة التحضيرية «بصفتها الشخصية»، وليست ممثلة لأحزابها، فأكد ان اغلب تلك الشخصيات تشارك باسم الاحزاب التي تنتمي اليها، وتوقع في محاضر الاجتماعات تحت هذه الصفة وليس بصفتها الشخصية، في اشارة واضحة الى ممثلي الحزب الاشتراكي الذين تقول بعض دوائر حزبهم انهم يمثلون انفسهم، وان الحزب يقوم بدور الوسيط لتحقيق الوفاق، لأن له ممثلون آخرون يشاركون في لقاءات الاحزاب المتحفظة على المؤتمر ايضا. وقد استعرض مجلس الرئاسة اليمني في اجتماع عقده امس حادث قصف منزل رئيس مجلس النواب، وأكد على ضرورة تشديد اجراءات تنفيذ الخطة الامنية، وأصدر قراره بإحالة المتهمين بالاعتداء على وزير العدل عبد الواسع سلام، واحتجاز السفير السعودي في صنعاء علي محمد القفيدي، وتفجير لغم بجوار منزل رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس الى القضاء لمحاكمتهم.

كما اصدر المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - عقب اجتماع طارئ عقده امس - بيانا أدان فيه حادث قصف منزل الدكتور ياسين نعمان، وقال ان الحزب «تحلى بروح الانضباط ورفض بشدة محاولات جره الى ردود افعال غير مسؤولة»، وقال ان اعمال الارهاب تحاول «عرقلة تحقيق الاصلاح الشامل والقضاء على الفساد والفوضى، وتحديث اليمن»، وأعرب عن اعتقاده ان «العنف والارهاب لا بد ان يهزم» لصالح الشرعية.

٠٤٤٠٠٧

الاشتراكي : محاولة اغتيال نعمان هدفها عرقلة اجراء الانتخابات

صنعاء : أحزاب وفاعليات سياسية تدعو لبحث الوضع الامني في البرلمان

□ صنعاء - «الحياة»:

■ علمت «الحياة» ان الاحزاب السياسية والمنظمات والشخصيات الاجتماعية التي عقدت، اول من امس السبت، اجتماعاً في دار الحكمة في صنعاء للبحث في الحال الامنية بعد الاعتداء الذي تعرض له منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ليل الخميس - الجمعة الماضي، قررت دعوة هيئة رئاسة مجلس النواب لعقد جلسة استثنائية للبرلمان تخصص للبحث في قضايا العنف السياسي التي بدأت منذ عام باغتيال السيد حسن الحريبي عضو قيادة التجمع الوحدوي اليمني في العاشر من ايلول (سبتمبر) الماضي وانتهاء باطلاق صاروخ على منزل رئيس المجلس.

كما اعلنت الاحزاب نيتها الدعوة خلال الايام القليلة المقبلة الى اضراب جزئي لمدة ساعة في كل مرافق العمل دعماً للمطالبة بالكشف عن الجهات المتورطة في مسلسل اعمال القتل والارهاب سواء كانت محلية او خارجية. واتفقت على تصعيد الاضراب في عدد ساعاته حتى تلبى مطالبها.

وعلى الصعيد نفسه طرحت الفاعليات السياسية والاجتماعية فكرة تشكيل لجان شعبية في كل المحافظات لتهتم بمساندة اجهزة حماية الامن والنظام ودعمها في الكشف عن العناصر التي تهدد الاستقرار في البلاد. كما درست امكان تنظيم تظاهرات ومسيرات وربما اللجوء الى عصيان مدني اذا ما شعرت بوجود تباطؤ في تحقيق

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ أغسطس ١٩٩٢

مطالبها.

الى ذلك عقد مجلس الرئاسة اجتماعاً موسعاً برئاسة الفريق علي عبدالله صالح ولوحظ غياب نائب الرئيس السيد علي سالم البيض وعضو المجلس السيد سالم صالح محمد. فيما حضر الاجتماع، الى جانب عضوي المجلس القاضي عبدالكريم العرشي والسيد عبدالعزيز عبدالغني، رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء ووزيرا الخارجية والداخلية وقادة وزارة الداخلية والامن. وكرس اجتماع المجلس الذي قدم ٤٨ ساعة عن موعده التقليدي، اذ يعقد عادة يوم الاثنين من كل اسبوع، للبحث في الاوضاع الامنية خصوصاً بعد «حادث الاعتداء الاجرامي الذي تعرض له منزل رئيس مجلس النواب باطلاق قذيفة موجهة».

وذكرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية «سبأ» أن المجلس «اصدر توجيهاته الى قيادة وزارة الداخلية والامن باتخاذ الاجراءات الصارمة لحماية الامن والاستقرار في ارجاء البلاد وتعقب العناصر الاجرامية التي تسعى الى زعزعة امن الوطن».

واهاب مجلس الرئاسة بالمواطنين التعاون مع الاجهزة المختصة في «الكشف عن مرتكبي الاعمال الاجرامية لينالوا عقابهم الصارم»، مؤكداً عدم تهاون الدولة امام «هذه الاعمال التخريبية الحاقدة».

كما اصدر مجلس الرئاسة توجيهاته الى الجهات المختصة «بتقديم المتهمين بالاعتداء على وزير العدل، والمتهم بدخول السفارة السعودية واحتجاز السفير السعودي فيها، والذين قاموا بتفجير لغم بالقرب من منزل رئيس الوزراء الى القضاء لتاخذ العدالة مجراها». وظهر اول من امس السبت زار الرئيس علي عبدالله صالح يرافقه رئيس مجلس الوزراء السيد حيدر ابو بكر العطاس مقر جهاز الامن السياسي حيث التقيا قيادة وزارة الداخلية ومسؤولي الامن السياسي.

وشدد صالح في كلمته على «مسؤوليتهم في تنفيذ وتطبيق قرار مجلس الرئاسة بشان تنظيم نشاط الامن السياسي باخلاص وتعاون» وحضهم على «العمل للحفاظ على أمن الوطن والمواطن جنباً الى جنب مع الاجهزة المختصة الاخرى». ونبّه الى ان «ظواهر الاخلال بالامن والاستقرار تستهدف اساساً الوحدة اليمنية ونهج بلادنا الديموقراطي مما تفرض على اجهزة وزارة الداخلية والامن السياسي مضاعفة الجهود في تعقب عناصر التخريب والقضاء على ظاهرة الاخلال بالامن والاستقرار التي تستهدف اعاقة مسيرة البناء والتنمية».

وكان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اصدر بياناً عقب اجتماع طارئ ناقش فيه الاعتداء على منزل الدكتور نعمان رئيس مجلس النواب بقذيفة «ار بي جي» اميركية الصنع. واشار البيان الى ان محاولة الاعتداء على منزل الدكتور نعمان جاءت بعد وقت قصير من «محاولات اخرى استهدفت حياة عدد من اعضاء المكتب السياسي لحزبنا وعدد من كوادره(...). واكدت الحادثة الاخيرة من حيث الوسيلة المستخدمة فيها والهدف الذي رمت اليه ان الحال الامنية في البلاد تزداد خطورة، وان القوى التي تقف وراء هذه الحوادث يستبد بها الخوف من الممارسات الديموقراطية وتحاول بكل الوسائل «عرقلة الانتخابات العامة المقبلة ومناهضة مسيرة التنمية والتقدم وتعطيل عملية بناء الدولة الحديثة في اليمن، دولة النظام والقانون».



صنعاء: حل وسط يحسم تشكيل لجنة الانتخابات

■ صنعاء – عبدالوهاب المؤيد

انتهى الخلاف في صنعاء حول تشكيل اللجنة العليا للانتخابات بحل وسط، تمثل في إضافة مجلس النواب مادة انتقالية (موقتة) الى قانون الانتخابات، ترفع عدد اعضاء اللجنة من ٥ الى ١٧ عضواً، وصادق مجلس الرئاسة على هذه المادة «الانتقالية».

وكان قانون الانتخابات صدر عن مجلس النواب، وصادق عليه مجلس الرئاسة في ٨ حزيران (يونيو) الماضي. ونص القانون على تحديد عدد اعضاء اللجنة العليا للانتخابات بـ ١٥ عضواً يمثلون مجموعات الأحزاب والمستقلين، يرشحهم مجلس النواب ويصدر بتعيينهم قرار عن مجلس الرئاسة، على ان تكون اللجنة العليا، كما نص القانون، لجنة دائمة لكل الانتخابات.

وتلى صدور القانون الانتخابي خلاف بين مجموعة الاحزاب والحكومة على عدد اعضاء اللجنة وطريقة تمثيل الاحزاب فيها، وعلى قضايا اخرى تتعلق بالانتخابات ولجنتها العليا، مما استدعى اضافة المادة «الانتقالية» لرفع عدد اعضاء اللجنة الى ١٧ عضواً وجعلها لجنة موقتة خاصة بالانتخابات المقبلة وينتهي دورها بانتهاء هذه الانتخابات.

وصدر قرار مجلس الرئاسة بتعيين اعضاء اللجنة العليا للانتخابات من الحزبين الحاكمين ومن الاحزاب المعارضة كما ياتي:

١ – من المؤتمر الشعبي العام (احد الحزبين الحاكمين)، ثلاثة:

• القاضي عبدالكريم العرشي، عضو مجلس الرئاسة. ويتوقع ان يتم انتخابه رئيساً للجنة، بحكم درجته. (نائب رئيس جمهورية).

• محمد علي هيثم، من قادة الجبهة القومية في الجنوب سابقاً. شغل فيها منصب رئيس الوزراء. انضم بعد الوحدة الى المؤتمر الشعبي العام.

• صادق امين ابو راس، وزير الزراعة والموارد المائية.

٢ – من الحزب الاشتراكي اليمني (ثاني الحزبين الحاكمين):

• محمد سعيد عبدالله (محسن) وزير الادارة المحلية.

• صالح منصر السيلي، وزير شؤون المغتربين.

• جارالله عمر، مسؤول التثقيف السياسي في الحزب.

٣ – من الناصريين ثلاثة عن الفصائل الثلاث:

• من الناصري الديموقراطي: ياسين عبده سعيد.

• من الناصري الوحدوي: عبدالملك المخلافي.

• من التصحيح الناصري: عبدالفتاح البصير.

٤ – من حزب البعث: عبدالرحمن مهيوب.

٥ – من حزب الحق: احمد عبدالرحمن شرف الدين.

٦ – من التجمع اليمني للإصلاح: حمود هاشم الذارحي.

٧ – من اتحاد القوى الشعبية: عبدالله سلام الحكيمي.

٨ – من رابطة ابناء اليمن: حسن بازرعة.

٩ – من التنظيم السبتمبري: احمد عبدالرحمن قرحش.

١٠ – من المستقلين:

• احمد عبدالرحمن السماوي.

• راقية حميدان.

ومن جهة اخرى دعا الرئيس اليمني علي عبدالله صالح قيادة وزارة الدفاع وقادة القوات المسلحة «الى العمل على اعادة تنظيم القوات المسلحة بالروح نفسها التي تمت بها اعادة تحقيق وحدة الوطن». وجاءت هذه الدعوة خلال لقاء ثان، في غضون اسبوعين، عقده الرئيس صالح في صنعاء، في ١٦ آب (اغسطس) الحالي، مع كبار القادة العسكريين في القوات المسلحة اليمنية، وفي طليعتهم وزير الدفاع العميد الركن هيثم قاسم طاهر. وتزامنت لقاءات الرئيس اليمني مع بدء العد العكسي للانتخابات النيابية المقررة قبل حلول الذكرى الثانية للوحدة وانتهاء الفترة الانتقالية في ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. ورغب الرئيس اليمني في طمأنة وحدات الجيش اليمني حول مصير كوادرها عندما يعاد تنظيم القوات المسلحة «فلا تنمية من دون جيش وطني قوي ولا استقرار سياسياً من دون حماية المؤسسات الدستورية»، فالوحدات العسكرية التي سيعاد تنظيمها، لن تتعرض كوادرها للصرف الكيفي، انما سيتم استيعابهم في جهاز قوات الامن الداخلي، وفي مختلف دوائر الدولة والوزارات ■

قتيلان وعشرة جرحى فى اشتباك بين الشرطة ومتظاهرين فى عدن

عدن ـ ا . ف . ب ـ اعلن متحدث باسم وزارة الداخلية اليمنية ان مدنيين قتلا وجرح عشرة اخرون فى تبادل اطلاق نار جرى يوم الجمعة الماضى بين قوات الامن وبين متظاهرين فى مدينة عدن .

ونقل التليفزيون اليمنى عن المتحدث القول ان الحادث وقع فى ضاحية المنصورة شمال عدن عاصمة اليمن الجنوبية سابقا .

واوضح المتحدث ان قوات الامن كانت تتصدى لمظاهرة نظمت بعد صلاة الجمعة للاحتجاج على منح ارض تجاور مقبرة الى احد المستثمرين .

وقالت مصادر مطلعة ان المتظاهرين الذين يعتبرون هذه الارض جزءا من المقبرة بدأوا بتدمير السور المحيط بها عندما تدخلت قوات الامن لمنعهم من ذلك .

وافادت مصادر مطلعة فى عدن ان المستثمر الذى منحت له الارض كان يعتزم اقامة فندق فيها تمهيدا لتحويل المدينة الى منطقة حرة .

واضافت المصادر ان سياسة منح الاراضى فى جنوب اليمن التى تقررت فى اطار تحرير الاقتصاد تلقى معارضة واسعة .

وتشهد اليمن موجة من العنف السياسى منذ إعلان الوحدة بين شطريها فى مايو ١٩٩٠ . وادت احداث عنف ذات طابع سياسى منذ ذلك الوقت الى مصرع ثمانية من قادة الحزب الاشتراكى اليمنى الذى كان يحكم الشطر الجنوبى .

وآخر هذه الاعتداءات وقع مساء الخميس الماضى عندما اطلقت قذيفة صاروخية على منزل رئيس مجلس النواب اليمنى ياسين سعيد نعمان فى صنعاء دون ان تؤدى الى وقوع ضحايا .



الإتجاه لعقد مؤتمرين وطنيين متنافسين يؤكد انشقاق القوى السياسية اليمنية

عدن: من لطفي شطاره

يتوقع المراقبون ان يشهد شهر سبتمبر (أيلول) المقبل معركة سياسية في اوساط الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية اليمنية، بعد ان وصلت جميعها الى مرحلة الانشقاق الكامل على نفسها، وفقدت القدرة على التوصل الى رؤية مشتركة لعقد اول مؤتمر يجمعها معاً لتقييم الوضع السياسي والاقتصادي والامني في البلاد.

وشهر سبتمبر المقبل هو الموعد الذي حددته الاحزاب لعقد مؤتمرها لمناقشة وثيقتين هامتين هما: ميثاق العمل السياسي، وما يتضمنه من ثوابت وطنية يجب الاتفاق عليها بشأن الديمقراطية والالتزام بالتداول السلمي للسلطة والتقيد بالنهج الديمقراطي وحرية الرأي. اما الوثيقة الثانية فهي اتفاق على آلية اجراء الانتخابات النيابية العامة في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

وخلافاً لما كان يتوقعه الشارع السياسي اليمني عن عقد المؤتمر الذي جرى تأجيله بسبب خلافات حول تشكيل اللجنة التحضيرية الحالية وهيئة رئاستها ـ برئاسة عبد الرحمن الجفري ـ في منتصف الشهر الحالي والاختلاف على موعد انعقاده وتسميته، فان الاعلان عن تشكيل لجنة تحضيرية اخرى امس الاول قلب جميع التوقعات، وتحول بالمؤتمر الى مؤتمرين.

فقد اصدر ٢٦ حزبا ومنظمة جماهيرية بما فيهم الحزبان الحاكمان بيانا صحافيا مساء امس الاول ـ حمل الرقم (١) وحصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منه ـ بعد اجتماع عقدوه في منزل الشيخ محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري، اشار الى ان اجتماع الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية قد «وقف بمسؤولية حريصة على نجاح مؤتمرها المرتقب امام النتائج السلبية لموقف هيئة الرئاسة (اللجنة التحضيرية الاخرى التي يترأسها الجفري) من الدعوة الحريصة على الوفاق الوطني، التي كلف بنقلها فريق العمل المنبثق عن لقاء الاربعاء الماضي».

واضاف البيان انه «امام ذلك الموقف الرافض للاحتكام لرأي الاغلبية، لم يجد المجتمعون مخرجا لحل الاشكال سوى الوقوف امام النقطة الثالثة من جدول الاعمال السابق، المتمثلة في اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية على اساس المشاركة الجماعية الكفيلة بتحقيق التوازن بين مختلف الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية».

وتوصل المجتمعون الى اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية بواقع ممثلين لكل حزب سياسي وممثل عن كل منظمة جماهيرية، بالاضافة الى تشكيل سكرتارية للجنة التحضيرية مكونة من محمد علي ابو لحوم (الحزب الجمهوري)، والدكتور عبد الهادي الهمداني (المؤتمر الشعبي العام)، ومحمد عبد الله السلامي (الحزب الاشتراكي اليمني) وعبد الله محسن الاكوع (التجمع اليمني للاصلاح)، وعبده محمد الجندي (الحزب الناصري الديمقراطي)، ويحيى شجاع الدين (حزب البعث العربي الاشتراكي)، ومسعد قاسم الظاهري (الجبهة الوطنية الديمقراطية)، ومحمد شاكر (منظمة البعث العربي الاشتراكي)، والدكتور صادق شائف نعمان (حركة النهضة اليمنية)، ومجاهد القهالي (حزب التصحيح الناصري)، ومحمد عبد الله باجهي (اتحاد النقابات)، وعبد الرحمن العلفي (نقابة الزراعيين)، واحمد حسين الجرادي (نقابة الزراعيين)، واحمد جبران (المجلس اليمني للسلم والتضامن)، وعبد العزيز البكير (الحزب القومي الاجتماعي)، ومحمد الجرموزي (الجبهة الديمقراطية المتحدة).

ومن المقرر ان تعقد السكرتارية اولى اجتماعاتها يوم الاربعاء المقبل لتحديد الاختصاصات واستكمال مهام واجراء التحضير لعقد (مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية) في سبتمبر المقبل، بعد ان اتفقت الاحزاب اليمنية في اجتماعها الذي عقدته بمنزل محمد علي ابو لحوم الاسبوع الماضي ـ على اختيار سكرتارية من اللجنة التحضيرية الجديدة، لتتولى التحضير والاعداد لمؤتمر الاحزاب، واستكمال الوثائق الخاصة به.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ مايو ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاشتراكي يحذر من حرب اهلية وتقسيم البلاد

انقسام خطير بين احزاب اليمن على المؤتمر الوطني

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ وقع انقسام خطير بين الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية على تسمية مؤتمر يضمها كلها. وانشقت مجموعة من الاحزاب عن المجموعة الاولى التي كانت اجتمعت يوم ١٩٩٢/٥/٢٨ لاختيار لجنة تحضيرية وهيئة رئاسة.

وكانت اللجنة الاولى عقدت جلسات عدة للتشاور في تسمية هذا التجمع السياسي وموعد اجتماع المؤتمر، واختارت تسميته «المؤتمر الوطني»، لكن المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة الاولى في فندق «شيراتون»، مطلع آب (اغسطس) الجاري كشف خلافات بين عدد من الاحزاب على الاسم، ومنها الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للاصلاح اكبر الاحزاب السياسية في البلاد.

وعقدت احزاب عدة اجتماعات متواصلة الاسبوع الماضي وقررت انشاء لجنة تحضيرية جديدة ووافقت على تسمية جديدة للمؤتمر هي «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية». ولوحظ ان الحزبين الحاكمين واحزاباً اخرى انضمت الى اللجنة التحضيرية الجديدة، وان عدداً من الاحزاب وقف موقف المتفرج من هذا الانقسام.

وعلمت «الحياة» ان اللجنة التحضيرية الاولى برئاسة السيد عبدالرحمن علي الجفري لا تزال تمارس اعمالها وتتمسك بتسمية «المؤتمر الوطني» وعقدت مساء امس اجتماعاً لدرس التطورات في ضوء البيان الذي اصدره امس عدد من الاحزاب والمنظمات الجماهيرية.

من جهة اخرى، نشرت صحيفة «المستقبل» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي، بعد مرور ٧٢ ساعة على حادث الاعتداء على منزل السيد ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب عضو المكتب السياسي للحزب، نص مذكرة موجهة من المكتب السياسي الى اللجنة الدائمة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي تحذر من «الاضرار الفادحة» التي ستلحق «بمشروعنا الوحدوي الديموقراطي -

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة اللندنية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

المشترك اذا لم نتمكن من السيطرة الكاملة على الحالة الامنية».

وحذرت المذكرة من ان استمرار العنف بالبلاد قد يؤدي الى حرب اهلية تقسم اليمن «اشطاراً».

واعتبر مراقبون في صنعاء نشر المذكرة في هذا الوقت امراً ذا مغزى. (ص٤)

واصدرت الهيئة العليا للتجمع اليمني للاصلاح مساء امس بياناً القى المسؤولية عن «التدهور المريع» في اوضاع الامن على حكومة الحزبين الحاكمين، مؤكداً ان عدم اصدار قانون العقوبات الشرعية يؤدي الى استمرار الفوضى.

وعدد في البيان الذي صدر بعد اجتماعات عقدتها الهيئة العليا لـ «التجمع» يومي الخميس والجمعة انتقادات للحكومة من بينها «التامر المفضوح على التعليم» قال ان الغرض منها هو الهروب من اجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وطالب البيان الحكومة بسرعة بت قضايا الاعتداءات السابقة واعتبر ان لا مخرج من العنف «غير تطبيق الشريعة الاسلامية التي تضمن صيانة ارواح الناس ودمائهم واعراضهم واموالهم».

على صعيد «المؤتمر الوطني»، عقدت الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية يوم الاحد اجتماعاً حضره ٢٨ من الاحزاب والتنظيمات التي اصدرت بياناً طويلاً اكدت فيه حرصها على الوفاق الوطني واعادة تشكيل اللجنة التحضيرية على اساس المشاركة الجماعية الكفيلة بتحقيق التوازن بين كل الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية.

وقرر المجتمعون اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية على ان تضم ممثلين اثنين لكل حزب سياسي وممثلاً عن كل منظمة جماهيرية. واتفقوا على تشكيل سكرتارية للجنة الجديدة من السادة: محمد علي ابو لحوم، الدكتور عبدالهادي الهمداني، محمد عبدربه السلامي، عبدالله محسن الاكوع، عبده محمد الجندي، يحيى شجاع الدين، سعد قاسم الظاهري، محمد شاكر، الدكتور صادق شائف، مجاهد القهالي، محمد عبدالله باصهي، عبدالرحمن العلفي، احمد حسين الجرادي، احمد جبران، عبدالعزيز البكير، محمد الجرموزي.

واوضح البلاغ الصحافي الرقم واحد الذي صدر امس عن اجتماع الاحزاب والمنظمات الجماهيرية ان السكرتارية الجديدة ستعقد اول اجتماعاتها غداً الاربعاء لتحديد الاختصاصات واستكمال مهمات التحضير لعقد «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» في موعده المحدد، الا ان البلاغ لم يحدد تاريخ الموعد المحدد.

وشرحت هذه الاحزاب في بيانها كيف نشات فكرة «الاعداد لفعالية سياسية موسعة تشارك فيها الاحزاب السياسية وكذلك الفعاليات الجماهيرية والمهنية».

واوضحت ان لجنة تحضيرية اختيرت في ٩٢/٥/٢٨ على ان تنتهي مهمتها في ٩٢/٦/٢٨ بعد ان تكون اعدت الاوراق لهذه الفعالية التي اطلق عليها اسم «المؤتمر الوطني».

واشارت الى تحفظ احزاب عن هذا الاسم وغياب بعضها عن المشاركة. فاضطرت اللجنة الى لقاء الاحزاب المعترضة التي طرحت مطالب، ثم عقدت لقاءات كان اخرها في معهد الميثاق الوطني في ٩٢/٨/٢ واتفق مبدئياً على تغيير



المصدر :  الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٥ آب ١٩٩٢

اسم المؤتمر وتوسيع اللجنة التحضيرية والتوقيت المناسب لعقد المؤتمر.

واتهمت الاحزاب رئاسة اللجنة بانها تنصلت من نتائج هذا اللقاء، واصرت على دعوة اللجنة التحضيرية الى الاجتماع في مقر اتحاد نساء اليمن مما دفع الاحزاب الى المقاطعة والتفكير في اصدار بيان يوضح خلفية الموضوع وملابساته وتحديد موقف نهائي، لكنها آلت على نفسها التريث وتذكير رئاسة اللجنة التحضيرية بالمطالب المقدمة في رسالة حملها ممثلو الاحزاب».

واشارت الى ان رئاسة اللجنة التحضيرية «ابلغت الاحزاب ان اللجنة التحضيرية غيّرت الاسم والموعد ليصبح الاسم «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، والموعد في نهاية الاسبوع الثاني من شهر ايلول (سبتمبر) ١٩٩٢، وهذا غير ما اقترحته الاحزاب المتحفظة. ولكن حرصاً من الاحزاب على الوفاق وجمع الكلمة وتوحيد الصف، وافقت على ما توصلت اليه اللجنة التحضيرية السابقة، وارسلت من يمثلها لابلاغ اجتماع اللجنة بموافقتها على التسمية والموعد والتذكير بالمطلب الثالث وهو توسيع اللجنة التحضيرية بما يضمن التوازن فيها وفي تكويناتها المختلفة».

واكدت هذه الاحزاب والمنظمات الجماهيرية انها «هي صاحبة القرار الاول والاخير في ميثاق العمل السياسي وفي سلامة العملية الانتخابية ونزاهتها وان نجاح اي فعالية، ايا كانت، لا بد من ان تعتمد على الوفاق السياسي الذي تقره وتتفق عليه (...) ونظراً الى كل الاعتبارات التي ذكرت (...) اتفق على اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية بدافع الحرص على تمثيل جميع الاحزاب والمنظمات الجماهيرية بحيث تشكل اللجنة التحضيرية وفق النسب التالية: ٦٥ في المئة للاحزاب والتنظيمات السياسية، ٣٠ في المئة للمنظمات الجماهيرية، ٥ في المئة للمستقلين. وتكوّن اللجنة التحضيرية سكرتارية تتولى المتابعة لاستكمال اعمال التحضير والاعداد لعقد «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» عن طريق التقيد بجدول عمل يتكون من ميثاق العمل السياسي والخطوات الكفيلة بحرية الانتخابات ونزاهتها».

ورفضت هذه الاحزاب «الانسياق خلف الدعوات الفردية المرتجلة التي تجعل الغالبية تابعة لراي الاقلية».

وشارك في هذا اللقاء الذي عقد يوم الاربعاء الماضي كل من ممثلي: المؤتمر الشعبي العام، الحزب الاشتراكي اليمني، الحزب الجمهوري، التجمع اليمني للاصلاح، حركة النهضة اليمنية، الجبهة الوطنية والديموقراطية، الحزب الناصري الديموقراطي، تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، الجبهة الديموقراطية المتحدة، منظمة البعث العربي الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي، الحزب القومي الاجتماعي، حزب الله، منظمة الصقور الثورية الناصرية، طلائع فتيان اليمن، التنظيم السبتمبري الديموقراطي، منظمة حزب الشورى اليمني، الاتحاد العام لنقابة عمال الجمهورية، جمعية المنشدين اليمنيين، رئيس اتحاد شباب الميثاق، نقابة التدريس في جامعتي صنعاء وعدن، نقابة المعلمين اليمنيين، نقابة مهندسي الطيران اليمني، جمعية المحاسبين اليمنيين، جمعية الاقتصاديين، المجلس اليمني للسلم والتضامن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللبنانية)

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

عمرها شهران ومراقبون اعتبروا نشرها الآن ذا مغزى

مذكرة من "الاشتراكي" اليمني الى المؤتمر الشعبي: العنف يهدد النظام والمشروع الوحدوي الديموقراطي



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ ايار ١٩٩٢

☐ صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ اهاب الحزب الاشتراكي بالقوى التي «تختلف معه في الراي ان تحجم عن التشهير والتحريض ضد الحزب وقياداته باعتبار ذلك عملاً عدائياً يسوغ اقتراف جرائم العنف ضد اعضائه وقياداته». وتضمن بيان صادر عن المكتب السياسي للحزب اثر الاعتداء على منزل السيد ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب رئيس السلطة الاشتراعية اشارة الى ان «الهدف من العنف السياسي هو تقديم الذرائع لعودة النظام الشمولي» ووصف الذين يقفون وراء هذه الحوادث بانهم «يخافون الديموقراطية ويحاولون عرقلة الانتخابات النيابية العامة، بخاصة وان هذه الحوادث اشتدت مع قرب انتهاء الفترة الانتقالية».

الى ذلك، وبعد مرور ٧٢ ساعة على حادث الاعتداء بإطلاق قذيفة صاروخية على منزل عضو المكتب السياسي رئيس مجلس النواب نشرت صحيفة «المستقبل» الاسبوعية الصادرة عن الحزب الاشتراكي نص مذكرة كان المكتب السياسي للحزب وجهها الى اللجنة الدائمة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام قبل نحو شهرين ونصف شهر وطالب فيها ببلورة رؤية مشتركة بين الحزبين الحاكمين حول «العنف والارهاب وخطرهما على الديموقراطية والوحدة وكيفية مواجهتها».

واكدت المذكرة التي اعتبر مراقبون نشرها هذه الايام ينطوي على دلالات ذات مغزى ضرورة ان يبلور الحزبان من خلال ممثليهما في اجهزة الدولة رؤية مشتركة ازاء الخلفيات والدوافع المسببة لما وصفته «بالخطر الداهم» والاهم من ذلك «تكوين وعي مشترك بمدى فداحة الاضرار السياسية والاجتماعية والاقتصادة التي ستلحق بمشروعنا الوحدوي الديموقراطي اذا لم نتمكن من مسك زمام الامور والسيطرة الكاملة على الحالة الامنية بحيث يعلو الشعور بالمسؤولية تجاه الوطن على كل مكسب او خسارة حزبية او سياسية (...)».

ونبهت المذكرة الى ان الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية ستزداد خطورة اذا ما استمرت الحال على وضعها وعجزت الخطة الامنية عن الحدّ من ظاهرة العنف، وتوقعت ان يؤدي ذلك هي الى النتائج الآتية:

١ – التاثير سلباً على نفسية الناس من النظام في هذه المرحلة الحساسة التي تتضافر خلالها عوامل عديدة كالغلاء وسوء المعيشة الى جانب العنف بالمواطن الناخب اكثر فاكثر الى الابتعاد عن السلطة وسحب ما بقي لها من تقدير لدى المواطنين.

٢ – اذا اضحت ظاهرة العنف خارج السيطرة فسوف تؤدي الى بروز صعوبات تؤثر سلباً في الديموقراطية والانتخابات البرلمانية.

٣ – استمرار اعمال العنف ولو بوتيرته الحالية سيفضي الى اغراء الراغبين في الانتقال من النظام الحالي بسبب مواقفه السياسية بتشديد الخناق عليه ومحاصرته بدلاً من التعامل معه(...).

٤ – ستؤدي حال التدهور الامني الى إيقاف عملية التنمية تماماً والى هروب رؤوس الاموال المحلية وامتناع المستثمرين الاجانب لإستثمار اموالهم بصورة جدية في اليمن.

٥ – سيؤثر الوضع الامني الحالي في مجالات الحياة الاخرى، بما فيها الاقتصاد، اذ سيزيد من حالات القلق ونسبة البطالة، الامر الذي يضعف حجة الحكومة التي طال تكرارها والقائلة بتاثير العوامل الخارجية في معيشة الناس بعد حرب الخليج ذلك ان ضبط الامن عملية نتحمل مسؤوليتها نحن وليس الغير.

٦ – ان اي تدهور اضافي سيؤثر في اعمال شركات النفط في اليمن وربما ادى الى تجميد اعمالها موقتاً او الى تطور موقفها باتجاه ما يحمي مصالحها على اي نحو كان (...).

٧ – الاتجاه الرئيسي لاعمال العنف كان موجهاً ضد مقرات الحزب الاشتراكي واعضائه، بيد ان اكثر ما نخشاه هو ان الجهات التي تقف وراء هذه الاعمال قد تلجا الى تغيير اهدافها وتكتيكاتها وتضرب اكثر من اتجاه لتثير مزيدا من الشكوك وردود الافعال وتبادل المخاوف (...)

٨ – اذا لم تنجح الحكومة في تنفيذ وعودها عن طريق تطبيق الخطة الامنية خلال فترة زمنية معينة، فسيلجا المواطنون الى حماية انفسهم بكافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وستنمو فاعلية وتاثير الكيانات الموازية لسلطة الدولة، ما يضعف فاعلية السلطة المركزية ويهيا مناخاً نفسياً وسياسياً لوجود فراغ سياسي وامني وقد تؤدي صدفة ما او شائعة او ازمة في الوقود او الغذاء او قفزة في الاسعار الى انفجار شعبي مفاجئ يصعب السيطرة عليه (...).

٩ – ان العجز عن السيطرة على حالة الانفلات الامني ربما دفع المواطن الى تحميل الديموقراطية مسؤولية ذلك، ما يخلف نزوعاً نحو الديكتاتورية من جديد.

١٠ – مهما كانت اراؤنا متباينة حيال اسباب ودوافع اعمال العنف فلا بد ان ندرك جميعاً ان البعد الاهم في ما يحدث هو البعد السياسي (...) وان اعمال الثار والاغتيالات سياسية بالدرجة الاولى لا تستهدف حزباً او شخصاً بعينه، وانما تستهدف امن البلاد والنظام (...)، انفلات اعمال العنف قد يؤدي الى توجيهها من قبل اكثر من جهة (...) ومعنى ذلك ان اليمن تتجه نحو حرب اهلية قد تقسمها الى اشطار عديدة.

ولفتت مذكرة المكتب السياسي للحزب الاشتراكي انتباه اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام الى ما اشيع من الاقاويل التي راجت اخيراً عن «وجود عناصر غير يمنية تتدرب في اليمن بهدف ممارسة الارهاب في بلدانها او غيرها، بما في ذلك عودة الافغان العرب الى اليمن بعد ان اقفلت في وجوههم الابواب ومنها الباب الافغاني الباكستاني وما قيل من ان الجزائريين الذين قتلوا رجال الشرطة

اعترفوا انهم سكنوا وتدربوا في شقق معينة في اليمن (...).

ولحل القضايا التي تطرقت اليها المذكرة طرح المكتب السياسي للحزب الاشتراكي جملة من المقترحات اهمها:

- الكشف عن مرتكبي الجرائم وابراز نتائج التحقيقات للشعب وتحديد فترة زمنية سريعة لانجازها.
- تعزيز دور اجهزة الشرطة واعادة انتشار قواتها في مختلف المواقع والمحافظات حسب احتيجات ومتطلبات الامن فيها.
- تحديد وظيفة الامن السياسي وصلاحياته وتوفير مقومات نشاط.
- منع حمل الاسلحة في المدن الرئيسية وفقاً للقانون ولنظام معروف لا يخل بالامن والاستقرار في البلاد.
- تعزيز وحدات القوات المسلحة واعادة انتشارها وتوزيعها بما يلبي احتياجات الدفاع عن الوطن وسيادته.
- اخراج القوات المسلحة من العاصمة والمدن الرئيسية والابقاء على احتياط متفق عليه.
- عدم زج القوات المسلحة في اية قضية مدنية لا تخصها الا في الحالات الضرورية وبقرار متفق عليه.
- الاتفاق على صياغة اللائحة التنفيذية لقانون الاحزاب وتوضيحه والاتفاق على اي جوانب غامضة في القانون بصدد منع الحزبية في القوات المسلحة واتخاذ خطوات واجراءات متفق عليها بهذا الشان تصون وحدة هذه القوات وتعزز دورها الوطني الحقيقي.
- عقد مؤتمر وطني لإنهاء مشاكل الثار القبلي في صورة نهائية.
- اتخاذ اجراءات فعالة لتطبيع الوضع السياسي (...) باطلاق بعض المعتقلين السياسيين الذين ما زالوا رهن الاعتقال حتى الان واصدار عفو وطني سياسي عام.

واخيرا اقترح الحزب الاشتراكي على حليفه المؤتمر الشعبي العام تشكيل حزام امني شعبي من كل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والواجهات لمكافحة الارهاب والعنف ومنع خطر الحرب الاهلية.



المصدر : الشرق الاوسط (اليمنية)

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

الأحزاب والنقابات اليمنية تعطل العمل لمدة ساعة غداً

عدن: من لطفي شطاره

علمت «الشرق الأوسط» من مصادر حزبية مطلعة ان جميع الاحزاب والتنظيمات السياسية تعد للتوقف عن العمل لمدة ساعة غداً في جميع المحافظات اليمنية، استنكاراً لمحاولة اغتيال الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب (البرلمان).

واكدت المصادر ان الاحزاب والنقابات شكلت لجنة لمتابعة قضايا الاغتيالات، وتنفيذ الفعاليات الاحتجاجية. ومن المتوقع ان يعقد مجلس النواب جلسة طارئة الاسبوع المقبل، لمناقشة قضية الاعتداء الذي تعرض له منزل الدكتور نعمان، وقضايا الاختلالات الأمنية.

وقالت المصادر ان منزل الدكتور نعمان تحول الى «مزار شعبي» لتقديم التهاني، والتعبير عن الاستنكار لهذا الحادث، وإن هناك سخطا عاما على الاغتيالات السياسية خاصة بعد ان اثار العرض الذي بثه التلفزيون اليمني عن الدمار الذي تعرض له منزل الدكتور نعمان موجة غضب، مما دفع الاحزاب السياسية الى تنظيم حملات احتجاج كما يتوقع ان تصدر الاحزاب بيانا حول الحادث.

العطاس يؤكد اهمية الخطة الامنية للعاصمة

صنعاء: اعتقال افراد عصابة بعد اشتباك مع قوة عسكرية

☐ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ اعلن مصدر مسؤول في وزارة الداخلية ان اجهزة الامن تمكنت من القبض على بعض افراد عصابة لقطع الطرق في منطقتي همدان وبني مطر (طريق صنعاء - الحديدة). وفي تصريح الى صحيفة «الثورة» الرسمية، قال العقيد شاكر بابكر مدير الامن في محافظة صنعاء ان دائرته كانت تلقت بلاغات عدة عن وجود عصابة كبيرة تسلب المواطنين ممتلكاتهم من سيارات واشياء ثمينة اخرى اثناء الساعات المتقدمة من الليل في طريق صنعاء الحديدة.

وارسلت «مجموعة من الاطقم الى تلك المناطق بحثاً عن افراد العصابة. وفور وصول القوة العسكرية جرى تبادل لاطلاق النار بينها وبين افراد العصابة اسفر عن استشهاد احد الجنود ومقتل عنصر من افراد العصابة»، وتمكن رجال الامن من القبض على ثلاثة من افراد العصابة عثر في حوزتهم على كمية من الاسلحة والالغام وسيارة حكومية تابعة لمصلحة الطرق كانوا استولوا عليها في وقت سابق.

واضاف العقيد بابكر: «ان البحث ما زال مستمراً للقبض على بقية افراد العصابة وتقديمهم الى القضاء لينالوا جزاءهم العادل».

من جهة اخرى، دعا رئيس الوزراء اليمني السيد حيدر ابو بكر العطاس الى «تنفيذ المهمات الامنية في شكل كامل فلا تكون الاجراءات موسمية، لان توفير الامن مهمة دائمة وليست موقتة». وفي لقاء مع اعضاء اللجنة الفرعية لتنفيذ الخطة الامنية في امانة العاصمة حضره نائب رئيس الوزراء لشؤون الامن والدفاع العميد صالح عبيد احمد، ووزير الداخلية والامن ونائبه وامين العاصمة، قال رئيس الوزراء، وهو عضو في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني بان الخطة الامنية في العاصمة قضية مركزية، لذا يجب ايلاء اهتمام كبير بها لان «اثارها تنعكس سلباً او ايجاباً على بقية محافظات الجمهورية».

واكد ان المهمة الامنية «هي مهمة وطنية يجب ان تتكاتف جهود افراد الامن والمواطنين لتنفيذها على ارض الواقع تحقيقاً للمصلحة الوطنية العليا». وحض على مضاعفة الجهود لمواجهة الاعمال التي تستهدف الاخلال بالامن والنيل من استقرار الوطن باتباع «اسلوب التنسيق بين الاجهزة الامنية والاهتمام بالجوانب التنظيمية».

ونشرت وكالة الانباء اليمنية الرسمية (سبا) ان رئيس الوزراء اصدر توجيهات لتطبيق جملة من الاجراءات التي تهدف الى تعزيز الامن والاستقرار في العاصمة وتنفيذ الخطة الامنية فيها، كما قرر تشكيل لجنة برئاسة السيد عبدالله بركات عضو المجلس الاستشاري «لتقصي الحقائق في احداث الشغب» التي شهدتها مدينة المنصورة في محافظة عدن يوم الجمعة الماضي وقتل فيها شخصان وجرح نحو عشرة نتيجة خلاف بين المواطنين والسلطات المحلية على استثمار قطعة ارض.

على صعيد آخر، قال السيد عبدالعزيز المقالح رئيس جامعة صنعاء في مقال نشرته صحيفة «الثورة» الرسمية: «ليست مشكلة على مستوى المدينة او الوطن ان يفقد شخص او مجموعة من اشخاص توازنهم النفسي في بلد يتألف من ملايين الاسوياء والمتوازنين، اما ان يفقد شعب باكمله فضيلة التوازن فتلك هي الكارثة (...) وما من شك في ان شعبنا قد عرف من اشكال القمع والكبت ما كان جديراً بان يجعل منه رمزاً للجمود والانحطاط لكنه فقد صبره على الطغاة والمستعمرين ولم يفقد توازنه النفسي والروحي (...) الى ان افلت من قبضة الطغيان والاحتلال محققاً بذلك اهم انتصار في تاريخه الحديث وهو الثورة».

ونبّه المقالح، وهو من كبار شعراء اليمن وشخصياته الرسمية ويتبوأ مناصب رفيعة كرئاسة اول جامعة في اليمن ومركز الدراسات والبحوث اليمني ويتمتع بعضوية المجلس الاستشاري (٤٥ عضواً من كبار الشخصيات السياسية والوجوه الاجتماعية)، الى ان اليمن مع اعادة الوحدة دخلت في «قطيعة تامة مع الحزب الواحد والراي الواحد (...) وصار من حق المواطن ان يقول رايه سواء اكان هذا الراي صواباً او خطا شرط ان لا يكون هذا الراي ملزماً لاحد حتى لصاحبه اذا تبين خطه وخطره».

واشار المقالح، وهو اول مثقف يمني في هذا الموقع من المسؤولية يعلن رأياً في الحالة الامنية الى ان معالجة بعض القضايا «اتسمت حتى الآن بقدر من الارتجالية وفقدان الرؤية المشتركة، مما ادى الى اتساع الفجوة بين المواطن والسلطة، وكاد الامر ان يصل الى درجة فقدان هيبة النظام. وهيبة اي نظام لا تكون بعرض القوة او استخدام وسيلة الضغط او القمع، وانها تتجلى في الحكمة واستيعاب مبادئ الثورة والوحدة الداعية الى احترام كرامة المواطن وعدم المساس بالثوابت الوطنية».



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٢

بعد تزايد أعمال العنف في اليمن

الأحزاب تطالب مجلس النواب بعقد دورة استثنائية لمناقشة الوضع الأمني

صنعاء: «الشرق الأوسط»

دعت الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية وعدد من الشخصيات الاجتماعية مجلس النواب الى عقد دورة استثنائية لمناقشة الوضع الامني الذي يشهد تدهورا خطيرا في اليمن ومساءلة الحكومة عن الخطة الامنية ومدى فاعليتها والتحقق في كيفية دخول اسلحة متطورة الى البلاد ـ كالصاروخ الذي اطلق يوم الخميس الماضي على منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني.

وهددت الاحزاب اليمنية في بيان اصدرته باللجوء الى الاعتصام، والاضراب الجزئي واقامة المؤتمرات والمسيرات، والمهرجانات العامة وغير ذلك من وسائل الاحتجاج ضد السلطات الرسمية لتدهور الحالة الامنية ما لم تقم سلطات الدولة باتخاذ الاجراءات الكفيلة بتحقيق الامن والاستقرار.

واعلنت الاحزاب دعوتها للبدء بتطبيق ذلك اعتبارا من اليوم وذلك بتنفيذ اضراب جزئي يقضي بتوقف جميع العاملين وموظفي الاجهزة والمؤسسات والمصالح الحكومية عن العمل لمدة ساعة في كل محافظات الجمهورية.

وادان بيان الاحزاب الاعتداء الآثم الذي استهدف الدكتور ياسين سعيد نعمان، وقال «ان هذا الاعتداء يستهدف الوطن اليمني، ويمثل دعوة صريحة لتفجير الصراع، وتمزيق الوحدة، وتعطيل الانتخابات، والغاء الديمقراطية.

وأكدت الاحزاب على مسؤولية السلطات الرسمية في تحقيق الامن للمواطنين، وتقديم المتهمين الى القضاء اولاً بأول، وتنفيذ الاحتكام ضد من تثبت ادانته.

كما حملت السلطات الرسمية مسؤولية الاشاعات التي تسهم في خلق اجواء التوتر، وهز الثقة بين القوى السياسية، وذلك بتعتيمها على المعلومات التي تتوصل اليها، او عن طريق نشرها للأخبار بطريقة مشوهة ومضللة وغير موضوعية مما جعل المواطن على يقين من ان السلطة او قسم منها وراء كل ما يجري سواء مباشرة عن طريق جهات داخلها، او عن طريق الاهمال والتساهل، والتسيب المتعمد.

وطالب بيان الاحزاب من الحكومة ان تطلع الناس على كل ما توصلت اليه حول قضايا العنف السياسي، وحذر من ان ما يجري من اخلال بالامن والاستقرار وتصعيد للعنف السياسي سوف يجر الوطن والمواطن الى كارثة محققة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٧ أغسطس ١٩٩٢

مأرب: مقتل ضابط وجنود في اشتباك

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطارة

سقط ١٣ قتيلاً بينهم ١٢ من أفراد الشرطة في اشتباكات مسلحة بين قوات الأمن وقبيلة الفقراء في شمال شرقي اليمن.

وأوضحت مصادر وزارة الداخلية ان قوة الشرطة كانت قد توجهت الى منطقة مأرب (١٢٠ كيلومترا شرقي صنعاء) لفرض النظام بعد قتال نشب بين افراد الفقراء وقبيلة الصياد.

وطلبت الشرطة عشرة افراد من كل قبيلة لاستجوابهم، الامر الذي استجابت له قبيلة الصياد، لكن أهالي الفقراء رفضوا تسليم المطلوبين، وحين توجهت اليهم قوة الشرطة قتل مسلحون الضابط المسؤول من مديرية الامن، الرائد عبد الرحمن هزاع.

وعلى الفور تطور الموقف الى اشتباك أسفر عن مقتل ١١ أخرين من رجال الشرطة. كما اسفر الاشتباك عن اصابة ١١ شرطيا وتدمير عدد من المنازل.

ولم توضح الشرطة اليمنية متى وقع الاشتباك. وأوضحت مصادر اخرى ان ٢ من افراد قبيلة الفقراء قتلوا.

وذكرت صحيفة الثورة اليومية ان الجهات الامنية كانت قد تدخلت بين القبيلتين لضبط الاطراف المتقاتلة وطلبت تسليم عشرة اشخاص من كل قبيلة للتحقيقات، فاستجابت قبيلة آل الصياد، ولكن حينما وصلت أطقم شرطة الامن بقيادة الرائد عبد الرحمن هزاع الى منطقة آل الفقراء باشرهم رجال القبائل بإطلاق النيران عليهم مما ادى الى مقتل مدير المديرية الرائد هزاع والتمثيل بجثته، ثم استمر الاشتباك بين الطرفين (الشرطة والقبائل) مما ادى الى سقوط تسعة قتلى من رجال الشرطة، وثلاثة من رجال قبائل آل الفقراء وتدمير وتخريب منازلهم.

كما صرح مصدر أمني مسؤول مساء امس لوكالة الانباء اليمنية (سبأ) بانه في الساعة الثانية عشرة من ظهر

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

التاريخ : ٢٧ اغسطس ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

امس الاول قتل مواطن، وأصيبت امرأة من جراء قيام المدعوين امين عبد الواسع الطبري (٣٠ سنة) وراشد العزاني (٢٢ سنة) باطلاق النار من سيارتهما رقم «٢١٢٤٤» باتجاه سيارة اخرى «لاند روفر» كان يقودها المواطن علي سعيد الجوفي (٤٠ سنة) فأصابت الطلقات النارية المواطنة دولة محمد (٦٠ سنة) في ساقها اليسرى، والمواطن وزاز عبد الله عبده بطلقة في ظهره توفي بعد ساعتين من نقله الى المستشفى اثر الحادث.

وذكر ان ضابط وجنود أمن المنطقة الجنوبية الشرقية لمدينة صنعاء طاردوا سيارة الجناة في شارع تعز باتجاه جنوب صنعاء حتى تمكنوا من القبض على الجاني امين عبد الواسع الطيري.

من جهة أخرى ذكرت أنباء من محافظة ذمار ان قتالاً عنيفاً يدور بين قبيلتين في منطقة مغرب عنس بمحافظة ذمار منذ عدة اسابيع. ذكرت الانباء الواردة من هناك ان عشرات القتلى سقطوا خلال الاسابيع الاولى من شهر اغسطس (آب) الحالي من القبيلتين، وان جهود الوساطة التي قام بها محافظ ذمار باءت بالفشل.

وذكرت صحيفة «المستقبل» المعبرة عن الحزب الاشتراكي ان أياذي خفية تقف خلف استمرار القتال.



مصرع واصابة ٢١ من الشرطة اليمنية في اشتباك مسلح مع أفراد القبائل

صنعاء - وكالات الانباء - اعلنت وزارة الداخلية اليمنية أن ١٣ شخصا من بينهم ١٠ من رجال البوليس، لقوا مصرعهم وأصيب ١١ آخرون من البوليس، في اشتباك مسلح بين البوليس وافراد احدى القبائل في محافظة مارب اليمنية شرقي العاصمة صنعاء.

وقالت الوزارة ان من بين القتلى مدير الامن بمدينة الجوبة التابعة للمحافظة، واشارت الى ان الاشتباك وقع عندما تدخلت قوات البوليس لوضع حد للنزاع بين عناصر مسلحة في قبيلتي الصياد والفقراء الا أنها فوجئت باطلاق النيران عليها.

واضافت الوزارة ان الاشتباك اسفر ايضا عن تدمير منازل الخارجين على القانون من القبيلتين.

ولم تحدد الوزارة موعد وقوع الاشتباك الا أنها اشارت الى أن قوات الأمن سيطرت على الموقف بعد الاشتباك.

ومن ناحية أخرى، أعطى مجلس الوزراء اليمنى أجهزة الامن مهلة ١٠ ايام للكشف عن مرتكبي حوادث الاغتيالات السياسية في اليمن. وقال المجلس انه اذا لم تستطع الاجهزة الامنية كشف الجناة فانه سيقرر ما يراه مناسبا لضبط حالة الامن وتحقيق الاستقرار في البلاد.



تمت المؤامرة وصدر قانون التعليم الجديد:

إلغاء المعاهد الدينية في اليمن!

صنعاء ـ من حسام حمدان:

تم تمرير قانون التعليم الجديد في اليمن بعد عاصفة استمرت شهرا داخل مجلس النواب وخارجه.

وبرغم ان القانون حصل على اغلبية في التصويت الا ان الجلسة نفسها وصفت بأنها غير قانونية لأن عدد الحاضرين كان ١١٠ نواب بينما ينص الدستور على ان يكون الحد الأدنى للمشاركين في التصويت ١٤٥ نائبا.

وبمقتضى هذا القانون الجديد فقد تم إلغاء المعاهد العلمية «الدينية» التي تعتبر احد الرموز الإسلامية التي يحافظ بها اليمن على هويته الدينية والحضارية. وقد كانت المعركة حول هذا القانون في حقيقتها معركة سياسية حاولت بها كل القوى اختبار نفوذها قبل الانتخابات القادمة حيث وقف إلى جانب القانون التياران الاشتراكي والعلماني، بينما عارضه التيار الإسلامي وعدد من الأحزاب الأخرى.

ومعنى هذا ان تمرير القانون سوف يلقي بظلاله على المستقبل السياسي للتجمع اليمني للاصلاح، في الوقت الذي يعتبر فيه القانون رسالة واضحة على تمسك الحزبين بالسلطة بعد الانتخابات.

وبعد إقرار القانون أصدر التجمع اليمني للاصلاح بيانا هاجم فيه القانون وطريقة اصداره، وأهدافه البعيدة لمسخ الهوية الإسلامية للشعب اليمني ■

مصادر يمنية لـ الشرق الأوسط

عودة البيض إلى صنعاء مشروطة بتحسن الوضع الأمني

عدن: من لطفي شطاره

كشفت مصادر مقربة من نائب الرئيس اليمني علي سالم البيض المعتكف منذ اكثر من ثلاثة اسابيع في محافظة حضرموت ان البيض لا يرغب في العودة الى العاصمة صنعاء طالما ظلت الاوضاع الامنية غير مستقرة فيها.

وقالت المصادر لـ «الشرق الأوسط» في عدن ان البيض يرى ان اعمال العنف التي طالت أخيراً رأس الشرعية الديمقراطية في اليمن ممثلة بالدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النوب (البرلمان) لن يتم السيطرة عليها ما لم يكن هناك امن مشترك وقوة أمنية مشتركة وأنه ما لم تحدث سيطرة على العنف يصبح الحديث عن الديمقراطية نوعاً من العبث.

واكدت المصادر ان جهوداً لاتزال تبذل في سبيل تخفيف اجواء التوتر واعادة الامن السياسي في اليمن، وذلك في نفس الوقت الذي تستمر فيه الاتصالات لاقناع نائب الرئيس بالعودة الى صنعاء.

ونفت المصادر ان يكون اعتكاف البيض الذي يشغل منصب نائب رئيس الجمهورية والامين العام للحزب الاشتراكي سببه خلاف داخل قيادة الحزب.

الا ان مصادر امنية موثوقة طلبت عدم ذكر اسمها استبعدت ان يكون اعتكاف البيض سببه اختلال الامن في العاصمة صنعاء.

واوضحت المصادر في تصريحات لـ «الشرق الأوسط» ان سبب الاعتكاف يعود الى الخلاف احول شكل الدولة بعد انتهاء الفترة الانتقالية وكيفية اجراء الانتخابات، وهل تكون هذه الانتخابات بالقائمة المشتركة للحزبين

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٨ فبراير ١٩٩٢

عودة البيض

الحاكمين (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) ام بصورة حرة ومستقلة.ويذكر ان الحزب الاشتراكي يميل الى الانتخابات بالقائمة ليضمن بقاءه في السلطة لان دخوله الانتخابات بشكل مستقل يعتبر نوعا من المجازفة.

وذكرت المصادر ان الدستور يبقي شكل الدولة كما هو عليه الآن، اي الابقاء على مجلس رئاسة مكون من خمسة اعضاء. الا ان هناك رأي آخر يطالب بتحويل نظام الدولة بعد انتهاء الفترة الانتقالية الى نظام رئاسي بحيث يكون هناك رئيس للدولة ونائب للرئيس، ويلغى نظام مجلس الرئاسة الخماسي.

وخلصت المصادر الامنية الى القول ان اعتكاف البيض سببه الخلاف السياسي على مسألتين، شكل الرئاسة وكيفية اجراء الانتخابات، ولا علاقة له بالقضية الامنية التي وصفتها بانها غير مقلقة ولا تستدعي غياب الرجل الثاني في الدولة عن العاصمة.



النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٨ [illegible] ١٩٩٤

الجفري : لجنة تحضيرية واحدة لمؤتمر الاحزاب

مسيرة سلمية في صنعاء واجتماع للجنة الانتخابات

□ صنعاء - «الحياة»:

■ شهدت صنعاء قبل ظهر امس مسيرة سلمية دعت اليها الاحزاب والتنظيمات السياسية للتنديد بأعمال الارهاب التي تستهدف عرقلة المسيرة الديموقراطية وزعزعة الاستقرار في هذه الظروف الحساسة التي تستعد فيها البلاد لخوض اول انتخابات نيابية وفقاً لمبدأ التعددية الحزبية.

وعقدت اللجنة العليا للانتخابات اجتماعاً برئاسة القاضي عبدالكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة، رئيس اللجنة، وبحثت في مشروع النظام الداخلي الخاص بتحديد اختصاصاتها وتشكيل اللجان المساعدة المعنية بعملية القيد والتسجيل.

وفي مقدم مهمات اللجنة العليا، كما حددها مشروع النظام الداخلي، تقسيم الجمهورية ٣٠١ دائرة انتخابية متساوية حسب ما نص عليه قانون الانتخابات، واقرار الوثائق والبطاقات الانتخابية وتحديد عدد اللجان المساعدة للجنة العليا اضافة الى تحديد موازنتها وتشكيل اللجان الفنية والاعلامية والمالية والادارية وسكرتارية ولجنة امنية.

وتضمن المشروع التطورات الخاصة بمواكبة وسائل الاعلام

التتمة في الصفحة (٤)



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : (الحيـــــــاة) (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

الجفري لـ "الحياة": غير مستعدين لأي تسويف في عقد "مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية"

رئيس رابطة أبناء اليمن انتقد غياب أطراف عن اجتماعات اللجنة التحضيرية

□ صنعاء - من حسين محمد سعيد:

■ عقدت اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» اجتماعاً بعد ظهر امس في دار الحكمة بصنعاء لاستكمال مناقشة مشروع الوثائق التي ستقدم الى المؤتمر. وفي اول رد فعل على البيان الذي اصدرته مجموعة من الاحزاب والمنظمات بعد ظهر يوم الاثنين الماضي واعلنت فيه اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر اكد السيد عبدالرحمن الجفري رئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية، رئيس حزب رابطة ابناء اليمن في لقاء مع «الحياة» ان اي لجنة تحضيرية اخرى يتم تشكيلها خارج اطار اللجنة التي شكلت قبل نحو ثلاثة اشهر «غير شرعية» وبالتالي لا تمثل الا اشخاصاً، خصوصاً ان معظم الفاعليات السياسية التي وردت اسماؤها في ما عرف ببيان اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية، هم اصلاً اعضاء في اللجنة التحضيرية التي انبثقت عن اجتماع ٢٨ ايار (مايو) الماضي الذي ضم ٦٨ ممثلاً عن الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات المستقلة.

وفي ما ياتي نص المقابلة مع السيد الجفري:

● يقال ان الطرف الآخر طرح على اللجنة التحضيرية جملة من المطالب، ولم تلب، ما دفعه الى اعلان لجنة تحضيرية جديدة.

- في البداية تحفظ المؤتمر الشعبي العام على التسمية ثم انضم اليه في الراي حزب البعث العربي الاشتراكي، لكنه لم يصر على رأيه. ثم تحفظ الحزب الجمهوري وبعده الحزب الاشتراكي واخيراً التجمع اليمني للاصلاح. واصر هؤلاء على تغيير تسمية «المؤتمر الوطني» الى «الملتقى» وكان رأي اللجنة التحضيرية ان المصطلح المقترح ليس سياسياً ولا يتناسب مع ما نريد اقامته وهو بحث قضايا سياسية خطيرة لايجاد الحلول لها. وعلى رغم ذلك ابدت اللجنة التحضيرية ورئاستها الاستعداد لمناقشة المسالة في اطار اللجنة التحضيرية.

● وما قصة اللقاء الذي دعا اليه الحزبان الحاكمان في الثاني من هذا الشهر؟

- لم يكن ذلك الاجتماع اجتماعاً بينهما وهيئة رئاسة اللجنة التحضيرية، بل كان لاحزاب سياسية منتقاة ونوقشت خلاله امور عدة في مقدمها التسمية، والتوقيت، وتوسيع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية فابلغنا اللقاء بصورة غير رسمية لأن اللقاء كان تشاورياً. كما اعلن اننا لا نمانع مناقشة كافة تلك القضايا في اجتماع اللجنة التحضيرية المقبل واتفقنا على ذلك الامر. وفي المؤتمر الصحافي الذي عقدته اللجنة التحضيرية في الثالث من الشهر الجاري اعلنا ذلك واوضحنا موقفنا. والاطراف المتحفظة شرحت رأيها ايضاً، ولكن فوجئنا بغيابها عن اجتماعات اللجنة التحضيرية وعقدها اجتماعات منفصلة، ثم قدموا لنا مذكرة في العاشر من هذا الشهر تطالب بالغاء كل شيء والبدء من جديد فقلنا ان ذلك امر غير معقول.

● هل حاولتم التحاور مع الطرف الآخر بعد توجيه مذكرة المطالب؟

- اجل اتفقت اللجنة التحضيرية (..) على ان نذهب اليهم حرصاً منا على الوصول الى اجماع وطني، وفعلاً عقدنا اجتماعاً في منزل السيد محمد علي ابولحوم رئيس الحزب الجمهوري وتم الاتفاق معهم على عقد اجتماع للجنة التحضيرية بوجودهم وفوجئنا بعدم حضورهم وناقشنا الامر. وحسب الاتفاق، وبحسن نية، تقرر تعديل تسمية التسمية الى «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» وان يكون عقده بين ٣٠ آب (اغسطس) والخامس عشر من ايلول (سبتمبر) وان لا مانع من توسعة هيئة الرئاسة لكن بشرط ان يناقش هذا الامر في حضورهم وابلغت شخصياً السيد محمد ابولحوم بذلك، ووعد بانهم سيحضرون وفوجئنا بعدم حضورهم فارسلنا اليهم وفداً من اربعة اشخاص فابلغونا موافقتهم على تعديل الاسم وتوقيت عقد المؤتمر لكنهم يرغبون في اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية من اجل حفظ التوازن بين القوى السياسية. واخيراً جاءنا رسول منهم هو السيد محمد عبدربه السلامي من الحزب الاشتراكي اليمني وابلغنا ان الطرف الآخر يطلب اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية بحيث توزع مقاعدها على النحو الآتي ٧٠ في المئة للاحزاب و٢٥ في المئة للمنظمات و٥ في المئة للمستقلين فقلنا ان هذا كلام مرفوض اذ معناه اعادة تشكيل كل شيء من جديد.

● البيان الصادر عن الطرف الآخر بتاريخ ١٩ آب باعادة تشكيل اللجنة التحضيرية يقول ان اعمال لجنتكم التحضيرية حدد انتهاء مهامها بيوم ٢٨ حزيران (يونيو) الماضي.

- هذا البيان غريب ومليء بالتناقضات اذ كيف يقولون ان مهمة لجنتنا انتهت ولدينا ما يثبت بالادلة وبخط ايديهم ان بعضهم حضر اجتماعات اللجنة التحضيرية كاعضاء فيها قبل المؤتمر الصحافي في ٣ آب وبعده، ثم اذا كانت مهمتنا حددت باليوم المذكور كيف يتسنى لهم المطالبة



بتوسعة هيئة رئاستها؟

● بعض الاحزاب ورد اسمه على بيان الطرف الآخر ويشترك في اجتماعاتكم فكيف تفسرون ذلك؟

– الحزب الاشتراكي استقر رايه اخيراً وابلغ الدكتور محمد المخلافي ممثل الحزب في اللجنة التحضيرية ان حزبه لا يقر البيان الصادر وان حضورهم الاجتماع كان لبذل محاولة اخيرة للم الشمل وانه مع مؤتمر الاحزاب والتنظيمات الجماهيرية. كما ان حزب التصحيح الناصري الديموقراطي ورد اسمه ضمن البيان المذكور لكن زعيم الحزب السيد مجاهد القهالي ابلغني ان ليس لديه اي علم بالبيان الذي صدر.

● والمؤتمر الشعبي العام؟

– حتى الآن يحضر شخصان من المؤتمر الشعبي العام اجتماعات اللجنة التحضيرية بصفتهما الشخصية وهما السيدان محمد المتوكل والنائب محمد عبدالله الفسيل لكنهما يمثلان وجهة نظر مستقلة فعلاً. ومن المهم الملاحظة ان البيان الذي صدر قال ان الاحزاب والمنظمات الجماهيرية شاركت في لقاء ١٩٩٢/٨/١٩ ولم يقل وقعته اي ان كل من كان حاضراً وضع اسمه على البيان سواء أكان موافقاً او مشاركاً في النقاش مفوضاً من حزبه ومنظمته ام لم يفوض.

● هل هذا الوضع الجديد وانبثاق لجنة تحضيرية موازية سينعكس بشكل ما على اعمال لجنتكم؟

– على الاطلاق لقد قررنا في اجتماع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية قبل ظهر الاربعاء ان يبدأ المؤتمر اعماله قبل السقف النهائي الذي كنا حددناه بمنتصف ايلول المقبل. وخلال الاسبوع المقبل سنعلن الموعد النهائي لانعقاده. ونحب ان نؤكد ان قلوبنا مفتوحة وعقولنا متفتحة لاخوتنا وزملائنا ونود ان يثبتوا لشعبنا انهم حريصون مثلنا على الاجماع الوطني بحضورهم اجتماعات اللجنة التحضيرية ليناقشوا كل شيء. اما نحن فلسنا على استعداد لأي تسويف او تطويل.

● هل هناك اي نية لاجراء مفاوضات مع الجانب الآخر لتسوية الامر؟

– هم مدعوون لحضور اجتماعات اللجنة التحضيرية كاعضاء فيها. المفاوضات الرسمية بين الطرفين بابها مقفل. اما حضورهم اجتماعات اللجنة التحضيرية كاعضاء، وطرح اي شيء للنقاش فهو امر مقبول، اذ نحن اصلاً ضد ان يكون هناك طرفان. هم اوجدوا هذه البدعة وعليهم ان يتخلصوا منها.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٢

جار الله عمر عضو الحزب الاشتراكي اليمني لـ «الشرق الاوسط»

الحزب الاشتراكي «غير مذبذب» تجاه المؤتمر الوطني وليس هناك خلاف مع سالم صالح

عدن: من لطفي شطاره

دافع جار الله عمر - عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني - عن موقف الحزب من عقد المؤتمر الوطني للاحزاب اليمنية، حيث يشارك بعض أعضاء الحزب في اجتماعات اللجنة التحضيرية، ويقولون ان مشاركتهم تأتي بصفتهم «الشخصية»، بينما يتضامن الحزب مع الاحزاب الاخرى المتحفظة على اللجنة وأسلوب عملها.

وعلق - في حديث خاص مع «الشرق الاوسط» - على اعتكاف علي سالم البيض - نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي - في حضرموت قائلا «بإمكان اي شخص ان يعبر عن وجهة نظره بالطريقة التي يراها مناسبة»، واكد ان «عمل الحزب يسير بصورة منتظمة في غياب امينه العام».

ولم يستبعد جار الله عمر عودة الرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر محمد الى السياسة في اليمن، وقال ان «علي ناصر شخصية سياسية مجربة، لها اسهاماتها في العمل السياسي، ويعتبر احد مؤسسي الحزب الاشتراكي». وقال ان الحزب في هذه المرحلة «بحاجة الى الخبرة المجربة والدماء الجديدة، لتفعيل التحولات داخل الحزب».

ويعتبر جار الله عمر من القيادات المتميزة في الحزب الاشتراكي اليمني - الجنوبي سابقا - لأنه من ابناء محافظة اب الشمالية، وتقلد عدة مناصب بارزة في الحزب الديمقراطي الثوري والجبهة الوطنية الديمقراطية، حتى اصبح امينا عاما لحزب الوحدة الشعبية (حوشي).

وبعد تأسيس الحزب الاشتراكي اليمني واندماج حزب الوحدة الشعبية معه كان ضمن أعضاء المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، وما زال محافظاً على هذه العضوية رغم التغيرات التي فرضتها المراحل السياسية المتعاقبة، وهو يشغل منصب رئيس دائرة العلاقات السياسية في اللجنة المركزية، ويوصف بأنه مفكر الحزب في المرحلة الحالية، بسبب مواقفه الواقعية، واعتماده على قدرات الشباب في تسيير نشاط الحزب الاشتراكي.

وفي ما يلي نص الحديث:

● لم يحدد الحزب الاشتراكي اليمني موقفه من اللجنة التحضيرية فهو يشارك في اعمالها، بينما يحافظ على تمثيل آخر مع الاحزاب المتحفظة، ما هي الاسباب وراء هذا الموقف المتذبذب؟

- توقف الحزب الاشتراكي هو التوفيق بين الطرفين، والقضايا المختلف عليها هي مسائل اجرائية وشكلية الى حد بعيد، والمهم هو الجوهر، لاننا بحاجة الى مؤتمر وطني للخروج بميثاق للعمل السياسي، يحدد الثوابت السياسية المستقبلية، ومن ثم نرى ضرورة جمع الطرفين.

ولم يوقع الحزب الاشتراكي على البيان الذي اصدرته الاحزاب المتحفظة يوم الاحد الماضي لأن القضايا التي طرحت يمكن حلها، وقد ناشدنا الجميع بتفادي الوصول الى طريق اللاعودة. وأعتقد ان «الملتقى الوطني» يستحق التضحية بأشياء بسيطة، وهناك امكانية للوصول الى حلول مشتركة، ووجود الحزب في كلا الجانبين يساعد على التوفيق، واعتقد ان فض المؤتمر لن يكو مكسباً لأحد. وعلى



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ أغسطس ١٩٩٢

● **هل هناك خطة معينة لتزويد الحزب بالدماء الجديدة؟**

- طبعاً هناك خطة، والمؤتمر العام الرابع المقبل للحزب سيستوعب العديد من الكوادر الجديدة، ليكون حريصاً على تجديد نفسه، لكن دون ان يخسر المجربين.

عودة علي ناصر

● **في ظل هذا التجديد في الحزب والاستفادة من المجربين. هل هناك فكرة لعودة علي ناصر محمد كرجل مجرب وذي خبرة الى صفوف الحزب؟**

- هذا موضوع متروك للجنة المركزية، وللمؤتمر الرابع للحزب، ودخول الناس الى الحزب او الخروج منه هو مسألة طوعية، تتم في ضوء الاختيار الحر للافراد، بمعنى ان الحزب اتحاد طوعي حقيقي، يلتحق فيه من يجدون بينهم روابط الجوانب البرنامجية المشتركة، اما القضايا الفكرية فإننا نقر وسوف نقر التعددية الفكرية بين الناس، وهذا الامر متروك للمستقبل، ومتروك للحزب، ولعلي ناصر نفسه.

● **معنى هذا ان عودة علي ناصر مطروحة في برنامج التحضير للمؤتمر؟**

- اذا طرح الامر فسيناقش، وليس لدينا الآن موقف من اي شخص. نحن دفنا الماضي بأكمله، ونتطلع للمستقبل، وليس لدينا اي ثار او حساسية ضد اي شخص، كما اننا لا ننكر ولن ننكر اسهام اي فرد في العمل الوطني.

● **يستنتج من حديثكم انكم تؤيدون فكرة عودة علي ناصر الى صفوف الحزب، ومعروف عنكم تعاطفكم معه. فهل تتغير المعادلة لصالح جناح التجديد الذي تتزعمونه في حالة عودته؟**

- انا لا اتزعم اي جناح داخل الحزب، ولكني ابذل جهوداً للتوفيق بين الجميع، ولي علاقات واسعة مع الجميع. نحن - في القيادة - نفكر جميعاً، وليس هناك من يفكر نيابة عنا. لذا عندما يغيب الامين العام والامين العام المساعد لا تتعطل مؤسسة الحزب عن العمل. وأريد ان اقول بكل صراحة ان الحزب لم يكن متوحداً كما هو عليه اليوم، وان خصومه اسهموا في تعزيز هذه الوحدة، بما شنوا عليه من حملات.

وعلي ناصر - بالنسبة لي شخصيا - اعترف له بدور لا ينكر في تاريخ اليمن، ولا يستطيع احد ان ينكر هذا الدور، اما مستقبله السياسي فهو يحدده بمفرده.

● **يتردد ان حوادث الاغتيال التي يتعرض لها اعضاء حزبكم ليست سوى تصفية حسابات سابقة بين اعضاء الحزب انفسهم، ما صحة ذلك؟**

- الذين يحاولون الاعتماد على الصراعات القديمة داخل الحزب لتفسير ما يحدث واهمون، فالحزب ينظر بتفاؤل الى المستقبل، وكثير ممن اختلفنا معهم في الماضي تمكنا في التوصل الى قواسم مشتركة معهم، ونحن نهدف من ذلك الى تطوير اليمن.

وانا انفي هنا وجود اي علاقة لجماعة علي ناصر محمد او جماعة القهالي بهذه الاعمال الاستفزازية، ولكنها اعمال من نوع آخر، تستهدف الحزب الاشتراكي كموقف وبرنامج، وهذه تتعارض مع الديمقراطية، وتتخوف من الانتخابات، بل ان مدبري هذه الاعمال فقدوا مصالحهم، بعد ان عرضتها الوحدة للخطر، وهم وراء هذه الأعمال، ويجب الا تلصق هذه الجريرة بغير مكانها.

● **لا بد من وجود قضايا واختلافات دفعت بعدد من اعضاء الحزب الى تقديم استقالاتهم، ما هي اسباب هذه الاستقالات هل هي آيديولوجية اما مصالحية؟**

- مطالبهم مصالحية، وتتلخص في توفير العمل، وان تضمن دولة الوحدة رواتب لهم، ولكن الامر لم يتحقق بسبب اعتراض شريكنا (المؤتمر الشعبي العام) على الامر، فلم يكن متحمسا لحل مشاكلهم، ولذلك لم نستطع حلها دون موافقة الشريك الآخر، فقدم اعضاء الحزب في محافظة (اب) استقالاتهم.

● **هل حل المؤتمر الشعبي العام مشاكلهم بعد ان استقالوا؟**

- نعم المؤتمر الشعبي العام يقول انه سيحل مشاكلهم، ونحن لن نعترض على ذلك، بل سنؤيد، ولو كان ثمن ذلك خروجهم من الحزب، لاننا ندرك ان مشاكل الناس ولقمة العيش هي قضية اساسية.



قضية التحالف

● يتردد ان التنسيق بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام ـ الشريكين في الحكم ـ سيصل قريبا الى حد دمج التنظيمين قبل انتهاء الفترة الانتقالية واجراء الانتخابات، فهل هذا صحيح؟

ـ الموضوع المطروح الآن هو التحالف بين الحزب والمؤتمر، وهو يعتمد على قواسم مشتركة، كما ينطوي على صعوبات وتباين في امور معينة، ومن ثم فهو محكوم بهذا القانون: قانون التباين والتفاهم بمعنى ان هناك قضايا نختلف حولها ونتناقش، وقضايا يتفق عليها، واعتقد ان هناك امكانية تحالف بين الاشتراكي والمؤتمر، وهي امكانية من الناحيتين السياسية والموضوعية. فالحزبان يسكنان منزلاً مشتركاً، ومكلفان بإدارة شؤون هذا المسكن، الذي يعتبر السكن فيه اجباريا، ولا توجد امكانية للانتقال الى مكان آخر. فرغم ما يظهر بين سكان هذا المنزل من صعوبات، فإنهم مضطرون ومرغمون على حل هذه المشاكل بالتفاهم، وبمزيد من النقاش والحوار. وقد تم استئناف الحوار بين الحزب والمؤتمر، كما ان الباب مفتوح ايضا للقوى السياسية الاخرى، التي اسهمت دائما في الدفاع عن الوطن وقيام الوحدة.

● تتطرق بعض الصحف الى وجود خلافات شديدة داخل الصفوف القيادية لحزبكم، فهل يمكن معرفة اسباب تلك الخلافات؟

ـ اذا تحدثنا عن الخلافات السياسية، فأستطيع القول بثقة ان الحزب لم يكن موحداً في يوم من الايام كما هو موحد اليوم حول البرنامج السياسي، وحول الاهداف الملموسة الراهنة، مثل توحيد اليمن، والتفاوض على الوحدة، وترسيخ الديمقراطية، واقامة دولة النظام والقانون، وهي قضايا يتفق عليها معظم كوادر الحزب وقواعده، ولذلك لا يوجد اختلاف بالمعنى المعهود. ولكن الناس يفترضون هذه الخلافات، وهي اختلافات نابعة من العودة الى ملفات الماضي، ليس انطلاقاً من وقائع محددة، مع انه يوجد احياناً تباين في الرؤية. نحن في الحزب نقر حق كل عضو قيادي او غير قيادي في التعبير عن وجهة نظره علناً، وهذا ما بدأنا فيه بالفعل، وهذا الذي يعيبه البعض علينا الآن، ونحن نعتبره انتصاراً للديمقراطية، ودليلاً على ان الحزب الاشتراكي تخطى الماضي بصورة عملية، وهو لا يفرق بين الديمقراطية بداخله وإزاء الآخرين، ويمكن ان نشهد تيارات فكرية وسياسية تعبر عن نفسها، ولكن هذا لا يلحق بنا اي ضرر، الا أن اي ضرر يمكن ان يلحق الحزب، سيكون راجعاً الى المركزية الشديدة والتفكير الواحد والصوت الواحد.

الموضوع الثاني يتعلق بالاستقالات الاخيرة من عضوية الحزب في (اب)، فقد حدث ان بعض اعضاء الحزب لم تحل بعض مشاكلهم، ولهذا السبب قالوا ان الحزب لا يستطيع حل مشاكلهم، وأجهزة الحزب تعترف بأنها لا تستطيع حل كل مشاكل الناس، وهناك صعوبات. ونحن نراعي آراء الشريك (المؤتمر الشعبي العام) في هذا الامر، ونراعي الظروف العامة، لكن مطالب الناس هي مطالب حقيقية، وهناك حقوق مكتسبة ينبغي ان تراعى، ونحن يجب ان نعمل من اجل هذه الحقوق.

فنحن لا نعتبر الاستقالات او توزيع بيانات الاستقالات داخل مبنى سكرتارية اللجنة المركزية اساءة للحزب. هناك مبالغات جرت، وهناك اسماء غير صحيحة وجدت في قائمة الذين قدموا استقالاتهم من الحزب في محافظة إب الشهر الماضي، فأحد الذين كتبت اسماؤهم في قائمة الاستقالات توفي قبل اسبوعين من صدور البيان، وهو المرحوم حسين عبد المغني.

اعتكاف البيض

● تغيب نائب الرئيس علي سالم البيض ـ الامين العام لحزبكم ـ لاكثر من شهر عن مزاولة نشاطه السياسي والحزبي، هل ينطوي على خلاف في صفوف قيادات الحزب، ام في السلطة؟

ـ الحزب الاشتراكي اليمني يحترم ارادة الناس جميعاً، وبإمكان اي شخص ان يعبر عن وجهة نظره بالطريقة التي يراها مناسبة. ولكن نؤكد ان عمل الحزب يسير بصورة منتظمة، وهيئاته القيادية تسير بانتظام، مما يعني ان الامور طبيعية، ولا يوجد بين الشريكين اي مشكلة، والحزب كما قلت يعمل بانتظام، ويضع قرارات اثناء وجود الامين العام في حضرموت.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ مارس ١٩٩٢

الانتخابات المقبلة

● **بصفتكم عضواً في اللجنة العليا للانتخابات كيف تتم الاجراءات في اطار اللجنة استعداداً للانتخابات؟**

ـ خلال الأيام القليلة المقبلة سيتم تشكيل لجان متعددة لتنفيذ لائحة النظام الداخلي لتنظيم الانتخابات، والبدء في الاجراءات التنفيذية لذلك.

● **هناك شكوك بشأن جدية أجراء الانتخابات بشكل عام، تشير الى وجود سيناريو يعده الحزبان الحاكمان لإلغائها؟**

ـ الذين يتشككون يعبرون عما يريدون، ولكل شخص الحق في الشك، ولكننا نؤكد مجدداً عزم الحزب الاشتراكي اليمني على مواصلة السير، والوفاء بالوعد الذي قطعه على نفسه، ونفس الفكرة موجودة بالنسبة للمؤتمر الشعبي العام، وكذلك بقية الاحزاب، والدليل على ذلك الانتهاء من اصدار قانون الانتخابات، وتشكيل اللجنة العليا للانتخابات، والبدء الفعلي في العمل، ولا يمكن ان تكون هذه مسرحية ولا اعتقد ان تكون هذه مسرحية اما الآخرون فهم احرار في شكوكهم.

المؤتمر الوطني

● **اول محك حقيقي للديمقراطية هو عقد المؤتمر الوطني، ولكن يبدو ان عقده قد يلغى بسبب الانقسامات التي طرأت اخيرا.**

ـ هناك صعوبات تواجه عقد المؤتمر الوطني، ولكن، هناك اتفاق على الوصول الى حلول وسط حول المسائل التي عليها خلاف، وطبعا لم تصل الامور بعد الى مستوى القطيعة النهائية. وهناك محاولات تبذل من اجل التوفيق بين الآراء المختلفة، ويرى الحزب الاشتراكي ضرورة الوصول الى وفاق لعقد المؤتمر الوطني، الذي نقصد به جمع الآراء المتباينة، واختيار الثابت والمتحول في برامج ورؤى الأطراف المتعددة. وتحقيق الثوابت للوصول الى ميثاق عمل سياسي لضمان اجراء الانتخابات بصورة سلمية، ونبذ العنف والالتزام بالشرعية الدستورية، والالتزام بالتداول السلمي للسلطة، واحترام القوانين والدستور.

والحزب الاشتراكي ليس مع مؤتمر لجزء من الحركة الوطنية دون غيره، ولكنه يريد جمع مختلف الآراء والتباينات للاحزاب والمنظمات الجماهيرية للوقوف على ارضية صلبة، والوصول بسلام الى ما بعد المرحلة الانتقالية.

● **ولكن هناك من يحمل الحزبين الحاكمين مسؤولية عرقلة عقد المؤتمر الوطني في موعده؟**

ـ هذا رأي، ولكننا لن نعرقل، فنحن ندعو الى وفاق ولقاء الجميع، ونحن حريصون للقاء من نختلف معهم في الرأي، ونطلب برهاناً لمن يروج مثل هذه الشائعات.

مشكلة العنف

● **حوادث العنف تتركز على قيادات الحزب الاشتراكي، ما هي اسباب تلك الحوادث في رأيكم؟**

ـ سيكون الرد على هذا السؤال كاملاً وغير منقوص اذا عرفت الجهة التي تقف وراء هذه الاعتداءات، ويوجه السؤال اليها: لماذا تنتقي اعضاء الحزب الاشتراكي اليمني؟ ولكن تصوري ان الجهات التي تقوم بمثل هذه الاعمال لديها موقف من العملية الديمقراطية، ولأن الحزب لديه مشروع تحديث نهضوي للبلاد، ولأن المشروع يقوم على اساس دولة النظام والقانون والعدل والمساواة، فإنه بالتأكيد يلحق الضرر ببعض المصالح، وبالتالي يتصدون للحزب الاشتراكي ولمشروعه الحضاري، واعتقد ان الانظار تتجه لمهاجمة القمم الكبيرة.

● **هل سيتقدم حزبكم للانتخابات المقبلة باسماء لشخصيات؟ ام من خلال برنامج سياسي؟ ام من خلال قائمة مشتركة مع المؤتمر الشعبي العام؟**

ـ هذا الموضوع لم يحسم بعد، ولكن كل الاحتمالات قائمة ومفتوحة، ونحن في الحزب لدينا انفتاح كامل مع الآخرين، وليس لدينا اي اشتراطات لذلك، المهم في الامر الاتفاق على برنامج سياسي، وعلى رؤية محددة للمرحلة اللاحقة، بحيث يمكن الوصول الى رؤى مشتركة وبرنامج موحد، ويمكن ان يكون هناك تحالف مع المؤتمر، او مع المؤتمر واحزاب اخرى، المهم الاتفاق على رؤى سياسية موحدة والحزب ليس لديه في هذا الصدد سياسة محددة، ولكنه منفتح ومتفائل، ولديه استعداد للتعاطي مع اي رأي او اقتراح بهذا الشأن.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

«عبث» الأحزاب المتحفظة يعرقل المؤتمر الوطني

المعارضة تنتقد حوارات التنظيمين الحاكمين مع بدء الإعداد الفعلي للانتخابات اليمنية

عدن: من لطفي شطارة

اكد القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة اليمني ورئيس اللجنة العليا للانتخابات، في أول تصريح صحافي خص به «الشرق الأوسط» منذ توليه رئاسة اللجنة الاسبوع الماضي، ان الاعداد للانتخابات العامة المقرر إجراؤها في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل يجري على مرحلتين، تبدأ الأولى بتسجيل اسماء الذين يتمتعون بحق الانتخاب.

وتشمل المرحلة الثانية فترتين: الفترة الأولى لتلقي طلبات الترشيح، والتأكد من توافر الشروط في كل مرشح طبقا للقانون، والثانية لمشاركة الناخبين في الاقتراع السري الحر والمباشر، كما حدده قانون الانتخابات.

وقال القاضي العرشي - الذي كان رئيسا للجنة الاشراف على الانتخابات في شمال اليمن قبل الوحدة - انه سيتم تقسيم المحافظات الى دوائر انتخابية وفق التعداد السكاني للأعوام ٨٦/٨٨م لشطري اليمن سابقاً، مع أخذ الاعتبارات المتعارف عليها دولياً في الحسبان.

وستواصل اللجنة العليا للانتخابات اجتماعاتها صباح اليوم للاستماع الى ملاحظات الاعضاء حول النظام الداخلي للجنة، والتصورات المطروحة لاستكمال الاجراءات التنفيذية الأخرى في الجوانب الفنية والاعلامية والمالية والامنية.

ولم يتبق أمام اللجنة سوى شهرين لانجاز كافة المهام المناطة بها، لاعلان اليوم المحدد لاجراء الانتخابات رسميا قبل شهر من موعد الاقتراع الفعلي.

وعلى صعيد آخر دعا عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) ورئيس اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر الوطني الاحزاب «المتحفظة» الى التراجع عما وصفه بـ «العبث» الذي يمارسونه لإعاقة عقد المؤتمر الوطني، وأكد استمرار اللجنة التحضيرية في أداء مهامها، ومناقشة الوثائق التي ستقدم الى المؤتمر المقرر عقده في مطلع شهر سبتمبر (ايلول) المقبل، رغم المحاولات لتمييع دوره لأسباب شكلية.

وكشف الجفري - في تصريح لـ «الشرق الأوسط» - ان قيادات الحزبين الحاكمين (الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام) أكدت لرئاسة اللجنة التحضيرية عدم موافقتها على البيان الصحافي الأول الذي اصدرته الاحزاب المتحفظة، وان قيادة الحزبين الحاكمين ليست على خلاف مع رئاسة اللجنة التحضيرية، وان خلافهم الوحيد تركز حول التسمية فقط.

واوضح الجفري ان ما تحضر له الاحزاب المتحفظة «ليس مؤتمراً وطنيا، وليست له علاقة بوحدة الصف الوطني»، واتهمها بالعمل «لإحداث انشقاق داخل الصف الوطني غير مرغوب فيه».

ومن ناحية أخرى أكدت مصادر مطلعة في اللجنة التحضيرية للأحزاب المتحفظة أنها ستعقد اجتماعا اليوم، لمناقشة الاسماء المرشحة في سكرتارية مؤتمرها الذي اطلقت عليه «المؤتمر الوطني للأحزاب والمنظمات الجماهيرية»، وتوزيع المهام في ما بينها لاعداد الوثائق، والتحضير لعقد مؤتمرها المقرر له نهاية شهر سبتمبر المقبل.

وقد أكدت معلومات صحافية ان حوارات رباعية بدأت امس الأول بين الحزبين الحاكمين أسهم فيها عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية وعضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام، بينما مثل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني والمهندس حيدر أبو بكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسي جانب الحزب في هذه الحوارات، التي تتكهن الدوائر السياسية - القريبة من الحكومة - بأنها تشمل تبادل الآراء بين الحزبين الحاكمين لتطوير اشكال التنسيق بينهما، ومع الأحزاب السياسية الأخرى، عن طريق ترسيخ الثوابت الوطنية، وضمان نزاهة الانتخابات.

وتأتي حوارات الحزبين الحاكمين وفق معلومات متضاربة عن مشروعات مختلفة، يجري بحثها بين الحزبين الحاكمين والمعارضة، ويمكن ان تغير ملامح الخريطة السياسية القائمة، وتفتح الطريق أمام مشروعات تحالفية أو اندماجية مستقبلة، تشمل التجمع اليمني للاصلاح والبعث والناصريين.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ اغسطس ١٩٩٢

تقرير اخباري

بغداد تدعم صالح ضد حلفائه ومعارضيه

طارق عزيز حمل الفتنة الى صنعاء

صنعاء ـ «صوت الكويت»: اعتبرت مصادر سياسية في صنعاء ان زيارة نائب وزير خارجية النظام العراقي طارق عزيز لصنعاء حيث اختتمت اول من امس، بمثابة استفزاز لمختلف الفئات اليمنية التي مازالت تحصد الآثار المرة لعلاقات النظامين والتأييد الذي ابدي لصدام حسين على الصعيد الرسمي.

وتقول هذه المصادر ان عزلة صنعاء الاقليمية والدولية انهكت السكان وادت الى عواصف محلية واندلاع العنف، وقد عرف الجميع في اليمن ان طارق عزيز حمل معه الى الموالين للنظام العراقي اموالا طائلة قدرت باربعين مليون دولار، حيث قابل منذ وصوله مسؤول الحزب الموالي لبغداد فالح سلام والمسؤولين في نظام صنعاء، مجاهد ابو شوارب وعبد الرحمن مهيوب وقد اعتبرت هذه المصادر ان طارق عزيز نقل انحياز بغداد الى جانب حزب الرئيس اليمني علي عبدالله صالح في صراعه مع شريكه في الحكم الحزب الاشتراكي اليمني.

وتعيد هذه المصادر الى الذاكرة انباء المحاولة الانقلابية وإبعاد بعض المناهضين لبغداد التي جرت في صنعاء منذ اسابيع، ويقال ان حزب البعث الموالي لصدام رحب بها لانها ستفتح المجال امام انصاره لفرض سيطرتهم كلياً على الحكم وإبعاد بعض المناهضين لبغداد وتقول ان عزيز ابدى امتعاضا ازاء بعض القيادات اليمنية التي لم تتحمس لغزو العراق للكويت، والتي انتقدت الطريقة التي تعامل بها صدام حسين مع الاحداث اللاحقة، ولاحظت هذه المصادر انه على الرغم من تحذيرات قدمها سياسيون يمنيون للرئيس صالح ازاء نوايا بغداد، فان صنعاء تندفع في شبكة من العلاقات مع العراق، ولا يبدو ان التحذير قد نجح في كبح هذه السياسة.

وتربط هذه المصادر بين زيارة عزيز الى صنعاء وحملة الاشاعات التي انطلقت من مراكز حزب صدام في اليمن حول انهيار الحزب الاشتراكي واقتتال قياداته وكوادره حول المناصب وقالت ان المسؤول العراقي عزيز حث انصار صدام من المشايخ والسياسيين الى الالتفاف حول علي عبدالله صالح وحسم صراعه مع معارضيه سواء داخل الحكم او خارجه.

ويذكر ان قوات «الحرس الجمهوري» اليمني تضم ٣٨ الف شخص وتعمل وفق نظام الحرس الجمهوري العراقي من حيث تحركاتها ومهماتها وهي تخضع لضباط متنفذين من منطقة علي عبدالله صالح (سلخان)، كما هو الحال بالنسبة لمسؤولي قوات بغداد الذين ينحدرون من (تكريت) مسقط رأس صدام حسين.

وتشير هذه المصادر بهذا الصدد الى ان الرئيس اليمني اتجه مؤخرا لاستقطاب تأييد قبائل حاشد وبكيل المنقسمة على نفسها لايجاد توازن في «القوة» حيث يشعر ان الولاء له داخل القوات المسلحة ضعيف وربما تميل قوة النفوذ الى جانب الحزب الاشتراكي في الكثير من الوحدات النظامية.



اليمن : فكرة دمج الحزبين الحاكمين تبرز مجدداً مع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها

☐ صنعاء - من حسين محمد سعيد:

■ يتداول الشارع السياسي اليمني حالياً اخباراً مفادها ان ثمة خطوات يتوقع ان تتخذ على طريق اقامة تنظيم سياسي موحد بدمج الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام اللذين يتقاسمان مفاصل الحكم منذ قيام الوحدة اليمنية قبل ٢٧ شهراً.

وترجع فكرة اقامة مثل هذا التنظيم الى بيان طرابلس في العام ١٩٧٢ في شأن توحيد شطري اليمن. كما ان لجنة التنظيم السياسي التي نص على تشكيلها ذلك البيان واستأنفت نشاطها بعد اتفاق عدن الوحدوي في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٩ برئاسة كل من السيد عبدالكريم الارياني عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام والسيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني تدارست خلال دوراتها طوال الاشهر الستة التي سبقت اعلان الوحدة مشروعين في هذا الشأن قدمهما الحزبان الحاكمان حينئذ في شطري اليمن لكن الفكرة لم تر النور نظراً لتباين المنطلقات الفكرية ونتيجة للحواجز والتعقيدات التي كانت تراكمت مع استمرار التشطير لسنوات طويلة.

الا انه مع اقتراب الفترة الانتقالية من نهايتها في ١٩٩٢/١١/٢١ والاستعدادات الجارية الآن للانتخابات النيابية على مبدأ التعددية الحزبية انتعشت فكرة التحالفات السياسية والحوارات بين الاحزاب والتنظيمات لخوض الانتخابات على اساسها. وطبيعي ان يتخذ الحزبان الحاكمان، المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني، خطوات على طريق تعميق اواصر التحالف لا سيما وان لجنة عليا للتنسيق المشترك بينهما شكلت منذ زمن وعقدت دورات عدة. ونوهت شخصيات حزبية بارزة من الطرفين في تصريحات صحافية بوجود حوار بينهما منذ مدة في شأن الصيغة الأمثل التي تكفل لهما «اكبر عدد ممكن من المقاعد في مجلس النواب المقبل بالطرق المشروعة والانتخابات الديموقراطية الحرة». وتشير قرائن كثيرة الى ان «المؤتمر» و«الاشتراكي» توصلا الى قناعة مفادها ان التنافس بين الاحزاب في الانتخابات ربما ادى الى مواجهة وصراع في الظروف السائدة في اليمن.

كما فُسرت تصريحات صحافية للامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني السيد سالم صالح محمد عن وجود «حوارات جدية وصادقة للوصول الى سياق للتحالفات بين الحزبين (...) لوضع قائمة موحدة للمرشحين (...) لأن المنافسة في الواقع اليمني تعني مواجهة» على انها خطوة متقدمة. وذهب البعض الى التكهن انه ربما يقصد بذلك توحيد التنظيمين.

لكن مراقبين يرون ان الظروف ما زالت غير مواتية لإقامة مثل هذا التنظيم الموحد بدمج حزبي المؤتمر الشعبي والاشتركي اذ ربما اعتبرت الاحزاب السياسية الاخرى مثل هذه الخطوة تمهيداً للاستئثار بالسلطة من قبلهما. ولتبديد مثل هذه المخاوف لدى الفاعليات السياسية الاخرى، طمأن الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي الاحزاب الاخرى بالقول ان الحزبين الحاكمين «حتى لو حصلا على غالبية المقاعد في مجلس النواب لا يمكنهما الانفراد بالحكم وتشكيل حكومة من اعضائهما فقط، بل لا بد من ائتلاف وطني وتأمين مشاركة واسعة لأهم الفاعليات السياسية في البلد».

ولاحظ هؤلاء المراقبون انه في الوقت الذي آثر المؤتمر الشعبي العام الصمت تجاه مثل الاشاعات التي روجت لنية اقامة تنظيم موحد، ان قيادة الحزب الاشتراكي تبدو حريصة تبديد اي شكوك حول حقيقة الموقف قطعاً لداب[illegible] يروج، لذلك استصرحت صحيفة «الثوري» الج[illegible] المركزية للحزب، احد اعضاء المكتب السيا[illegible] وامين اللجنة المركزية السيد عبدالواحد المر[illegible] حول ما يقال في شأن «اندماج متوقع بين ال[illegible] والمؤتمر». وكان المسؤول الاشتراكي صريح[illegible] رده، اذ اكد ان «فكرة الاندماج بين التنظيم[illegible] ترقى الآن الى مرتبة الاولوية على جدول اع[illegible] الحوار بين الطرفين لأنها تفتقد بالفعل ال[illegible] مبررات موضوعية وذاتية في لحظتنا الراهنة».

واعتبر المرادي طرح مثل هذه الفكرة الآن من «الترف الفكري إن لم يكن محاولة للت[illegible] وتوجيه الانظار الى مسألة ثانوية يمكن ل[illegible] تلهينا عن القضايا الاساسية الملحة التي ينب[illegible] الاهتمام بها».

وفيما اشار المسؤول الاشتراكي الى ان : مناخات الامن والاستقرار وتعزيز عوامل وانجاح عملية الانتخابات النيابية المقبلة وغير المهام الحيوية الآنية والمهمة تتطلب منا اليو[illegible] مشتركاً وموحداً لأن اي حزب لن يقوى منفر[illegible] تحمل اعباء مسؤوليتها مهما بلغ حجم اخ[illegible] ووعيه وقدراته»، اعاد الى الاذهان موقف[illegible] قائلاً انه «حريص على قيام وانجاح ت[illegible] استراتيجي مع المؤتمر الشعبي على اساس واضح المعالم ومعلن مثلما يحرص بالمقا[illegible] قيام اشكال راقية من العمل المشترك وال[illegible] القوى والاحزاب والشخصيات الاخرى في اليمنية باعتبار ذلك اساساً مهماً لتحقي[illegible] وطني عام».



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢١ أغس ١٩٩٢

الخلاف حول المؤتمر الوطني في اليمن يهدد بنسفه

احتدام المنافسة بين اللجنتين التحضيريتين ومحاولات لاستقطاب الأحزاب الأخرى

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

ما زال الخلاف بين اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، واللجنة التحضيرية لمؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، يهدد بنسف فكرة عقد «مؤتمر وطني»، تشارك فيه جميع الاحزاب اليمنية، ويتحول الامر الى مؤتمرين يشارك في احدهما الحزبان الحاكمان وعدد من الاحزاب المؤيدة لهما، بينما يمثل الآخر مؤتمراً للمعارضة، وذلك بعد ان عقدت كل من اللجنتين التحضيريتين اجتماعا لها بعد ظهر امس الاول، للإعداد لمؤتمريهما، اللذين من المقرر ان ينعقد الاول - «المؤتمر الوطني» للمعارضة - في موعد اقصاه منتصف شهر سبتمبر (أيلول) المقبل، والثاني - «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» - قبل نهاية الشهر نفسه.

ويتزعم كل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح وحزب البعث العربي الاشتراكي (جناح العراق) الاتجاه لعقد مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية الذي يرأس لجنته التحضيرية الشيخ محمد ابو لحوم، بينما يتراس عبد الرحمن الجفري زعيم حزب رابطة ابناء اليمن (رأي) هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني لأحزاب المعارضة، ويبرز من الاحزاب المؤيدة له كل من التجمع الوحدوي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري.

وقد عقدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية اجتماعها في منزل الشيخ محمد ابو لحوم - رئيس الحزب الجمهوري - واعلنت في نهايته اسماء اعضاء سكرتاريتها، وعلى راسهم الشيخ محمد علي ابو لحوم نفسه مقرراً لسكرتارية اللجنة التحضيرية، الدكتور عبد الهادي الهمداني - عضو اللجنة الدائمة (المركزية) للمؤتمر الشعبي العام مقررا للجنة الاعلامية محمد عبد ربه السلامي «مقررا للجنة الفنية» عبد الله محسن الاكوع - تجمع الاصلاح - مقررا للجنة الوثائق محمد شاكر - حزب البعث - مقررا للجنة الاعداد والتنظيم عبد العزيز البكير مقررا للجنة المالية.واتفق الاجتماع على ان تبقى عضوية اللجان مفتوحة لمن يرغب في المشاركة من الاحزاب والمنظمات، ودعت سكرتارية اللجنة التحضيرية في بيانها الثاني - الذي حصلت «الشرق الأوسط» على نسخة منه - الاحزاب الاخرى والمنظمات الجماهيرية الى حضور اجتماعها المقرر عقده يوم الثلاثاء المقبل، «من منطلق الحرص على الوفاق الوطني، وتاكيدا على مبدأ احترام الاقلية لراي الاغلبية».واكد الشيخ محمد علي ابو لحوم - مقرر السكرتارية - في تصريح لـ «الشرق الاوسط» - ان اللجنة التحضيرية التي جرى تشكيلها وتسميه اعضائها امس في منزله ستظل مفتوحة لبقية الاحزاب الأخرى، التي لاتزال تتمسك باللجنة التحضيرية الأخرى - للمؤتمر الوطني، التي يرأسها عبد الرحمن الجفري - التي وصفها بانها قصرت كثيرا في اشراك الكثير من الأحزاب السياسية والمنظمات، وقال ان الاختلاف معها تركز على توسيع عضوية اللجنة التحضيرية، الا انه اوضح ان الجهود ستستمر للتوصل الى حلول ترضي الجميع، لعقد مؤتمر موحد وليس مؤتمرين، حتى تستطيع الاحزاب تقديم صورة طيبة للمواطن عن هذه الاحزاب، بعد ان اهتزت صورتها بسبب عدم التوصل الى صيغة لعقد المؤتمر.

وفي تصريح لـ «الشرق الاوسط» اوضح عبد الرحمن الجفري - رئيس حزب رابطة ابناء اليمن «راي» ورئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» - انه تم خلال الاجتماع اقرار مشروع ميثاق العمل السياسي بعد مناقشته وادخال بعض التعديلات عليه، حيث وضعت الصيغة النهائية له، التي ستتقدم الى المؤتمر.

واكد بان الأيام المقبلة ستشهد عقد اجتماعات مكثفة للجنة لاستكمال مناقشة الوثيقة الثانية الخاصة بتحديد الخطوات التنفيذية لتهيئة البلاد للانتخابات، وتوقع ان تنهي اللجنة اعمال الاعداد والتحضير لعقد المؤتمر في غضون اسبوع.

وقال انه اصبح من المؤكد ان يعقد المؤتمر الوطني قبل الموعد الذي كان قد تقرر في ١٥ سبتمبر المقبل، وأشار الى ان بعض الاحزاب والمنظمات التي وردت اسماؤها ضمن البيان الذي اصدرته الاحزاب الاخرى - التي تعد لعقد مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية - شاركت في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، وانكرت التوقيع او الموافقة على ما ورد في ذلك البيان، ومن بين هذه الاحزاب تنظيم التصحيح الناصري، وجمعية الاقتصاديين اليمنيين، ونقابة هيئة التدريس في جامعتي صنعاء وعدن، وكذلك الحزب الاشتراكي اليمني.

واكد الدكتور محمد الخلافي عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، الذي مثله في اجتماعات اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» لـ «الشرق الاوسط» ان «موقف الحزب لا يزال ثابتا وهو مع اللجنة التحضيرية التي يترأسها عبد الرحمن الجفري، وانه عضو اساسي فيها، ونفى ان يكون الحزب قد وافق او شارك في تشكيل اللجنة التحضيرية الثانية.

واكد جار الله عمر عضو المكتب السياسي سكرتير اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي - لـ «الشرق الاوسط» ان الحزب «سيعلن موقفه في بيان رسمي يصدره اليوم بشأن المؤتمر الوطني، لإبعاد اي لبس»، مؤكداً على الدور التوفيقي الذي يلعبه الحزب، سعيا منه لتحقيق اجماع وطني حول المؤتمر والقضايا التي ستطرح عليه، بغض النظر عن التسميات.



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢١ / ٩ / ١٩٩٢

صنعاء: الانقسام يتكرس بين الاحزاب

□ صنعاء - «الحياة»:

■ فيما عقدت اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» التي يتولى هيئة رئاستها السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن اجتماعاً عصر اول من امس السبت استكملت فيه مناقشة مشروع وثيقة «ميثاق العمل السياسي»، تكرس انقسام الاحزاب والمنظمات الجماهيرية الى فريقين، فعقدت اللجنة التحضيرية «الموازية» التي شكلت الاسبوع الماضي اجتماعها الثاني مساء اليوم نفسه لمناقشة اختصاصات اللجان وتوزيع المهمات بين اعضاء امانة اللجنة التحضيرية وتشكيل اللجان المتخصصة.

ودعا البلاغ الصحافي الذي صدر عن امانة اللجنة التحضيرية (الثانية) ليل السبت - الاحد وتلقت «الحياة» نسخة منه «ما بقي من احزاب ومنظمات جماهيرية الى حضور اجتماعها المقبل الذي سيعقد يوم الثلثاء الأول من سبتمبر (غداً) وذلك من منطلق الحرص على الوفاق الوطني وتوكيداً لمبدأ احترام الاقلية لرأي الغالبية».

وجاء في البلاغ ان اللجنة التحضيرية التي اختير السيد محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري عضو مجلس النواب مقرراً لامانتها والسيد عبده محمد الجندي الامين العام للحزب الناصري الديموقراطي نائباً له شكلت في اجتماعها خمس لجان فرعية للجنة التحضيرية هي:

اللجنة الاعلامية: اختير الدكتور عبدالهادي الهمداني (من المؤتمر الشعبي العام) مقرراً لها وناطقاً رسمياً باسم اللجنة التحضيرية.

اللجنة الفنية: مقررها السيد محمد عبدربه السلامي (من الحزب الاشتراكي اليمني).

لجنة الوثائق: مقررها السيد

التتمة في الصفحة (٤)

صنعاء : الانقسام يتكرس بين الاحزاب

تتمة الصفحة الاولى

عبدالله محسن الاكوع (من التجمع اليمني للاصلاح).

لجنة الاعداد والتنظيم: مقررها السيد محمد شاكر (من منظمة البعث العربي الاشتراكي - البعث السوري).

اللجنة المالية: مقررها السيد عبدالعزيز بكير.

وقال السيد عبدالرحمن علي الجفري ان الذين اصروا على الانشقاق عن «المؤتمر الوطني لم يضعوا الا اسباباً شكلية منها تغيير اسم المؤتمر الوطني الى اسم آخر، وتوسعة هيئة الرئاسة ليكونوا ممثلين فيها على رغم ان هيئة الرئاسة انتخبت بالاقتراع السري واشرف على فرز الاصوات امين عام احد التنظيمات المعارضة الآن. ثم طوروا طلباتهم بان طلبوا اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية بعدما اوشكت على انهاء كل اعمالها».

وقال الجفري الذي كان يجيب عن سؤال طرحته عليه صحيفة «الحق» الاسبوعية الصادرة امس عن اسباب الانقسام بين الاحزاب حول «المؤتمر الوطني»: «على رغم ان مهمة اللجنة التحضيرية تنتهي، كما هو معروف، بعقد المؤتمر الوطني، لذلك فكل تلك الاسباب والمبررات الشكلية لم يكن لها اي تبرير موضوعي. وقد يسأل سائل ما دامت تلك اسباب شكلية فلماذا لا تتنازل اللجنة التحضيرية عن موقفها، والجواب ولماذا اصلاً توضع تلك الاسباب كعراقيل ما دام ان الجميع ساروا شوطاً كبيراً في اتجاه عقد المؤتمر؟ فلماذا نلغي كل شيء ونبدأ من الصفر؟ ولمصلحة من يتم هذا التعطيل؟ ومن المستفيد من منع الوصول الى اجماع وطني؟».

وأجاب: «لا اعتقد انه في مصلحة احد، لا في مصلحة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ولا المعارضين له، ولكن قد يكون للمكابرة والعناد دور كبير في هذا الموقف. ولا نتصور ان وطنياً فرداً او حزباً او منظمة او جماعة، يمكن ان يعمل بقصد شق العصا وتفريق الصفوف. ولعله خطأ في الاجتهاد، ونسأل الله ان يهدي الجميع للعودة الى الصواب».

هل تعلن حالة الطوارئ في اليمن؟

■ لندن – «الوسط»

هل تعلن حالة الطوارئ في الجمهورية اليمنية، كآخر وسيلة قد تلجأ اليها حكومة حيدر ابو بكر العطاس، لاحتواء ظاهرة الانفلات الامني والاغتيالات السياسية، لا سيما بعد محاولة اغتيال رئيس المجلس النيابي الدكتور ياسين سعيد نعمان يوم ٢٠ آب (اغسطس) الحالي، بالقاء قذيفة حارقة على منزله في صنعاء؟ مجلس الرئاسة اليمني، برئاسة العقيد علي عبدالله صالح، عقد اجتماعاً طلب فيه من وزارة الداخلية «اتخاذ اجراءات صارمة لحماية الأمن والاستقرار في البلاد». وكان الرئيس صالح التقى، للمرة الثانية خلال اسبوعين، قيادات عليا في القوات المسلحة اليمنية مؤكداً امامها «قدرة الدولة على اتخاذ الاجراءات الكفيلة بتثبيت الامن والاستقرار. وأن العسكريين سيكونون عوناً للمواطنين انفسهم».

محاولة اغتيال رئيس مجلس النواب اليمني، على خطورتها، اقلقت المؤسسة الرئاسية اليمنية لأنها جاءت كحلقة مكملة لدورة العنف والاغتيالات التي تشهدها البلاد منذ صيف العام الماضي حين حاول مجهولون اغتيال الرجل الثاني في المؤتمر الشعبي، الشريك في السلطة، احمد محمد الاصبحي. وكرت سبحة محاولات الاغتيال من بعد، حيث تعرض رئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس لمحاولة اغتيال في ١٥ أيار (مايو) الماضي، واغتيل شقيق رئيس الوزراء في ١٦ حزيران (يونيو) الماضي، وكان وزير العدل عبدالواسع سلام تعرض لمحاولة اغتيال في ٢٩ نيسان (ابريل) الماضي، وبعده انفجرت عبوة ناسفة في حديقة منزل عضو مجلس الرئاسة اليمني الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد في ١٠ أيار (مايو) الماضي. وقد ادى ذلك الى قيام المسؤولين بالتنقل بحماية مرافقين مسلحين، مما جعل العاصمة تعيش شبه حرب اهلية يفوق فيها عدد الاسلحة تعداد السكان.

وفي حين امتنع رئيس المجلس النيابي ياسين سعيد نعمان عن اتهام جهة معينة بمحاولة اغتياله، فان اوساطاً مطلعة في صنعاء تعتقد ان محاولة الاغتيال قد تكون مرتبطة الى حد ما، بالأجواء السلبية المشحونة التي سادت جلسات مجلس النواب، والعاصمة صنعاء قبل اقرار القانون العام للتربية والتعليم، خلال جلسة صاخبة، على رغم المعارضة القوية التي قوبل بها من حزب التجمع اليمني للاصلاح. وكان التجمع نظم مهرجاناً حاشداً في ٨ آب (اغسطس) طالب فيه «بتعديل الدستور الوحدوي وفقاً للكتاب والسنة وبإسقاط كل القوانين المخالفة للشريعة، وإسقاط قانون التعليم». وفي احدى الجلسات الصاخبة في مجلس النواب اليمني قوطع رئيس المجلس نعمان لأكثر من مرة ما دفعه الى القول: «لا يشرفني ان استمر في منصبي كرئيس للمجلس نتيجة محاولات عرقلة المناقشات الخاصة بالقانون». وقد تحول قانون التعليم من قضية تربوية الى قضية سياسية ساخنة بين انصار التحديث والعصرنة في مجلس النواب وبين نواب حزب التجمع اليمني للاصلاح، الذين يحملون رئاسة مجلس النواب مسؤولية اجازة قانون التعليم، وتمرير جلسة التصويت النهائي عليه، على رغم ان اوساط التجمع تعتبره «باطلاً بطلاناً تاماً».

والواضح ان مجلس الرئاسة اليمني بات ينظر بقلق واضح الى استفحال ظاهرة العنف السياسي التي فاقمها وضع اقتصادي اشد صعوبة، ولهذا قد يكون اعلان حال الطوارئ واحداً من الخيارات التي ناقشها مجلس الرئاسة اليمني وازداد الوضع توتراً حين قتل ١٣ شخصاً بينهم قائد مديرية الجوية في محافظة مارب في اشتباك بين قوة امنية وعناصر قبلية وقع يوم ٢٦ آب (اغسطس) الجاري ■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الحياة (اللندنية)

التاريخ: ١ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن: مسؤول أمني كان على علم مسبق بالاعتداء على رئيس المجلس

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ كشفت تقارير خطيرة في صنعاء امس تتصل بقضية الاعتداء الذي استهدف الدكتور ياسين سعيد نعمان، رئيس هيئة رئاسة مجلس النواب واحد ابرز قيادات الحزب الاشتراكي المشارك في السلطة.

واظهرت تلك التقارير ان مسؤولاً امنياً حصل على معلومات دقيقة تتعلق بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها رئيس مجلس النواب باطلاق قذيفة على منزله مساء ٢٠ آب (اغسطس) الماضي الا انه لم يتخذ اي اجراء لمنع وقوع الاعتداء علماً انه تلقى المعلومات قبل الحادث.

وذكرت صحيفة «الميثاق» الاسبوعية الناطقة باسم المؤتمر الشعبي العام، وهو الحزب الآخر المشارك في السلطة ان مصادر ادلت بمعلومات مهمة الى مسؤول في وزارة الداخلية والامن عن «مخطط الجريمة قبل وقوعها... وافادت تلك المصادر في معلوماتها للمسؤول الامني عن الطريقة التي ستتم بها عملية قصف منزل الدكتور ياسين نعمان والعناصر المشاركة في العملية وكان ذلك قبل وقوع الحادث بايام».

وكشفت تلك المصادر معلومات دقيقة «تتعلق بنوع الاسلحة التي ستستخدم والجهة التي ستتعرض للقصف الصاروخي وهي الجهة الجنوبية الغربية من المنزل».

وقالت الصحيفة ان المسؤول الامني «احتفظ بتلك المعلومات ولم يبلغ عنها، ولم يتخذ اية اجراءات احترازية لمنع وقوع الجريمة والقبض على العناصر المشاركة في تنفيذها... وهو امر يثير الانزعاج، ومعه الكثير من التساؤلات».

واوضحت ان المعلومات التي توافرت قبل تنفيذ جريمة القصف الصاروخي لمنزل الدكتور نعمان والذي استهدف حياته، ان مخطط الجريمة كان يستهدف ايضاً السيد محمد حيدره مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون القوى العاملة والتدريب المهني.

وكان مجلس الوزراء اعطى الاربعاء الماضي وزارة الداخلية والامن مهلة عشرة ايام تنتهي السبت المقبل لكشف حوادث الاعتداءات على المسؤولين.

علي عبدالله صالح

من جهة اخرى اكد الفريق علي عبدالله صالح، رئيس مجلس الرئاسة، اليمني والامين العام للمؤتمر الشعبي العام ان «الارادة الصلبة لشعبنا ستحبط كل مخططات التامر وكل المحاولات المشبوهة الهادفة الى إلحاق الضرر بتجربتنا الديموقراطية وبالانجاز الوحدوي التاريخي العظيم».

وقال الفريق صالح الذي كان يناقش مع اعضاء هيئة التدريس وقيادات المؤتمر الشعبي العام في جامعة صنعاء امس، الجوانب التي تهم المؤتمر الشعبي وتعزيز دوره التنظيمي: «ان الوحدة والديموقراطية خياران لا رجعة عنهما ابداً، وهما يمثلان مشروعا حضاريا نهضويا متكاملا لتحقيق عزة اليمن وازدهارها». واشار الى الدور «الفاعل الذي يلعبه المؤتمر الشعبي العام مع غيره من القوى الوطنية الشريفة في الوصول بذلك المشروع الى ما يجسد اهداف شعبنا وتطلعاته في النهوض والتقدم».

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن : مسؤول أمني كان على علم مسبق

تتمة الصفحة الاولى

واكد حرص المؤتمر على «إثراء واقع الممارسة الديموقراطية وصونها والحفاظ على المصلحة الوطنية العليا ومدّ اليد المخلصة الى الجميع من اجل اليمن الجديد». مشيرا الى ان المؤتمر قدم في سبيل ذلك «تضحيات وتنازلات كبيرة وهو مستعد لتقديم المزيد اذا ما اقتضت المصلحة الوطنية ذلك وبما من شانه بناء اليمن الجديد القوي المزدهر».

واشار الى كثير من القضايا والتطورات الاقليمية والعربية والدولية. واوضح ان موقف اليمن منها وحرصه على اقامة علاقات ايجابية متطورة مع جميع الاشقاء والاصدقاء تقوم على اساس التعاون المثمر وتحقيق المصالح المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والاحترام المتبادل وصون الامن والاستقرار والسلام في المنطقة والعالم.

واكد الفريق صالح ان الانتخابات ستتم في موعدها قبل نهاية «الفترة الانتقالية وان اللجنة العليا للانتخابات تواصل بذل الجهود لوضع الترتيبات اللازمة لاجراء الانتخابات في مناخات سليمة ونزيهة تضمن رسوخ الممارسة الديموقراطية وتحقق التداول السلمي للسلطة وبما يكفل حشد كل الجهود الوطنية لبقاء اليمن الجديد».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١ سبتمبر ١٩٩٢

لجنة الانتخابات اليمنية تجتمع يومياً

تشكيل ٦ لجان فرعية وإجراءات استثنائية لتوفير الوقت

صنعاء: من حمود منصر

ذكرت مصادر مطلعة في اللجنة العليا للانتخابات اليمنية انها تواصل - منذ يوم السبت الماضي - برئاسة القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة اليمني مناقشة النظام الداخلي لعمل اللجنة، وتوزيع المهام والاختصاصات على اعضائها، بعد تشكيل اللجان الفرعية، وتحديد اختصاصات رئيس اللجنة ونائبه، والمقرر في مجال نشاط كل لجنة منها.

وقالت المصادر ان عدد اللجان الفرعية التي تشكلت ٦ لجان، هي: اللجنة الاعلامية برئاسة عبد الملك المخلافي - ممثل التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - واللجنة الفنية ورئيسها الدكتور احمد شرف الدين - زعيم حزب الحق - واللجنة المالية برئاسة احمد عبد الرحمن السماوي - مستقل - واللجنة الامنية برئاسة محمد علي هيثم - المؤتمر الشعبي العام - واللجنة القانونية برئاسة المحامي عبد الفتاح البصير - عن حزب التصحيح الناصري - كما عين عبد الرحمن مهيوب - حزب البعث (جناح العراق) - مقررا للجنة العليا للانتخابات ومسؤولا عن اعمال سكرتارية اللجنة.

واوضحت مصادر اللجنة لـ «الشرق الاوسط» ان هذا التوزيع يعتبر اولياً، حيث سيتم توسيع اللجان الفرعية لمتابعة العمل بجد ومثابرة لإنجاز مهام كل لجنة في اسرع وقت.

وتواصل اللجان اعمالها بشكل متواصل، حيث تقرر ان تكون اجتماعات اللجنة العليا للانتخابات يومياً لاستكمال مناقشة واقرار النظام الداخلي، وتحديد تقسيم الدوائر الانتخابية على اساس السكان كما هو محدد في الدستور وقانون الانتخابات، مع الاخذ في الاعتبار المسافات الجغرافية.

وعلمت «الشرق الاوسط» ان بعض التصورات لاستغلال الوقت طرحت ضمن اعمال اللجنة لتخفيض مدة تسجيل الناخبين الى شهر واحد، وتحديد مدة عشرين يوماً فقط للطعون بمختلف مراحلها، قبل التثبيت النهائي للجداول الانتخابية. ثم حددت بعد ذلك مدة ٣٠ يوماً لتقديم الترشيحات، على ان تقدم في بداية هذه الفترة وتثبت نهائيا خلال عشرة ايام، ثم تحدد عشرة ايام للدعاية الانتخابية، وفي نهاية الشهر - اي قبيل موعد انتهاء الفترة الانتقالية ببضعة ايام - تجرى عملية الاقتراع.

ومن ناحية اخرى تتساءل الدوائر السياسية اليمنية عن سبب عدم تحرك اجهزة الامن لاتخاذ اجراءات وقائية لتلافي محاولة الاغتيال التي تعرض لها الدكتور ياسين سعيد نعمان - رئيس مجلس النواب اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي - قبل نحو عشرة ايام عندما قصف منزله في صنعاء بقذيفة صاروخية، وكذلك عن الاجراءات التي يمكن ان تتخذها الحكومة لتلافي ذلك.

فقد نشرت صحيفة «الميثاق» - الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي العام - ان مسؤولا في وزارة الداخلية تلقى من مصادر خاصة معلومات تفصيلية مسبقة عن الحادث، تضمنت العناصر المشاركة فيه والسلاح المستخدم. واشارت تلك المعلومات الى ان الدكتور نعمان ومحمد حيدره مسدوس نائب رئيس الوزراء لشؤون الاصلاح الاداري والقوى العاملة سيتعرضان لحادث من النوع الذي وقع. ولكن المسؤول الامني - الذي امتنعت الصحيفة عن ذكر اسمه او رتبته او منصبه - احتفظ بالمعلومات لنفسه، ولم يبلغ جهات الامن العليا، او يتخذ اي اجراءات ، مما يشير الى ان بعض عناصر الامن ذاتها متورطة او متواطئة في اعمال الاخلال بالامن.

ابولحوم لـ'الحياة': قلوبنا مفتوحة للحوار مع كل الاحزاب اليمنية

☐ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ عقدت اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» التي اختير السيد محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري عضو مجلس النواب مقرراً لامانتها، اجتماعها الثالث قبل ظهر امس لمتابعة تنفيذ مهمات اللجان الفرعية الخمس المنبثقة عن اللجنة التحضيرية واستكمال هذه المهمات.

وفي مستهل الاجتماع، اكد مقرر امانتها ان تشكيل اللجنة التحضيرية في هذا الهيكل جاء لتلافي «أي خطا ربما نقع فيه لو اخترنا نظام الرئيس ونائب الرئيس اللذين غالباً ما يظهرا في الاضواء ويلقيا بظلهما على اعمال اللجنة». وفي معرض تاكيد ان اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية تعتبر نفسها استمراراً للجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» التي كانت شكلت اواخر ايار (مايو) الماضي، اوضح ابو لحوم ان باب الحوار مفتوح مع اللجنة التحضيرية (الاولى).

وشكلت لجنة من ستة اشخاص للتحاور مع هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية (الاولى) وتقديم تقرير الى امانة اللجنة التحضيرية (الثانية) في اقرب وقت. ولم يحدد سقفاً لعقد المؤتمر والانتهاء من وثيقتيه وهما «ميثاق العمل السياسي» و«الخطوات التنفيذية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة»، الا انه اتفق على ان تعقد اللجنة التحضيرية مؤتمراً صحافياً في العاشر من الشهر الجاري لتوضيح منطلقات عملها والنتائج التي توصلت اليها في شان موعد انعقاد الفعالية ووثائقها وجدول اعمالها.

واكد السيد ابو لحوم في لقاء مع «الحياة» «ان حسن النية موجود لدى اللجنة التحضيرية لمواصلة الحوار مع اللجنة التحضيرية السابقة التي اعتبرت ان باب الحوار مغلق. ونحن نقول ان باب الحوار مفتوح». وفي ما ياتي نص الحديث:

● يلاحظ ان الجانبين - سواء اللجنة التحضيرية الأولى أم لجنتكم التحضيرية - يؤكدان الحرص على الوفاق الوطني وجمع الكلمة. فما هي الخطوات التي ستتخذونها من اجل ذلك والتي يمكن أن تؤدي الى نتيجة في مثل هذا الواقع اذ تحضر للمؤتمر لجنتان وفريقان من الاحزاب والمنظمات؟

- بالنسبة الينا كلجنة تحضيرية، فحسن النية موجود لدينا ونحن على اتم الاستعداد لمواصلة الحوار. وكما سبق ان طرح الاخوان عبر «الحياة» ان باب الحوار مغلق، فنحن عبر «الحياة» نقول ان باب الحوار مفتوح معهم ومع غيرهم. ونحن حريصون في هذه المرحلة بالذات التي تمر فيها بلادنا على ان يتكاتف الجميع ويتعاونوا لمصلحة هذا الوطن. وحرصنا هو دافع لنا، لأن اللجنة التحضيرية السابقة فعلا لا تمثل ولا تعبر عن كل الاتجاهات على مستوى الساحة اليمنية، لكنها كانت محصورة في بعضها. ونحن حرصنا في هذه اللجنة ان يشترك الجميع بما في ذلك الاحزاب الحاكمة والاحزاب المعارضة والمنظمات الجماهيرية، ولا يمكن ان نستغني عن اي طرف. ولكن اذا ارادوا هم ان يصنفوا ذلك فهو امر يعود اليهم. اما نحن فقلوبنا وصدورنا مفتوحة لأي حوار معهم ومع غيرهم.

● هل ستجرون حواراً معهم كلجنة تحضيرية أم كأحزاب ومنظمات منفردة، لأن قيادة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني اكدت انها ليست مستعدة للحوار معكم كلجنة تحضيرية؟

- الامر عائد اليهم (اذا ارادوا) ان

يضعوا شروطاً. اما بالنسبة الينا فقد شكلنا فريقاً مكوناً من ستة اعضاء للاتصال بهم وبغيرهم ولدعوتهم الى الانضمام الى اللجنة التحضيرية. فاذا ارادوا ان يشاركوا فنحن على سعة صدر وإذا لم يريدوا فهذا يعود اليهم. اما ان نتحاور كسكرتارية وكلجنة تحضيرية مع لجنة تحضيرية فانا لا ادري أين هي اللجنة التحضيرية التي نستطيع ان نتفاوض معها، لأن اللجنة التحضيرية - حسب علمي - يجب ان تمثل كل الاتجاهات السياسية. ولكن سنتحاور معهم كأحزاب وندعوهم للانضمام الى اللجنة التحضيرية.

● هل حددت لجنتكم التحضيرية موعد انعقاد المؤتمر؟

- اتفقنا في اجتماع اليوم (امس) على ان نعقد مؤتمراً صحافياً في العاشر من الشهر الجاري وفيه سنحدد السقف الاعلى لتاريخ انعقاد المؤتمر.

● هل قبلتم الموعد السابق الذي حدد اقصاد بيوم ١٥ الشهر الجاري وبتغيير اسم المؤتمر؟

- اننا نقبل الموعد السابق والتسمية حرصاً منا على الوفاق. والاخوة في اللجنة التحضيرية السابقة هم الذين اقترحوا تسمي «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية»، واتفقنا وقبلنا بهذا الاسم نزولاً عند رغبة الجميع للوفاق، واقترح علينا الموعد في النصف الأول من ايلول (سبتمبر) وقبلنا، ولكن للاسف الشديد تم الاختلاف السياسي في مفهوم التوسعة. اذ كان مفهومهم للتوسعة هو ادخال بعض الاحزاب في اللجنة التحضيرية لارضائهم، اما نحن فطرحنا انه لا يمكن ارضاء البعض ولا بد من مشاركة الجميع سواء اكانت احزاباً حاكمة او معارضة او منظمات جماهيرية. وطرحنا المعايير التي يجب ان يتم عليها الاتفاق، وهي ان يكون ٦٠ في المئة من مقاعد اللجنة التحضيرية للاحزاب و٣٠ في المئة للمنظمات الجماهيرية و٥ في المئة للمستقلين. وعندما طرحنا هذا لم يقبلوا به، ما دفعنا الى اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية. ونحن سائرون الى الأمام وفي تصوري حتى وأن اختلفنا بعض الشيء هذا لا يعني ان هناك شرخاً في الاحزاب على الساحة اليمنية. فقد نختلف في بعض الاشياء وقد نتفق في ما هو اهم، وإذا لم نتوصل الى اي حلول مقنعة للطرفين فعلى بركة الله كل يواصل عمله ونامل ان يكون المصب هو خدمة هذا الوطن وهذا ما نصبو اليه جميعاً.



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن: مقتل ١١ بينهم قائد محور في تحطم هليكوبتر

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ إعلن رسمياً في صنعاء امس ان طائرة هليكوبتر عسكرية تحطمت قرب مدينة سيحوت في محافظة المهرة المحاذية لسلطنة عمان، مما ادى الى مقتل ١١ مدنياً وعسكرياً.

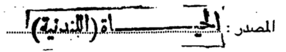
وافادت التقارير الاولية ان طائرة الهليكوبتر العسكرية تعرضت اول من امس لخلل فني في اثناء تحليقها في تلك المنطقة. وكان بين الضحايا العقيد الركن حسين محمد الزين قائد محور العمليات الشرقي والسيد محمد سعيد عبدالكريم، وكيل محافظة المهرة والنقيب محمد سليمان هاشم والعقيد تاميم سعيد بخيت والعقيد سالم مبخوت والجندي عبدالله منصر والسيد سلامة سالم العظم وعائشة عبدالله سعيد. اضافة الى افراد طاقم الطائرة الرائد محمد عبدالله درويش والرائد المهندس الطيار مصطفى عبدالله عبدالرحمن ومساعد الطيار المهندس سالم سهيل.

وشكلت لجنة من الجهات المختصة للتحقيق في اسباب الحادث. ونعى مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء ووزارة الدفاع ضحايا الحادث، واكد النعي ان «اسر الشهداء ستظل محل رعاية الدولة».

على صعيد آخر، ذكرت صحيفة «التجمع» الاسبوعية الصادرة في عدن ان مهندساً مصرياً يدعى حسام حسني يعمل لدى شركة «هلبرتن جيوفيزيكال سرفي»، وجد مقتولاً في موقع الشركة التي تقوم بعمليات للمسح الجيوفيزيائي في محافظة شبوة. واوضحت ان المغدور قتل

التتمة في الصفحة (٤)





للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

اليمن : مقتل ١١ بينهم قائد محور

تتمة الصفحة الاولى

بالرصاص ولم تعرف الاسباب.

وعلمت «الحياة» من مصدر في المنطقة ان المهندس حسني قتل على يد مواطن بعد رفضه تسليم السيارة التي كان يستقلها في اثناء تنفيذه احدى عمليات المسح.

وكانت اللجنة الامنية في محافظة شبوة ناقشت في اجتماع عقدته اول من امس برئاسة السيد درهم عبده نعمان محافظ شبوة مستوى تنفيذ الخطة الامنية في «عموم مراكز المحافظة ومديرياتها».



المصدر : المساء القاهرية

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عشرة أيام في اليمن "٣"

حكام السعودية وراء أزمات ومشاكل اليمن

حسين عبد الرازق

لم يبق إلا أقل من شهرين على انتهاء الفترة الانتقالية التي ستشهد انتخابات مجلس النواب، بكل ماتثيره من صراعات سياسية، وأحاديث وخلافات حول شكل الدولة (تعديلات الدستور) والسلطات وعلاقات الأحزاب والتحالفات. وصورة الديمقراطية بعد عهد ٢١ نوفمبر ١٩٩٢، تاريخ انتهاء الفترة الانتقالية، التي بدأت مع الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠.

وسيتوقف مستقبل اليمن على الطريقة التي ستتم بها هذه الانتخابات والنتائج التي ستسفر عنها، والمسار الذي ستسير فيه عقب الانتخابات، وبصفة خاصة بالنسبة لقضيتين حاكمتين..الازمة الاقتصادية، ومشاكل الحدود.

ولايحتاج المرء إلى جهد لإدراك أن اليمن يعيش أزمة اقتصادية طاحنة، تتعدد مظاهرها من ارتفاع جنوني للأسعار، وتردي الخدمات التي تقدمها الدولة، وانتشار البطالة، وتدهور سعر العملة الوطنية (الريال). وخلال الأيام المعدودة التي قضيناها في صنعاء لم يكن ممكنا تجنب الإحساس بمشكلة نقص بنزين السيارات، التي كانت تقف طوابير طويلة في محطات الوقود ولساعات بلا انقطاع بحثا عن عدة لترات من البنزين. وهو أمر كان يثير الدهشة خاصة في ظل اعتماد اليمن بنسبة ١٠٠٪ على انتاجها النفطي لسد احتياجات السوق المحلي (٧٥ الف طن بنزين- ٧٠ الف طن ديزل- ٢٥ الف طن كيروسين- ٥٠ ألف مازوت..شهريا) وعندما سألت عن السبب في هذه الظاهرة الغريبة ، كشفت الإجابة عن جانب من الأزمة العامة. فالحكومة قررت تخفيض كميات النفط الموجهة للإستهلاك من المحلي لفترة محدودة، لزيادة التصدير للخارج بغرض الوفاء بالتزامات الحكومة تجاه الشركات الأجنبية المتعاقدة معها. وفي نفس الوقت تعطلت مصفاة صافر التي تغطي حوالي عشرة آلاف برميل من حاجات السوق المحلي.

عشرة أسباب للأزمة

ويقر كافة المسئولين في وضوح وشجاعة بوجود أزمة إقتصادية لابد أن تتعايش معها اليمن لفترة طويلة. وهي أزمة بدأت في الشطرين (الشمالي والجنوبي) قبل الوحدة، وكانت من العوامل الدافعة للتعجيل بالوحدة. وفي تصريح أخير للدكتور «فرج بن غانم» وزير التخطيط أدلى به عقب مؤتمر المائدة المستديرة الذي عقد في جنيف وحضره ممثلو عدد كبير من الدول التي تقدم مساعدات لليمن والصناديق العربية والدولية، قال... **«النتيجة التي خلصنا اليها هي أننا خلال الفترة حتى عام ١٩٩٤- وحتى بالعراض البديل الأكثر تفاؤلا- سنظل نعاني من واقع اقتصادي يتسم بالعأزم.»**

وبالطبع فالأزمة الاقتصادية لم تكن قدرا. ولكن تكاتفت عوامل محلية وإقليمية ودولية في صياغتها، بالإضافة إلى أخطاء واضحة وقعت بعد الوحدة.

بداية فاليمن (**٥٢٥ ألف كيلو متر مربع وحوالي ١٢ مليون نسمة**) من أشد البلدان العربية فقرا، ولم يتجاوز نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي ٥٦٠ دولار عام ١٩٨٩. يقول الرئيس «علي عبد الله صالح».. الأزمة الاقتصادية في اليمن ليست ظاهرة تخص الوطن العربي وحده، بل



المصدر : المسار

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

هى موجودة فى معظم بلدان العالم الثالث، ونحن جزء من هذا العالم. لدينا أزمة اقتصادية لكن هناك أسبابا لذلك، أولها قلة الصادرات الى الخارج. وثانيها عودة المغتربين اليمنيين من دول الخليج نتيجة أزمة الخليج، وهذه إحدى المعضلات الاقتصادية . والدولة تبحث فى كل الوسائل والسبل للمعالجة واستيعاب العائدين من المهجر ضمن خطط وبرامج تتبناها الحكومة اليمنية. وليس لدينا عصا سحرية. لن تنتهى الأزمة الاقتصادية إلا بزيادة صادرات الجمهورية..»

ويقول تقرير لجنة أعدت من ١٧ عضوا بينهم عدد من الوزراء والخبراء اليمنيين كان الرئس «على عبد الله صالح» قد شكلها فى أبريل ١٩٩١...«إن تباين منابع الفكر السياسى لنظامى الحكم فى شطرى اليمن سابقا، تسبب فى خلق ظروف ذاتية استثنائية، وايجاد سياسة اقتصادية ذات طابع غير استراتيجى وغير ثابت فى مجالات التجارة والمال والنقد والاستثمار، سحبت نفسها على الوضع الجديد بعد الوحدة» ويضيف وزير التخطيط.. «خسرت اليمن بسبب مضاعفات حرب الخليج ١٫٧ مليار دولار.. وجاءت الخسائر من تراجع تحويلات المغتربين الذين عاد حوالى مليون منهم الى اليمن بسبب الأزمة، ففقدنا مدخراتهم، وفقدنا الكثير من المساعدات لتمويل المشاريع، وخسرنا أسواقا لصادراتنا فى الدول المجاورة. وخسرنا نشاط مصفاة عدن التى كانت أكبر منشأة صناعية. فنحن مازلنا نعانى ونحن الأكثر معاناة من بين الدول التى لادخل لها مباشرة فى أزمة الخليج.

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة تحت عشرة عناوين أساسية..

*تراجع المساعدات الخارجية والذى بدأ قبل الوحدة، عندما توقفت المساعدات الاقتصادية والعسكرية السوفيتيةالى الشطر الجنوبى عام ١٩٨٩، وتخفيض المساعدات العربية والسعودية للشطر الشمالى.. وقد توقفت كافة أشكال المساعدات تقريبا بعد الوحدة.

* انخفضت تحويلات اليمنيين (المغتربين) قبل الوحدة من مليار و٢٥٦ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٢٦٤٫٣ مليون فى العام السابق للوحدة فى الشمال، و١٧٣٫٧ مليون دولار فى الجنوب، وأدت عودة الجالية اليمنية بأكملها (تقريبا) من السعودية الى اختفاء التحويلات من الحسابات القومية.

* ارتفاع حجم الدين الخارجى الى ٦٫٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم الى ٧٫٨ مليار مليار دولار خلال هذا العام

* المشاكل المترتبة على عودة مليون يمنى فجأة عقب حرب الخليج من السعودية بعد تجريدهم من كل ممتلكاتهم، ومدخراتهم أحيانا. وشكلوا عبئا على الدولة. ويمثل العائدون حوالى ٢٠٪ من سكان الشمال، و١١٫٣٪ من سكان محافظات الجنوب. وزاد الطين بلة أزمة الصومال ونزوح مايزيد عن ٦٠ ألفا من اليمنيين فى الصومال ثم نزوح مايزيد عن خمسة آلاف صومالى الى عدن

* تدهور الزراعة التى يعمل بها ٦٤٪ من سكان شمال اليمن، فى ظل الطفره الاقتصادية قبل الوحدة بسنوات والاعتماد على استيراد المنتجات الغذائية.

*انتشار التهريب ، لدرجة أن بعض الدوائر الاقتصادية تقدر أن ٥٠٪ من واردات اليمن تدخل الى البلاد مهربة!

*انهيار العملة اليمنية. فبعد أن كان الدولار يساوى ٩ ريالات (فى الشمال) عام ١٩٨٧ ارتفع الى ٢٠ ريال عام ١٩٩٠ ، ووصل الأن الى ٣٠ ريالا. ويعود انخفاض سعر العملة اليمنية مقابل الدولار لمجموعة من الاسباب مثل ..«قرار الحكومة السماح للمؤسسات الانتاجية والتجار بشراء العملة الصعبة من السوق لتغطية تكاليف وارداتها، بعدما أصبحت المصارف الحكومية عاجزة عن فتح إعتمادات بالنقد الأجنبى، وبالتالى تداول العملة فى السوق دون رقابة» وانتعاش عمليات تهريب النقد والمضاربة فى ظل



ارتفاع الديون الخارجية (٧ مليار دولار) ودفع اليمن لقسط سنوى سدادا للديون والفوائد ٢ مليار دولار)، واحتياجات اليمن من المواد الغذائية سنويا فى حدود ٦٠٠ مليون دولار... بينما لايتجاوز دخل اليمن من العملة الصعبة سنويا مليار وربع مليار دولار.. وذلك كما أعلن **«فضل محسن»** وزير التجارة والتموين.

وقد تم اكتشاف مؤامرة- على حد قول المصادر الرسمية اليمنية.. فى العام الماضى تهدف لتخريب الاقتصاد الوطنى، اعتقل على اثرها عدد من الصيارفة وتجار العملة فى صنعاء وعدن ومدن أخرى، ممن قاموا بعمليات مضاربة أدت الى سحب كميات كبيرة من الدولارات من السوق. وتتهم مصادر فى نقابة البنوك عددا من البنوك الأجنبية العاملة فى اليمن بالقيام بدور رئيسى فى خلق أزمة الدولار وارتفاع أسعاره بصورة خيالية ، مشيرة إلى أن نسبة كبيرة من العاملين فى هذه البنوك تصل إلى ٧٠٪ من الأجانب.

ووجهت صحيفة **المستقبل** نقدا لاذعا للحكومة لدورها فى رفع سعر الدولار عن طريق دخولها مشترية له من السوق وبأسعار مرتفعة لصرف مرتبات الخبراء الأجانب.

وأشارت الصحيفة أيضا الى أن الحملة التى شنتها أجهزة الأمن ضد تجار العملة والمضاربين **كشفت تورط بعض المسئولين فى تجارة العملة بطريقة مستترة، وتقديمهم حماية مستترة لهؤلاء التجار.**

* **وتشابكت كل هذه العوامل مع** عديد من العوامل الأخرى لكى ترتفع **الأسعار بصورة جنونية..** ويشير تقرير اللجنة الوزارية الى أن هذا الارتفاع يعود الى «الاعتماد الكبير على السلع المستوردة، وغياب سياسات فعلية كفيلة برفع إسهام الانتاج المحلى فى إشباع حاجات السوق الأساسية ، وعدم ثبات الكلفة الخارجية للبضاعة لاسيما أسعار العملة الأجنبية، والمصاريف المحلية الباهظة الرسمية منها وغير الرسمية، زيادة على عدم توازن العرض والطلب، وغياب المنافسة ، وأمور أخرى تنظيمية تتعلق بسياسة الاستيراد والتوزيع والرقابة..»

ويضيف **«د. محمد عقيل الأريانى»** الوكيل المساعد لوزارة التموين..«القطاع الخاص يقوم بمعظم العمليات فى المجتمع فى ظل غياب آلية حقيقية متكاملة لفرض هيمنة الدولة على تطوير الانتاج». وتقول **«الثورة»** ..أن السبب فى استمرار الارتفاع فى الأسعار **«انعدام الثقة بين المستهلك ومؤسسات الدولة الممولة.. والخوف من الغد وما ستؤول إليه الأوضاع الاقتصادية فى ظل عدم التخطيط وغياب البرمجة».** واستحواذ القطاع الخاص على نسبة كبيرة من المواد الأساسية التى تستوردها الدولة، وحصول الجمعيات الاستهلاكية الحكومية على ١٠٪ بدلا من ٦٪ كما ينص القانون. وتتهم **«المستقبل»** كبار التجار «بعلاقات خاصة مع كبار المسئولين الذين يشكلون لهم حماية فيتحكمون فى السوق وبالتالى فى أسعار السلع، مما يجعل تجار التجزئة الذين يتعاملون مباشرة مع المستهلك ضحية هذه العلاقة المشبوهة وعرضة لحرج أمام المستهلك..»

وتضيف المستقبل أن سبب التراجع فى سعر الدولار.. **«مؤامرة اقتصادية تحاك ضد دولة الوحدة الوليدة، حيث تقوم جماعات عرفت بعدائها للوحدة بسحب العملات الصعبة وإغراق السوق بكميات كبيرة من العملات المحلية».**

* ويضيف الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، سببا أخر للأزمة وهو أن **«معالجة القضايا الاقتصادية على مر المراحل السابقة اتسمت بالارتجالية».**

* والعامل الأخير يرتبط- حسب تصريحات مسئولين عديدين- بوجود **«فساد فى أجهزة حماية النظام والقانون** لايمكن التغلب عليه وتصحيح مساره إلا بخطوات جدية صوب تصحيح إدارى شامل» على حد قول **فضل محسن.**



المصدر : الجمهور

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

عدن.. تشكو وتصرخ

وفي وسط هذه الأزمة الاقتصادية والاجتماعية العامة تبرز أزمة خاصة.. أزمة عدن العاصمة الاقتصادية- كما يقولون- والتي كانت عاصمة الجنوب قبل الوحدة.

وعندما زرت عدن لمدة ٢٤ ساعة أحسست بغصّة حقيقية. فلايحتاج المرء الى جهد أو وقت لكي يمسك بالأزمة التي يعيشها سكان عدن، الذين حلموا بالوحدة كغيرهم من أهل الشمال والجنوب ، بالإضافة الى أنهم تصوروا أن الوحدة ستوفر لهم كل ماكانوا يتمتعون به في ظل اليمن الديمقراطي وزيادة عليه الوفرة (الخليجية) للبضائع الاستهلاكية التي كانت متوفرة في الشمال.. ولكن هذا الحلم الخاص انتهى الى فقدان ماكانوا يملكون، وانتشار هائل للسيارات الحديثة والبضائع الاستهلاكية، دون قدرة على شرائها.

كان أهل اليمن (في الشطر الجنوبي) قبل الوحدة يتمتعون بالأمن والاستقرار وثبات الأسعار (وثبات العملة) ودعم الدولة وتحديد أسعار المساكن (المؤممة) والعلاج المجاني..صحيح أن كل هذه المكاسب كان لها مشاكل ونواقص عديدة، ولكن الحياة كانت ممكنة ومستقرة.

واليوم تعيش عدن حزمة من المشاكل والمآسي.

** عرفت المدينة الآمنة ارتفاعا كبيرا في معدلات الجرائم، وأنواع جديدة من الجرائم. بلغت الجرائم في النصف الاول من عام ١٩٩١ طبقا للإحصاءات الرسمية ٧٨٩ جريمة في محافظة عدن، منها ٣٢٥ جريمة إعتداء على الملكية الخاصة، و٢٥٧ جريمة قتل عمد والشروع في القتل ووالاغتصاب وهتك عرض الصغار والخطف»، والجرائم الأخيرة تحدث في عدن لأول مرة. وتفسر سلطات الأمن هذه الظواهر والى قلة الدوريات الليلية الراجلة والآلية، والارتفاع الجنوني في الأسعار وتدني المستوى لدى البعض وتفشي البطالة وضعف الأحكام الصادرة بحق المتهمين».

** المشكلة الثانية المتفجرة هي ماعرف باسم السكن العشوائي والاستيلاء على الأراضي. ويحكي «عبد الرحمن شكري» مسئول الاسكان في محافظة عدن، بعد أن إقتحمنا مكتبه، قصة هذه الأزمة قائلا.. «لم تتوسع عدن من ناحية السكن منذ عشرين عاما تقريبا. فبعد تأميم المساكن وانسحاب القطاع الخاص ، وقلة موارد الدولة وبالتالي عدم استطاعتها بناء مساكن كافية، كل ذلك أدى إلى تجمد البناء في المدينة. بعد الوحدة وإعلان عدن عاصمة إقتصادية وتجارية ومنطقة حرة ،تدفق المواطنون من صنعاء والحديدة وحضرموت الى المدينة لحيازة الأراضي والاستثمار. وفي نفس الوقت عاد المغتربون ، وكان نصيب عدن حوالي ١٠٠ ألف عائد. وهكذا تضاعف عدد السكان وواجهنا اختناقات في المياة والكهرباء والمرور.. وبدأ تسابق على حيازة الأراضي سواء كانت زراعية أو للسكن أو الاستثمار.ولم تتخذ أي إجراءات في البداية لضبط هذه العملية. وسهل عملية استباحة الارض أن أغلبها أراضي حكومية. وظهرت المباني العشوائية. وتم البناء في ليلة واحدة. أحيانا أغلب هذه الأراضي المستولي عليها بهدف المضاربه عليها من أجل الاستثمار ولاتزيد نسبة الاستيلاء على الأرض من أجل البناء عن ٢٠٪ (في خور مكسر مثلا وهو من أهم أحياء عدن لم تزد الاراضي التي استولى عليها من أجل البناء عن ١٦٠ موقع من ٨٠٠ موقع) ولجأ البعض الى محاولة اضفاء شرعية على ملكية هذه الأراضي باللجوء للمحاكم وتقديم حجج ومستندات تعود لمئات السنين تثبت ملكية الأرض للقبلية أو بالبيع.. وحكمت بعض المحاكم بإثبات هذه الملكية في ظل التناقض بين القوانين السائدة في الشمال والجنوب حيث كانت الارض ملك للدولة ، ولم يلغ ذلك حتى الآن.

ووصلت الأزمة إلى حد تقديم وزير الإسكان لاستقالته احتجاجا على صمت الحكومة على استيلاء عدد من المستثمرين من القطاع الخاص وبعض الأفراد على الاراضي

وعمليات البناء العشوائي داخل عدن. وطبقا لصحيفة «صوت العمال» فإن الوزير قال في رسالة استقالته التي رفضتها الحكومة- «عدن تنهار.. تنهار. تنهار ، باتجاه **الانحلال الكامل للسلطة والنظام.. وعلى وجه الخصوص في إطار الأراضي والاستثمار والبناء وصحة البيئة..»** وأشار الوزير الى أن الجهات القانونية والقضائية لاتجد التعاون الكامل في إزالة البناء العشوائي رغم أن اجراءات إزالته هي لخدمة المواطن المستحق ولمعاقبة المتاجرين بالأراضي.

وقال علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة.. » ثمة خشية من هذه الظاهرة الخطيرة التي هي ذات شقين. الاول يمس معاناة الناس واحساس بعضهم أنهم ذاهبون الى مصير مجهول، لذلك فإنهم يسعون الى الحصول على مأوى، وهؤلاء هم الذين نريد مساعدتهم إستنادا إلى النظام والقانون للحصول على قطعة أرض. أما الشق الآخر من القضية فيتمثل في أولئك الجشعين الذين يريدون امتلاك الأرض بهدف الإتجار بها وبطريقة غير قانونية، وهو مالانقبل به.. وخطورة مثل هذا السلوك أنه يمس مدينة عدن وتاريخها وتراثها وعلينا أن نرد الاعتبار لهذه المدينة والى النظام والقانون فيها».

** المشكلة الثالثة وتتعلق بالمساكن **والأراضي التي عادت للفلاحين** فيما عرف باسم **الانتفاضات الفلاحية** عقب الاستقلال وفي ظل قانون الإصلاح الزراعي. فالحكم القائم في الشطر الجنوبي اتخذ قرارا قبل ٤٨ ساعة من الوحدة بتمليك المساكن لشاغليها والاراضي لحائزيها..في محاولة- من وجهة نظرهم- لتجنيب السكان والفلاحين أي محاولات للطرد أو إنتزاع الاراضي منهم ولكن المشكلة أن ملاك الأراضي السابقين الذي فقدوا هذه الارض منذ ٢٠ عاما حاولوا استرجاعها بالقوة أحيانا، وشهدت «شبوه» معركة في مارس ١٩٩١ قتل خلالها ثمانية من المواطنين. ونفس الصورة تتكرر بالنسبة للسكن.

وهناك خلاف واسع حول هذه القضية وصواب الحل الذي قدم حتى الآن لها فمثلا «**محمد علي هيثم**» عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام والذي كان رئيسا لوزراء اليمن الديمقراطي ثم اختلف مع رفاقة وترك اليمن وعاش فترة في السعودية.. يصف القانونين «**بقانوني الفتنة**» ويقول «**تجربة اليمن الجنوبي سقطت ، ولابد من نمط جديد للحياة**. لقد مُزق التلاحم الوطني بمافيه الكفاية ولابدّ من التصحيح، ولا أقول المحاسبة. الاراضي التي تناولها القانون تعود الى فارين من الوطن لأسباب سياسية. ونفس الواقع بالنسبة للمساكن ٧٠٪ من المساكن لملاك صغار ومتوسطين دفعوا للهرب من الوطن لأسباب سياسية أيضا. والآن وفي ظل القانونين تدور معارك بين المواطنين. **وهناك حالات قتل عديدة (٢٧) في شبوه و(١٨) في حضرموت ، و(١١) في لحج، و(٥) في أبين** . كلها حدثت في البداية وقد سيطرنا على الحالة الآن. المؤسف أن أغلب الحائزين هم أيضا ملاك.»

البترول.. والحدود

ورغم خصوصية مشاكل عدن (والمحافظات الجنوبية والشرقية عامة) فهي في النهاية جزء من الأزمة الاقتصادية الشاملة.

وتنشغل اليمن حاليا بمحاولة البحث عن مخارج من هذه الأزمة.. وقد أعدت اللجنة الوزراية السابق الإشارة إليها.. والتي رأس أعمالها الدكتور «**محمد سعيد العطار**» وزير الصناعة وأحد الخبراء الاقتصاديين البارزين في الساحة العربية والدولية والأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا).. تقريرا حول الأزمة وطريقة علاجها أكدت فيه على عدة قضايا مثل:

* ضرورة أن تتبنى الدولة **سياسة اقتصادية واضحة المعالم والأهداف** تقوم



على سياسة تنموية شاملة ومتكاملة مستندة الى دراسة واقعية للاوضاع القائمة وآفاق المستقبل.

*ثبات التشريعات الاقتصادية فى كل جوانبها ، وترسيخ تقاليد عملية لتطبيقها فى الواقع ، واستقرار الوضع الأمنى والقضائى والرقابى.

* إصلاح الإدارة الحكومية والاقتصادية بحيث تلبى بشقيها المؤسسى والوظيفى التطبيق الحازم لكل السياسات وبانضباط عال ورقابة صارمة.

* التحول نحو تحرير الاقتصاد والتجارة من كل القيود والاعتماد على قوى السوق والمشروع الحر ووضع سياسة واضحة للوظيفة التنموية للدولة. كما تقترح اللجنة

المستقبل يتوقف على البترول والغاز والذهب

السعودية تطالب بمأرب وحضر موت!!

مجموعة من السياسات الاستثمارية والمالية لمعالجة الاختلالات الهيكلة وكبح جماع التضخم والعجز الداخلى والخارجى والتحكم فى الأسعار بمافى ذلك اقتراح أن يمول البنك المركزى استيراد السلع الغذائية الأساسية ، وهى «القمح والدقيق والأرز وحليب الأطفال والأدوية» لتسويقها بسعر رسمى ثابت خلال كل عام.

ولكن الرهان الأساسى يقوم على الاكتشافات الجديدة فى البترول والغاز الطبيعى والذهب أيضا.

وتعمل حاليا فى اليمن ١٩ شركة فى ٢٥ امتيازا من أهمها شركة «هانت» الأمريكية وشركة كانهديان «أوكسيدنتال» وتتركز معظم التنقيبات والاكتشافات حاليا فى الجنوب خصوصا بالقرب من منطقة شبوه وحضرت موت. وتقول الشركات أن نوعية نفط اليمن، ممتازة اذ يحتوى على كمية من الكبريت وعلى نسبة عالية من الغاز المرافق، ولايتطلب إلاقليلا من التكرير، ويتوقع أن يباع بأسعار عالية فى السوق العالمية. **ويتوقع أن يرتفع إنتاج اليمن من البترول الى ٥٠٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٤/١٩٩٥ ثم يرتفع بعد ذلك إلى مليون برميل يوميا.**

وجاء اكتشاف الغاز الطبيعى كمفاجئة. وتقول بعض المصادر أن اليمن «يجلس» على **أكبر فقاعة من الغاز فى العالم.** وتقدر الكمية الموجودة منه فى مأرب فقط بحوالى ١٥ تريليون قدم يكفى اليمن عشرات العقود القادمة ، بالإضافة إلى حقول أخرى فى شبوه وحضر موت.

كذلك هناك تقارير أن اليمن يملك مخزونا كبيرا من غاز الهروبين. وقد أكتشف **الذهب والفضة** بكثرة فى اليمن. وهناك احتمالات بوجود اليورانيوم طبقا لبعض الأبحاث الجيولوجية.

ولكن هذه الثروات الهائلة التى تقدم لليمن فرصة للهرب من التخلف،يعترضها - إضافة لضعف مؤسسات الدولة والصراعات السياسية-. عامل أساسى، **يكاد يكون وراء كل أزمات ومشاكل اليمن عبر التاريخ، وهو الحكم القائم فى السعودية.**

فالسعودية وراء المشاكل الاقتصادية فى اليمن بعد قرارها بطرد اليمنيين من السعودية عقب أزمة الخليج، ووراء العديد من الصراعات الداخلية السياسية، ولها حضور قوى فى الحكم والأحزاب خاصة التى ترفع رايات دينية أو قبلية. والسعودية هى القوة



المصدر : المسار
التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

المعرقة– حتى الآن– لاستثمار ثروات اليمن البترولية. وكما يقول الدكتور أبو بكر السقاف فى مقال بصحيفة «الايام» اليمنية تحت عنوان «اليمن ليست مزرعة أحد».«منذ اكتشف المهندس الأمريكى «وتشل» فى نحو عام ١٩٣٤ النفط فى «شبوه» وفى بعض مناطق «الجهد» والسعودية تعمل جاهدة على أن تتطابق حدودها مع خريطة البترول فى الجزيرة العربية. ولذا كانت ولاتزال حدودا «متحركة» تتسع مع كل اكتشاف أو احتمال إكتشاف الذهب الأسود.. ولعلها البلد الثانى بعد دولة الاحتلال الصهيونى فى فلسطين التى لاتعرف لها حدود ثابته وتجدد خريطتها مع كل فرصة سانحة».

وقد حاولت السعودية فى الأشهر الأخيرة تعطيل استخراج البترول اليمنى بإثارة مشكلة الحدود بين اليمن والسعودية.

وتعود مشكلة الحدود الى عام ١٩٣٤ عندما أجبرت اليمن على توقيع اتفاقية الطائف، والتى يعتبرها جميع اليمنيين– بلا استثناء تقريبا– اتفاقية إذعان، اضطر الامام يحيى لتوقيعها مقابل توقيع الملك عبد العزيز على اتفاقية انهاء الحرب بين البلدين، وفى هذه الاتفاقية تنازل اليمن «تنازلا كاملا وقطعيا عن كل ماكان يدعيه باسم الوحدة، اليمنية فى عسير وتهامة وبلاد الإدريسى، ويتنازل الملك عن كل ماكان يدعيه باسم الاحتلال والحماية فى أراض هى جزء من أراضى الإدريسى الحدودية.» وتجدد الاتفاقية كل ٢٠ عاما. ومن حق أى طرف أن يطالب بالتعديل قبل ٦ أشهر من كل ٢٠ عاما. وتسعى السعودية الآن الى إعادة تدقيق هذه الاتفاقية بدقة علمية وحديثة وتأكيدها بصورة نهائية. وترفض فى نفس الوقت تحديد بقية الحدود اليمنية السعودية والاعتراف بالحقوق اليمنية فى الربع الخالى. وترفض السعودية عمليا أى اسلوب لحل هذه المشاكل سواء المفاوضات أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية، ولاتعترف الا بمنطق القوة وفرض الأمر الواقع. وقبل الوحدة جرت فى الشمال محاولة للوصول الى مدخل لتسوية مشكلة الحدود. نشكلت لجنة مشتركة يمنية سعودية غير معلنة. واستمرت من عام ١٩٨٧ حتى نوفمبر ١٩٨٩ تناقش فى قضية واحدة.. ماهو اسم اللجنة . وأصرت السعودية على تسمية وحيدة «لجنة ترسيم ماتبقى من الحدود على ضوء المادة ٤ من اتفاقية الطائف»..

وبعد توسع الاكتشافات البترولية الواسعة فى اليمن، وبدء الشركات الغربية التنقيب والاستخراج، وجهت الحكومة السعودية إنذار لهذه الشركات بالتوقف عن العمل فى هذه المناطق باعتبار أن مارب والجوف ومناطق من حضر موت أراضى سعودية (أو متنازع عليها). وقد جاء هذا الانذار فى توقيت غريب. فقد اتفق فى اتصالات بين الحكومتين على سفر عبد العزيز الدالى وزير الدولة للشئون الخارجية الى الرياض. وقبل سفره بساعات وجهت الحكومة السعودية إنذارها لشركة هنت الامركية. والشركات الأخرى الفرنسية والبريطانية العاملة فى هذه المناطق.

ولفت النظر فى صنعاء أن شركة

أمريكا تعتبر اليمن القوة الاقتصادية والسياسية الصاعدة فى الجزيرة العربية



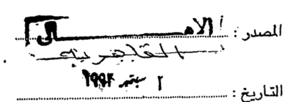
«هنت» رغم اعلان مديرها العام «جورج سلوتر» أن مقر الشركة في دالاس تلقى رسالة تحذير سعودية عبر الأمير بندر بن سلطان السفير السعودى فى واشنطون، وأن «الشركة أخذت الرسالة مأخذ الجد» . إلاأن الشركة استمرت فى التنقيب. واعتبرت المصادر اليمنية هذا الموقف من الشركة الأمريكية، وتصرح «مارجريت تاتوايلر» المتحدثة بإسم الخارجية الأمريكية والتى طالبت فيه الحكومة السعودية بـ «المرونة»، من مواقفها تجاه قضايا الحدود، اعتبرته دليلا على عدم ترحيب أمريكا بالموقف السعودى، وتعاطفها مع الموقف اليمنى. وفسرت الموقف الأمريكى بأن الولايات المتحدة حريصة على استقرار الأوضاع فى مناطق البترول، ولاتريد تفجرات غير محسوبة تهدد مصالحها فى المنطقة، وليست مستعدة للإنجرار إلى موقف تفرضه عليها مصالح سعود به خاصة تتجاوز المصالح المشتركة بين البلدين. وطبقا لتصريح منسوب الى متحدث بإسم السفارة الأمريكية فى صنعاء، فالولايات المتحدة الأمريكية تنطلق من الحرص على استقرار الأوضاع فى المنطقة ، وتعتبر اليمن القوة الاقتصادية والسياسية المقبلة فى الجزيرة العربية.

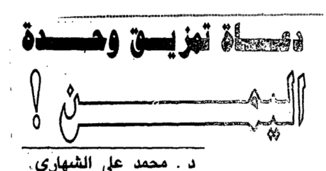
ويفسر هذا الموقف الإعلان السعودى الذى أذيع فى نهاية شهر مايو الماضى وفتح الباب للتفاوض حول الحدود، وأدى فى النهاية الى عقد اجتماع فى جنيف للتحضير للمفاوضات فى ٢٠ يوليو، ١٩٩٢، والاتفاق على اجتماع آخر فى سبتمبر الحالى.

وكما أعلن «د. عبد الكريم الأريانى» وزير الخارجية اليمنى وأحد الخبراء البارزين فى قضايا الحدود».. فإن أسس الموقف اليمنى فى مفاوضات الحدود مع أى طرف كان وليس السعودية فقط تقوم على قواعد القانون الدولى» وأضاف..«هناك حدود لم يشملها إتفاق الطائف ، ومن المبكر أن نشير الى موقف من هذا الموضوع لأن هذا هو لب العمل التفاوضى بين أى بلدين ، وليس مفتوحا للنقاش فى الوقت الحاضر».

ويبقى السؤال الملح.. كيف سيشق الشعب اليمنى- وقواه الوطنيةوالديمقراطية- طريقه وسط هذه المصاعب والأنواء، وفى مواجهة جار متربص، بتقدمه وديمقراطيته وتنميته وحدوده وثروته..؟



المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات
التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٤



دعاة تمزيق وحدة اليمن !

د . محمد على الشهارى

يروج بعض السياسيين المحترفين خارج اليمن ، ومعهم بعض الصحفيين الحرب ، زعما مفادة ان تحقيق الوحدة اليمنية فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ لم يسفر سوى عن تعميم حكم « الزيود » ليشمل اليمن كلها ، ويضع من ثم طائفة « الشوافع » جميعها تحت سلطانه ، بعد ان كان مقصورا ابان حكم الائمة « الزيود » ورؤساء الجمهورية الزيود ، بدءا من الامام يحيى حميد الدين حتى الرئيس على عبدالله صالح على « شوافع » شمال اليمن !

وارتباطا بذلك يرون ان هناك نية مبيتة لتصفية الزعماء « الشوافع » من الحزب الاشتراكى اليمنى المشارك فى السلطة تقف وراءها « فرق اغتيالات زيدية » بمباركة من الاجهزة الامنية فى صنعاء ، بما يشبه ارهاب الدولة ، وان اعمال الاغتيال ستطال ابرز من سيرشح نفسه من هؤلاء الزعماء للانتخابات العامة القادمة ، حتى يصفو الحكم نهائيا للزعماء « الزيود » الذين لا يطيقون ان يشاركهم احد فى حكم اليمن !

كيمنى عاش فى عدن اكثر مما عاش فى صنعاء ولازم اوساط الحركة الوطنية والشعبية هنا وهناك استطيع ان انفى نفيا مطلقا وجود سعى او توجه او نزوع لدى الناس فى عدن او فى ما يسمى بشوافع شطرى اليمن نحو بناء دولة خاصة بهم تكون عاصمتها تعز !

نعم هناك شكوى وشكوى مريرة مما لم يتوقع احد حدوثه فى ظل دولة الوحدة ، واولا وقبل كل شىء اضطراب حبل الامن وشعور الناس بالخطر على حياتهم صباح مساء !

- غير ان اعمال او محاولات الاغتيال لا تلاحق احدا بسبب انتمائه الزائف او المذهبى وانما بسبب ثقله الوطنى وفعاليته النضالية والسياسية ، وقد تعرض لها مناضلون من الحزب الاشتراكى اليمنى ومن خارجه ومنهم كاتب هذه السطور وان كان نصيب الحزب منها اكثر ، نظرا لكثافة وجوده فى الدولة والمجتمع .

ولكن لا الحزب الاشتراكى اليمنى ، الذى لعب دورا قياديا مع المؤتمر الشعبى العام فى تحقيق وحدة الوطن اليمنى ، ولا ما يسمى بالشوافع فى ما كان يسمى « شطرى اليمن » يفكرون او حتى يتصورون ان حل مشاكل دولة الوحدة اليمنية قد لايتاتى إلا بفصم عرى هذه الدولة ، واقامة دولتين على اساس طائفى !

ان الترويج لحل كهذا ليس مصدره عدن او اى مكان فى اليمن ، وانما مصدره عواصم خارج اليمن ، وخاصة تلك التى حاربت قيام دولة يمنية موحدة منذ جلاء الاتراك عن اليمن وقيام دولة مستقلة فى صنعاء ، والتى منذ هذا الوقت لم تخف مطامعها الخاصة التوسعية فى اليمن ، ولم تتورع عن اقتطاع اراضى واسعة منها بالقوة ، والتى ازدادت مطامعها هذه بعد ظهور البترول فى اليمن حتى بلغت حد اعتبار « مارب » ضمن الاراضى التى تتبع خارطتها التوسيعية الجديدة !

وهذه الدولة اى المملكة العربية السعودية ، التى كان قيام الوحدة اليمنية ، مثلما كان نشوب الثورة وتاسيس الجمهورية ، بمثابة صاعقة وقعت على راسها ، والتى لا تحتمل تحقيق تجربة ديمقراطية للحكم فى بلد له وزن وتاثير اليمن ، ولا تقبل من ثم اجراء انتخابات فيها ، حيث

المحروسة
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات


المصدر : الأهالي

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

أعلن الملك فهد صراحة ان « الانتخابات » ليست من تقاليد الشريعة الاسلامية . هذه الدولة ليست بعيدة قط عن أعمال الاغتيالات للعناصر الوطنية والبارزة من الحزب الاشتراكي اليمني من غيره ، كما انها ليست بعيدة عن اللعبة الجديدة الداعية الى ضرب دولة الوحدة اليمنية عن طريق رفع شعار اقامة دولة خاصة بالشوافع ، واخرى خاصة بالزيود ، وبحيث يضم الى الاولى ما كان ضمن اراضي دولة الشمال سابقا! من السكان « الشوافع » ، وهو مشروع حاوله الاستعمار البريطاني في مطلع العشرينيات وفشل كما انه يتفق مع التطلعات الصهيونية والاستعمارية عامة الهادفة الى اقامة دول في المنطقة على اساس ديني او طائفي : دولة يهودية ودول مسيحية ، ودول سنية ، وشيعية ، وشافعية وزيدية .. الخ حتى يتسنى لها الحيلولة دون قيام دول وطنية ديمقراطية حديثة ، ودون بلوغ حلم العرب في قيام دولة اتحادية قومية ديمقراطية عصرية !

لا حاجة الى القول بان تلك كلها اضغاث احلام ، تماما كما انها محض اوهام . تلك التصورات الزاعمة بان دولة الوحدة اليمنية عممت حكم « الزيود » على اليمن ومدت سلطة البعث من بغداد الى عدن ! فالوحدة قامت كضرورة وطنية وتاريخية وكمطلب شعبي وشارك في تاسيسها الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام بدعم كافة القوى الوطنية والدور القيادي الذي لعبه الرئيس علي عبد الله صالح لم يكن لهدف « حزبي » بعثيا كان او غير بعثي وانما كان كالدور القيادي الذي لعبه نائبه علي سالم البيض استجابة لارادة جماهيرية لا ترد ! والعبوا غيرها .. يادعاة تمزيق وحدة اليمن !



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

الحزبان الحاكمان في اليمن يواصلان التفاوض

الإرياني يؤكد تكهنات الاندماج وجار الله يراها سابقة لأوانها

عدن: من لطفي شطاره

يتوقع المراقبون السياسيون في اليمن ان يعلن الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام الحاكمان في صنعاء اندماجهما في اطار تنظيم سياسي موحد قبل الانتخابات المقبلة، ولكن المصادر لم تكشف عن تسميته بعد، في ضوء ما يجري من حوارات في اطار اللجنة الرباعية، المكونة من قيادات رفيعة في الحزب والمؤتمر، تمهيداً لتحقيق الوفاق الوطني الشامل، وإنشاء جبهة وطنية عريضة، تجنب اليمن متاهات الصراعات الحزبية او الاقتتال الاهلي، وتحافظ على التجربة الديمقراطية فيها.

وقال الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية اليمني وعضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي، وهو احد اعضاء اللجنة الرباعية لـ «الشرق الاوسط» ان اللجنة الرباعية موجودة، وتجتمع لبحث بدائل العلاقة بين الحزب والمؤتمر في الحاضر والمستقبل، ومن بينها مبدأ تأسيس حزب سياسي جديد، يضم الحزب والمؤتمر معا.

وأوضح ان «المبدأ ليس مختلفاً عليه، ولكن التوقيت لم يحسم بعد».

وأكد الارياني أن دمج الحزب والمؤتمر يأتي من منطلق المصالح الوطنية اليمنية العليا. وأضاف ان قيادات المؤتمر الشعبي العام وهيئاته تفضل اتخاذ قرار الاندماج الكامل قبل الانتخابات، وذلك لتسهيل اجرائها.

التتمة .... ص ٤



دون منافسة بين الحزب والمؤتمر، ولكنه أوضح ان الأمر يبقى متروكاً لرأي الحزب حول هذه المسألة.

وقال ان برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري الشامل يشكل وثيقة مشتركة، أقرتها حكومة مشكلة من الحزب والمؤتمر، وصادقت عليها اغلبية مجلس النواب اليمني (البرلمان) والمشكل منهما ايضا، ومن ثم فانهما يتبنيان هذا البرنامج لتحقيق اهداف التنمية في فترة عشر سنوات.

و شدد الارياني على ضرورة الاندماج بين الحزبين الحاكمين، قائلا: «لا يوجد أي مبرر لبقاء تنظيمين يتبنيان برنامجاً اقتصادياً وسياسياً وثقافياً واجتماعياً واحداً، ولذلك يصبح اندماجهما شيئاً منطقياً»، وتطرق الى ما يتردد في الشارع اليمني بشأن تشكيل حكومة وطنية، والحديث عن قائمة اعضاء تلك الحكومة، التي ستشمل شخصيات من قيادتي التنظيمين الحاكمين حاليا، فقال «ان هذا الحديث سابق لاوانه، فما زال الوقت مبكراً لتحديد المواقع».

ولكن وجهة نظر الحزب الاشتراكي ـ كما عبر عنها جار الله عمر عضو المكتب السياسي في تصريحات لـ «الشرق الاوسط» ـ تتلخص في ان «الوقت سابق لأوانه ايضا بالنسبة الى الحديث عن دمج الحزبين الحاكمين، لأن هناك اولويات وطنية أخرى يتعين تحقيقها قبل التطرق الى هذا الموضوع».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٢

المعارضة اليمنية تأمل في المشاركة وتخشى الاستبعاد

الاشتراكي يتحفظ على الاندماج في المؤتمر الشعبي والخلافات تعرقل مساعي التنسيق بينهما

صنعاء: من حمود منصر

لم يعد خافيا عن الدوائر السياسية اليمنية او حتى في اوساط الرأي العام ان هناك خلافات على قمة السلطة، واصبح ذلك جزءاً من احاديث الناس بشأن تركيبة الحكم في اليمن، التي يشارك فيها الحزب الاشتراكي اليمني - ويشغل علي سالم البيض نائب الرئيس منصب امينه العام - مع المؤتمر الشعبي العام، الذي يتزعمه الرئيس علي عبد الله صالح امينه العام.

وقد دخلت هذه الخلافات مرحلة حرجة مع اقتراب نهاية الفترة الانتقالية، واتخاذ خطوات عملية لتنظيم الانتخابات العامة في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل، لان البيض ما زال معتكفاً «سياسياً» في حضرموت، رغم الجهود التي تبذل حاليا لانهاء الخلافات بين التنظيمين الحاكمين، والوصول بالتنسيق بينهما الى درجة الاندماج الكامل في إطار نوع من التحالف الاستراتيجي الجديد لتفادي تأزم الاوضاع في هذه المرحلة الحرجة، من منطلق الحرص على المصالح العليا لليمن، وليس مصالح التنظيمين وحدهما فقط.

وقالت مصادر حزبية مطلعة ان «تلك المساعي جاءت من منطلقين اثنين، هما ان يحترم التنظيمان الحاكمان الاتفاقات الثنائية بينهما وان ينفذاها لتعميق العلاقات بينهما، خاصة الاتفاقات المتعلقة بالقضايا الثنائية الخاصة بهما. والمنطلق الثاني هو طرح كل قضايا الخلاف بينهما حول القضايا العامة التي تهم الوطن والشعب اليمني حاضراً ومستقبلاً على بساط البحث مع بقية الاحزاب والقوى السياسية الاخرى، حرصاً على تجنب تكرار اخطاء حصرها ثنائياً بينهما.

ومن بين التنظيمات الاخرى المرشحة للمشاركة في ذلك، التجمع اليمني للإصلاح، والبعث، والناصريين.

ضمانات المشاركة

وتشير بعض المعلومات الى ان عدداً من القوى السياسية خارج الحكم كانت قد طرحت هذا الاقتراح على التنظيمين الحاكمين في وقت سابق، وطمأنتهما الى انه لا يشترط للاحزاب المفترض اشراكها في اي حوار ان تحصل على اية مكاسب مباشرة ادارية او سياسية او معنوية سوى الحرص على المساهمة في معالجة القضايا التي تهم الوطن اليمني، كما ان هذا لا يعني بأي حال من الاحوال الغاء للقوى السياسية الاخرى في الساحة اليمنية، ولا يعني فرض نوع من الوصاية عليها، وانما يكون بمثابة خطوة اولى للخروج بالقضايا الوطنية من دائرة «الثنائية الخلافية» بين [illegible]



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٢

الحزب والمؤتمر الى دائرة خماسية اوسع تصبح مبدأ اسياسياً يتم في ضوئه توسيع دائرة المشاركة في النقاش والحوار تدريجياً حتى تشمل كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة اليمنية.

ويقول المحللون السياسيون انه ما ان عاد الوفاق من جديد بين التنظيمين الحاكمين، حتى فوجئت القوى السياسية الاخرى بعد مرور ما يزيد عن شهر تقريبا انهما اخلا بالمبدأ السابق بعد كشف توجههما الجاد لاقامة تحالف استراتيجي ثنائي بينهما، ونشرت صحيفة «الصحوة» المعبرة عن التجمع اليمني للاصلاح، وثيقة ذلك التحالف في عددها رقم ٣١٢ بتاريخ ٧ يونيو (حزيران) الماضي، تضمنت اجراء اصلاحات سياسية في النظام القائم، وادخال تعديلات على الدستور وتحويل مهام مجلس الرئاسة الى رئيس للجمهورية ونائب للرئيس.

مضمون التراجع

وتوخياً لتحقيق التوازن بين سلطات رئاسة الدولة وصلاحيات مجلس النواب، اقترحت الوثيقة انتخاب رئيس للدولة ونائبه من قبل الناخبين الذين يختارون اعضاء مجلس النواب.

كما تضمنت «الوثيقة» اقتراحاً لاستحداث مجلس برلماني آخر الى جانب مجلس النواب، يحل محل المجلس الاستشاري، ويتفق على تسميته «مجلس الشيوخ» او «مجلس الاعيان»، بهدف ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية، واتاحة الفرصة لاكبر عدد من القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية للمشاركة في الحياة السياسية.

ومن هذا المنطلق رأت اللجنة التي اعدت الوثيقة انه من الضروري ان لا يكون المجلس معنياً مئة في المئة، وانما يتكون من عدد متساو لكل محافظة، يجري انتخابهم بالاقتراع العام على ان يمثل كل محافظة عضوان او ثلاثة، ثم يعين الرئيس عدداً من الاعضاء، لكي يكمل عدد اعضاء المجلس المقترح ١٠١ عضو.

وتضمن الاقتراح تحقيق درجة من التوازن بين صلاحيات المجلس المقترح وصلاحيات مجلس النواب، شريطة عدم الاخلال بالعملية الديمقراطية، على ان تتضمن صلاحيات المجلس الجديد ما يلي:

- اقرار طلب تعديل الدستور على ضوء الثوابت الاسياسية من حيث المبدأ.
- الفصل في دستورية القوانين او القرارات التي تصدرها السلطة التنفيذية.
- الفصل في المنازعات الدستورية التي قد تنشأ بين السلطة التنفيذية (الحكومة) والسلطة التشريعية (مجلس النواب).
- تولي المهام المناطة بلجنة الاحزاب
- تولي المهام المناطة بلجنة الانتخابات.
- مشاركة مجلس النواب في المهام غير التشريعية.

وتناولت الوثيقة ايضا مقترحات كثيرة متعلقة بطريقة انتخاب رئيس الدولة، وترشيحات الانتخابات العامة، وتعيين الحكومة ومحاسبتها. وقد لخصت أهداف التحالف الاستراتيجي بين الحزب والمؤتمر في ما يلي:

١. اعتبار برنامج البناء والاصلاح الذي اعدته الحكومة في العام الماضي وتمت مناقشته واقراره في مجلس النواب اساساً لاقامة التحالف الاستراتيجي بين التنظيمين.

٢. العمل المشترك لمواصلة بناء الدولة العصرية الحديثة.

٣. ايجاد صيغة تنظيمية للتحالف، ويكون لها اسم واحد وقيادة واحدة مع بقاء الاستقلالية الذاتية لكل تنظيم.

٤. تحقيق الاصلاحات السياسية المذكورة آنفاً.

٥. وضع برنامج انتخابي مشترك.

٦. العمل على استقطاب الاحزاب والتنظيمات السياسية الاخرى لتأسيس تحالف انتخابي استعدادا للدورة المقبلة على اساس برنامجي الحزب والمؤتمر.

٧. المشاركة في الانتخابات كتحالف، وسواء اقتصر هذا التحالف على الحزب والمؤتمر، او انضم اليه آخرون، فلا بد ان تكون الاغلبية فيه للحزب والمؤتمر.

٨. يلتزم اعضاء التحالف على قصر مرشحيهم على الدوائر المخصصة لكل عضو في التحالف.

٩. ترى اللجنة انه نظراً الى ان التحالف الانتخابي لن يكون مقصوراً على الحزب والمؤتمر، فان الضرورة تدعو الى اتفاق الحليفين الاستراتيجيين على الاحتفاظ بمجالات معينة في الدولة، قبل الدخول في حوار مع اي طرف آخر.

ويرى المراقبون ان المواقع التي يريد الحزبان الحاكمان قصرها عليهما فقط داخل الدولة هي رئاسة الدولة والحكومة ومجلس النواب، والاستحواذ على وزارات الداخلية، والخارجية، والمالية، والنفط، والدفاع، والاعلام، والتربية والتعليم. وهي الوزارات السيادية.

ازمة جديدة

وقد ادى تسريب هذه المسودة الى تأزم العلاقة بين الحزبين الحاكمين من جديد، خاصة بعد ان اوضحت القوى السياسية مخاوفها من محاولات الالتفاف على الديمقراطية، من خلال ما تقدم به الحزبان الحاكمان عبر لجنة التنسيق المشتركة برئاسة سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة والامين العام المساعد للحزب الاشتراكي، من مشروع لميثاق العمل السياسي، الى جانب مشروع قانون الانتخابات الذي تقدمت به حكومة المهندس حيدر العطاس عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الى مجلس النواب دون مناقشته مع الاحزاب الاخرى، بالاضافة الى تشكيل لجنة الاحزاب دون التشاور مع الاحزاب والتنظيمات السياسية.

كل تلك الاجراءات والمشاريع الثنائية المتعلقة بقضايا عامة تهتم بمصلحة البلاد ككل استفزت القوى السياسية خارج الحكم، فثارت ضجة حول مشروع قانون الانتخابات حتى استعادته الحكومة من مجلس النواب وناقشته مع الاحزاب، وتقدم بعد ذلك كل من التجمع اليمني للاصلاح، والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وحزب البعث «الجناح العراقي» بمشروع ميثاق عمل سياسي من جانبهم، تجري الآن مناقشته على قدم المساواة مع المشروع الاول داخل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني التي انقسمت مؤخراً الى فريقين متناقضين.

وتعطلت لجنة الاحزاب لعدم اصدار مجلس الرئاسة اليمني للائحة التنفيذية للقانون، بالاضافة الى تقديم رئيس اللجنة راشد محمد ثابت وزير الدولة لشؤون مجلس النواب، استقالته من رئاستها مؤخراً اضافة الى اصابة عبد الواسع سلام وزير العدل واحد اعضائها البارزين اصابات بالغة في أجزاء مختلفة من جسمه بطلقات نارية اثر محاولة اغتيال تعرض لها قبل نحو اربعة اشهر في صنعاء.

كل تلك التطورات قادت الى تأزم علاقة الشريكين في الحكم وجمدت اللجنة المعنية ببحث صيغة التحالف الاستراتيجي بين «الحزب والمؤتمر» نشاطها لمدة عدة اسابيع حتى عادت للاجتماع مؤخراً، وهي تضم كلا من الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب عضو المكتب السياسي والمهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس مجلس الوزراء عضو المكتب السياسي عن الحزب الاشتراكي اليمني، وعبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة الامين العام المساعد للمؤتمر الشعبي العام والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية وعضو اللجنة العامة «المكتب السياسي» للمؤتمر الشعبي العام عن المؤتمر.

وتؤكد مصادر مطلعة على الصعيدين السياسي والحزبي ان الخلافات المتعلقة بتقييم بعض الجوانب خلال الفترة الانتقالية، وقضايا اخرى متصلة بتوحيد الجيش، والناحية الامنية في البلاد، وراء عودة نائب الرئيس الى الاعتكاف مجدداً منذ اواخر الاسبوع الاول من شهر اغسطس (آب) الماضي في حضرموت.



واكدت مصادر حزب البعث.، وعدد من الاحزاب الاخرى ـ لـ «الشرق الاوسط» ـ ان مساعي الوساطة الجديدة جاءت بمبادرة من العميد مجاهد ابو شوارب نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية وعضو القيادة القطرية لحزب البعث (الجناح العراقي) في اليمن، بهدف تحقيق وفاق ومصالحة وطنية قبيل الانتخابات، وهو الذي تنسب اليه جهود انجاح المصالحة السابقة.

وفي الوقت الذي استبعدت امكانية قبول نائب الرئيس العودة مع فريق المصالحة الذي زاره من المكلا الى صنعاء على الفور، فقد اعتبرت المبادرة في حد ذاتها خطوة هامة وايجابية لتحريك المياه الآسنة في قمة الحكم في اليمن منذ شهر، ودفع نائب الرئيس الى طرح القضايا التي يرى انها محل خلاف لمناقشتها او اعلان موقفه وتبرير بقائه متوارياً في حضرموت لمدة اسابيع دون اسباب معلنة، وبذلك تكون المهمة قد نجحت بدرجة او بأخرى.

وافادت المصادر ان التحرك الاخير للوساطة جاء بعد مشاورات مكثفة اجراها ابو شوارب في صنعاء مع قيادات الحزبين الحاكمين في اللجنة العامة للمؤتمر والمكتب السياسي للحزب، لاقناعهم بقبول العودة للعمل بمبدأ توسيع دائرة الحوار ومناقشة القضايا الوطنية في اطار خماسي «المؤتمر ـ الاشتراكي ـ الاصلاح ـ البعث ـ الناصريين»، بدلاً عن الاطار الثنائي الذي يشهد تقلبات واضطرابات متواصلة منذ بداية الفترة الانتقالية حتى اليوم.

وقالت ان جميع الاطراف ابدت موافقتها على المبدأ ـ بما في ذلك المؤتمر الشعبي ـ الا ان الحزب الاشتراكي تردد، ثم طلب مهلة حتى يجتمع مكتبه السياسي لبحث الموضوع، وفي مساء يوم الجمعة الماضي اقر مبدأ توسيع دائرة الحوار، لكنه عاد وتساءل عن سبب عدم توسيع دائرته عن خمسة، ومع ذلك ووفق على الاقتراح من حيث المبدأ مما شجع على المضي في المبادرة لبحث قضايا الاختلاف بين الرئيس ونائبه والذهاب الى البيض في حضرموت.

خياران وطنيان

وتتزامن هذه الخطوة مع اعادة تحريك اللجنة الرباعية التي استأنفت مباحثاتها في الآونة الاخيرة، حيث يطرح الان بصفة شبه جدية صيغتين «جديدتين ـ قديمتين» للعلاقة بين الاشتراكي والشعبي.

الاولى، من وجهة النظر الاشتراكية وتتضمن ايجاد صيغة للتحالف الاستراتيجي في ضوء الخطوات المقترحة في مشروع الوثيقة السابقة، وان تتحدد فترة التحالف بمرحلة الانتخابات وقد تستمر الى ما بعدها.

وبينما لا يلقى اقتراح التحالف قبولاً لدى قيادة المؤتمر الشعبي العام، التي ترى انه مجرد تكتيك من قبل الاشتراكي لاستثمار مرحلة الانتخابات فقط، وضمان البقاء في الحكم عن طريق الاشتراك مع المؤتمر قائمة انتخابية واحدة، وهو امر يثير الشكوك لدى رموز المؤتمر الشعبي، ويرون انه سيكون مجرد استغلال مؤقت للمؤتمر بقواعده الواسعة لمصلحة الحزب الاشتراكي. لهذا تؤكد مصادر مطلعة في المؤتمر ان قيادة المؤتمر الشعبي العام ترفض فكرة التحالف الاستراتيجي، وتفضل بديلاً اخر وهو دمج الحزب والمؤتمر في تنظيم سياسي واحد، وهو االصيغة الثانية.

وأكدت مصادر مقربة من القيادة العليا للمؤتمر الشعبي العام لـ «الشرق الاوسط» ان الرئيس علي عبد الله صالح يضغط الان في اتجاه الدمج، وابلغ بذلك الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي سالم صالح محمد.

وقالت مصادر مطلعة في الحزب الاشتراكي انه طلب من الامين العام سحب هذا الإقتراح بمجيرد طرحه على اجتماع المكتب السياسي مؤخراً، لكي يبقى البحث محصوراً في الوقت الراهن في اطار التحالف الاستراتيجي فقط لان قضية الدمج سابقة لاوانها.

وافادت مصادر عليمة ان الحوار بين الحزبين الحاكمين يتجه للاتفاق على ٩ نقاط رئيسية تتعلق بالانتخابات والامن، منها ان يكون للحزب الاشتراكي ٢٠ في المائة من المقاعد في المحافظات الشمالية، مقابل ٢٠ في المائة من المقاعد في المحافظات الجنوبية والشرقية للمؤتمر وتجمع الاصلاح، على ان تترك المقاعد المتبقية للمنافسة الحرة بين جميع الاحزاب في البلاد، على ان تتركز في محافظتي «تعز ـ وأب» جنوب غرب ووسط البلاد، وان يتولى الحزب الاشتراكي مسؤولية حفظ الامن في المحافظات الجنوبية، مقابل تحمل المؤتمر والاصلاح حفظ الامن في المحافظات الشمالية اثناء الانتخابات. وان يتمتع نائب رئيس الجمهورية بصلاحيات يمارسها الى جانب صلاحيات رئيس الجمهورية، وان يتم تفعيل لجان التنسيق الحزبي في جميع مراكز المحافظات والمديريات.

وتتعلق النقاط الاخرى بدمج وحدات الجيش والمؤسسات الامنية وقوات الشرطة والدفاع المدني وضمان حيادها، واعطاء الاحزاب الاخرى مهام قيادته في اجهزة الدفاع المدني ومجلس الشيوخ المقترح تشكيله.

تحفظ اشتراكي

وتؤكد بعض الدوائر السياسية المقربة من الحزبين الحاكمين ان هناك تياراً داخل المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ما زال يرفض معظم هذه النقاط، يمثله جار الله عمر عضو المكتب السياسي وسكرتير اللجنة المركزية، ومحمد سعيد عبد الله والدكتور ياسين سعيد نعمان، حيث يرون ان حفظ الامن من مسؤولية اجهزة الدولة ككل، وليس الحزبين الحاكمين. ويصرون على ترك عملية الانتخابات تأخذ مجراها بكل حرية، لترسيخ مبادئ الديمقراطية وعدم المساس بها، والمطالبة بتنشيط دور الدولة في مجالي النظام والقانون.

ويرفض هذا التيار حتى الان مبدأ الدمج المطروح من جانب المؤتمر الشعبي، ويؤكد على ضرورة بحث مسألة التحالف الاستراتيجي كخطوة اولية يمكن بعدها بحث مسألة الدمج، ويرى المراقبون ان التريث الذي يبديه هذا التيار داخل الحزب الاشتراكي يعتبر انعكاساً للخلاف في وجهات النظر حول الوثائق والادبيات السياسية والفكرية التي تعتبر اساساً للدمج، حيث يرى الحزب الاشتراكي ان يتم الدمج على اساس برنامج الحزب، وبرنامج المؤتمر، والميثاق الوطني وبرنامج البناء الوطني والاصلاح، بينما يستبعد المؤتمر الشعبي برنامج الحزب، وبرنامج المؤتمر، وبرنامج البناء والاصلاح على اعتبار انها وثائق اقرت في اطار مؤتمرات حزبية او سياسية ضيقة، ويؤكد على ان يكون الميثاق الوطني هو الاساس الفكري للدمج، لانه وثيقة وافق



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٣ سبتمبر ١٩٩٢

عليها الشعب في استفتاء عام.

موقف المعارضة

وتنظر القوى السياسية الرئيسية في البلاد «البعث ـ الناصريون ـ الاصلاح» الى الجدل الدائر حول بوادر ظهور تحالف استراتيجي او اي خطوة نحو اندماج الحزبين الحاكمين بريبة وحذر شديدين، وترى في كلا الخيارين خطراً على الديمقراطية والتعددية. فقد علق مسؤول قيادي في حزب البعث على المحاولات الراهنة بانها ستؤدي دون شك الى خطر تكرار تركيز السلطة ومراكز القرار في يد حزب واحد، والعودة للنظام الشمولي السابق في حال اندماج الحزبين، اما في حالة تحالفهما، فانه ينظر الى التحالف الاستراتيجي بكثير من الحذر ايضاً، على اعتبار انه يقصد به تكتل الاقوياء المسيطرين وتمحورهما لاحكام القبضة على السلطة والتحكم في عملية الانتخابات للاستحواذ على مواقع الحكم، الشيء الذي سيؤثر ايضا على العمل الديمقراطي، وربما يؤدي في حال شعور الاخرين بالخطر الى تحالفات معاكسة بين الاحزاب السياسية الاخرى خارج الحكم، وتشكيل جبهة معارضة للدفاع عن النفس. وتقول الاوساط السياسية اليمنية انه «في الوقت الذي نحرص فيه على سلامة وتطوير علاقات الحزبين الحاكمين، فاننا نرفض ان تكون على حساب بقية الاحزاب، او على حساب الديمقراطية والتعددية السياسية في البلاد، بالرغم من اننا ننظر الى اي تحالف، او حتى اندماج بين الحزب الاشتراكي ـ المؤتمر الشعبي على انه لن يكتب له النجاح لعدة اعتبارات من اهمها طبيعة تركيب كل منهما على حدة، وطبيعة العلاقة غير المنسجمة والخلافية التي كشفت عنها تجربة العامين الماضيين». ولا يزال المراقبون يتطلعون لمعرفة ما سينتج عن جهود الوساطة للمصالحة بين الرئيس ونائبه، لانها ستكون مؤشراً حاسماً على ما ستأتي به الايام المقبلة على صعيد علاقة الحزبين الحاكمين، وعلى الصعيد الوطني اليمني بصفة عامة.



المصدر : الشعب
القاهرة

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

أزمة سياسية فى اليمن عشية الانتخابات

صنعاء ـ خاص بـ «الشعب»:

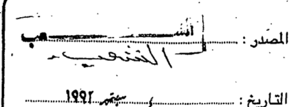
بدأ العد التنازلى فى اليمن باتجاه الانتخابات التشريعية المقرر اجراؤها فى نوفمبر القادم بصدور القرار الرئاسى فى الأسبوع قبل الماضى بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات التى ستقوم بالإعداد للانتخابات والإشراف عليها.. ولأول مرة فى الوطن العربى يتم تشكيل لجنة للإشراف على الانتخابات من معظم الاحزاب السياسية سواء كانت فى الحكم أو المعارضة.

ويعتبر المراقبون السياسيون أن الإعلان عن تشكيل اللجنة العليا للانتخابات – الذى جاء متاخرا لأكثر من شهرين – يعنى بصفة أو بأخرى حسم جزء من الخلافات الكبيرة بين الحزبين الحاكمين من جهة.. وبينهما وبين أحزاب المعارضة من جهة أخرى!!

إلا أن ما تبقى من الخلافات السياسية أكبر مما تم الاتفاق على تجاوزه.. ويتركز حديث الأوساط السياسية فى الآونة الأخيرة حول الخلاف العميق بين الحزبين الحاكمين: المؤتمر الشعبى العام «الذى يتزعمه الرئيس على عبد الله صالح» والحزب الاشتراكى اليمنى «الذى يتزعمه نائب الرئيس على سالم البيض».. وهو الخلاف الذى أدى إلى أن يعتزل نائب الرئيس العمل السياسى منذ بداية الشهر الماضى واعتكافه فى محافظة حضرموت مسقط رأسه.

البقية ص٩





ويرفض نائب الرئيس حتى الأن كل الوساطات التى تطـالبه بالعودة إلي العاصمة والتفاوض مع شريكه حـول جوانب الخلاف بينهما، معللا مـوقفه بأن مطالبـه ومطالب حزبـه واضحة ولا تحتاج إلى أكثر من موقف يقبلها أو يرفضها من جانب الرئيس وقيادات المؤتمر الشعبى العام!

وكان أخر وفد ذهب لمقابلته خلال الاسبوع الماضى قد تشكل من كل من السيد عبد العزيز عبد الغنى عضو مجلس الرئاسـة والأمين العام المساعد للمؤتمر الشعبى العام ومجاهـد أبو شوارب الأمين العام المساعد لحزب البعث العربى الاشتراكى واصطحبـا معهما السيد سالم صالح محمد عضو مجلس الـرئاسة والأمين العـام المساعد للحـزب الاشتراكى اليمنى.. وعلمت «الشعب» من مصادر موثوقة أن نائب الرئيس قد وضع أربعة شروط لعودته إلى العاصمة وهى:

الشرط الأول: لا انتخابات بدون اتفـاق مسبق.. فالحزب الاشتراكى مصمم حاليا على ضرورة عقد اتفـاق مسبق مع حليفه فى الحكم – المؤتمر الشعبى العام – يتضمن نزولهما فى الانتخـابات بقائمة موحدة للمرشحين يتم توزيعها مناصفة بينهما..لأن الحزب الاشتراكى يدرك أن نزوله إلى الانتخابات منفردا يعني عدم فوزه بأكثر من ١٠٪ من المقاعد النيابية.

الشرط الثانى: تنفيـذ البنود السرية فى اتفاقيات الـوحدة.. وأهم هذه البنـود إخراج معسكرات الجيش من المدن وبـالذات العـاصمة صنعـاء، وسحب الأسلحة من المواطنين، وتحجيم الحركـة الإسلاميـة.. وهى البنود التى يرفض الـرئيس على عبد اللـه صالح تنفيذهـا حتى الان لخطورة أثارها على استقرار الأوضـاع فى البلاد!

الشرط الثالث: تطبيق القوانين الصادرة خلال الفترة الانتقالية منذ شهر مايو ١٩٩٠ م وحتى الان.. ويهدف هذا الشرط إلى إعطاء القوانين العلمانية التى أصدرها مجلس النواب شرعية التطبيق وهو الأمر الذى لايزال مرفوضا شعبيا حتى الان.

الشرط الرابع: ضمان أمن العاصمة صنعاء.. وذلك لأن العاصمة شهدت خلال الفترة الماضية العـديـد مـن أعمال العنف التي استهـدفت شخصيـات بـارزة داخل الحزب الاشتراكى.. إلا أن الشكوك تثار إزاء جدية المطالبة بهذا الشرط. وحتى هذه اللحظة لم يتضح موقف المؤتمر الشعبي العام من الشروط الأربعة التي وضعها نائب الرئيس اليمنى.. إلا أن المعروف أن الرئيس على عبد الله صالح يرفض تلك الشروط ويقترح خيار «الاندماج الكامل والفورى» بين الحزبين الحاكمين.. إلا ان ما يعـوق تحقيق هـذا الخيار هو انقسـام الحزب الاشتراكى تجاهـه.. فالأجنحـة الليبرالية بداخلـه تبدو على استعـداد للقبول به بـاعتباره يشكل ضمانة لـلاستمرار فى السلطـة من خلال واجهة مقبـولة كالمؤتمر الشعبى.. بينما يـرفض الجناح المتطرف – والـذى يشكل أغلبية الحزب ويسيطر على وسائل إعلامه – هذا الخيـار معتبرا أنه يستهدف شق الحزب الاشتراكى وفرز هذا الجناح ضمن قوى المعارضة! وكان الحزب الاشتراكى قد طلب فى منتصف الشهر الماضي وساطة الرئيس الفلسطينى يـاسر عرفات ووسـاطة العـراق الذي أوفد السيـد طارق عزيـز نائب رئيس الـوزراء الـذى التقى بقيـادات المؤتمر الشعبى العـام والحزب الاشتراكـي والتجمع اليمنى للإصلاح.. ويبدو أن الوساطتين لم تصلا إلى أى نتيجة ملموسة حتى الان!

وعلمت «الشعب» أن السيد طارق عـزيز طرح أفكارا للخروج من الأزمة السيـاسية الراهنة فى نظـام الحكم اليمنى.. ومن ضمن تلك الأفكار اقتراح تـوسيع دائرة الحوار لتشمل خمسة قـوى سياسية بدلا من الاكتفـاء بالحزبين الحاكمين، وهما المؤتمر الشعبى والتنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى.



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن: استقالات جماعية من "الاشتراكي" في إب

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ اعلن ٧٣ شخصاً من قيادات الحزب الاشتراكي اليمني وعناصره في مديرية الرظمة في محافظة إب استقالاتهم الجماعية من الحزب محمليه مسؤولية «الكوارث التي تعرض لها كل المناضلين الشرفاء».

وقال هؤلاء في بيان تلقت «الحياة» نسخة منه انهم ينضمون الى «الجبهة الوطنية الديموقراطية». وحملوا قيادة الحزب الاشتراكي «المسؤولية الكاملة عن كل الكوارث المادية والنفسية التي تعرض لها كل المناضلين الشرفاء». واتهم البيان القيادات السابقة لحزب الوحدة الشعبية (حوشي) والجبهة الوطنية بانها «ارتكبت خيانة في حق كوادر الحزب والجبهة وقواعدهما عندما تناست دماء الشهداء والتضحيات التي قدمت في سبيل الوحدة والديموقراطية (...) وخرجت تلك القيادات على ما كانت تدعو اليه وتنتهجه ولم تكن الشعارات التي كانت ترفعها في الماضي الا وسيلة من وسائل التضليل والخداع».

على صعيد آخر، اوضح السيد حسين علي حازب عضو اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) للمؤتمر الشعبي العام رئيس فرع محافظة مارب ان ما نشر عن الاقتتال بين قبائل «الفقراء» و«آل صياد» في ٢٤ الشهر الماضي كان محاولة لتشويه الحقيقة وتصويره مسالة سياسية.

وقال في تصريح الى صحيفة «٢٢ مايو» الاسبوعية الناطقة باسم المؤتمر الشعبي في محافظة عدن، ان المشكلة بين القبيلتين قديمة «وقبل ثلاثة اشهر او اكثر حصل خلاف من جديد بين طرفي النزاع نتج عنه قتيل وجرحى من الطرفين وفرض حينها حصار على قبيلة «الفقراء» من قبل «آل صياد» ما دفعهم الى قطع الطرق على «آل صياد» وغيرهم من قبائل مراد وهكذا ظهرت المسالة على السطح من جديد». واضاف انه اثر سماعه النبا طلب من قائد المحور العسكري التعاون لوقف القتال وسحب الجيش حتى يستطيع الوسطاء التدخل، وتم بالفعل ذلك اذ تمكن عدد من المشايخ والمسؤولين من الدخول الى قرية الجوبة، وبعد اربعة ايام تم التوصل الى صلح لمدة ثلاثة اشهر وقعه الطرفان الاحد الماضي. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة للتحقيق واعداد تقرير بالخسائر باعتبار ما حصل كان قضاء وقدراً.

في ظل الهاجس الأمني :

شكوك حول إجراء الانتخابات في اليمن

صنعاء ـ من محمود فارس:

ازدادت الحالة الامنية تدهورا في اليمن مع اقتراب موعد الانتخابات العامة والتى من المقرر لها ان تتم قبل الثاني والعشرين من نوفمبر القادم كحد اقصى. واصبح لا يمر اسبوع واحد تقريبا الا وله حدث امني بارز، وبالرغم من تعدد هذه الحوادث واستهدافها لرموز السلطة وبالذات الاشتراكيين، الا ان الدولة لم تكشف عن هوية مرتكبي اية حوادث سابقة ولم تقدم ايا منهم الي المحاكمة حتى الآن!

فقد تعددت حالات الاغتيال سواء التى حققت اهدافها او تلك التى فشلت منذ قيام الوحدة وحتى الآن والتى كان اخرها الاعتداء على منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب، ويبدو ان الباب مازال مفتوحا امام محاولات اخرى جديدة خاصة وان الدولة حتى الآن لم تظهر حزما امام هذه المحاولات على الاقل كما يبدو ظاهريا امام الرأى العام اليمني.

لقد بات اليمنيون يستقبلون انباء هذه الحوادث بشيء من عدم المبالاة وربما لانها اصبحت شيئا متوقعا في ظل التدهور الامني ولانها موجهة ضد السلطة ومع ذلك لا تحاول السلطة نفسها كشف الحقيقة امامهم.

فقد استقبل اليمنيون حادث الاعتداء على منزل الدكتور ياسين سعيد نعمان بشيء من عدم المبالاة، ومن جانبها سارعت الاحزاب السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات المستقلة باصدار البيانات المشتركة او المنفردة للتنديد بالحادث ووصفه بانه يستهدف زعزعة الامن والاستقرار والاضرار بالمسيرة الديمقراطية!

وتعقب هذا الحادث مباشرة عقد مجلس الرئاسة اجتماعا خاصا لبحث الاوضاع الامنية واصدر المجلس توجيهاته بتقديم المتهمين في قضية الاعتداء على وزير العدل وقضية احتجاز السفير السعودي وتفجير لغم بجوار منزل رئيس الوزراء الى المحاكمة لكن لم تعقد اية محاكمة حتى الآن.

ولا تقتصر محاولات الاغتيال والصدامات المسلحة على العاصمة صنعاء، بل تتعداها الى مختلف محافظات الجمهورية وغالبيتها ذات ابعاد سياسية ولم تكشف التحقيقات الرسمية مع المتهمين عن نتائج مؤكدة، بل ان هذه النتائج لم يعلن عنها اى شيء مما يجعل المواطن اليمني قبل ان يبحث عن الاجابة عمن الجاني يبحث اليوم عمن المستفيد من عدم الاعلان عن مرتكبي هذه الحوادث وما الهدف من ذلك؟

ويرى البعض ان هذه الحوادث تصب في خانة تأجيل الانتخابات التى باتت تشكل مصدر خلاف بين الشريكين الحاكمين سواء من حيث اجرائها وكيفية اجرائها والنتائج المتوخاة منها وهذه الامور مجتمعة دفعت بالاخ علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الى الاعتكاف في حضرموت أحتجاجا على عدم حسم هذه الامور.

ولا يستطيع المرء ان يجزم بأن هناك اتجاها لإجراء الانتخابات فمازالت الشكوى تسيطر على الرأى العام اليمني فضلا عن الكثير من الصحف الحزبية من اجراء انتخابات تشريعية نظرا لقصر الفترة المتبقية من عمر الفترة الانتقالية وهي مدة لا تكفي لانجاز المهام المحددة للجنة الانتخابات العليا.

ولا شك ان تأخر انجاز الامور المتعلقة بالانتخابات ادى الى إضاعة الكثير من الوقت بحيث اصبحت الفترة المتبقية غير كافية قياسا بالمهام والاجراءات اللازمة لتمكين اللجنة العليا من اتمام عملية الانتخابات.

كل هذه الامور تلقي بظلال الشك حول اجراء الانتخابات في موعدها المقرر بل وفي جدية هذه الانتخابات ويؤكدا هذه الشكوك صدور بعض التصريحات الرسمية بأن الامور بعد الانتخابات لن تتغير وان كل ما في الأمر هو ان المسؤلين سيتبادلون مواقع المسؤلية! ■



المصدر : الشرق الاوسط (المدينة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

البيض يفرض شرطين للعودة إلى صنعاء

قلق المواطن اليمني من المستقبل السياسي يصاحب الحوارات الحزبية للتحالف وإنهاء الخلافات

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منصر

مع بداية العد التنازلي لانهاء الفترة الانتقالية وحكم الحزبين الحاكمين في نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل وبدء مرحلة جديدة من مراحل النظام السياسي واشكاله في اليمن، يزداد المواطن قلقا وخوفا مما قد يحدث عند نهاية هذه الفترة.

وساهم تكرار الخلافات بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي على بعض القضايا الجوهرية او الشكلية واستمرار محاولات الاغتيال التي يتعرض لها كبار المسؤولين في السلطة، بالاضافة الى مساهمة احزاب المعارضة في نشر وتهويل بعض الحوادث عبر صحفها، في تعميق هذا القلق عند المواطن خاصة في عدن والمحافظات الجنوبية والشرقية التي اضحت فيها جميع المناقشات العادية في الشارع او المرافق الحكومية او الاماكن العامة لا تخلو من الحديث عن سيناريوهات الصراع المقبل.

ولهم في ذلك تجربة مريرة مع احداث ١٣ يناير (كانون الثاني) ١٩٨٦ والصراع الذي تفجر داخل الاجنحة المتباينة في الحزب الاشتراكي اليمني عندما كان حاكما للجنوب. هذا الصراع الذي حصد آلاف الضحايا من كلا الجانبين المتناحرين ومواطنين أبرياء.

ومع تزايد القلق الشعبي ازاء مصير البلاد يتوقع البعض انفجار الموقف وحدوث ما لم يكن في الحسبان في ما يؤكد البعض الآخر انفراجاً كبيراً يحقق لليمن ما تصبو اليه من تحول ديمقراطي وتطور اقتصادي واسع.

مستقبل التحالف

غير ان المراقبين يؤكدون ان الخروج من المأزق السياسي الذي تمر به اليمن مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية هو اجراء مزيد من التحالفات السياسية سواء كانت بين الحزبين الحاكمين او بين مختلف الاحزاب المتشابهة فيما بينها بالاهداف والرؤيا لانهاء حالة التخبط السياسي الذي برز بعد قيام الوحدة بين الشطرين وظهور اكثر من ٣٠ حزباً وتنظيماً سياسياً، وان كانت اعداد منها قد خرجت من بين جناحي الحزبين الحاكمين، الا ان وصولهما الى هذا العدد يشكل نموذجاً فريدا في بلدان العالم الثالث.

وتشير الدلائل الى ان مستقبل التحالف الحزبي في اليمن الموحد بدأ يظهر مع بداية فكرة عقد (المؤتمر الوطني). ففي حين اتجهت جميع الاحزاب الى التحضير للمؤتمر برزت خلافات اقل ما يمكن تسميتها خلافات شكلية لا تلامس مضمون وجوهر دواعي عقد المؤتمر.

وتطور الخلاف الى ما يمكن وصفه بانشقاق الاحزاب الى كتلتين كتلة متحفظة يؤيدها الحزبان الحاكمان وكتلة معارضة تتمسك



المصدر : الشرق الاوسط (لندن)

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعقد المؤتمر في ظل اي ظروف كانت، وهو ما يسميه المراقبون بالمصالح التي تدعو الى التحالف.

غير ان الممارسة الحزبية المفتوحة تعرضت لانتقادات شديدة من صحف الحزبين الحاكمين او في حوارات المثقفين لعدم وجود برنامج سياسي محدد لعدد من الاحزاب يمكن أن تشكل بديلا لما هو قائم من نظام سياسي واقتصادي واجتماعي بشكل عام، اذ اكتفت بعض الاحزاب بتوجيه صحفها لكشف العيوب السياسية والاخفاقات الاقتصادية التي ظهرت خلال العامين الماضيين، واعتبرت ذلك نتيجة لاقتسام الحزبين الحاكمين المفاصل السياسية والاقتصادية في البلاد بمعزل عن مشاركة الاحزاب الاخرى في بعض منها.

ولكن التحالف بين الاحزاب اليمنية يظل مرهوناً بمستوى البرامج السياسية والاقتصادية والاجتماعية المطلوب انجازها قبل اي حديث عن تحالفات سياسية او الدخول في مواجهة مباشرة مع المواطنين في الانتخابات المقبلة.

ومن هنا يرى المراقبون ان فرص التحالف او الاندماج الكامل بين الحزبين الحاكمين قبل انتهاء الفترة الانتقالية قد باتت اكثر من ملائمة بل ويمكن تحقيقها. وتجلى ذلك في برنامج اول حكومة يمنية بعد الوحدة والمكونة من (الاشتراكي والمؤتمر) للبناء والاصلاح السياسي والاقتصادي الشامل والذي يمثل بحد ذاته قاسما مشتركاً، وبرنامج عمل سياسي تظهر فيه رؤية الحزبين الحاكمين لجميع الاوضاع الداخلية والخارجية لا ترتبط بالفترة الانتقالية فقط بل تتعداه الى المراحل المستقبلية خاصة ان بعض قادة الحزبين الحاكمين يرى ان هناك كثيرا من الثوابت والقواسم المشتركة، وليس هناك من اجل صيانة الوحدة والتجربة الديمقراطية ما يمنع ان يقدم كل جانب تنازلات من اجل الوصول الى اقامة تنظيم سياسي قوي قادر على حماية دولة الوحدة من التحديات التي تعترضها.

ضرورات وطنية

وكان الشارع السياسي يتداول في الآونة الاخيرة في ضوء كل التطورات التي تشهدها الساحة الوطنية خاصة في الجانب الامني وظهور الخلافات بين الحزبين الاشتراكي والمؤتمر الشعبي عبر وسائل اعلامهما بأن العملية الوطنية تقتضي اندماج الحزبين تماماً كما اقتضت المصلحة الوطنية توحيد شطري البلد واقامة الدولة الموحدة.

ويبرر هؤلاء ذلك بأن الحزبين اللذين حققا الوحدة هما الاكثر قدرة على الحفاظ على هذه الدولة الجديدة والانطلاق بها الى ما يتطلع اليه الشعب اليمني من استقرار سياسي وامني واقتصادي شامل.

وعلى ضوء تلك الطروحات فان الحزبين الحاكمين اللذين يكثفان من لقاءاتهما شبه اليومية عبر لجان مختلفة يسعيان الى تحقيق مفاجأة سياسية قبل الانتخابات الذي يتوقع المراقبون ان تعلن فيها قائمة التنظيم الموحد. واذا ما صحت تلك التكهنات التي يحاول الحزب الاشتراكي التقليل من اهميتها فان الطريق الوحيد للمعارضة هو التحالف في ما بينها على طريق الدمج لمواجهة التنظيم الموحد الذي سيكون الاوفر حظاً دون شك في الحصول على غالبية الاصوات اذا ما بقيت الاحزاب على وضعها القائم.

ويتوقع المراقبون ان تتوحد الاحزاب في اتجاهين احدهما حزب اسلامي يجمع بين رجال القبائل التقليديين والاخوان المسلمين، وحزب وطني آخر يجمع بين اليسار القومي والمعتدلين والذي يتوقع ان يحقق بعض النجاح في الانتخابات المقبلة.

الاستقرار والانتخابات

وصرح مصدر مسؤول في المكتب السياسي للحزب الاشتراكي لـ «الشرق الأوسط» بأن حزبه «المؤتمر الشعبي العام» عقد مساء امس الاول اجتماعا مشتركا لمناقشة الاوضاع الأمنية في البلاد، وتهيئة الاجواء للتنسيق لاجراء الانتخابات في ظل أوضاع مستقرة.

وفيما رفض التعليق على ما تردد من انباء عن وجود مشروع وثيقة تحالف استراتيجي بين الحزبين الحاكمين للنزول ضمن قائمة واحدة في الانتخابات العامة المقبلة، اكدت مصادر مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان الاجتماع المشترك كرس لمناقشة الشروط التي طرحها علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة الامين العام للحزب الاشتراكي والذي يعتكف في محافظة حضرموت منذ عدة اسابيع اثناء لقائه بالوفد الذي قام خلال الايام القليلة الماضية بجهود الوساطة لحل الخلافات بينه وبين الرئيس علي عبد الله صالح.

واكدت مصادر مقربة من الوفد الذي يتولى المصالحة لـ «الشرق الأوسط» أن البيض طرح عليهما شرطين اساسيين لحل الخلافات ولعودته الى صنعاء وهما تحقيق الأمن والاستقرار في البلاد، والقضاء على حالة الانفلات الأمني الذي ينذر بعواقب وخيمة وكذلك اهمية التنسيق في المواقف والخطط والخطوات التنفيذية. من جانب آخر نفت السفارة البريطانية وكذلك السفارة الامريكية في صنعاء ما نشرته بعض الصحف اليمنية اخيرا حول توزيع منشورات على رعاياهما قبل اسبوعين تنصحانهما فيها التزود بالتموينات الغذائية اللازمة لما يزيد عن اسبوعين لخطورة الأوضاع.

وقالت السفارة البريطانية في منشور وزعته في صنعاء امس الاول ان ما نشر غير صحيح، وان القنصلية البريطانية توزع نصائح لرعاياها بشكل دوري، وأنها على ايمان كبير بأن السلطات اليمنية قادرة على حماية الرعايا الاجانب المقيمين ونفت أن تكون نصحت رعايا بلادها بالمغادرة.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي
اللبنانية

التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

الوطن العربي

«الوطن العربي» تسأل قادة الأحزاب اليمنية

من يحمي الانتخابات من الاغتيالات ؟

رجال القبائل استبدلوا الخنجر بالكلاشينكوف .. لكنهم انخرطوا في الأحزاب السياسية



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن تعيش على اعصابها .. هكذا يمكن ان نلخص حالة البلاد وهي تعبر جسر الأيام في اتجاه موعد الاستحقاق التشريعي الذي سيتم قبل انتهاء المرحلة الانتقالية في الأسبوع الأخير من تشرين الثاني (نوفمبر) القادم.

وفيما تشير وقائع عديدة إلى ارتفاع موجة العنف السياسي والاجتماعي في غير مدينة وقرية يمنية. فإن سؤالا مهما يطرح نفسه في الشارع السياسي اليمني، كما على قادة الأحزاب التي تستعد الآن لخوض جولة انتخابية، يجمع المراقبون السياسيون على انها لن تكون بأي حال سهلة، هذا السؤال هو: من يحمي صناديق الاقتراع؟

ان سؤالا من هذا النوع لا يطرح عادة في الدول ذات التاريخ العريق في الممارسة الديمقراطية، لأن الوعي الشعبي والحزبي يحمي تذكرة الانتخابات، كما ان السؤال لا يطرح اطلاقا في الدول الشمولية، لأن أجهزة الدولة الأمنية هي التي تحمي الصناديق، وفي كثير من الأحيان لا تجري في الدول الشمولية انتخابات في الأصل.

لكن لليمن وضعا مختلفا، لانها الآن ليست دولة شمولية، كما انها في الوقت نفسه تخوض غمار الديمقراطية الكاملة ربما لأول مرة في تاريخها الحديث، والمثير هنا ان اليمن دخلت تجربتين في توقيت واحد. تجربة بين الشطرين الشمالي والجنوبي انهت صراعات دموية استمرت فترة طويلة، وتجربة الديمقراطية والتعددية الحزبية التي افرخت خلال عامين فقط ٤٥ حزبا و٥٥ صحيفة، وعشرات القضايا التي يتكلم فيها الناس بصراحة مطلقة. وتثير الاستياء في بعض الأحيان.

كما ان اليمن تدخل تجربة الاستحقاق التشريعي وهي لم تكمل بعد المرحلة الانتقالية، فعديد من المؤسسات لم تنجح، خصوصا المؤسسة العسكرية، وعديد من القوانين لم تنفذ مثل قانون الأحزاب، وقد اكد القياديون الذين التقتهم «الوطن العربي» في احزاب مختلفة، منها الحزبان الحاكمان ان هناك التزاما أخلاقيا باجراء الانتخابات في موعدها على الرغم من ان اجراءات موضوعية مهمة لم تستكمل بعد، وقال رئيس مجلس النواب د. ياسين سعيد نعمان ان احدا في اليمن لا يفكر الآن في تأجيل الانتخابات عن موعدها دقيقة واحدة. والا فان المصداقية السياسية لدولة الوحدة نفسها ستكون محل شك، خصوصا بعد التعبئة السياسية الهائلة التي حدثت للجماهير في الثلاثين شهرا الماضية من عمر الوحدة.

واكد رئيس البرلمان اليمني على انه إذا كان هناك قصور في بعض الجوانب الا ان هذا لن يعطل القيادة اليمنية عن استكمال مشوار الوحدة والديمقراطية لان ارادة الشعب اليمني التقت على هذين الهدفين.

وإلى ذلك فان قوى اجتماعية وسياسية كشفت عن وجهها المعادي للوحدة والديمقراطية بمسلسل اغتيالات لقادة في الحزبين الحاكمين وقد وجهت «الوطن العربي» سؤالا مباشرا لغير قيادي يمني عن اسماء وصفات هذه القوى، غير اننا لم نخرج بشيء، لأن القيادات السياسية حرصت على ترك الأمر للأجهزة الأمنية المختصة بدلا من توجيه اتهامات بلا دليل، على حد قول الجار الله عمر عضو المكتب السياسي ورئيس دائرة العلاقات الخارجية للحزب الاشتراكي اليمني.

ضمانات لنزاهة الانتخابات

وفيما اكد الرئيس علي عبد الله صالح ان القوى المعادية للوحدة والديمقراطية تستهدف ايضا الاساءة لصورة البلاد في الخارج، كانت السفارتان الأميركية والبريطانية اصدرتا تعليمات لرعايا البلدين بالرحيل عن اليمن أو تخزين مواد تموينية لمدة اسبوعين، وهو الأمر الذي يؤكد ما قاله الرئيس من ان عمليات الارهاب تؤثر على صورة اليمن في الخارج. وقد أكد د. ياسين سعيد نعمان ان الارهابيين حاولوا الهجوم على شركات أجنبية في اليمن لاعطاء صورة سلبية عن اليمن، في الوقت الذي تبذل القيادة السياسية مجهودا كبيرا لتعميق العلاقات مع الدول الغربية. والانفتاح على العالم.



علي عبد الله صالح: انتخابات نزيهة

يبقى ان نشير إلى ان اليمن الموحد دولة كبيرة على الصعيد الجغرافي. وهي دولة متنوعة على الصعيد القبلي واحكام السيطرة على جميع محافظات الجمهورية يحتاج إلى ما هو أكثر من القوة، وعلى حد قول احمد الشرعبي العضو القيادي في حزب «رابطة أبناء اليمن»، فان البلاد تحتاج إلى ضبط النفس واستيعاب ضريبة الوحدة والديمقراطية. وفي ظل هذه الخصوصية الموضوعية تخوض اليمن تجربة الانتخابات التشريعية بعد ان وفرت العديد من الضمانات اهمها:

١ - انتخاب اللجنة العليا للانتخابات (١٧ عضواً) التي تمثل اغلبية الأحزاب السياسية لتشرف على العملية الانتخابية برمتها، ولها كافة الصلاحيات. وتخضع لها كافة المؤسسات الوزارية طوال فترة الانتخابات.

٢ ـ صدور قانون الانتخابات بعد جدل سياسي واسع شاركت فيه جميع الأحزاب. وقد اتفق على اتباع اسلوب الانتخابات بالدوائر الفردية وليس بالقوائم على الرغم من اعتراض بعض الأحزاب على اسلوب الدوائر الفردية. لكن يبدو ان هذا الأسلوب ـ حسبما يقول قياديون في المؤتمر الشعبي الحاكم ـ لادارة انتخابات هي الأولى من نوعها في البلاد، ولاعطاء المستقلين فرصة الترشيح من دون مصادرة. وقد تم تقسيم البلاد إلى ٣٠١ دائرة تغطي عموم اليمن.

٣ ـ اتاحة الفرصة لجميع الأحزاب والمستقلين لعرض برامجهم الانتخابية في وسائل الاعلام الرسمية (التليفزيون ـ الاذاعة ـ الصحف اليومية) بالتساوي، فضلاً عن صدور الصحف الحزبية التي تعبر عن الأحزاب المشاركة في الانتخابات دون أي قيود.

لكن هذه الضمانات التي تستوفي الشرط الديمقراطي في أي بلد في العالم يبدو انها ـ ولخصوصية الظروف اليمنية ـ لا تكفي لضمان حرية ونزاهة الانتخابات، فالبعض يتحدث في اليمن عن ضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأحزاب الرئيسية الكبرى حول ميثاق اخلاقي وموضوعي لحماية التجربة. والبعض الآخر لا يرى اهمية لمثل هذا الاتفاق، فالشيخ عبد الله بن حسين الأحمر يرى ان الاتفاقات والتحالفات ينبغي ان تتم على برامج سياسية للأحزاب المتقاربة فكريا، فيما يرى الجار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني ان اتفاق الحزبين الحاكمين على حماية التجربة الانتخابية هو صمام الأمن الحقيقي، ويتفق معه عضو مجلس الرئاسة سالم صالح الذي قال في تصريح صحافي «ان التنسيق ضرورة والتنافس مواجهة». ويبدو انه كان يقصد او يحلل العلاقة بين الحزبين الحاكمين.

عبد الملك المخلافي العضو القيادي في التنظيم الوحدوي الناصري، وعضو اللجنة العليا للانتخابات يرى ضرورة ملحة لوجود اتفاق سياسي بين الأحزاب الرئيسية في اليمن ليس لاقتسام مقاعد البرلمان بمعزل عن باقي الأحزاب مثلما يظن البعض، وانما الاتفاق على حماية التجربة الديمقراطية، والاقتناع بمبدأ تبادل السلطة، والرضاء بنتيجة الانتخابات مهما كانت.

من يحمي الانتخابات؟

لهذه الاعتبارات كلها طرحت «الوطن العربي» السؤال التالي على قادة في الأحزاب اليمنية: من الذي يحمي صناديق الانتخابات؟

عبد الحميد الحوي عضو اللجنة العامة (المستوى القيادي) للمؤتمر الشعبي وعضو اللجنة الدائمة ايضا كان اول من اجاب على السؤال فقال:

«الشعب اليمني بمختلف فئاته الاجتماعية واحزابه السياسية، والقبائل والفلاحون هي التي ستحمي صناديق الاقتراع، ولا توجد مخاوف أو مصاعب وانني متفائل بشان التجربة الانتخابية، فهي ستمر في هدوء لأن المستفيدين من الوحدة والديمقراطية هم الذين سيحمونها من اعدائها، وقد خاض الشعب اليمني معارك عديدة واثبت انه صاحب وعي كبير ومناصر للشرعية وللعدالة. وقبائل اليمن متحضرة، وقد مارست الديمقراطية في اشكال مختلفة منذ زمن بعيد، لذلك فان هذه القبائل هي التي ستحمي الصناديق، وهي الأكثر حرصا على شعب يمني موحد. وليس معنى هذا اختفاء

المؤسسات المسؤولة عن فرض الأمن والاستقرار وانما لها دور اساسي لمنع التحرشات التي قد تحدث في الانتخابات، وهي تحرشات تحدث في كل مكان من الولايات المتحدة وفرنسا، إلى انغولا وموزامبيق. وهناك ايضا مسؤولية للأحزاب السياسية التي تجمع نخبة من ابناء اليمن المثقفين، وعليهم دور مهم في التوعية الشعبية لتفويت الفرصة على اعداء الوحدة والديمقراطية لتعكير الصفو، ونحن في المؤتمر الشعبي ومعنا الحزب الاشتراكي سنبذل غاية جهدنا لحماية تذكرة الانتخابات لانها امانة تاريخية».

ويقول الجار الله عمر: ان حماية صناديق الانتخابات تبدأ قبل اجراء الانتخابات بحماية العملية الديمقراطية وتوفير ضمانات استمرارها. والمؤتمر الشعبي يملك أدوات ومفاتيح عديدة يمكن ـ إذا استخدمها ـ ان تمر العملية الانتخابية بسلام، والمؤتمر يضم نخبة طيبة من الرجال المخلصين والوطنيين، وهناك حوارات مستمرة بين الأحزاب للتنسيق في ما بينها، لكنني اظن ان تعميق التعاون والتعاضد بين المؤتمر والحزب الاشتراكي يعتبر في حد ذاته ضمانة اساسية. وفي الحقيقة أن هناك تفاوتاً في تقديرات الحزبين (المؤتمر والاشتراكي) حول قضية الأمن. فالاشتراكي يعتبر قضية الأمن خطيرة جدا يمكن ان تؤدي إلى أي شيء، وإلى كل شيء، لكن قيادات المؤتمر لا تشاطرنا هذا الراي. وتعتقد ان هذه مسالة بسيطة ومعتادة، ونحن نواصل الحوار مع جميع القوى السياسية للوصول إلى اتفاقات تعزز الضمانات وتيسّر عمل اللجنة العليا للانتخابات. ولست اشك على الاطلاق في ان القبائل اليمنية ستكون ملتزمة تماما بحماية العملية الانتخابية، لان معظم هذه القبائل انخرطت الآن في الحركة السياسية، وتريد الحصول على مقاعد في

البرلمان مثل اية قوة سياسية اخرى، اما قوات الشرطة والجيش فهم حراس الوطن ولهم دور ايضا في حماية الانتخابات، ونحن في اللجنة العليا للانتخابات نعمل على توفير كافة الضمانات لسلامة العملية الانتخابية.. ولعلي هنا أقول انه ما لم تدرك القوى الوطنية والقومية حقيقة الخطر الماثل حول المشروع فان كل شيء وارد، لأن القوى المعادية للوحدة تملك المال والسلاح، وهذه القوى تحاول ان تقوض العلاقة بين حزبي المؤتمر والاشتراكي. ولا اخفي ان هناك العديد من المشكلات مازالت موجودة بين الحزبين الحاكمين. وهناك من يغذي هذه الخلافات، ولابد ان نكون اكثر وعيا حتى نكون اكثر قدرة على المواجهة».

شيوخ القبائل

ويقول د. ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان:

«لكل حدث تاريخي انصار واعداء، ولابد ان نعود إلى المصالح الاجتماعية والاقتصادية. والذين تتعارض مصالحهم مع الوحدة يتربصون بها، ولن يدافع عن الوحدة الا اصحابها. وانني احمل الأحزاب السياسية مسؤولية الدفاع عن المستقبل الوحدوي والديمقراطي، لاننا لا ننشد فحسب انتخابات حرة ونزيهة، وانما ننشد دولة يمنية حديثة وعصرية يتوفر فيها العدل الاجتماعي

والحرية، ولكي نضمن ذلك لا مانع من اقامة تحالفات بين الأحزاب ذات التوجه الفكري المشترك وذات الأغلبية الجماهيرية المنحازة لبرامجها السياسية، وانني أعتقد ان اي حزب سياسي لا يستطيع ان يحكم اليمن بمفرده، نظراً لتعقيدات الأوضاع الراهنة، كما ان المشروع الشمولي فاشل، فاشل، وليس هناك سوى المشروع الديمقراطي للخروج من هذا المأزق الذي عاشت فيه اليمن لسنوات. وبطبيعة الحال فان حرية تذكرة الانتخاب تكتسب قيمتها من اتفاق الناس على توصيف محدد لقضية الديمقراطية، اي لا تدخل الانتخابات بمفهومين للديمقراطية. لابد ان نتفق على توصيف واحد للديمقراطية ينص على حق الوصول إلى السلطة بطريقة سلمية، والمطلوب في الوضع الحاضر ليس اجتماع الناس لاقتسام السلطة، وانما من اجل الالتقاء على رؤية سياسية اجتماعية مشتركة لخلق توازن اجتماعي وسياسي في البلاد تحمي مصالح القاعدة الواسعة من الناس، وتحاصر بطريقة تقليدية اعداء الوحدة، وتمنع سرقة الديمقراطية.

وربما أقول ان القبائل لا تمثل خطرا على الديمقراطية. لأن القبائل خرجت من عزلتها إلى المؤسسة السياسية الكبيرة، فمشايخ القبائل دخلوا الأحزاب. وهم ملتزمون بأسس الديمقراطية. وليس هناك من سيدخل الانتخابات تحت اسم القبيلة، وانما سيدخلون تحت رايات احزابهم. وهنا تتبدد المخاوف، مع تأكيدي على ان الهواجس الآتية من الصراع الدموي في افغانستان، والصومال، ويوغسلافيا تؤثر نفسيا في كثير من الناس، وتجعلهم يخافون على الوحدة والديمقراطية في اليمن. لكنني اشعر ان هذا الاسقاط السياسي على أوضاعنا غير صحيح، فاليمن لا يمكن ان تحل مشاكلها الا وهي موحدة. لقد جربنا من قبل بدائل مختلفة، الطائفية والعرقية والمناطقية، واكتشفنا ان كل هذه البدائل ليست صالحة، وان البديل الوحيد هو الوحدة المتلازمة مع الديمقراطية ولن يحمي الوحدة - كما قلت - سوى المستفيدين منها، ضد الاعداء المصلحيين للوحدة».

اتفاق سياسي

ويقول عبد الملك المخلافي عضو الهيئة للتنظيم الوحدوي الناصري: «انني لن أكون مطمئنا على سير العملية الانتخابية وسلامتها ما لم اشعر ان هناك حوارا شاملا، قانونيا واخلاقيا تشترك فيه كل الأحزاب، بما في ذلك الحزبان الحاكمان، لتوفير الاجواء المناسبة للأدلاء بالأصوات وفرزها واعلان النتائج في الحال، وبحيث يعزز ذلك بموقف تضامني ضد اي طرف يحاول ان يتجاوز الصيغة التي توصلت اليها الأحزاب، خصوصا وان هناك قوى ومراكز قوى تحاول اعادة الأمور إلى الوراء، واجهاض التجربة الوحدوية، واتوقع ارتفاع معدلات العنف اثناء الانتخابات وبعدها إذا لم يتم الاتفاق. فمسؤولية الأحزاب عن كل تذكرة انتخابية هي مسؤولية مباشرة والحزبان الحاكمان يتحملان نصيب الأسد في هذه المسؤولية. ولعلي أقول ان هناك فئات في المؤسسات الحاكمة تعمل ضد الوحدة، وضد الديمقراطية وتريد اعادة الأوضاع إلى الوراء، لاننا جميعا مصممون على حماية الوحدة والديمقراطية. لان هناك ايضا قيادات وطنية في الحزبين الحاكمين، وقيادات وطنية في الأحزاب الأخرى، وإذا اتفقت هذه القيادات على ميثاق اخلاقي لحماية التجربة الديمقراطية، فان صناديق الاقتراع ستكون بعيدة تماماً عن العبث المقصود. هكذا يدور الحوار في الساحة اليمنية الآن التي تشهد معارك سياسية بالجملة، وتحالفات وحوارات تنسيقية في ظل أوضاع امنية معقدة. والذي يتابع المشهد اليومي في صنعاء أو في اية مدينة يمنية يكتشف ان المسلحين في كل مكان. رجال القبائل الذين كانوا في الماضي يقتصرون على الجنبية (الخنجر) يحملون الآن المسدس والكلاشينكوف. رجال الجيش في كل مكان، وكذلك رجال الشرطة، وهي أوضاع صارت عادية وجزءاً من نسيج الحياة اليومية في اليمن. لكن ما يجعلها الآن غير عادية هو مناخ التنافس السياسي والقبلي للوصول إلى مقاعد البرلمان والمساهمة في تشكيل الحكومة. فهل تلتزم هذه القوى بمختلف فئاتها وتمر العملية الانتخابية بسلام، ام هناك ضرورة لاتفاق سياسي وطني يجمع كل الأحزاب وكل شيوخ القبائل؟ سؤال تجري الآن محاولات الاجابة عليه في اليمن.

صنعاء من موفد «الوطن العربي»
عادل الجوجري



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الأوسط ([illegible])

التاريخ : ٥ سبتمبر ١٩٩٢

البيض اعتكف بعد أن كشف الرئيس اليمني موقفه

الاندماج مناورة لابتلاع الحزب الإشتراكي ومحاولة من كل حزب لشق الآخر

عدن: من لطفي شطارة

كشفت مصادر صحافية ان «التحالف الوحدوي الديمقراطي» هو اسم الحزب الجديد المطروح للتنظيم المقترح تاسيسه نتيجة اندماج الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام. فقد نشرت صحيفة «الصحوة» الاسلامية - في إطار ردود الافعال والاصوات التي تعالت بين مؤيد للفكرة، ورافض لهذا المبدأ الذي يدخل في سياق ابتلاع الاحزاب الصغيرة - أن «فكرة الاندماج جاءت كمقترح من قبل علي سالم البيض الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني خلال شهر يونيو (حزيران) الماضي»، بعد انكشاف وثيقة التحالف السرية بين الحزبين الحاكمين، التي كانت محصورة بين قيادات محددة داخل الحزبين.

ورفضت قيادة المؤتمر الشعبي مذكرة الاندماج في البداية، ثم طرحها الرئيس علي عبد الله صالح في اجتماع اللجنة الدائمة (اللجنة المركزية) خلال شهر يوليو (تموز) الماضي بصورة مفاجئة، اعتبرتها قيادات الحزب الاشتراكي نوعاً من الهروب الى الامام من فكرة «التحالف والقائمة الانتخابية الموحدة» وعندما فاجأ الرئيس قيادات الحزب بان الفكرة هي فكرة البيض اصلاً، انسحب الامين العام الى حضرموت، معتكفاً بعيداً عن احراج الرئيس من ناحية، وقيادات الحزب الاشتراكي من ناحية اخرى.

واعتبرت «الصحوة» ان موافقة علي سالم البيض وسالم صالح محمد - الأمين العام والامين العام المساعد في الحزب - على الاندماج مع المؤتمر الشعبي العام سيحفظ لهما مكانتهما السياسية والقيادية، وسيخلصهما من مأزق انعقاد المؤتمر الرابع للحزب، على الرغم من ان بعض الاجنحة في المؤتمر الشعبي العام تراهن على ان الجناح الاشتراكي الذي يتزعمه جار الله عمر والعقائديون الماركسيون سيرفض فكرة الاندماج مع المؤتمر الشعبي العام، الذي يبلغ عدد اعضائه اكثر من خمسة امثال عدد اعضاء الحزب.

وأوضحت الصحيفة ان عملية الاندماج تبدو افضل مخرج لجناحي البيض وسالم صالح لسببين رئيسيين، الاول: الحفاظ على نفوذهما ومكانتهما في السلطة من خلال سعيهما لتمثيل المحافظات اليمنية بصورة طائفية ومناطقية داخل التنظيم الجديد الناتج عن الاندماج. والسبب الثاني هو فرز المتطرفين وأبعادهم، خاصة انهم يسيطرون على جهاز اعلام الحزب، ويتسببون في توتر علاقاته مع القوى السياسية الأخرى. وجدير بالذكر ان جار الله عمر يشرف على صحيفة «المستقبل» الموالية للحزب، وان محمد سعيد عبد الله (محسن) - وكان وزيراً سابقاً لأمن الدولة - يشرف على صحيفة «صوت العمال»، كما يشرف العقائديون الماركسيون على صحيفة «الثوري» - لسان حال الحزب الاشتراكي - وهذه الصحف الثلاث هي أبرز صحف الحزب، ومعروفة كلها بخطها المتطرف.





رئيس الوزراء اليمني يتحدث الى "الحياة"

العطاس: لم نحسم دخول الحزبين الحاكمين الانتخابات اليمنية في قائمة واحدة

□ جاكرتا - من راغدة درغام:

■ توقع رئيس وزراء اليمن المهندس حيدر ابو بكر العطاس، توقيع اتفاق الحدود بين اليمن وعمان الشهر الجاري او الشهر المقبل، وقال ان لقاء «لمراجعة مشروع الاتفاق والصياغات القانونية له، سيعقد هذا الشهر «وفي ضوئه سيحدد موعد التوقيع». (نص الحديث - ص ٥)

وعن الانتخابات اليمنية توقع ان تجري في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل اي مع انتهاء الفترة الانتقالية، لكنه قال ان مسالة دخول الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) الانتخابات بقائمة موحدة «لم تحسم بعد».

واوضح ان اللجنة العليا المكلفة وضع الاجراءات الادارية للانتخابات «مصرة على انجاز كل المهمات التحضيرية في الوقت المتاح لها لكي تجري الانتخابات اواخر شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وزاد ان تحديد موعد الانتخابات عائد الى اللجنة «اما في حال عدم استطاعة اللجنة انجاز المهمات الاجرائية الخاصة بها في الوقت المحدد، فعليها ان تضع ذلك امام القيادة السياسية للجمهورية اليمنية». ونفى العطاس ان يكون الوضع في اليمن غير مستقر نتيجة «حوادث معينة هنا وهناك»، وقال «ان الاطار العام للوضع في الجمهورية اليمنية مستقر تماماً، والامن مستتب في كل ربوع الوطن، على رغم الحوادث التي «بعضها ذو طابع سياسي، وبعضها ذو طابع جنائي». واعتبر ان الاغتيالات السياسية تهدف الى «زعزعة الامن والاستقرار، وايجاد «فتنة وشكوك بين ابناء الشعب اليمني (...) وتستهدف وحدة الشعب... والديموقراطية».

واكد رئيس الوزراء اليمني ان الاوضاع الامنية «ليست بالسوء الذي لا يسمح باجراء الانتخابات، وان اهداف القوى التي تقوم باعمال تخل بالامن تشمل اعاقة الانتخابات واعاقة الديموقراطية. وشدد على «اننا وشعبنا اليمني نبذل كل الجهود من اجل تفويت الفرصة امام هذه القوى الحاقدة، ونحن نفوت الفرصة عليها. واملنا كبير بأن تكشف خلال الاسابيع المقبلة عن مرتكبي هذه الجرائم».

وقال العطاس ان في الدستور اليمني «بعض الثغرات بكل تاكيد، وان الاصلاحات الدستورية ما زالت مسالة من المسائل المطروحة امام القيادة السياسية». ونظراً لضيق الوقت، ستجري التعديلات بعد الانتخابات، غير ان «اي تعديلات دستورية يقرها مجلس النواب اولاً. ولكن، ولان الاتجاه نحو تعديلات دستورية واسعة لا بد ان يكون هناك استفتاء على الدستور الجديد الذي سيتفق عليه، وعلى اصلاحه».

المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : سبتمبر ١٩٩٢

اكد ان مدبري الاغتيالات في اليمن يستهدفون وحدة الشعب والديموقراطية

العطاس لـ "الحياة": اتفاق الحدود مع عمان يوقع قريباً وأجواء البلاد ليست بالسوء الذي لا يسمح بالانتخابات

☐ جاكرتا - من راغدة درغام:

■ قال رئيس الوزراء اليمني المهندس حيدر ابو بكر العطاس في مقابلة اجرتها معه «الحياة» في جاكرتا حيث شارك في اعمال مؤتمر قمة حركة عدم الانحياز ان التوقيع على اتفاق الحدود بين بلاده وعمان سيتم قريباً.

وتحدث العطاس عن اوضاع الامن في بلاده وتفاصيل الانتخابات النيابية في اليمن وقال ان موضوع تشكيل قائمة انتخابية موحدة للحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام «لم يحسم». واكد التزام الحكومة اعطاء «الفرص الكاملة لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية والمرشحين للقيام بالدعاية المناسبة، سواء عبر الوسائل الاعلامية الرسمية، او الوسائل الاعلامية العامة، والاعلانات والملصقات». واكد ان هذا ما حدده قانون الانتخابات العامة.

وعبر رئيس احد اكبر مجالس الوزراء في العالم، ويضم ٣٥ وزيراً، عن رأيه بان «لا ضرورة» لمثل هذا الحجم «وتوجد مرونة كافية» لادخال الاصلاحات عليه.

وهنا نص الحديث:

● متى سيوقع اتفاق الحدود مع عمان، ولماذا تأخر التوقيع؟

- تأخر لأنه كان هناك بعض الخلاف على بعض النقاط. ولكن، تم حسم هذا الخلاف اخيراً. تجري الآن صياغة الاتفاق، وقريباً، ان شاء الله، سيتم التوقيع. واعتقد ان لقاء سيعقد في ايلول (سبتمبر) لمراجعة مشروع الاتفاق والصياغات القانونية له. وفي ضوء هذا اللقاء سيتم تحديد موعد التوقيع. ونأمل بان يكون الموعد في ايلول، او تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.

● لليمن علاقة جيدة بالسودان. والسودان متهم من قبل أطراف عدة، بما في ذلك المغرب العربي، بتصدير الاصولية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول. هل تسعون الى التأثير في السودان لوقف هذه الاعمال، كي تلعبوا دوراً ايجابياً في العلاقات العربية - العربية؟

- نريد ان تكون علاقاتنا بكل البلدان طيبة، وعلاقتنا بالسودان طيبة. وفي حدود اطار العلاقة، لا نتدخل في الشؤون الداخلية لأي بلد ونحترم سيادة كل بلد، وحرية اختيار نظامه. ونحن لا نسمح، بكل تأكيد ان يتدخل اي بلد في شؤوننا الداخلية، او في شؤون اي بلد آخر. لكن سياستنا قائمة على التعاون، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. ونحن لا نلمس تدخلاً من السودان نحو اليمن. فعلاقتنا طيبة، ولم يقم السودانيون بافعال تهدف الى زعزعة الامن وتصدير بعض الحركات الينا. وعندما نلمس ذلك، لن نسمح للسودان او غيره بالعمل ضد اليمن.

● ما دامت علاقتكم بالسودان جيدة، اليس هناك من مجال لاستغلال حسن العلاقة للتأثير في السودان ايجابياً؟

- لم يقل لنا احد ان السودان يصدر هذا الشيء ولم يطلب منا احد ان نتكلم معهم (السودانيين).

● يفترض ان تقوم انتخابات تعددية في اليمن بعد انتهاء الفترة الانتقالية في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وتم تشكيل اللجنة العليا للانتخابات اخيراً. هل هناك الآن موعد محدد لعقد الانتخابات وان لم يكن الموعد قد حدد، متى سيحدد؟

- تعقد اللجنة العليا في الوقت الراهن اجتماعات دائمة ومستمرة بهدف اعداد الترتيبات والاجراءات التنظيمية الخاصة بالانتخابات، وبموجب القانون، فإن اللجنة هي التي تحدد موعد الانتخابات التي نتوقع ان تعقد في نهاية شهر تشرين الثاني، ولكن في ضوء الاجراءات والترتيبات والمواعيد التي تحددها اللجنة لانجاز جملة المسائل التحضيرية الخاصة بالانتخابات - ومن هذه الاجراءات تسجيل الناخبين وتقسيم الجمهورية الى دوائر انتخابية، وفتح باب الترشيح وغير




ذلك – ستقوم اللجنة بتحديد موعد الانتخابات.

● وهل لدى اللجنة الوقت الكافي لاعداد كل الامور التي ذكرتها اذا كانت الانتخابات ستعقد في موعدها؟

– الامر متروك للجنة، وهي تجتمع يومياً تقريباً منذ الشهر الماضي.

● يبدو ان باستطاعة اللجنة، اذا شاءت، ان تقوم ان الاجراءات والترتيبات ليست ملائمة لعقد الانتخابات في اواخر تشرين الثاني (نوفمبر)، اذا وقعت مماطلة في تحديد موعد حاسم للانتخابات لاسباب سياسية تحت ستار انعدام التنسيق؟

– ليست اللجنة هي التي يمكن ان تقرر في هذا الموضوع، اذ ان مهمتها فنية وادارية، وعليها في الوقت المتاح، ان تقوم بإنجاز كل المهام والتحضيرات الخاصة بالانتخابات. اما في حال عدم استطاعة اللجنة انجاز المهام الاجرائية الخاصة بها في الوقت المحدد، فعليها ان تضع ذلك امام القيادة السياسية للجمهورية اليمنية بكل بساطة. انما في تقديري ومما لمسته من الجهود التي تبذلها اللجنة في اجتماعاتها المستمرة، انها مصرّة على ان تنجز كل المهام التحضيرية في الوقت المناسب.

● هل ستكون هناك قائمة انتخابية واحدة مشتركة للحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام؟

– لم يحسم هذا الموضوع في شكل نهائي بين الحزب والمؤتمر. وهناك اتجاهات متعددة في هذه المسألة في شان صياغة اسس واتجاهات التحالف والتنسيق بينهما. وفي ظل ذلك، سيجري اما دخول الانتخابات في قائمة مشتركة، او دخولها في قائمتين مختلفتين في اطار التنسيق بينهما.

● وايهما المرجح: قائمتان، او قائمة موحدة، ومتى تحسم هذه المسألة؟

– لا يمكن لي ان ارجح احتمالاً على آخر، ويجب ان تحسم هذه المسألة قبل الانتخابات بوقت كاف. والحديث في هذا الشأن يجري على مستوى عالٍ... وعقدت الاسبوع الماضي اجتماعات، كل على حدة، للمكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام.

● هل سيسمح لجميع الاحزاب الموجودة ان تقوم بعمل انتخابي ونشاط اعلامي عبر الوسائل الرسمية في اليمن؟

– قانون الانتخابات العامة يحدد هذه المسائل، بحيث تعطى، حسب نص القانون، الفرص الكاملة لكل الاحزاب والتنظيمات السياسية والمرشحين للقيام بالدعاية المناسبة، سواء عبر الوسائل الاعلامية الرسمية، او الوسائل الاعلامية العامة، والاعلانات والملصقات.

● اذن، هناك التزام كامل بان تتاح الفرصة لجميع الاحزاب، بصورة متساوية وكافية، لاستخدام الوسائل الاعلامية الرسمية للدولة؟

– تركيزك على وسائل الاعلام الرسمية، تقصدين به الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. انما ربما تكون هناك وسائل اعلامية اخرى تتطلب مبالغ كبيرة قد تكون متاحة امام احزاب اخرى وجهات اخرى وغير متاحة امام الحزب والمؤتمر. ولذلك، حرصنا ان يتساوى الجميع، سواء الحزبين الحاكمين، او الاحزاب الاخرى ان كانت مشاركة في صورة غير مباشرة او غير مشاركة في الحكم، ان يتاح لها مستوى واحد وفرص متكافئة لاستخدام الوسائل الاعلامية والدعائية للانتخابات، فتوجد احزاب تستطيع ان تنفق مبالغ كبيرة.

● يوجد انطباع بان الوضع في اليمن غير مستقر، وان الاحداث الامنية كثيرة وتتكاثر، تمثل آخرها بضرب مسكن رئيس مجلس النواب. من وراء ذلك؟

– اولاً، لا نستطيع القول، نتيجة حوادث معينة هنا وهناك، ان الوضع غير مستقر. بالعكس، اني اعتقد ان الاطار العام للوضع في الجمهورية اليمنية مستقر تماماً، والامن مستتب في كل ربوع الوطن. ولكن، هناك حوادث، بعضها ذو طابع سياسي، وبعضها ذو طابع جنائي، تحدث كما يحدث في عديد من بلدان العالم الأخرى. والحكومة تجري التحقيقات وتبذل الجهود الكبيرة للكشف بالذات عن الجرائم السياسية التي ترتكب، وفاعليها والمدبرين لها والمخططين لهذه الاعمال السياسية التي تهدف اصلاً الى زعزعة الامن والاستقرار، وتهدف ايضاً الى ايجاد فتنة وشكوك بين ابناء الشعب اليمني الواحد. وفي المحصلة الاخيرة، انها تستهدف وحدة الشعب اليمني، كما تستهدف في المقام الثاني الديموقراطية.

● وهل بالامكان عقد الانتخابات في مثل هذه الاجواء؟

– ليست الاجواء بالسوء الذي لا يسمح بعقد الانتخابات.

● اذا استمرت الحالة الامنية السائدة الآن والاغتيالات ومحاولات الاغتيالات، هل من شأنها ان تهدد في رأيك عقد الانتخابات في اليمن؟

– بكل تأكيد. ان واحداً من اهداف القوى التي تقوم بهذه الاعمال هو اعاقة الديموقراطية، والتأثير في الوحدة بشكل او آخر. ولكن الهدف المباشر، كما يبدو، لهذه القوى السياسية التي تقوم بتدبير وتنظيم هذه الافعال السياسية والاغتيالات، هو اعاقة الانتخابات. لكننا وشعبنا اليمني نبذل كل الجهود من اجل تفويت الفرصة امام هذه القوى الحاقدة على الشعب اليمني ونهجه الديموقراطي ووحدته المباركة التي تحققت. ونحن نقوم بتفويت الفرصة عليها. واملنا كبير بان نكشف خلال الاسابيع المقبلة عن مرتكبي هذه الجرائم.

● تتحدث عن قوى حاقدة على الشعب اليمني هل تقصد ان هذا تدخل من الخارج؟

– لا، لا. لم اقصد ذلك. ان من يقوم بهذه الافعال، سواء كان يمنياً او غير يمني، فهو بكل تأكيد عدو لمصالح الشعب اليمني، وبالذات مصلحته في نهج الديموقراطية كأسلوب او كوسيلة لمشاركة جميع افراد الشعب في عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

● هل يمكنك ان تؤكد انه لا يوجد اي معتقل سياسي في اليمن؟ هل عندك ضمانات بذلك؟

– لا يوجد معتقلون سياسيون في اليمن بمعنى الاعتقالات السياسية التي كانت تتم قبل قيام دولة الوحدة سواء في شمال اليمن او في جنوبها.

● للتوضيح: تقول انه لا يوجد اي معتقل سياسي في السجون اليمنية الآن؟

– لا، لا يوجد اي معتقل. واذا كان هناك بعض الاشخاص الذي ارتكبوا الجنايات، وخلفياتهم سياسية، فسيتم اطلاق سراحهم.

● يعتبر البعض ان فكرة القيادة الجماعية في شكل مجلس الرئاسة غير عملية. هل تحاولون تغيير ذلك الاطار وذلك النوع من القيادة المشتركة لخمسة اشخاص، وهل تجد القيادة الجماعية غير عملية؟

– تم تشكيل مجلس الرئاسة والهيئات الاخرى انسجاماً واستناداً الى دستور الجمهورية اليمنية. طبعاً هناك اشكال من الحكم والنظام السياسي. وفعلاً توجد في الدستور بعض الثغرات بكل تاكيد. والنقاش قام العام الماضي وهذا العام في شان القيام ببعض الاصلاحات الدستورية في الجمهورية ولا زالت هذه المسالة واحدة من المسائل المعروضة امام القيادة السياسية للقيام ببعض الاصلاحات الدستورية.

● وهل ترتبط الاصلاحات والتعديلات على الدستور بالانتخابات؟ هل عليها ان تنتظر الى ما بعد الانتخابات؟

– كان الاتجاه في السابق ان تجري التعديلات قبل الانتخابات. انما يبدو، انها، بسبب ضيق الوقت، ستتم في ما بعد.

● وهل ستتم التعديلات في مجلس النواب الذي سينتخب؟

– اي تعديلات دستورية يقرها مجلس النواب اولاً. ولكن، لان الاتجاه نحو تعديلات دستورية واسعة، لا بد ان يكون هناك استفتاء على الدستور الجديد الذي سيتم الاتفاق عليه، وعلى اصلاحه.

● ما هي الضمانات الدستورية والسياسية التي من شانها ان تحدّ من اي تجاوز في استخدام السلطة، اذا كان في اليمن رئيس ونائب رئيس؟

– يجب ان تصاغ مواد الدستور بحيث تصاغ صلاحيات مختلف الهيئات، بدءاً برئاسة الدولة، ومروراً بسلطات الدولة المختلفة – الحكومة، السلطات المحلية، السلطات القضائية، ومجلس النواب – بقدر كاف من الدقة والوضوح. ويكون ذلك كفيلاً بان يضع الناس امام مسؤولياتهم.

● تقصد ان يكون لمجلس النواب صلاحية التاكد من عدم تجاوز الحكومة في استخدام السلطة؟

– بكل تاكيد، لان في اي دستور وفي اي ديموقراطية لا بد من الرقابة المتبادلة للهيئات المختلفة في اطار توازن الهيئات ايضاً، خصوصاً الهيئتين التشريعية والتنفيذية. فتوازن الصلاحية وتحقيق الرغبات المتبادلة بينهما يوفر الضمانات الكافلة لعدم تجاوز اية هيئة صلاحياتها. وهناك ايضاً السلطة القضائية، وهي سلطة مستقلة، يجري في اطارها تشكيل المحكمة الدستورية المناط بها مهمة مراقبة وايقاف اي تجاوز لصلاحية اي هيئة من الهيئات

● انت رئيس وزراء اكبر مجلس وزراء في العالم – ٣٥ وزيراً – هل حجم المجلس عملي؟

– كبير. انما كان لا بد ان يشكل مجلس الوزراء في الجمهورية اليمنية بهذا الشكل انطلاقاً من الفلسفة التي اتفقت بموجبها القيادتان السياسيتان في الجمهورية لتحقيق الوحدة اليمنية على قاعدة الديموقراطية والحوار السلمي بين البلدين.

● وهل سيكون مجلس الوزراء المقبل بهذا الحجم؟

– رايي الشخصي هو ان لا ضرورة لذلك. انما الحكومة القادمة هي التي تقرر المسالة. واقصد انه ليس الزامياً ان يكون مجلس الوزراء بهذا الحجم فالدستور والقوانين لا تحدد عدد الوزراء، وتوجد مرونة كافية بالنسبة الى هذه المسالة.



المصدر : الشرق الأوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٤ سبتمبر ١٩٩٢

بعد استئناف الاعتصام أمس

القضاة اليمنيون يستعدون للإضراب لترسيخ استقلال سلطتهم وتسوية أوضاعهم

صنعاء: من حمود منصر

استأنف القضاة اليمنيون واعضاء النيابة العامة اعتصامهم امس في مبنى وزارة العدل في صنعاء وذلك للمرة الثالثة خلال نحو ٣ اشهر، احتجاجا على عدم تسوية أوضاعهم الوظيفية، وتحقيق عدد من المطالب التي رفعوها الى مجلس القضاء الأعلى، في مذكرة من المنتدى القضائي، ثم عززوها ببيان خلال الاعتصام الذي نفذوه لمدة اسبوعين في اوائل شهر يوليو (تموز) الماضي.

وبدأت لجنة متابعة تضم عددا من اعضاء النيابة العامة والقضاة - في امانة العاصمة ومحافظة صنعاء امس ايضا - جمع التوقيعات على وثيقة شرف بين اعضاء السلطة القضائية اليمنية، تدعو للتوقف عن العمل، وعدم الذهاب الى مقار اعمالهم في المحاكم والنيابات، ابتداء من يوم ٩ سبتمبر (ايلول) الحالي، اذا لم ينفذ مجلس القضاء مطالبهم كاملة.

وحدد رجال القضاء والنيابة مطالبهم على النحو التالي:

● ترسيخ مبدأ استقلال القضاء، ومنع التدخل في اي شأن من شؤونه، واصدار قانون حماية واستقلال القضاء، تجسيدا لمبدأ الفصل بين السلطات.

● اجراء التسويات الوظيفية لاعضاء السلطة القضائية، الذين حرموا من الترقيات في مواعيدها المحددة.

● توفير الحماية الامنية لاجهزة القضاء والعاملين فيها، وتنفيذ الاحكام والاوامر والقرارات القضائية.

● صرف مستحقات اعضاء السلطة القضائية ومعاونيهم، وتوفير الاعتمادات المالية لاجهزة القضاء، وكفالة استقلال القضاء ماليا واداريا.

● تحديث الادارة القضائية، وتنشيط الرقابة وفقا للمعايير الموضوعية.

● تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وازاحة كل من لا تؤهله كفاءته أو سلوكه من اعضاء السلطة القضائية.

● اجراء التحقيقات في انتهاكات استقلال القضاء، وضبط من تثبت ادانته بارتكاب اي منها وتقديمه للمحاكمة.

● استكمال بناء السلطة القضائية، باجراء التعيينات في محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والنيابات العامة في عموم المحافظات، وضمان حسن اختيار القضاة واعضاء النيابة العامة، ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب بعيدا عن الأهواء السياسية، ومبدأ التقاسم بين الحزبين الحاكمين.

● استصدار القوانين السيادية المتمثلة بقانوني الاجراءات الجزائية والعقوبات.

وكان مجلس القضاء الاعلى قد عقد اجتماعا في اواخر شهر يوليو الماضي لمناقشة هذه المطالب، وطلب من القضاة تعليق الاعتصام، واعطاءه مهلة شهر واحد لدراستها وأصدار قرارات بتحقيقها، إلا انه بعد مرور اكثر من شهر لم تتحقق للقضاة اليمنيين اي من المطالب الآنفة الذكر.

وتقول مصادر قضائية يمنية انه بعد ان نفد صبرها، وهي تنتظر ما سينتج عن اجتماعات مجلس القضاء الاعلى، لم تجد من سبيل سوى العودة الى الاعتصام، وتنفيذ الاضراب الكلي بالتوقف عن العمل ابتداء من يوم الخميس المقبل، حتى تتحقق مطالبهم كاملة، بما فيها استقلال القضاء ماليا واداريا.



تقديرات الزيادة السكانية تعرقل لجنة الانتخابات اليمنية

الجفري يرى الاندماج بين التنظيمين الحاكمين خطوة لحل الخلاف حول المؤتمر الوطني

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: «الشرق الاوسط»

رحب عبد الرحمن الجفري رئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، ورئيس حزب رابطة ابناء اليمن (رأي) - بأي خطوة للتحالف او الاندماج بين الحزبين الحاكمين في اليمن (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني)، وقال - في تصريحات خاصة لـ «الشرق الاوسط» - ان «خطوة كهذه ستجنب البلاد الخلافات بينهما على السلطة، لأن الخطر الأكبر يأتي من الخلاف بين حزبي السلطة، ويكون شاملاً، ومن هذا المنطلق نرحب بأي تقارب بينهما، حفاظاً على الأمن والاستقرار».

وجدد الجفري التأكيد على ان «وحدة الصف لتحقيق الوفاق بين جميع الاحزاب اليمنية تنطلق من المشاركة الفعالة في المؤتمر الوطني»، وقال «ان الحزب الاشتراكي اليمني سيشارك بصفة رسمية في المؤتمر، الذي استعدت له اللجنة التحضيرية الشرعية، وان دوره (اي الحزب الاشتراكي) كمراقب في اللجنة التحضيرية المستحدثة - التي يترأسها الشيخ محمد علي ابو لحوم - لن يؤثر على ذلك، اما المؤتمر الشعبي العام فقد كان مشاركاً بصورة رسمية في اعمال اللجنة التحضيرية الشرعية، ثم اصبح مشاركا بصورة رسمية في اللجنة التحضرية المستحدثة، الا ان اعضاء هامين في المؤتمر الشعبي العام يشاركون في اللجنة التحضرية الشرعية».

ووصف الجفري هذه المواقف من قبل الحزبين الحاكمين - من المؤتمر الوطني وعقده في موعده المحدد - بأنها «تعود الى الخلافات المستمرة بين الحزب والمؤتمر، وهو ما عكسه موقفهما من المؤتمر الوطني».

وعلى صعيد آخر، تواصل اللجنة التحضيرية للاحزاب المتحفظة عقد اجتماعاتها للتحضير لعقد «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» نهاية الشهر الجاري، واعلنت ان الوثائق التي ستقدم اليه لا تختلف عن تلك التي ستطرح في المؤتمر الوطني الذي سيعقد السبت المقبل ١٢ سبتمبر (ايلول) الحالي.

وقال الجفري ان «المؤتمر الوطني - حتى تاريخ انعقاده - سيظل مفتوحا امام جميع الاحزاب اليمنية، بما فيها تلك التي تحفظت على انعقاده، ولم تشارك في اعمال لجنته التحضيرية. واوضح ان ذلك يستهدف «تجنيب البلاد كوارث سياسية، وجمع الاحزاب والمنظمات الجماهيرية حول قواسم مشتركة ثابتة».

واضاف ان اللجنة التحضيرية «استكملت مناقشة ميثاق العمل السياسي، والخطوات والآليات الضرورية لتهيئة الاجواء للانتخابات المقبلة، كأهم وثيقتين على جدول اعمال المؤتمر»، ونوه بأن «هذه الوثائق ليست بديلة عن قانون الانتخابات او اللجنة المشكلة للاشراف على تنظيم واجراء تلك الانتخابات» في شهر نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل.

من ناحية اخرى، علمت «الشرق الاوسط» من مصادر مسؤولة في اللجنة العليا للانتخابات ان جدلاً يدور داخل اللجنة حول تقسيم الدوائر الانتخابية حسب المعيار السكاني، كما هو محدد في الدستور اليمني، وقانون الانتخابات.

واوضحت المصادر ان محور الخلاف يتركز حول نسبة الزيادة السكانية، والفوارق التي ستؤخذ بعين الاعتبار بين المحافظات، حيث تقدم بعض اعضاء اللجنة باقتراح يقضي باعتبار نسبة الزيادة السكانية خلال ٦ سنوات في امانة العاصمة صنعاء ١١٢ في المائة، بينما اعتبر ادنى حد لنسبة الزيادة السكانية في محافظة لحج ٨ في المائة فقط، الامر الذي ادى الى الاختلاف في وجهات النظر، حيث رأى بعض الاعضاء ان الفوارق في نسبة النمو السكاني بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية طفيف جدا، وذلك عائد الى المستوى المعيشي المتقارب، ومعدلات المواليد والوفيات، والمستوى الصحي وغيرها من العوامل المؤثرة في عملية النمو السكاني في الجمهورية اليمنية.

وبينما تقول بعض الاخبار الرسمية ان اللجنة تواصل اعمالها سعياً لاختصار الفترة الزمنية وتعويض التأخير في تشكيلها، بهدف اجراء الانتخابات في موعدها، تشير مصادر المعارضة في اللجنة الى انها لن تقبل اي تجاوز للبنود والقواعد المحددة في القانون، وانها تتمسك بكامل الحقوق المخولة لها لمنع اية محاولة من شأنها التعلل بضيق الوقت.

وأشارت بهذا الصدد لـ «الشرق الاوسط» الى ان مسألة ضيق الوقت يتحمل مسؤوليتها مجلس الرئاسة اليمني، لتأخيره تشكيل اللجنة العليا للانتخابات.

وجدير بالذكر ان قانون الانتخابات يقسم اليمن الى ٣٠١ دائرة انتخابية على اساس المعيار السكاني، الأمر الذي يستدعي العودة الى الاحصائيات السكانية، وتقدير نسبة الزيادة السنوية.

وتشير الدراسات الاحصائية لعام ١٩٩٠ الصادرة عن الجهاز المركزي للاحصاء الى ان عدد سكان

٨٣٠٠٣٥



الجمهورية اليمنية في ذلك العام بلغ ١٢ مليونا و٢٧٩ الفا و٤٧٠ نسمة، منهم مليونان و٤١٥ الفا، و٣٣٠ نسمة من سكان المدن، وثمانية ملايين، و٨٦٤ الفا و١٤٠ نسمة في القرى والارياف.

وتقدر الدراسات السكانية والصندوق الدولي للانشطة السكانية نسبة الزيادة السكانية في اليمن بـ ٣.١ في المائة سنويا، وهو الامر الذي تؤكد بعض المصادر في اللجنة العليا للانتخابات، باستثناء بعض المدن الرئيسية مثل صنعاء، التي ينبغي ان ينظر فيها - الى جانب ذلك - الى عامل الهجرة الداخلية، وعودة المغتربين اليمنيين، وانتقال عدد من السكان من المحافظات الجنوبية، خاصة من عدن بعد الوحدة، حيث تقدر الدوائر الاحصائية المختصة في اليمن ان تكون نسبة الزيادة مائة في المائة في صنعاء فقط، مما اثار خلافا داخل اللجنة العليا للانتخابات، يتوقع ان يؤثر على عملها، وقد يؤدي الى تأخيرها ما لم يتم الحسم فيه قريبا



المصدر : الكفاح العربي

التاريخ : ٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الفاعل مجهول في كمين القتل السياسي والقبلي

اليمن السعيد و«ديمقراطية الاغتيالات»!

■ قبل اكثر من عامين، تحديداً في ٢٢ ايار/ مايو عام ١٩٩٠ اعاد اليمن توحيد نفسه، بين شطريه الشمالي والجنوبي اللذين تحاربا واختلفا وتنازعا لسنوات طويلة من اجل الوحدة وعليها.

اليمنيون الذين انهوا اكثر من عقدين من الازمات بين عدن وصنعاء ابتهجوا بالوحدة التي تعد بتخفيض الاعباء الاقتصادية عنهم، وتعد بمناخ من الديمقراطية التي كانت مفقودة في الجنوب الماركسي بقيادة الحزب الاشتراكي الاوحد والوحيد الذي انهك تاريخه النضالي، من ايام الثورة على الاستعمار البريطاني، بتقاتل بلغ ذروته الدامية في ما صار يعرف في تاريخ اليمن الحديث بـ «احداث يناير» في ١٣ كانون الثاني ١٩٨٦.. الحزب ذاته الذي دحر البريطانيين وحرر الشطر الجنوبي من اليمن عام ١٩٦٧ اقحم اليمنيين في صراعات ثمة من قال ان اعادة توحيد الشطرين كفيلة بوضع حد لها.

في انتظار النفط

هذا في الجنوب. في الشمال كان لحزب المؤتمر الحاكم هناك متاعبه بدءاً من متاعب القبلية الى المتاعب مع الجيران في قضايا الحدود وترسيمها.

وليس انتهاء بالمتاعب الاقتصادية التي عانى اليمنيون في الشمال ما عانوا وهم يبحثون عن حل لازمتهم الاقتصادية، ويبحثون عن وسائل تنمية قالوا ان النفط الذي تتنافس على اكتشافه الشركات العالمية الكبرى، من الشرق والغرب، قد ياتي بالحل من دون ان يراهنوا على ان حل الازمة الاقتصادية سوف ياتي مع الوحدة، او الوحدة تاتي به.

توحد اليمن الذي كان عبر التاريخ منطقة جذب بين كل القوى العالمية التي تبحث عن خطوط ملاحة تجارية وبحرية، والقوى الاخرى التي تفتش عن مراكز حيوية تلعب من خلالها دوراً عسكرياً وسياسياً في منطقة قيل فيها انها من اخطر المناطق، والمواقع، في الوطن العربي.

اليمنيون الذين وصلوا الى الوحدة متاخرين، قالوا المهم اننا وصلنا، مع ان غيرهم، استخدم تعبير الرئيس السوفياتي السابق ميخائيل غورباتشوف، قبيل سقوط حائط برلين، «لا تغفر الحياة لمن يصل متاخراً».

.. لكنهم وصلوا في النهاية وهم يتطلعون الى موقعهم الاستراتيجي في منطقة تكمن فيها اكبر كمية من النفط العالمي، ويتطلعون الى ١٢ مليون نسمة يجلسون على مدخل باب المندب على البحر الاحمر... واراضي زراعية ومناخ ملائم لتنوع المنتوجات الزراعية.. وهم يتطلعون الى كل ذلك لم ينسوا الآمال المعلقة على اكتشافات نفطية تعزز قدرة اليمن الموحد المالية والاقتصادية والسياسية.

موجة اغتيالات

لكن هذه الوحدة، والآمال التي جاءت بها، او على الاقل وعدت بها، بدات تعاني من هموم داخلية كبرت حتى صار يقال فيها انها قد تدفع باليمنيين الى حرب اهلية، وهناك من «تنبا» سوءاً بان انهيار الوحدة لاحت بوادره في آب/ اغسطس من العام الماضي عندما بدات موجة الاغتيالات السياسية والقبائلية في ٢١ اب باغتيال الرجل الثاني في اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام احمد محمد الاصبحي وهو الحزب الذي يتقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني.

منذ ذلك التاريخ بدا التهديد الاكثر خطورة وازعاجاً لوحدة اليمن، اذ ان هذه الاغتيالات،



ومسلسلها الذي لا يبدو انه على وشك التوقف، قد طاول زعماء وسياسيين وكوادر اساسية من الحزبين. اغتيالات لاعضاء في الحزب الاشتراكي، ثم اخرى لمسؤولين في «المؤتمر». قال مسؤولون يمنيون انها «اغتيالات سياسية» تستهدف

الوحدة.

ومن الحزبين الى الاحزاب الاخرى المعارضة،

ومن ضمن هذه المحاولات الاعتداء الذي تعرض له الامين العام للرابطة الشعبية الناصرية مجاهد الكحالي، ومن المعارضة الى القبائل، والتي كان ابرزها محاولة اغتيال صادق عبد الله الاحمر احد زعماء الحزب الجمهوري اليمني ونجل زعيم قبيلة حاشد الاوسع نفوذاً في اليمن عبدالله الاحمر.

هذه الاغتيالات التي اثارت الشكوك بين الحزبين اللذين يشتركان في حكم دولة الوحدة،

اثارت ايضا الظنون بان «جهات خارجية» تسعى الى توتير الوضع لزعزعة الاستقرار في اليمن، لكن محمد عبدالله ابو نحوم رئيس الحزب الجمهوري اليمني يقول ان «البحث عن اعداء وهميين للوحدة في الخارج هو نوع من الهروب الى الامام».

وابو نحوم، مثل صادق الاحمر، هو من الزعماء النشيطين في القبائل وفي الحزب الجمهوري الذي يكرر، ويحذر، من «محاولة اغتيال الديمقراطية بالديمقراطية».

ومع ان زعماء القبائل يتحدثون اكثر من زعماء الحكم والحكومة، عن التعددية الحزبية، والديمقراطية، لكن الذين في السلطة، والذين في القبيلة يتفقون على ان هذه الاغتيالات المتواصلة تهدد هيبة الدولة وتقلل من هيمنة القبيلة التي يعترف زعماؤها، وشيوخ مشايخها، بانها اعمال عنف من الصعب السيطرة عليها، خصوصا وان انتخابات في البلاد ستجري قبل انتهاء الفترة الانتقالية للحزبين اللذين يديران شؤون دولة الوحدة في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر المقبل.

حديث الطائفية

واذا كان المسؤولون اليمنيون يتحدثون عن «زعزعة الامن والاستقرار واثارة الفتن وزرع الشكوك وعدم الثقة بين الاحزاب والتنظيمات السياسية في الساحة الوطنية»، فان الرئيس علي عبدالله صالح تحدث لاول مرة، في حزيران/ يونيو الماضي عن «الرواسب الطائفية» والانفصالية التي تهدد دولة الوحدة.

وفي اعنف هجوم على «المتامرين» قال الرئيس اليمني ان هناك مشاريع طائفية وانفصالية «لا تندرج ضمن خطط التامر على اليمن وشعبه فحسب، بل تندرج ايضا ضمن مخطط التقسيم التي يتعرض لها اكثر من قطر عربي في الوقت الراهن».

ومن ضمن محاولات الحكومة للحد من موجة الاغتيالات اتخذت قرارا بحظر حمل السلاح، لكن هل يمكن تجريد اليمني من سلاحه، لا سيما وان اليمنيين يقولون ان حمل السلاح جزء من تراث نشا منذ نشوء اليمن نفسه.

كبح جماح الاغتيالات ليس هو الهم الوحيد في «اليمن السعيد»، فهناك الازمة الاقتصادية التي يبدو انها «تزدهر» مع استمرار زحف الاغتيالات الى اكثر من حزب... والى اكثر من قبيلة، واليمن الموحد لم ينته بعد من همومه التي لا يحب اليمنيون التطرق اليها، خصوصاً اذا وصل الحديث الى ترسيم الحدود مع الجيران، وهي محاولات ما زالت متعثرة.■■

يوسف صلاح



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء: اللجنة التحضيرية الاولى تحدد السبت موعداً للمؤتمر الوطني

□ صنعاء –
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد السيد عبدالرحمن علي الجفري رئيس اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» ان المؤتمر تقرر عقده السبت المقبل وسيستمر ثلاثة ايام، وهو «مفتوح لكل الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات العامة التي ستحضر، وليس لدينا اي تحفظ او اعتراض على حضور اي حزب او منظمة جماهيرية، بل سندعو الجميع برسائل رسمية الى حضور هذا المؤتمر. ونرجو من الاخوة الذين ابتعدوا عن اللجنة التحضيرية الشرعية ان يراجعوا انفسهم ويحضروا من اجل مصلحة اليمن ووحدة احزابها الوطنية لئلا يتسببوا في شق الصف الوطني».

وقال الجفري الذي يراس حزب رابطة ابناء اليمن في حديث الى «الحياة» ان سبب ابتعاد او انشقاق قادة عدد من الاحزاب عن اللجنة التحضيرية «كان في البداية التحفظ عن الاسم وقلنا لهم لسنا مصّرين على اسم معين، وان كان المؤتمر الوطني هو الاسم الصحيح، ولكن يمكن البحث في الامر في إطاره الصحيح الشرعي واللجنة التحضيرية. ثم جاء تحفظ عن موعد انعقاد المؤتمر وأرجاناه من اجلهم. ثم جاءت المطالبة بتوسعة هيئة الرئاسة، وهي مطالبة في الحقيقة ليس لها ما يبررها لأن الهيئة انتخبت انتخاباً شرعياً وبالاقتراع السري من قبل اللجنة التحضيرية. ومع ذلك قلنا ليس هناك ما يمنع من ان يشاركنا عدد آخر من الاخوة في هيئة الرئاسة (...) واذ بهم يظهرون بطلب جديد وهو اعادة تشكيل اللجنة التحضيرية مجدداً. وبعد ثلاثة اشهر من العمل لتجهيز الوثائق يريدون منا تجميد كل شيء لنبدأ من جديد. وهذا شيء غير معقول وغير مقبول ولا يقبله منطق ولا عقل».

وسئل الجفري عن موقف الحزبين الحاكمين اللذين يشاركان في اللجنتين التحضيريتين المتنافستين، فأجاب: «الحزب الاشتراكي اشترك في اللجنتين وأبلغنا رسمياً ان مندوبهم في اللجنة الوليدة الاخرى يحضر كمراقب لمحاولة اقناعهم بالعدول عن هذا الخروج وعن هذا الانشقاق. وهكذا ابلغونا وسجل ذلك في المحضر. اما المؤتمر الشعبي العام، فاعضاؤه لدينا في اللجنة التحضيرية وفي هيئة الرئاسة، لكنهم ابلغونا انهم يحضرون بصفتهم الشخصية وليسوا ممثلين رسميين عن المؤتمر الشعبي العام. وكان يحضر اجتماعاتنا الدكتور الهمداني ممثلاً رسمياً للمؤتمر الشعبي العام وكذا السيد طارق الاسودي، لكنهما، في الفترة الاخيرة توقفا عن الحضور وشاركا في اللجنة الاخرى. وعندنا

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (الاردنية)

التاريخ : ٧ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء: اللجنة التحضيرية الاولى

تتمة الصفحة الاولى

ايضا في اللجنة التحضيرية عدد كبير من المؤتمر الشعبي، منهم اعضاء في اللجنة الدائمة واعضاء بارزون في المؤتمر الشعبي مثل الدكتور عبدالله الحربي والسيد محمد الفسيل والدكتور عمر المتوكل واخرون، لكنهم ابلغونا انهم يحضرون بصفتهم الشخصية، ونحن لا نمانع في هذا».

وسئل ماذا يتوقع من نتائج للمؤتمر، فاجاب: «نحن سنعقد المؤتمر وسنطرح وثيقتين اتفق عليهما الجميع بمن فيهم المنشقون: الوثيقة الاولى تخص ميثاق العمل السياسي الذي يحدد الثوابت العقائدية الوطنية. والثانية تتعلق بالخطوات التنفيذية لتهيئة الاجواء العامة لانتخابات حرة ونزيهة (...)».

وقيل للجفري اذا لم يشترك الحزبان الحاكمان في الاجتماع المقبل، فما هي جدوى استمرار اللجنة التحضيرية، فاجاب: «بالعكس، نحن لا نعقد هذا المؤتمر من اجل الحزبين الحاكمين فقط. نحن نعقده من اجل جميع القوى الوطنية بما فيها الحزبان الحاكمان... ونعتقد بان الذين سيحضرون المؤتمر سيخرجون بوثيقتين يجمع عليهما الحاضرون وستكون عاملاً مشتركاً، حتى وان عقد مؤتمر اخر، فلن يكون امامه غير هاتين الوثيقتين. وسيوقع عليهما في النهاية المؤتمرون، اذا عقدوا مؤتمرهم، وانا اشك كثيراً في عقدهم مؤتمراً حقيقياً».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٨ سبتمبر ١٩٩٢

اختيار السقاف انتصار لموقف عبد الرحمن الجفري

المنظمات الجماهيرية اليمنية تشكل مجلس توفيق

صنعاء: من حمود منصر

بينما تواصل اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني الإعداد لعقد المؤتمر خلال الفترة من ١٢ الى ١٤ سبتمبر (أيلول) الحالي، عقدت المنظمات الجماهيرية مساء أمس الأول اجتماعاً ضم ممثلي نحو ٣٢ منظمة ونقابة وجمعية.

وشكلت المنظمات مجلس تنسيق مؤقتاً لها، وانتخبت مكتباً تنفيذياً من ٩ أعضاء برئاسة الدكتور عبد العزيز السقاف رئيس جمعية الاقتصاديين اليمنيين.

وضم المكتب في عضويته كلاً من الدكتور عبد الله الزيقاني عن جمعية الباحثين التربويين، والدكتور محمد عبد الملك المتوكل عن جمعية الدفاع عن الحقوق والحريات، والدكتور عبد الكريم دماج عن نقابة الاطباء، ويحيى الكحلاني عن اتحاد العمال، وعاتكة الشامي من اتحاد نساء اليمن، وعبد القادر عبد الفتاح عن نقابة المهندسين، ومحمد شني عن اتحاد الادباء، وعبد الرحمن العلفي عن الاتحاد التعاوني الزراعي.

وأكد الدكتور عبد العزيز السقاف ـ الذي يشغل أيضاً منصب المتحدث الرسمي باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني ـ لـ «الشرق الأوسط» ان انشاء المجلس الأعلى المؤقت للتنسيق بين المنظمات الجماهيرية يأتي في وقت فشلت فيه الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية في التوصل الى اجماع حول عقد المؤتمر الوطني، الذي تشارك فيه المنظمات الجماهيرية على قدم المساواة.

وأوضح السقاف انه نوقش خلال الاجتماع مشروع اللائحة الداخلية لمجلس التنسيق للمنظمات، على ان تستكمل المناقشة في اجتماع لاحق لإقراره، كما اقر المجلس الاتصال باللجنة العليا للانتخابات لعرض وجهة نظر المنظمات، ومطالبها للمشاركة في أعمال اللجان الفرعية الاشرافية والتنفيذية لتسيير عملية الانتخابات.

وتطرق الى عقد المؤتمر الوطني فقال «ان مجلس التنسيق للمنظمات أقر في اجتماعه مساء أمس الأول الاتصال باللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، وسكرتارية مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية لمحاولة التوفيق بين موقفيهما، ودعوتهما لعقد اجتماع مشترك اليوم، بهدف بحث مختلف المواقف، للتوصل الى عقد مؤتمر وطني واحد، والحيلولة دون تفاقم أزمة انقسام الأحزاب وانعقاد مؤتمرين».

وتشارك بعض الاحزاب السياسية في كلتا الفعاليتين التحضيريتين للمؤتمر الوطني، تحت مظلة السعي للوفاق بين الموقفين، ومن بين هذه الاحزاب الحزب الاشتراكي، الذي يجد في انقسام الاحزاب حول المؤتمر الوطني احراجاً كبيراً لموقفه إزاء الطرفين.

وتؤكد مصادر مسؤولة في اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني انها ماضية نحو عقد المؤتمر في الموعد المحدد، وما زال الباب مفتوحاً للاحزاب المنشقة للعودة الى الاطار التحضيري الشرعي للمؤتمر.



تحليل إخباري

مغزى اعتذار العطاس عن استخدام تعبير صحيح:

اليمن وإيران.. علاقات غير متكافئة

مجدى عبيد ★

لم يكن اعتذار حيدر أبوبكر العطاس رئيس الوزراء اليمني للوفد الإيراني المشارك في اجتماعات حركة عدم الانحياز في جاكرتا، على استخدامه تعبير «الخليج العربي» سوى مؤشر على الأولوية التي يوليها اليمن لتعميق علاقات التعاون بينها وبين إيران حتى لو جاء ذلك على حساب الخطاب السياسي للدولة اليمنية.

ولليمن مصلحة استراتيجية في تعميق علاقات التعاون مع إيران تطرا لما تشغله إيران من موقع متميز في معاولة التحالفات الإقليمية اليمنية. فمن جانب يعاني اليمن من عزلة إقليمية سببتها السياسات التي اتبعتها القيادة اليمنية أثناء الغزو العراقي لدولة الكويت. واتخاذها في هذا الشأن موقفا معارضا للتحالف الدولي المناهض للعراق.

وفاقم من ضعف التحالفات الإقليمية اليمنية الانهيار الفعلي لمجلس التعاون العربي، الذي كان يضم في عضويته إلي جانب اليمن، كلا من مصر والعراق والأردن.

ومن ثم برزت إيران كعامل إقليمي مهم في معادلة التحالفات اليمنية الجديدة وذلك في إطار تحركات القيادة اليمنية للخروج من المازق الإقليمي الذى وجدت نفسها فيه بعد حرب الخليج الثانية. ويعول اليمن علي تحالفه مع ايران في نسج شبكة تحالفات إقليمية توازن بها محاور القوى في منطقة الخليج. وربما ترى القيادة اليمنية في علاقات التعاون مع إيران ما يعوض التدهور الحاصل في شبكة علاقاتها العربية.

وفي هذا السياق تسعى إيران بدورها إلى تعزيز علاقاتها مع اليمن. ففي اكثر من مناسبة أشار الرئيس الإيراني رافسنجاني إلى اعتزام إيران توسيع علاقاتها مع اليمن.. وتبرهن الزيارات العديدة التي يقوم بها مسئولون حكوميون وبرلمانيون إيرانيون في الفترة الأخيرة، على الأهمية التى تعيرها إيران لتنشيط العلاقات الثنائية.

وإذا كان تنشيط العلاقات الثنائية بين اليمن وإيران يتفق مع الخط العام للسياسة الخارجية الإيرانية في الانفتاح الخارجي. فهناك أيضا من المنظور الإيراني مصالح استراتيجية تمثل قواسم مشتركة بينها وبين اليمن، فاليمن بحكم موقعه الجغرافي في منطقة شبه الجزيرة العربية فضلا عن امتداده الجغرافي مع الحزام الجنوبي للعالم العربي، «الصومال والسودان» يتمتع بمزايا جيواستراتيجية تجعل منه بؤرة مناسبة لمد النفوذ الإيراني في الأقاليم الأخرى.

وإذا كانت هناك مصالح استراتيجية تجمع بين الدولتين اليمنية والإيرانية وتدفع إلى تقوية التحالف بينهما فإن هناك أيضا مصالح اقتصادية ولكن علي خلاف المصالح الاستراتيجية فإن المصالح الاقتصادية ترتبط بصفة خاصة بالوضع الاقتصادى المتدهور في اليمن وحاجة اليمن إلى الحصول علي معونات ايرانية. حيث بلغت الديون الخارجية اليمنية ٧,٨ بليون دولار في حين وصل الوفر في الموازنة العامة ١٣٠٠ مليون دولار. وفي ضوء انقطاع المعونة المالية التي كان اليمن يتلقاها من الدول الخليجية وفقدان اليمن حليفها الخارجي – الاتحاد السوفييتي السابق – تزايدت حاجة صنعاء إلي الحصول على الدعم الاقتصادى الإيراني، حيث تفيد التقارير بأن إيران تمول أكثر من ٥٠ مشروعا تربويا وزراعيا وعسكريا في اليمن.

وهكذا فإن مبادرة حيدر العطاس بالاعتذار عن استخدامه تعبير «الخليج العربى» ليست سوى تعبير عن حالة الضعف الذي تعاني منه الدولة اليمنية إقليميا. والوضع غير المتكافىء لليمن في علاقاته مع إيران. كما يقدم هذا الاعتذار دليلا اضافيا على حجم النفوذ الإيراني على السياسة اليمنية.

★ مركز دراسات التنمية السياسية والدولية.

رئيس وزراء اليمن بالقاهرة فى نهاية الشهر لتنقية الأجواء وفتح صفحة جديدة للعلاقات الثنائية

كتب ـ محمد مطر : بهدف تنقية الاجواء واعطاء دفعة جديدة للعلاقات بين البلدين يصل الى القاهرة فى نهاية الشهر الحالى السيد حيدر ابو بكر العطاس رئيس وزراء اليمن فى زيارة يعقد خلالها اجتماعات اللجنة المصرية اليمنية العليا .

وصرح مصدر يمنى مسئول بالقاهرة بان اتصالات مكثفة جرت خلال الشهر الماضى بين كل من القاهرة وصنعاء بهدف تنقية الاجواء وفتح صفحة جديدة فى العلاقات خاصة بعد ازمة الخليج .

واعتبر المسئول ان هذه الاتصالات قطعت شوطا كبيرا على طريق تحسين العلاقات ، التى لم تنقطع على حد قول المصدر اطلاقاً بين الرئيسين حسنى مبارك وعلى عبد الله صالح ، ولم يستبعد المصدر ان تشهد القاهرة لقاء قمة بين الرئيسين .

والمح المصدر الى انه من المنتظر زيارة مسئول يمنى خلال الفترة القادمة لاجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة والتحضير مع المسئولين المصريين لاجتماعات اللجنة العليا المشتركة برئاسة رئيسى وزراء البلدين والتى توقفت دورات اجتماعها منذ عام ١٩٩٠ بعد احداث الخليج .

واشار المسئول الى ان الاجتماعات ستتناول دعم العلاقات فى مجالات التعاون الثنائى والتشاور ذات الاهتمام المشترك ومنها عملية امن البحر الاحمر ، كما اكد ان الاجتماعات سوف تشهد التوقيع على اتفاق تجارى جديد بداية لاستئناف التبادل التجارى بين البلدين خلال العام الحالى .

وحول العلاقات الثنائية بين البلدين وتحديدا مشكلة الصيادين المصريين فى اليمن ، اكد السيد سالم جبران وزير الثروة السمكية اليمنى والذى انهى زيارته للقاهرة مؤخرا ان المشكلة قد انتهت تماما وتم توقيع اتفاقية للتعاون فى مجال الثروة السمكية وتنظيم الصيد ويسمح لمراكب الصيد المصرية بالصيد فى المياه الاقليمية اليمنية باشراف اتحاد الصيادين المصرى والمؤسسات اليمنية .



ياسين سعيد نعمان في

حديث خاص لـ الشرق الاوسط

الخلاف السياسي يحله المنطق وليس القصف بالصواريخ

صنعاء: من حمود منصر

عندما قامت دولة الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٠ كان الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيسا للوزراء في الشطر الجنوبي وعضوا في هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى (البرلمان) منذ شهر فبراير (شباط) عام ١٩٨٦، بعد ان دخل الحكومة وزيرا للتخطيط عامي ١٩٨١ و١٩٨٢، ثم وزيرا للثروة السمكية عام ١٩٨٢ حتى انتخب رئيسا للوزراء بعد اربعة اعوام، وربما اهله لرئاسة الحكومة اختياره نائبا لرئيس الوزراء عام ١٩٨٥.

تلقي هذه الخلفية ضوءا على التحديات التي يواجهها الدكتور نعمان بصفته رئيسا لمجلس النواب اليمني بعد الوحدة، ومسؤولية وضع تشريعات جديدة تحل محل القوانين الشطرية، في ظل ظروف الانفتاح السياسي والتعددية، وبروز عناصر جديدة في المعادلة السياسية، تتضمن التكوينات الاجتماعية التقليدية، اضافت جميعا الى تعميق حدة الصراع من مخلفات الماضي، على طريق النهوض باليمن نحو المستقبل.

وفي هذا الحديث الخاص، الذي اجرته «الشرق الاوسط» مع رئيس مجلس النواب اليمني بعد قصف منزله في صنعاء، وسط الصراع الدائر بين النظام الذي يحاول فرض سلطته واقرار الاوضاع، وعناصر خارجة على القانون تعمل لإستمرار وتفاقم حالة الانفلات الامني، يتحدث الدكتور نعمان عن دوره الشخصي، والتجربة البرلمانية بعد الوحدة، والجو السياسي العام الذي من اهم ملامحه العلاقة المتراوحة بين التناسق والخلاف بين التنظيمين الحاكمين في اليمن - المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني - وفي ما يلي نص الحديث:

● شهدت التجربة البرلمانية اليمنية بعد قيام الوحدة نقلة نوعية بالنسبة الى ما كان موجود في شطري اليمن، ما هي القاعدة التي استندتم عليها في قيادتكم لهذه التجربة منذ اللحظة الاولى؟

- ارتبطت التجربة البرلمانية في حقيقة الامر بقيام الوحدة وخيار الديمقراطية، وربما وفرت العلنية، التي اتبعتها التجربة البرلمانية طابعا خاصا لها في ما يتعلق بنقل المعلومات مباشرة الى الناس من خلال النقاشات المباشرة، والحوارات التي دارت اثناء مناقشة القضايا التي عرضت في المجلس وفي نفس الوقت كان للعلنية - في تقديري - دور رئيسي في بروز هذه التجربة.

ولا اعتقد ان التجربة البرلمانية في اليمن ارتبطت بشخصية معينة ولكنها تكتسب سمتها العامة وشخصيتها المتميزة من خلال ما اشرت اليه، وهو الاخذ بخيار الديمقراطية، واقبال الناس على هذا الخيار، يمارسونه في العمل السياسي او في العمل الصحافي، او في غيره من المجالات المختلفة التي ارتبطت كلها بقيام الوحدة اليمنية.

مدرسة برلمانية

● ولكن يبدو ان الشارع اليمني يتعاطف معكم، وانتم تقودون هذه المؤسسة البرلمانية، وخاصة اثناء ادارة الجلسات والمناقشات، وما يدور في القاعة ربما عائد الى طبيعة تركيبة مجلس النواب الحالي - الذي يتكون في الاساس من مجلس الشعب الاعلى - في عدن، ومجس الشورى في صنعاء، سابقا والاضافات التي تمت بعد الوحدة، في ضوء العلاقة بين البرلمان ومجلس الوزراء والرئاسة فما هو رايكم في ذلك؟

- يعتبر المجلس مدرسة لتربية كثيرين، سواء كانوا اعضاء في المجلس او في هيئة رئاسته، وبالنسبة الي شخصيا، اكتسبت تجربة لا حدود لها في هذا العمل الذي اتسم بمدلولات رفيعة، سواء كان في العمل السياسي، او في العمل البرلماني، واستطيع ان اقول انه في جوانب كثيرة من عملنا بالنسبة الي شخصيا - كما يقول المثل «مكره اخوك لا بطل»!

● اضطلع مجلس النواب خلال الفترة الانتقالية بمهام جسيمة، اين تكمن الصعوبات التي تعترضكم ؟

- هذه قضية مهمة اذا اخذنا المسألة من زاوية ان التشريع لدولة الوحدة لم يكن قضية سهلة، وكان يقوم على اساس وفاق وطني تاريخي هام في مناقشة التشريعات التي بدانا فيها من الصفر، سواء تلك التي تؤسس لقيام دولة بما في ذلك نقل نظام الحكم الوارد في الدستور الى اطاره التشريعي، وكذلك القانون التفصيلي في ما يتعلق بالاسس الاقتصادية التي حواها الدستور، وكيفية نقلها الى التشريعات التفصيلية، او في جانب القضاء او في غيره من الجوانب المختلفة.

واستطيع القول ان مجلس النواب - وهو يمارس هذه المهمة التشريعية - بذل جهدا كبيرا ورائعا، بالرغم من كل الملاحظات التي يطرحها الشارع على المجلس في مناقشاته التفصيلية التي تعرض يوميا على التلفزيون، لكن كان هذا عملا مضنيا. وكثيرا ما كان ينشأ بعض التعارض بين مشروعات القوانين التي تاتي من الحكومة، وراي مجلس النواب، لكن هذه التعارضات لا ترقى الى ان تكون ذات طابع اساسي، لان الحكم بين الحكومة من ناحية ومجلس النواب من ناحية اخرى في الاخير، هو الدستور.



المصدر : الشرق الاوسط (الندوة)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : 9 سبتمبر 1992

واثناء هذه الفترة ايضا في علاقة مجلس النواب بمجلس الرئاسة لم يعد سوى تشريع واحد او تشريعين من مجلس الرئاسة الى مجلس النواب، وهذا يعني ان الاساس الذي اعتمدنا عليه معاً كان متفقاً عليه، وهو الدستور، وبذلك جاء التشريع في اطاره العام ليلبي مثل هذا الوفاق الوطني التاريخي العام، الذي قامت على اساسه دولة الوحدة، ولذلك استطيع ان اقول اننا شكلنا بهذا الاساس التشريعي، وبالبنية التشريعية التي تمت حتى الآن، اساس دولة الوحدة.

التشريع والرقابة

● **الى جانب التشريع، هناك مهمة اخرى مناطة بمجلس النواب، وهي مهمة الرقابة هل قام بها المجلس خلال الفترة الماضية بنفس القدر الذي حظي به التشريع؟**

- المجلس في الحقيقة اعطى اهمية للوظيفة التشريعية بدرجة رئيسية، فلا تستطيع ان تراقب بدون تشريع، وعندما تراقب اي وزارة او اي نشاط لا بد ان تراقب هذا النشاط في ضوء التشريع الذي يحكمه.

ولذلك كيف نراقب والبلد لم يكن في الحقيقة محكوماً بتشريعات موحدة؟!

وقد ظلت - بعد الوحدة - تشريعات كانت سائدة في الجنوب تحكم الانشطة او جزءا من الأنشطة الاقتصادية في الجنوب، والتشريعات التي كانت تحكم مثلا النشاط الاقتصادي في الشمال ظلت تحكم جزءا من النشاط الاقتصادي في الشمال، لذلك كان اولى بنا اولا ان نوحد التشريعات. ولهذا أعطى المجلس اهمية خاصة للتشريع واستكمال البنية التشريعية، وكانت خطوة المجلس في هذا الاتجاه خطوة صائبة بالرغم مما يقال من ان المجلس لم يمارس الوظائف الرقابية، لان المهمة التشريعية كانت في تقديري - فوق الوظيفة الرقابية في المرحلة الراهنة - ومع ذلك مارس المجلس بعض الجوانب الرقابية هنا وهناك في صورة عمل اللجان المختلفة، وتقديم التقارير المستمرة الى المجلس ومناقشتها، ولكن يبقى السؤال، ما نتائج هذا العمل الرقابي في صلة المجلس بالحكومة؟ لأننا ادركنا الصعوبات التي تواجهها الحكومة في هذه المرحلة، وحاولنا ان نلعب الدور المساند للحكومة، وليس الدور المعارض.

● **هناك الكثير من القوانين التي صدرت من مجلس الرئاسة قبل مناقشتها والمصادقة عليها في مجلس النواب، ويبلغ عددها ٤٢ قرارا جمهوريا بقانون، هل كان هذا عائدا لعملية سياسة، او نتيجة للعامل الزمني، او ماذا؟**

- مجلس الرئاسة مارس صلاحياته الدستورية في اصدار بعض القرارات بقوانين اثناء عطلة مجلس النواب - خاصة في شهر رمضان - وربما لاسباب تتعلق بنشاط الحكومة - كما قلت، بسبب غياب بعض التشريعات، او نفاذ بعض الاتفاقيات ذات الاهمية الخاصة.

وقد تقدمت الحكومة بمثل هذا الطلب، لاصدار بعض التشريعات الى مجلس الرئاسة، وروعيت في هذه المسألة اهمية التشريعات اللازم اصدارها لتنفيذ بعض المهمات التي كانت مطروحة امام الحكومة. وهذه التشريعات - بعد اصدارها او اقرارها بقوانين - تعرض على مجلس النواب، فاذا وافق عليها تصبح - في هذه الحالة - تشريعات نافذة، واذا لم يوافق عليها يزول كل ما ترتب عليها من اثار منذ اصدارها. وعليه جاءت بعض القرارات بقوانين صدرت من مجلس الرئاسة، بعد ان ناقشها المجلس اقر بعضها ولم يقر البعض الآخر.

مشكلة التعليم

● **هناك قوانين صاحب عملية مناقشتها في مجلس النواب خلال الفترة الماضية جدل سياسي سواء داخل المجلس، او خارجه على مستوى الساحة السياسية اليمنية ككل، كقانون الصحافة، وقانون الاحزاب، وقانون الانتخابات، واخيرا قانون التعليم الذي اجج الساحة السياسية الى حد المظاهرات وحرب البيانات، والجدل الصحافي، حتى كاد المراقبون يتوقعون مواجهة بين تجمع الاصلاح من جهة، والاشتراكي والحق من جهة ثانية.**

ما مدى تأثير العامل السياسي التكتنيكي على التشريع، او الصياغات التشريعية في المجلس؟

- افهم الجدل السياسي حول بعض القوانين - كقانون الصحافة، وقانون الاحزاب، وقانون الانتخابات - ولكن لا استطيع ان افهم الجدل السياسي حول قانون التعليم.. قانون الصحافة حقيقة مرتبطة بالديمقراطية او بواحد من عناصر الديمقراطية في الحياة السياسية، وقانون الاحزاب ينظم عملية تأسيس الاحزاب، وضروري في هذه الحالة ان تجري حوله نقاشات واسعة ذات طابع سياسي، وكذا الحال في ما يتعلق بقانون الانتخابات باعتباره تعبيراً عن الممارسة لهذه الديمقراطية.

لكن قانون التعليم يفترض ان يجري النقاش حوله من زاوية اخرى، هي الزاوية التربوية التي تؤمن وحدة هذا الجيل، ولكن هناك من اراد ان يحول هذا الموضوع من اطاره التربوي، الى اطاره السياسي، باختلاق بعض المشكلات المرتبطة بقيام بعض «التكوينات» التعليمية ذات المنهج السياسي.

هذه المسألة أخذها البعض من هذا الجانب، ولكن مجلس النواب اصر على النقاش التفصيلي للقانون، بعد ان اخذ ما يقرب من سنة في نقاش واسع في اطار لجنة التربية والتعليم ولجنة التعليم العالي في المجلس. وهو نقاش تربوي خاضته اللجنتان مع مختلف الاجهزة المختصة في الجامعة وغيرها، حتى توصل مشروع القانون الى المجلس، وهناك بعض الخلافات حوله، ولكن كان من حق المجلس ان يطلب من اللجنة - طالما لم تتفق على بعض الموضوعات - مناقشته مباشرة في اطار المجلس. وهذا ما تم بالفعل.

والحمد لله نستطيع ان نقول اننا أنجزنا هذا القانون بضمير مرتاح، وادراك بأن وحدة الوطن بدرجة رئيسية لا تستكمل الا بوحدة منابع العلم والتعليم، وتربية الجيل.

● **هناك بعض الطعون «نشرت عنها بعض الصحف» في طريقة تقديم المشروع، او..؟؟**

- (مقاطعا) نحن سمعنا ربما كما سمعتم، وقرأنا ربما كما قرأتم حول هذا الكلام، واللجوء الى الدستور، والى القضاء ظاهرة حضارية طيبة، لكن للاسف يترافق مع هذه الظاهرة الحضارية ظواهر اخرى يمجها المجتمع، والدين والعلم، والاخلاق، مثل تكفير الناس، والدعوة الى الجهاد ضد مناصري القانون، واتهام القانون بانه «قانون لقيط»، وتوجيه الاتهامات الى مجلس النواب بكلمات ربما اختفت حتى من الشارع، واعيد احياؤها مجددا على ألسنة البعض، والانسان لا يستطيع ان يفهم كيف يتحدثون عن القضاء، وفي نفس الوقت يمارسون مثل هذه الاساليب التي اصبحت مخلة حتى بالنظام العام والأخلاق العامة.

لكنني أريد ان اؤكد ان القانون - من حيث الاجراءات - حرصنا على ان تكون دستورية وقانونية متكاملة بالنسبة له، وبالذات في ما يتعلق بالتصويت عليه، حيث جرى التصويت عليه وفقا للائحة المجلس، وفقا للدستور، وبدون اي نواقص، وحرصنا على ان تتم هذه المسألة بدرجة رئيسية في هذا القانون بالذات.

ونحن لم نتسلم شيئا رسميا حتى الآن، انما نسمع كلاماً، وما نريد ان نؤكده، هو ان الطعن ليس له اي اساس من الصحة.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : 9 سبتمبر 1992

تراجع برلماني

● **الملاحظ ان القوانين التي كانت مثار جدل لم تطبق، او ان بعضها اعيد فيه النظر وعدل بعد فترة وجيزة من صدور قانون الانتخابات، واعتقد ان العامل السياسي هنا كان مؤثرا الى حد كبير، الأمر الذي جعل المؤسسة التشريعية تتراجع عن بعض القواعد التشريعية التي سنتها؟**

- (مقاطعا) ان اعادة النظر في احدى مواد قانون الانتخابات كانت بناء على النقاشات العامة مع الاحزاب، عندما رأت الاحزاب انه من الضروري مشاركة الجميع في اللجنة العليا للانتخابات. وحرصنا بهدف خلق مثل هذا الوفاق الوطني، ان تشكل اول لجنة انتخابات في اليمن، بحيث تستوعب كل الاحزاب، ولاحظتم الفرق بين النص الاصلي في القانون، وهو يحدد قوام اللجنة من ٥ ـ ٧ اعضاء، وان يكون العمر الزمني للجنة اربع سنوات، ويجب ان تكون خالية من الحزبين (الحاكمين) و.. الخ.

نحن نظرنا في مجلس النواب الى الدورة الانتخابية المقبلة على انها اول دورة ولا بد ان تكون دورة يسود فيها الوفاق الوطني، وان تكون نزيهة وان يشارك فيها الجميع. وكان هذا بناء على حوار اجرته هيئة رئاسة المجلس مع كل الاحزاب السياسية في لقاءات موسعة.

وخلصنا في الاخير الى انه يمكن ان تشكل هذه اللجنة من ممثلي الاحزاب، وان نستثنيها من الشروط الواردة في النص الاصلي للقانون بحكم انتقالي. واعتقد أن هذا شيء طبيعي. اي ان يتم ترتيب هذه المسألة من الناحية القانونية، وعدم تجاوزها من خارج القانون، ولذلك عدل المجلس المادة بحكم انتقالي، يسري فقط مرة واحدة على تشكيل هذه اللجنة.

● **اشرتم الى ان قانوني الصحافة والاحزاب ملتصقان بممارسة العملية الديمقراطية بشكل مباشر، الا انه من الملاحظ عدم تطبيقهما حتى الان، وذلك بالنظر الى الاصدارات الصحافية في اليمن، وايضا الى تركيبة الاحزاب وادائها، فضلا عن تعطل لجنة الاحزاب، الا تعتقدون ان هذه الظاهرة تمثل اشكالية كبيرة للعمل السياسي وحرية الصحافة، ومستقبل الديمقراطية في اليمن؟**

- ان الاعلان عن الاحزاب اكتسب صفة الامر الواقع قبل صدور القانون، وذلك بالاستناد الى ما ورد في الدستور من ان الناس لهم الحق في تنظيم انفسهم في تنظيمات نقابية او سياسية او.. الخ. وربما لم تسمح لهفة الناس للعمل السياسي الديمقراطي بالانتظار حتى يصدر القانون، وبالتالي البدء بتطبيقه، ولكن بمجرد ان اعلنت الاحزاب، بدأت ترفع لافتاتها على مختلف محلاتها ومقراتها، وتطبع النشرات والصحف المختلفة، يبدو انه ساد شيء من الاعتقاد بانه لم تعد هناك حاجة للقانون، ناهيك عن هذا ان اللجنة التي اوكلت اليها مهمة تنفيذ القانون وتسجيل الاحزاب و.. الخ، لم تشتغل حتى الآن، رغم انها ادت اليمين الدستورية، وكان يفترض في واقع الامر، انها بعد ان ادت اليمين الدستورية ستبدأ بمزاولة عملها ان تكمله.

وهذه مسألة مهمة فعلا وخطيرة في نفس الوقت، وامامنا خياران هما استكمال الاجراءات القانونية، او الغاء القانون، فاما ان يكون هناك قانون، وفي نفس الوقت يجري تعطيله بسبب عمل اللجنة، او ان ننتقي منه بعض الفقرات لكي نطبقها في واقع الحياة السياسية ونترك الباقي، ويبدو ذلك مشكلة حقيقية، ولذلك انا شخصيا كنت وما زلت ارى، انه مادام القانون قد صدر، وان اللجنة قد اقسمت اليمين الدستورية بان تمارس عملها وفق القانون، ففي هذه الحالة لا بد ان تبدأ عملها، ويبدأ تنفيذ القانون. اما ان يبقى القانون معطلا فهو خطأ.

لجنة الاحزاب

● **لكن نشرت اخبار قبل بضعة اشهر قالت ان رئيس لجنة الاحزاب استقال من رئاستها؟**

- انا شخصيا لا اعرف، ربما قرأت في بعض الصحف انه (استقال) لكن هو اولا لا يجوز ان يستقيل كرئيس لجنة، باعتباره وزير دولة لشؤون مجلس النواب، ولأن وزير الدولة لشؤون مجلس النواب معين، وفق القانون، رئيسا للجنة ايا كان.

وكذلك تضم اللجنة ثلاثة اسماء معينين بالمنصب، وليس بالاسم، اما الاربعة الأخرون فيعتبرون مستقلين ويعينون من رجال القضاء.

● **الا يتحمل مجلس النواب، بصفته سلطة تشريعية نتيجة لهذه القوانين، مسؤولية متابعة عدم تطبيق بعض القوانين.. كقانون الاحزاب مثلا؟**

- مجلس النواب يتحمل - بكل تأكيد - جانبا من المسؤولية في ما يتعلق بالمتابعة، لكن لهذا القانون بالذات، ولهذه اللجنة خصوصية معينة، لان هذه اللجنة انشأها القانون. واقسمت اليمين امام مجلس الرئاسة. ولا يجوز لمجلس النواب ان يحاسبها او يدعوها للمحاسبة. ولا تدخل ضمن اطار التشكيل الحكومي، او تكون جزءا من السلطة التنفيذية، لان لها مهمة مستقلة، حتى القانون - قانون الاحزاب - ليست الحكومة مسؤولة عن تنفيذه، وانما المسؤول عن تنفيذه هو هذه اللجنة التي اعطيت كامل الصلاحيات. كما انها ليست مرتبطة بمجلس الرئاسة، وانما تؤدي امامه القسم فقط ولها صفة مستقلة في ممارستها لمهامها.

● **هل تعتقدون انن ان تجربة عامين من العمل البرلماني العلني المفتوح على المجتمع ارست بعض التقاليد البرلمانية التي يمكن الحفاظ عليها؟**

- بكل تأكيد، نعتقد انه خلال سنتين ونصف - ايا كان مستوى عملنا، ومستوى اداء هذا البرلمان الذي تحمل عبء المرحلة الاولى من تشكيل الحياة البرلمانية في اليمن، لا شك ان هناك تقاليد طيبة ترسخت في واقع الحياة البرلمانية، من خلال نظام العمل الذي اتبعه المجلس، ولائحته، والنظام الذي اقره المجلس في كثير من القضايا ذات الطابع البرلماني البحت، وقد اصدرنا فيها كتيبات متعددة، بالاضافة الى ما ترسخ في تكوين الوعي بالتجربة البرلمانية.

وهنا اشعر ان هذه المسألة ادت الى قبول العمل البرلماني بين الناس بشكل عام، وفي الحياة السياسية والاجتماعية بشكلها الخاص. والشيء المهم الذي يحتاج - في تقديري - الى الكثير من الرعاية مستقبلا، هو العلاقة بين البرلمان والحكومة، وربما لم تمكنا التجربة الحالية من ذلك بسبب غياب تقسيم الكتل البرلمانية بين كتلة معارضة وكتلة حكومة. وهذه واحدة من المسائل التي لم تتوفر حتى الآن، بسبب تركيبة البرلمان، وبسبب الوضع السياسي بشكل عام. فمثلا تجد رجلا يقف اليوم بجانب قرار الحكومة ثم يعارضه في يوم ثان وتجد المعارض للحكومة يتعاطف اليوم معها، وفي يوم آخر يكون ضدها.

● **معنى ذلك ان هناك اضطراباً في الحياة السياسية اليمنية؟**

- لا، ليس اضطرابا فكريا ولا سياسيا، ولكنه في واقع الامر نوع من عدم وضوح الفصل بين الكتلة البرلمانية التي تمثل الحكومة، والتي هي جزء من السلطة التنفيذية، وبين الكتلة البرلمانية المعارضة.

وهذا ليس بسبب غياب الوضوح في البرلمان فقط، وانما غيابه في الواقع السياسي بشكل عام، حتى في اطار الحكومة نفسها. ولذلك لم يبرز التباين بعد بين الحزب الحاكم او الاحزاب

الحاكمة مثلا والاحزاب المعارضة من خلال انتخابات، او بين ممثليها في البرلمان.

السلطة والمعارضة

● هذا يقودنا الى سؤال حول السلطة والمعارضة في اليمن في ظل التركيبة الاجتماعية والسياسية المتداخلة، ما هي في تقديركم السبل الكفيلة لبناء المجتمع المدني ذي النظام الديمقراطي، الذي تختلف فيه قوى السلطة (او الحكم) عن قوى المعارضة؟

- بناء المجتمع المدني الحديث، تعبير لا يمكن ان يكون سياسياً فقط، او مجردا عن التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي يفترض ان يسود المجتمع، وبدرجة رئيسية التطور الاقتصادي الذي يحقق دمج المجتمع، ويخرج كثيرا من المجتمعات من عزلتها، ثم تأتي التشريعات والقوانين لتعبر عن هذا الواقع الذي يتطور في هذا الاتجاه او ذاك.

واليوم يعتبر قيام الاحزاب السياسية احد مظاهر التعبير عن المجتمع المدني الحديث، بديلا عن التعبيرات الاجتماعية القديمة، التي كانت تضع المجتمعات في اطارات مغلقة، مثل تلك التي خرج منها مجتمعنا الآن حيث لم يعد الناس منغلقين على انفسهم. وهذه المسألة ليست مجرد رغبة، ولا اتوقع ان يجري الاعلان عنها لمجرد ان تكون هدفا او طموحا، لكن مجرد ان يتطور الواقع الاقتصادي، وتتطور وسائل الاتصالات والحياة المختلفة، ترتبط المجتمعات ببعضها البعض، وفي نفس الوقت ترتبط بتطور البنية الاقتصادية والاجتماعية.

من هنا اعتقد اننا - شئنا ام ابينا - مادامت التنمية الاقتصادية والاجتماعية هدفنا، فسيصل المجتمع اليمني الى هذا الواقع المتطور. ولا يمكن ان ينشأ تعارض الا اذا اخل بهدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية او تجمد، لأن هذا هو الشرط الموضوعي للوصول الى هذا المجتمع الذي ننشده.

● ما هي الآلية التي يمكن ان توفق بين اداء هذه التكوينات بتناغم يحافظ على سلامة المجتمع وتماسكه، وتقوده ايضا الى التطور في نظركم؟

- لم تنشأ الاحزاب في اليمن على اساس عشائري، او على اساس قبلي كما هو واضح الآن، بل ان قانون الاحزاب تنبه لهذه المسألة، وكان من الشروط لقيام اي حزب هو ان يجمع بين مختلف مناطق اليمن، لا ان يقوم على اساس عشائري او قبلي، او مناطقي.. الخ.

وفي واقع الحياة العملية يبدو ان هذا الموضوع يعتبر طموحا، ويتحقق في اطار منضبط، ونحن لا نريد ان تغلق مجتمعاتنا المغلقة القديمة في هذا البلد باقفال حديثة، لا بد ان تكون المؤسسات الحديثة واسعة، بحيث تنفتح على المجتمع ككل، والا وقعنا في نفس المحذور الذي اشرت اليه.

مؤامرة او تصفية حسابات

● لننتقل من مستوى الحوار حول البرلمان، الى الحديث عن الحزب الاشتراكي اليمني، وما يتصل به، وباعضائه، وعلاقاته بالقوى والاحزاب السياسية في الساحة اليمنية، باعتباركم عضواً في المكتب السياسي للحزب. ولنبدأ بالحادث الاثم الذي تعرض له منزلكم في ٢٠ اغسطس (آب) الماضي بالقصف الصاروخي الذي استهدف حياتكم، ما هي الجهات التي تتهمونها بالوقوف وراء الحادث؟ وهل استهدفتم لكونكم رئيسا لمجلس النواب؟ ام عضوا قياديا في الحزب الاشتراكي؟

- انا في احدى المرات قلت انه لا يجوز للانسان ان يتحول الى محكمة، والى قاض في توجيه الاتهام، وهذا كان في ردي على سؤال حول الاعتداءات التي كانت توجه ضد الحزب قبل فترة. واليوم اكرر نفس الكلام.

فقد حرصت - منذ الاعتداء الاثم على منزلي يوم ٢٠ اغسطس الماضي - ان لا اتحدث حول هذا الموضوع، وتركت لأجهزة الامن في البلد ان تقوم بالتحريات الكاملة، وأن تتابع الذين قاموا بهذا العمل الاجرامي، الذي يمثل شكلا من اشكال الارهاب السياسي، وشخصيا ما زلت ارى انه ليس من الجائز ان اوجه الاتهام لاحد، ولا انسب هذه الفعلة، لأي عمل شاركت فيه، لانني ما زلت أؤمن بان الخلاف في اطار العمل السياسي لن يحل بالصواريخ ولا بالقذائف، وانما سيحل بالمنطق.

ورغم كثير من الكلام الجارح الذي تعرضت له اثناء مناقشة قانون التعليم، لكنني شخصيا لا اريد، ولن اسمح لنفسي بان اربط هذه الحادثة بتلك المسألة اطلاقا، وارى انه على اجهزة الامن ان تبحث عن المعتدين، لانني اشعر ان هناك مؤامرة كبيرة تجري صياغتها بهدف القضاء على الديمقراطية، وفي نفس الوقت ادخال البلاد في فتنة كبيرة.

انا لست مع من يحاول تمييع مثل هذه الاحداث، وقد قرأت في بعض الصحف تصريحات للبعض، وبعض الاخبار التي - من وجهة نظري الشخصية - ربما تصب في مجرى تمييع هذه الحوادث المهمة، التي في ما لو ميعت بهذا الاسلوب وجرى التعامل معها بهذا الشكل ستكون خطيرة - واقول خطيرة جدا - على البلد، وادعو الجميع الى ان يتجنبوا «المماحكة» السياسية في ما يتعلق باحداث خطيرة من هذا النوع، ولا اريد ان اشير الى هذه الصحف، ولكن ربما اطلع عليها الكثيرون.

● هناك من يتهم الحزب الاشتراكي بالوقوف وراء هذه العمليات في اطار تصفية حسابات داخلية قديمة، فكيف تردون على هذه الطروحات؟

- هذه هي واحدة من «الاسطوانات المشروخة» التي اصبحت في الحقيقة منبوذة، وهي ايضا من المحاولات التي ترمى جزافا في سياق هذه الاحداث لتمييعها، وأنا احمل من يطلقها مسؤولية كبيرة، لأن هذه الاحداث تجاوزت «المماحكات» السياسية.

● الحزب الاشتراكي شريك بالنصف في الحكم، وفي اجهزته التي من بينها اجهزة الامن، لماذا لا يتحمل جزءا من المسؤولية في البحث عمن يقف وراء هذه الاحداث، والكشف عن مرتكبيها ومحاسبتهم في اطار القانون؟

- بكل تأكيد، الحزب الاشتراكي يتحمل جزءا من المسؤولية، ولم نقل في يوم من الايام ان الحزب الاشتراكي بعيد عن المسؤولية اطلاقا. فهو يشارك على قمة هذه السلطة، وموجود في كافة اجهزة البلاد، وعندما نقول اجهزة الامن، لا نقول ان هذه الاجهزة تابعة لهذا التنظيم او ذاك، او لهذا الحزب او ذاك، انما نتكلم عن اجهزة امن مسؤول عنها ائتلاف حاكم.

● الحكومة حددت يوم ٢٦ اغسطس الماضي مهلة عشرة ايام لاجهزة الامن للكشف عن مرتكبي الاحداث المخلة بالامن والاعمال الارهابية، ولم يبق الا يومان على موعد انقضاء المهلة، فماذا تتوقعون من اجراءات قد تتخذها الحكومة في حالة عدم تمكن اجهزة الامن من الكشف عن مرتكبي الاحداث الارهابية؟

- انا قرأت هذا، وسمعته في شريط الاخبار بعد انعقاد اجتماع مجلس الوزراء في ذلك اليوم، واعتقد ان الحكومة لم تتخذ هذا القرار الا وعندها مؤشرات بكل تأكيد، او ربما يكون عندها ما يفيد من انه لا بد من اتخاذ اجراءات لمعالجة الامن، بعد ان وصل الوضع الى هذا المستوى، وهذه المسألة متروكة للحكومة.

قضية التحالف

● في الوقت الذي تقف فيه اليمن على عتبة الانتخابات، بدأ الحديث يتردد عن وجود مشروع

تحالف استراتيجي، وربما اندماجي بين الحزبين الحاكمين، (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي) نريد ان نعرف اولا ما هي القوى الاجتماعية التي يعبر عنها الحزب الاشتراكي «أحد الشريكين» وما هي الفلسفة الاجتماعية التي يرتكز عليها؟

- الحزب الاشتراكي نظر الى مسألة الوحدة، والديمقراطية، وتحديث المجتمع، وبناء دولة النظام والقانون - في برنامجه السياسي الجديد - باعتبارها مهمة لقوى اجتماعية واسعة داخل بلادنا. وهذه المهمة تضطلع بها قوى اجتماعية واسعة من مختلف الفئات الاجتماعية، بما فيها العمال والفلاحون، ورأس المال الوطني والمشايخ، وغيرهم، وهي القوى التي عليها ان تتجه في الوقت الحاضر الى بناء هذا المجتمع، الذي يقوم على اساس النظام والقانون في الحياة.

وفي تقديري ان الحزب الاشتراكي اليمني يعبر عن مهمات مباشرة خلال فترة طويلة مقبلة من الزمن، والقوى التي تتآلف في اطار انجاز هذه المهمات هي القوى التي يعبر عنها الحزب، وبطبيعة الحال ليس بالضرورة ان تكون كل هذه القوى داخل الحزب، وانما المهم ان يمد يده اليها، ويأتلف معها من اجل بناء مثل هذا المجتمع، ويحقق هذه المهمات.

والحقيقة انه لم يعد في استطاعة اي حزب بمفرده ان ينجز مهمات البناء دون الائتلاف او التآلف مع بقية الاحزاب، وان تم هذا يكون على اساس قواسم مشتركة، حيث تتقاطع المهمات عند مستويات معينة، وربما تقترب عند مستويات اخرى، لكن هذه القضايا الرئيسية في الوقت الحاضر اصبحت من اولويات الحزب الاشتراكي، وايضا نظرته التحالفية.

● **هناك عدة مصطلحات تتناغم هذه الايام على الساحة اليمنية بين مختلف الاحزاب، وتتوزع بين «التنسيق» و«التحالف» و«الدمج» او «الاندماج»، الى اين وصل البحث بين الحزبين في هذين الخيارين؟**

- اعتقد ان الحزب الاشتراكي، والمؤتمر الشعبي بانجازهما للوحدة اقتربا من بعضهما كثيرا، ولم يكن انجاز الوحدة مجرد هدف سياسي، لانه لو كان مجرد هدف سياسي لكان تحقق، ربما منذ فترة مبكرة، لكنه كان اقترابا فكريا وسياسيا، واقترابا في فهم مهمات المرحلة الحالية والمستقبلية.

هذا الاقتراب جعل المشروعين السابقين - لكل من الحزب والمؤتمر ايضا - يقتربان من بعضهما البعض، وفي نفس الوقت ينفتحان على القوى السياسية الاخرى، وبذلك جرى التعبير عنهما بالتعددية السياسية وبالديمقراطية.

وهنا تكمن الاشكالية التي يجري الحديث عنها بشيء من الدقة، وهي انه - في ظل مثل هذا الانفتاح للمشروعين السابقين وتقاربهما من بعض - توجد خصوصية معينة تقوم على اساس

تعميق التعددية السياسية، ومسؤولية مباشرة لهذين الشريكين في تعميق التعددية السياسية والديمقراطية. وكان لا بد في واقع الامر، وهما ينطلقان نحو الوضع الجديد، ان يتحاورا بقلوب مفتوحة، وفعلا تحاورا - خلال الفترة الماضية، اولا في ما بينهما، وثانيا مع القوى السياسية الاخرى.

وطرحت خيارات واسعة في ما يتعلق بالحزب والمؤتمر، وكيف ينظر الى تقارب هذين المشروعين بعد تحقيق الوحدة، وكيف ينظر اليهما مستقبلا. فلم يكن امامهما، وهما يبحثان هذه الخيارات اي خطر على طرح هذا الخيار او ذاك، وجرى الحوار - وما زال يدور - حول مستقبل العلاقة بين الحزب والمؤتمر، وايضا حول مستقبل العلاقة بين الاحزاب والقوى السياسية بشكل عام، وكيف ينظر اليها في اطاريها التنسيقي والتحالفي.

قلق المعارضة

● **هناك انباء تقول ان اجتماعا عقد منذ بضعة ايام بين اللجنة الدائمة (المكتب السياسي للمؤتمر الشعبي العام) والمكتب السياسي (للحزب الاشتراكي) لبحث هذين الخيارين، وان المؤتمر الشعبي يطرح خيار الدمج الفوري بشدة، بينما الحزب يطرح خيار التحالف، وان المكتب السياسي طلب من الامين العام المساعد (سالم صالح محمد) في اجتماع سابق - سحب فكرة الدمج، لمجرد انه نقلها من المؤتمر لعرضها على المكتب السياسي. مما جعل البعض يقول بوجود تيار داخل الحزب يعارض الدمج، ويقف مع التحالف..؟**

- (مقاطعا) اولا، اللقاءات ليست مستمرة بين الحزب والمؤتمر هذه الايام فقط، وانما مستمرة بشكل دائم في اطار لجان التنسيق، ولجان خاصة لمناقشة الكثير من القضايا، لكن لم يطرح امام المكتب السياسي موضوع ورفض مناقشته. بالعكس، كل القضايا مطروحة امام المكتب السياسي للنقاش. وكل الخيارات طرحت للنقاش بما في ذلك خيار الدمج، وكيف تؤسس او تختبر هذه العلاقة في اطار تحالف استراتيجي بين الحزب والمؤتمر، وليس صحيحا ان هناك داخل المكتب السياسي من يوافق على الدمج، ومن يرفضه، وليس صحيحا ان هناك ايضا من يوافق على التحالف، ومن يرفضه. فالمكتب السياسي، واللجنة

المركزية يناقشان - بقلب مفتوح - كل الخيارات المطروحة امامهما، وهما يريان ان العلاقة مع المؤتمر ذات قيمة خاصة، ووزن مهم، ليس للحزب والمؤتمر فقط وانما للحياة السياسية، وللبلاد بشكل عام.

● **تشهد العلاقة بين شريكي الحكم، من عملية تنشيطا ومحاولة تطوير خلال هذه الفترة، قبيل الانتخابات، مما خلق قلقا في اوساط القوى السياسية الاخرى، وهل يمكن ان يكون تطوير العلاقة بين الحزبين الحاكمين مدخلا لتوسيع دائرة المشاركة امام القوى الاخرى؟**

- اريد ان اقول اولا، ان اي تحالف او اي خطوة للتقارب بين حزبين ليست عملية سياسية ارادية، ولكنها عملية موضوعية، ولا بد ان تقوم على اساس التقارب او التطابق في البرامج السياسية والاهداف لاحزاب مختلفة، وهي ذات منهج فكري وموضوعي، لذلك اقول من الطبيعي ان تتحقق في هذا الاطار، فاذا تحققت في هذا الاطار فهي ناجحة، واذا تحققت في اطار آخر غيره فهي فاشلة بكل تأكيد.

لا استطيع ان اتحدث مثلا عن تحالف بين حزبين يقف احدهما على طرف نقيض من الآخر، وبالنسبة الى الحزب والمؤتمر فانني اعتقد - كما اشرت في مقدمة حديثي - انهما يتقاربان موضوعيا، وهذا ما يسهل عملية التحالف، وفي نفس الوقت لا يطرحها كقضية سياسية بقدر ما هي قضية موضوعية بدرجة رئيسية.

اما ان بعض الاحزاب الاخرى تخشى من هذا - كما تفضلت - فانا لا اجد مبررا لان تخشى مثل هذه الاحزاب اي تحالف او ائتلاف ينشأ بين اي حزبين مثل التحالف الذي نشأ وسمعنا به بين البعث والاصلاح مثلا.

● **هؤلاء تحالفوا خارج السلطة، لكن الحزب والمؤتمر يتحالفان في السلطة؟**

- وهم يمكن يكونون غدا في السلطة، ويمكن ينشأ غدا تحالف من نوع آخر. بل ان الاصلاح نفسه تحالف واسع، يضم قوى سياسية مختلفة وعديدة، وفي نفس الوقت ارى ان مثل هذه المسألة لا تثير اي نشاط، لان مصير العمل السياسي مستقبلا هو ان يتبلور في اطاره الموضوعي، بدلا من الشكوك الكبيرة القائمة في الحياة الآن.

● **التقارب بين الحزب والمؤتمر، هل هو تقارب فكري؟ ام تقارب سياسي تفرضه مرحلة الانتخابات؟**

- اسمح لي ان اقول انه اذا كان الهدف سياسيا فقط، فانا اقول لك اذن هو فاشل مائة في المائة، ولكنني انظر الى جانبه الموضوعي، اكثر مما انظر الى جانبه السياسي واذا تحقق مثل

هذا التحالف لغرض سياسي مؤقت، فلن يخدم الا اهدافا مؤقتة، واذا نظر الى جانبه الموضوعي فطبعا طريقه مستقبلا ربما يكون آمنا.

الطموح والواقع

● مر على انتخاب منظمات الحزب في المديريات والمحافظات ما يزيد عن ثمانية اشهر، وبالرغم من ذلك لم يعقد الحزب الاشتراكي مؤتمره العام الرابع، هل يرجع السبب في ذلك الى وجود فجوة بين قواعد الحزب وقياداته؟

ـ الحزب الاشتراكي ـ في الوقت الحاضر ـ في وضع لا يسمح لأحد ان يحلل اوضاعه، الا بأنها من اكثر الاوضاع تعبيرا عن الوحدة والتماسك، بالرغم من كل الصعوبات داخل الحزب.

وبالنسبة الى المؤتمر، كنا طموحين ان ينعقد المؤتمر قبل سنتين، ثم جرى تأجيله الى هذا العام بقرار من اللجنة المركزية، ولذلك جرت الدورة الانتخابية الكاملة لمنظمات الحزب ابتداء من المنظمات القاعدية، وانتهاء بتنظيمات المحافظات، وطبعا كان يجري الاستعداد لعقد المؤتمر بعد ان انجزنا الوثائق. نحن الآن بصدد استكمال الاجراءات لعقد المؤتمر، وحرصنا منذ فترة طويلة، على ان يكون انتقالنا نحو اي حدث تاريخي للحزب، او قريب له انتقالا جماعيا، ونتجنب بقدر الامكان ان يبقى خارج دائرة هذا الحدث، اي انسان كان، او اي منظمة او قيادة.

● كل الاحزاب في الساحة اليمنية ـ ربما باستثناء حزب الرابطة «رابطة ابناء اليمن» ـ لم تعقد مؤتمراتها العامة، ولم تستكمل ممارسة العملية الديمقراطية الانتخابية داخلها الى مستوى القيادات.. كيف تتصورون ان تمارس مثل هذه الاحزاب العمل الديمقراطي في الانتخابات العامة، وهي لم تتدرب عليها داخليا؟

ـ صحيح ان اصلاح البيوت من الداخل امر مهم، ونحن أحد هذه الاحزاب، نعطي لمؤتمرنا قيمة خاصة في مهامه، والهدف ليس عقد مؤتمر شكلي كما يتم هنا او هناك، ولأنه ليس مؤتمرا شكليا، لا بد ان تستكمل الحوار بشأنه داخل الحزب، ولا يخفى اننا في اطار هذا الحوار نتفق ونختلف، ولكن نحن ماضون ان شاء الله نحو النجاح.

● الى متى سيظل الحزب يحتفظ بكلمة «الاشتراكية» في التسمية، رغم خلو برنامجه من هذه اللفظة؟

ـ حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين!!



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : النــــور
القاهرية

التاريخ : ٩ سبتمبر ١٩٩٢

الصحافة الاسلامية تقول

إلغاء المعاهد الدينية في اليمن !

المسلمون ـ السعودية

تم تحرير قانون التعليم الجديد في اليمن بعد عاصفة استمرت شهرا داخل مجلس النواب وخارجه .

وبرغم ان القانون حصل على اغلبية في التصويت إلا ان الجلسة نفسها وصفت بانها غير قانونية لان عدد الحاضرين كان ١١٠ نائبا بينما ينص الدستور على ان يكون الحد الأدنى للمشاركين في التصويت ١٤٥ نائبا . وبمقتضى هذا القانون الجديد فقد تم إلغاء المعاهد العلمية « الدينية » التي تعتبر احد الرموز الاسلامية التي يحافظ بها اليمن على هويته الدينية والحضارية . وقد كانت المعركة حول هذا القانون في حقيقتها معركة سياسية حاولت بها كل القوى اختبار نفوذها قبل الانتخابات القادمة حيث وقف إلى جانب القانون التياران الاشتراكي والعلماني بينما عارض التيار الأسلامي وعدد من الأحزاب الأخرى . ومعنى هذا ان القانون سوف يلقى بظلاله على المستقبل السياسي للتجمع اليمني للاصلاح ، في الوقت الذي يعتبر فيه القانون رسالة واضحة على تمسك الحزبين بالسلطة بعد الانتخابات .

وبعد إقرار القانون اصدر التجمع اليمني للاصلاح بيانا هاجم فيه القانون وطريقة إصداره . وأهدافه «البعيدة لمسخ الهوية الاسلامية للشعب اليمني .

على صابر



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٠ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

دي لابيلير يبوح بأسرار عسكرية

ما الذي سيحدث لو هاجمت اليمن القوات البريطانية؟

لندن: خاص بـ «الشرق الأوسط»

في الحلقة السادسة من مذكراته يبوح الجنرال بيتر دي لابيلير بجملة من الأسرار العسكرية التي قلما يتطوع بها قائد. ويقول: طلبت توسيع ميدان عملياتي ليشمل قناة السويس والأردن. لكن لندن لم توافق له على ضم الأردن الى صلاحياته. ويؤكد قائد القوات البريطانية في حرب الخليج ان توفير مياه الشرب لقواته كان يمثل مشكلة استراتيجية من نوع خاص ولم يكن باستطاعته المراهنة على وجود معامل التحلية في ينبع لهذا الغرض

يتحدث دي لابيلير عن انطباعه وهو يحلق فوق الجزيرة العربية التي تمتد على اتساع ثلاثة ملايين كيلومتر مربع تقريبا. ويقول ان هذه المساحة المترامية لم تكن مع ذلك تتسع للمهمة التي كلف بها، ولذلك فقد طلب من لندن على وجه السرعة توسيع ميدان العمليات بواقع ستين كيلومترا وراء الساحل. وحجته في ذلك ان قصر صلاحيات قيادته على الامتداد البري للجزيرة العربية ومسرح الحرب في العراق كان ضربا من الحماقة، إذ لم يكن باستطاعته مثلا ان يتعامل مع تدخل يمني في الحرب ان حدث وأطلق اليمنيون صاروخ «سيلكوورم» على سفينة بريطانية في البحر الأحمر.

ووافقت له الحكومة البريطانية على توسيع الميدان وصولا الى قناة السويس، لكنه لم يفلح في اقناع لندن بضم الأردن الى مسرح عملياته، وفي ذلك يقول: كان الأردن مصدر قلق كبير بالنسبة لي، فقد تردد الحديث عن صفقة بين الملك حسين وصدام حسين لاقتسام الغنائم اذا ما استطاع العراقيون إلحاق الهزيمة بالسعودية.

ويعرض دي لابيلير لهواجسه تجاه أمن المبنى الذي اتخذه مقراً للقيادة ويقول: كنت أخشى من تسلل عملاء عراقيين بأجهزة التنصت اليه. ورغم كل الاحتياطات الالكترونية فقد كان يلجأ الى تشغيل اسطوانات الموسيقى الصاخبة لتوفير الخلفية الضوضائية التي تطغى على المحادثات السرية، ولقد بحثنا خطة تطهير الألغام وترتيب الانزال البرمائي امام خلفية من موسيقى «شبح الأوبرا».

ويرى القائد البريطاني ان صدام حسين كان باستطاعته في وقت ما توجيه ضربة مباغتة قبل اتمام الحلفاء استعداداتهم، لكنه لم يفعل، لسبب أو آخر.

وبذل دي لابيلير جهدا خاصا لكسب الصحافيين والاعلاميين قائلا: لم أكن مستعداً لخوض حرب لا يستطيع الاعلام الوصول اليها.

ويتحدث عن مشكلة توفير المياه للجيش فيقول: نظريا كان بالمستطاع الاطمئنان الى معامل التحلية في ينبع، ولكن هذه المعامل ـ من الناحية العملية ـ كانت هدفا لضربة عراقية، ولذلك كان قرار الاعتماد على مياه الآبار الجوفية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوطن العربي ٣ للبنانية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

وزير الدفاع اليمني

يتحدث إلى «الوطن العربي»

العميد الركن هيثم قاسم طاهر :

النشاط الحزبي ممنوع في القوات المسلحة اليمنية

تجري الان في صمت عملية دمج الوحدات الاساسية للقوات اليمنية، بعد أن توحدت القيادة العليا لها، كما توحدت المؤسسات الفرعية التابعة لها، لكن عملية دمج الوحدات ليست هي المعضلة الوحيدة التي تواجه القيادة اليمنية السياسية والعسكرية، وهي تعبر الطريق في اتجاه انهاء المرحلة الانتقالية وصولاً إلى دولة الوحدة، إذ مازالت هناك قيادات عسكرية ذات ميول حزبية، لذلك جاءت توجيهات الرئيس علي عبد الله صالح بعدم الترويج للحزبية داخل القوات المسلحة، محذراً من أن القيادة لن تغفر - على حد قوله - اي محاولة للترويج للحزبية، بين صفوفها، مؤكداً ان ولاء القوات المسلحة إذا تقاسمته الاحزاب، فان ذلك سيكون له مخاطره المدمرة.. خاصة في ظل التعددية التي يكفلها الدستور. اما الإشكالية الثانية التي تواجه القوات المسلحة اليمنية فهي احتمالات خفض الجيش اليمني بواقع ٥ الاف ضابط وجندي، اي ما يعادل ١٢,٥ في المائة من مجموع الجيش (٤٠ الف ضابط وجندي) والسؤال الذي يتردد بين أوساط عسكرية وشعبية في صنعاء هو: هل يضاف هؤلاء إلى طابور البطالة الموجودة في المجتمع، والناشيء عن ازمة الخليج وتداعياتها، التي دفعت بنحو مليون عامل يمني في الخليج إلى رحلة العودة لليمن، والاخطر من ذلك ان هؤلاء الضباط والجنود الذين ستجري عملية تسريحهم ضمن خطة تخفيض عدد الجيش، هم أصلاً مدربون على استخدام السلاح، وهم - ايضاً - ينتمون مثل غالبية الشعب اليمني

إلى قبائل او تيارات سياسية ، مما يرشح الاوضاع لمزيد من العنف الذي تواجهه الدولة الموحدة الآن بكل السبل .

اما القضية الثالثة فهي استيعاب الضباط لضرورة تقديم تنازلات وتضحيات من اجل دمج ميسر للمؤسسات والوحدات بدون عقد تعيد إلى الاذهان قضية ضباط المشير عبد الحكيم في سوريا ايام الوحدة مع مصر (٥٨ ـ ١٩٦٢) وقد اشار الرئيس علي عبد الله صالح في اجتماع لقيادات الجيش إلى هذه القضية بقوله «كان عندنا ـ مثلاً ـ عشرون دائرة عسكرية في عدن ، وعشرون في صنعاء ، لابد وان تندمج وتصير عشرين دائرة للكل ، وعليه لابد أن يكون هذا نائب ، وهذا قائد ، وتوزيع المسؤوليات يعكس حجم التضحيات» .

«الوطن العربي» التقت في صنعاء وزير الدفاع اليمني العميد الركن هيثم قاسم طاهر في هذا الحوار .

ـ في اطار دولة الوحدة التي انهت عامها الثاني منذ عدة اسابيع مازال الجيش اليمني غير موحد ، وهناك رؤى وتصورات حول التوحيد . ما هي الخطط الخاصة بتوحيد الجيش اليمني . وهل ستتم عملية دمج للوحدات العسكرية في صنعاء وعدن ام ستتم عملية بناء للجيش اليمني الموحد من جديد ؟

● كما تعلمون ففي ٢٢ مايو ١٩٩٠ م أعلن عن توحيد وطننا الذي ظل لفترة طويلة من الزمن مشطراً . وكانت هذه الخطوة الشجاعة ثمرة لنضال شعبنا وقواه الوطنية والديمقراطية وفي مقدمتها الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام وتتويجا للخطوات والاجراءات الوحدوية التي جرت منذ اتفاقية القاهرة عام ١٩٧٠ م والتي شملت كل هيئات ومؤسسات الدولة بما فيها القوات المسلحة .

ويمكنني أن اجزم القول ان القوات المسلحة في الشطرين والتي نشأت وتطورت في احضان ثورتي ٢٦ سبتمبر و١٤ اكتوبر المجيدتين كانت سباقة إلى تنفيذ الاجراءات والاتفاقات الوحدوية التي اقرتها القيادة السياسية .

«امن البحر الأحمر من أمن المنطقة .. مسؤولية دولة»

وقد بذلت وزارة الدفاع وهيئة رئاسة الأركان العامة جهودا كبيرة في سبيل اعادة تنظيم وبناء الجيش اليمني بما يواكب المرحلة الجديدة من تاريخ شعبنا . واتخذت اجراءات عملية في هذا الاطار . يمكن أن نذكر منها على سبيل المثل اعادة تنظيم وانشاء الهياكل التنظيمية بوزارة الدفاع وهيئة الأركان العامة ودوائرها ومنشآتها التعليمية والأصناف الرئيسية للجيش برية ، وبحرية ، وجوية ، وتعيين قادتها وكوادرها ، اصدار القوانين والأنظمة الموحدة التي يجرى تطبيقها الآن في حياة كافة وحدات القوات المسلحة تنظيما وتدريبا وتسليحا . وعملية توحيد أو دمج القوات المسلحة لا تعني دمج فصائل ووحدات وذوبان افرادها وعتادها ونقلها من صنعاء إلى عدن أو العكس مثلا .. فمسألة توحيد القوات المسلحة هي واردة وقائمة انطلاقا من انتشار وحدات الجيش اليمني الواحد على المسرح العملياتي لحدود وأراضي الجمهورية اليمنية .

وتقف امامنا اليوم مهام كبيرة في استكمال دمج واعادة تنظيم القوات المسلحة للجمهورية اليمنية وفقا وما تتطلبه الحاجة الدفاعية لبلادنا .

- قال رئيس الوزراء السيد المهندس ابو بكر العطاس لمجلة عربية ان الحكومة اليمنية تنوي تقليص حجم القوات المسلحة وعلى حد قول سيادته (اننا لم نعد في حاجة إلى هذا الحجم الكبير).. السؤال هل يتم نقل بعض القوات المسلحة الى جهاز الأمن التابع لوزارة الداخلية ، كما تفعل مصر مثلا (قوات الأمن المركزي) أم سيتم توزيع هؤلاء على قطاعات مدنية ..؟

● ربما تعرفون ان أحد اهم الأهداف التي قامت من أجل تحقيقها الثورة اليمنية ، هي بناء جيش وطني منظم وقوي ، مهمته الدفاع عن الوطن ومكتسبات الثورة. لذلك نحن نطلق في رؤيتنا وتصورنا إلى حجم القوات المسلحة اليمنية وقدرتها القتالية كماً ونوعاً من صلب الضرورة الموضوعية التي تفرزها الظروف الراهنة ويجسدها الواقع المعاصر بتطوراته الآنية والمستقبلية . أخذين بعين الاعتبار الظروف والمتغيرات الدولية وإذا ما طبقنا القوانين والأنظمة الجديدة وهذا ما سيتم فعلا فإن عددا كبيرا من الضباط والأفراد سيحالون إلى المعاش التقاعدي وفي اطار التعاون مع الأجهزة الأمنية يمكن احالة بعض الضباط والأفراد إلى هذه الأجهزة إذا تطلبت المصلحة العليا والعامة للبلد ذلك . على انني أريد ان أؤكد ان أي اجراءات ستتم في هذا السياق ستكون مدروسة ومعقولة .

- في ظل استعدادات الأحزاب اليمنية لدخول مرحلة الانتخابات التشريعية الأولى لدولة الوحدة ، يجرى حوار صامت على صفحات الجرائد اليمنية حول ما يسمى (تسييس الجيش اليمني) فيما يرى آخرون ضرورة ابعاد الجيش عن المزايدات الحزبية .. فنسأل سيادتكم عن المهمة الوطنية لجيش اليمن في المرحلة المقبلة ، الدفاع عن الأرض أم الدفاع عن الدستور والشرعية ؟

● في ظل التعددية السياسية والحزبية التي اعلنتها بلادنا مع اعلان الوحدة اليمنية المباركة يصبح من الضروري بل والمنطقي جدا الغاء وتحريم النشاط الحزبي في القوات المسلحة وهذا ما نص عليه الدستور وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية وكذلك قانون الخدمة في القوات المسلحة والأمن . ولان بلادنا مقبلة على الانتخابات النيابية التي ستنقل بلادنا إلى مرحلة جديدة هي مرحلة الشرعية الدستورية وإلى طور جديد من العمل الوطني والاستقرار السياسي الذي بدونه لا يمكن احداث تنمية حقيقية فلابد ان يكون الجيش وكذلك الأمن كمؤسسات دفاعية وامنية محصنة من كل الاختراقات والولاءات المتعددة والمتصارعة كالحزبية والقبلية والمناطقية ولابد ان يكون جسمها معافى من مختلف عوامل الضعف والتفكك . ونحن حريصون على وحدة القوات المسلحة وتماسكها وترابط عراها الوثيقة كي تؤدي رسالتها الوطنية الحقة وتقف صفا واحدا حتى تصون الوطن وتحمي سيادته واستقلاله ووحدته ومنجزاته . واحب التأكيد هنا على ان تحريم الحزبية في صفوف القوات المسلحة والأمن لا يعني على الاطلاق إلغاء التوجيه السياسي المعنوي الذي يعتبر عنصرا من عناصر الاعداد القتالي والجاهزية القتالية لهذه القوات .

تنويع مصادر السلاح

- اعتمد الجيش اليمني في المرحلة السابقة على التسليح الشرقي فهل ستؤثر التحولات التي جرت في الكتلة الشرقية (التفكك) على طبيعة التسليح اليمني ، وبمعنى آخر هل يوجد اتجاه لكسر احتكار السلاح وتنوع مصادره ؟

● سأبدأ الاجابة على سؤالكم .. من حيث انتهيتم .. وذلك بلفت انتباهكم إلى ان ما تسمونه «احتكار السلاح» لم يكن مبدأ سائدا في الجيش اليمني برغم تأثيرات العوامل والظروف الدولية السابقة ولدينا اليوم في القوات المسلحة الأسلحة والمعدات «الشرقية والغربية» وليس مهما مصدر السلاح بل نوعيته وحاجة قواتنا المسلحة اليه ، وتقوم سياستنا في هذا الجانب انطلاقا من مصالحنا ومن الاحتياجات الملحة والكافية بتأمين وتعزيز الجاهزية القتالية لجيشنا والقدرة الدفاعية لبلادنا التي تؤمن لها الدفاع المتين عن سيادتها وحدودها البرية والبحرية والجوية .

- ما هي خطط وزارة الدفاع اليمنية في المدى المنظور لاقامة صناعات حربية تغطي الاحتياجات الملحة ، وثمة خطط للتعاون في هذا المجال مع دول عربية كمصر مثلا ؟

● نحن كما تعلمون دولة نامية مواردنا وامكانيتنا محدودة ولازلنا نعتمد في معظم احتياجاتنا على الخارج ، ولكن هذا لا يعني اننا لا نطمح في المستقبل إلى الاعتماد على النفس ولو بالحد الأدنى وهذا يرتبط بأحداث نهضة اقتصادية صناعية وزراعية وثقافية في كافة مجالات الحياة

بما فيها القوات المسلحة . ونثق بان التحسن المطرد الذى تشهده علاقات التعاون بين بلادنا وقواتنا المسلحة وبين الدول العربية الشقيقة وقواتها المسلحة بما فيها مصر التي بلغت مستوى متقدما في التصنيع الحربي وفي اعداد وتدريب القوات سيكون له دور فعال في تعزيز القدرة الدفاعية لبلادنا .

- تلعب القوات المسلحة اليمنية دورا مهما في الدفاع عن أمن البحر الأحمر منذ زمن بعيد ، ترون ما هي الاخطار ، وما هي مصادرها التي يمكن ان تهدد الأمن في البحر الأحمر، وهل هناك تعاون استراتيجي مع الدول العربية المطلة على البحر الأحمر للدفاع عنه ضد اي خطر خارجي ؟

● يهم الجمهورية اليمنية كدولة محبة للسلام ان تنعم المنطقة بالأمن والاستقرار الدائمين حتى تتمكن شعوبنا العربية من التفرغ لتحديات البناء الاقتصادي والاجتماعي والثقافي المنشود . وأمن البحر الأحمر هو جزء لا يتجزأ من امن واستقرار المنطقة بشكل عام ويهم بدرجة رئيسية الدول المطلة على هذا البحر بما فيها اليمن ومصر وعلى جميع هذه الدول ان تتعاون في سبيل بقائه آمنا مستقرا وان ترفض بحزم كل اشكال التواجد العسكري الأجنبي الهادفة إلى زعزعة الأمن والاستقرار أو المساس بالسيادة الوطنية والاستقلال الوطني لهذه الدول وحرية وكرامة شعوبها .

صنعاء من موفد «الوطن العربي»

عادل الجوجري



المصدر : الحيـــــاة (الاردنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

في ظل استمرار الانقسام بين الاحزاب

اليمن : محاولات للتوفيق بين اللجنتين التحضيريتين

□ صنعاء - من حسين محمد سعيد:

■ شهدت الايام الاخيرة في صنعاء نشاطاً مكثفاً للمجلس الاعلى للتنسيق بين المنظمات الجماهيرية الذي تشكل قبل عشرة ايام، للتوفيق بين اللجنة التحضيرية لـ «المؤتمر الوطني» برئاسة السيد عبدالرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن واللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» التي اختير السيد محمد علي ابو لحوم رئيس الحزب الجمهوري مقرراً لامانتها. ونتيجة انقسام الاحزاب والمنظمات الى فريقين في ضوء الخلاف على تسمية المؤتمر وموعد اقامته وتمثيل الاحزاب والمنظمات في اللجنة التحضيرية، عقد مجلس المنظمات الجماهيرية والابداعية اجتماعاً مساء اول من امس الاربعاء لدرس الوضع واكد اهمية ان يقوم المجلس المذكور «بدور يؤدي الى توحيد الصف الوطني وعقد مؤتمر موحد للاحزاب والمنظمات الجماهيرية بما يعزز الديموقراطية ويرسخ دعائم الوحدة بين القوى الوطنية». وناشد مجلس المنظمات في بيان صدر امس الخميس قبل ٤٨ ساعة من الموعد المعلن لانعقاد «المؤتمر الوطني» صباح السبت «كل القوى السياسية اتخاذ موقف مسؤول تجاه انجاح مساعي الوفاق والاتفاق وتحقيق الاجماع الوطني».

وعلمت «الحياة» ان اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني استكملت مناقشة مشروعي وثيقتي «ميثاق العمل السياسي» و«الخطوات التنفيذية لاجراء انتخابات حرة ونزيهة» اضافة الى المستلزمات المالية والفنية لعمل المؤتمر. كما وجهت الدعوة الى الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح لافتتاح اعماله يوم السبت بحضور ٦٠٠ شخصية رسمية وحزبية واجتماعية و٣٠٠ مشارك يمثلون الفاعليات السياسية والاجتماعية. وستبدأ اعمال (المؤتمر الوطني) في العاشرة صباح السبت بتقرير تقدمه اللجنة التحضيرية عن نشاطها الذي استمر ١٢٠ يوماً والحوارات التي اجرتها مع مختلف الفاعليات السياسية والاجتماعية وسيستمر ثلاثة ايام ويعقد خلالها ست جلسات.

الى ذلك لم تفلح المنظمات الجماهيرية حتى ظهر الخميس في اقناع اللجنتين التحضيريتين بعقد مؤتمر موحد واقترحت كحل وسط ان يبدأ المؤتمر في الخامس عشر من الشهر الجاري وينتهي في السابع عشر منه.

وعقدت اللجنة التحضيرية الثانية مؤتمراً صحافياً قبل ظهر امس اكدت فيه «ضرورة تحقيق الوفاق والاتفاق بين القوى السياسية الفاعلة لكي تتمكن من ايجاد الحلول للازمة الحقيقة القائمة التي لا يمكن البحث فيها بشكل مرتجل». واعتبرت ان «الحلول التي يجب البحث عنها لا يمكن التوصل اليها من دون وفاق وطني».

وفي تصريح لـ «الحياة» عن الجهود لعقد مؤتمر موحد والتوفيق بين اللجنتين التحضيريتين قال السيد محمد علي ابو لحوم مقرر امانة اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية «بالنسبة الينا، لن نقطع اي خط اتصال ونحن حريصون كل الحرص كما سبق وقلنا على ضرورة الوصول الى حلول مشرفة كي نخرج بمؤتمر موحد يلتف الجميع حوله ولكن للاسف الشديد لم نسمع بعد بالمبادرات الهادفة الى تحقيق الوفاق. ولم يكن حرصنا على اشراك هذه الاحزاب معنا من منطلق انه لا بد من عقد مؤتمر بوجودها والا لن ننجح فحسب، بل حرصنا على اشراكها للخروج بوفاق وبحلول عملية. فإذا كانت النية موجودة لديهم فنحن نرحب باي مبادرة يتقدموا بها سواء جاءت من منظمات جماهيرية او احزاب او اي جهة كانت اذ ان كل ما يهمنا هو الوفاق. واليوم ركزنا واكدنا في المؤتمر الصحافي الذي عقدناه ان الوفاق هو اساس اي عمل وحتى لو بقي حزب واحد سنعمل قدر الامكان على اشراكه في مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية ونأمل من الجميع بالتجاوب معنا».



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

مؤتمر الاحزاب

وبخصوص موعد عقد مؤتمر الاحزاب وهل استقر الراي على موعد معين ام ان تحديد ذلك يعتمد على الاتفاق والوفاق او عدمهما بين اللجنتين التحضيريتين او على امور اخرى، قال ابو لحوم: «بالنسبة الى الموعد يبدو ان الجزء الاخير من ايلول (سبتمبر) الجاري سيكون هو المناسب اما بالنسبة الى الوثائق فالشرط الاساسي هو ان يشارك الجميع في اعدادها اي اننا لا نقر مشاريع الوثائق التي اقرت من قبلنا ولا التي اقرت من قبلهم، بل نعتقد انه يجب ان يكون هناك دمج لكل الوثائق والآراء لتتبلور في ميثاق عمل سياسي وخطوات عملية لاخراج الانتخابات الى بر الامان».

وعن موقف اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاحزاب في حال انعقد المؤتمر الوطني في الثاني عشر من هذا الشهر كما اعلن سابقاً قال ابو لحوم: «موقفنا لن يكون فيه اي تشدد او تصلب ومن حقهم ان يعقدوا المؤتمر ومن حق اي حزب ان يعقد مؤتمراً، لكن الغرض هو ان يكون هناك مؤتمر وفاقي للجميع ونامل ان يعيدوا النظر في هذا الموضوع، وان يتعاونوا معنا واذا اصروا على ما هم عليه فهو عائد اليهم ولن نمنعهم». ورداً على سؤال عما اذا كان يعتقد انه سيعقد مؤتمران قال «نحن سنعقد مؤتمرنا مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، لكن كنا نامل بان يكون مؤتمراً للجميع ونامل من الاخوان بان يتعاونوا معنا».



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

التنسيق الانتخابي ضروري وليس إجبارياً

سالم صالح يؤكد عودة البيض وينفي تقديمه الاستقالة أو فرضه شروطاً

عدن: من لطفي شطاره

نفى سالم صالح محمد ـ الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وعضو مجلس الرئاسة ـ ان تكون هناك قضايا وشروط خاصة فرضها علي سالم البيض نائب الرئيس للعودة الى صنعاء، وممارسة مهامه الرسمية، ولكن هناك قضايا تهم الوطن، وتعكس راي الحزب الاشتراكي اليمني، وفي مقدمتها كيفية معالجة تصاعد الارهاب، والتهيئة الحقيقية للدخول في الانتخابات لضمان نزاهتها. وقال سالم صالح محمد ـ في تصريحات صحافية نشرت امس في عدن ـ «ان علي سالم البيض سيعود قريباً الى العاصمة صنعاء لممارسة مهامه ومسؤولياته الرسمية، نافياً ما يشاع عن استقالة البيض، غير انه أوضح ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي ناقش ـ في اجتماعاته ـ عدة قضايا تتعلق بتعزيز الممارسة الديمقراطية، ودور الحزب في هذا الاتجاه.

وتأتي تصريحات سالم صالح نفياً نشرته صحيفة «المستقبل» ـ المقربة من الحزب الاشتراكي، والتي توصف بانها ناطقة بلسان الجناح المتشدد في الحزب الذي يتزعمه جار الله عمر ـ والتي نشرت ـ في عددها الماضي ـ ان البيض طرح ثلاثة شروط أساسية لعودته، وهي: ضبط الأمن، وتهيئة الاجواء للانتخابات، واخراج المعسكرات من المدن الرئيسية وانهاء كافة المظاهر المسلحة. وأضاف سالم صالح ان حزبه لن يدخل الانتخابات المقبلة بقائمة موحدة مع المؤتمر الشعبي العام ـ الشريك الآخر في الحكم ـ إلا انه يدرس امكانية التنسيق ليس مع المؤتمر وحده، ولكن مع أي حزب تكون مواقفه وأهدافه قريبة من مواقف واهداف الحزب الاشتراكي، موضحاً انه اذا كانت هناك اي عناصر من احزاب أخرى في أي دائرة انتخابية، وتكون متقاربة الآراء والأهداف، فهذا لا يمنع من التنسيق معها أو في ما بينها، حتى لا تتشتت الاصوات.

وجدد الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي التأكيد على ان هذا الشكل من التنسيق لا يعني الدخول في قوائم موحدة، وقال «نحن نرفض اجبارية الترشيح، ونرفض مثل هذا التفكير أيضاً، وكيف يمكن ان نقبل بذلك في ظل الأجواء الديمقراطية، ولا بد ان نساعد الناس على ممارسة حقهم في الانتخابات التي تجرى لأول مرة بعد وحدة الوطن، بصورة حرة ونزيهة، واختيار من يمثلهم دون تدخل أحد».

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : المسلمون السعودية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

قانون إلغاء المعاهد الدينية يصعّد الموقف

علماء اليمن يرفضون إغلاق ٧٠٠ مدرسة قرآنية

مؤتمر لجميع اليمنيين شعاره «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون



صنعاء - «هاتفيا» - من فراج اسماعيل:

في تطور جديد قد يحدد مصير الانتخابات القادمة في اليمن، دعا الإسلاميون والعلماء وأساتذة الجامعات الى مؤتمر عام يعقد في صنعاء خلال الأسابيع القادمة، وتمثل فيه جميع القبائل والقوى اليمنية.

وصرح الداعية الشيخ عبدالمجيد الزنداني لـ«المسلمون» قائلا: «ان الدعوة الى هذا المؤتمر الكبير، جاءت بعد ان فاض بنا الكيل، واستنفدنا جميع الوسائل الاخرى من مسيرات وغيرها، دون ان يظهر الحزبان الحاكمان اية استجابة لمطالبنا، بل وصلت الأمور الى درجة من السوء، جعلت احد عنصري الحكم وهو الحزب الاشتراكي يطالب اليمنيين بالتخلي عن الاسلام كثمن لتخليه عن افكاره الشيوعية».

وأضاف الشيخ الزنداني: «ان الدعوة الى المؤتمر جاءت كرد فعل للقانون الذى أقره مجلس النواب مؤخرا ويقضي بالغاء جميع المعاهد الدينية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، وسيترتب على هذا القانون الغاء نحو سبعمائة مدرسة قرانية، ساهمت على مدى السنوات الطويلة الماضية في تخريج المئات من العلماء ومن حفظة كتاب الله، وكان وراء صدور هذا القانون الاشتراكيون والعلمانيون».

وأكد انه نظرا لخطورة هذا القانون، فقد تحركت القوى الإسلامية الفاعلة فورا ممثلة في التجمع اليمني للاصلاح وطعنت في شرعيته أمام المحكمة الدستورية العليا. وقد قدم مجلس النواب القانون بعد اقراره الى رئيس الجمهورية، واذا لم يرد الرئيس على مجلس النواب بإرجاء تنفيذ القانون لحين صدور قرار المحكمة، فانه سيصبح ساريا.

ومضى الشيخ الزنداني يقول: «اننا لم نكتف بالطعن الدستوري، بل تم عقد مهرجان شعبي واسع في معهد صنعاء الديني للوقوف ضد هذا القانون والمطالبة ببقاء المعاهد الدينية والمدارس القرانية، وقد حضر هذا المهرجان عشرات الآلاف من اليمنيين في مقدمتهم مجموعة من العلماء والمشايخ وأساتذة الجامعات. وتحول هذا المهرجان الى ملتقى تحضيري للمؤتمر العام الذي تمت الدعوة اليه».

الشيخ عبدالمجيد الزنداني

وجاء في البيان الذي اصدره المجتمعون ان الأوضاع اصبحت تستدعي اجتماع اليمنيين لتدارس امورهم التي اصبحت مستعصية على الحل. وسيحمل هذا الاجتماع اسم «الوحدة والسلام» وسيكون لجميع ابناء اليمن، وينعقد تحت شعار «القرآن والسنة فوق الدستور والقانون».

وأشار الشيخ عبدالمجيد الزنداني الى بعض الاسماء التي حضرت ذلك المهرجان، ويأتي في مقدمتهم القاضي محمد بن اسماعيل العمراني، والقاضي يحيى الفسيل، والشيخ يحيى الشيلامي، والشيخ عبدالوهاب الديلمي، والشيخ الدكتور صالح الوعيل، والشيخ حسن الأهدل، والشيخ محمد علي عجلان، والشيخ محمد المؤيد، والشيخ عباس النهاري، بالاضافة الى الزنداني. كما حضره ممثلا لجامعتي صنعاء وعدن الدكتور عبدالله المقالح من الإسلاميين اليمنيين.

وقد انتقد الشيخ عبدالمجيد الزنداني في تصريحاته لـ«المسلمون» رغبة الحزبين الحاكمين في الاندماج، وقال متسائلا: كيف يتأتى ذلك وأفكار الحزبين مختلفة تماما، وعلى أي أساس سيكون هذا الاندماج، هل سيكون على أساس تخلى الحزب الاشتراكي عن أفكاره الشيوعية، أم على أساس تنازل حزب المؤتمر الشعبي العام عن مبادئه؟! ■



المصدر : الوطن العربي
الاسبوعية

التاريخ : ١١ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ولنا رأي

العودة عن الخطأ فضيلة .. لكن النكوص عن حقائق التاريخ جريمة!

ولا نجد لرئيس وزراء اليمن حيدر أبو بكر العطاس مبررات حين اعتذر للوفد الايراني لاستخدامه «مصطلحاً غير صحيح» في كلمته امام القمة العاشرة لحركة عدم الانحياز.

وإذا كان العطاس يبرر لنفسه اعتذاره بحاجة بلاده إلى المساعدات الايرانية، فأن المبررات لاتبيح المحظورات، والمحظور هنا هو التعدي على تاريخ العرب وحقوقهم الراسخة.

و«المصطلح» الذى اعتذر عنه لأنه «غير صحيح» هو مصطلح «الخليج العربي». وهكذا صار «الخليج العربي»، وأمام زعماء وممثلي دول حركة عدم الانحياز، مصطلحاً «غير صحيح».. أما المصطلح الصحيح، ونزولاً عند رغبة الوفد الايراني هو «الخليج الفارسي»!

ولا شأن بالوفد الايراني الذى ثار وهدد بالويل والثبور وعظائم الأمور إذا لم يسحب العطاس كلامه. فنحن لا نحتاج إلى دليل إضافي على أن ايران تسعى إلى تحقيق اطماع عرش الطاووس مرتدية عباءة الاسلام. ولكن يؤلمنا أن تأتي الطعنة من بيت ابينا من ابن شعب هو أصل العرب ومنبعهم وصانع حضاراتهم الأولى.

لن يكون الخليج فارسياً يوماً من الأيام فانهار من دماء امتنا سالت دفاعاً عن عروبته، ولاشك ان أمة العرب تمرّ حاليا في احلك اوقاتها، لا تملك ان تدافع عن ثوابتها.. لكن ذلك لايعني أن نتنازل عن هذه الثوابت تحت ضغط الحاجة أو ضغط الظروف، وهي اولاً واخيراً من صنع ايديهم.

وامتنا العربية وشعوبها دفعت ثمناً باهظاً لتمسكها بحقها في فلسطين، فخاضت غمار الحروب، وتعرّضت لكل انواع الضغوط العسكرية والاقتصادية والسياسية، ومع ذلك لم يخرج من صفوفها يوماً من يجرؤ على القول أن فلسطين اسرائيلية.

وفي نظرنا لا نفرق بين الخليج وبين فلسطين وبين لواء الاسكندرون. كلها عربية، ولن نعترف لغيرنا بسيادته عليها. فكما فلسطين عربية، كذلك لواء الاسكندرون عربي، وكذلك الخليج عربي.

وأطماع ايران آيات الله، الجالسين حالياً على عرش الطاووس، غير خافية للعيان، بل هم لايخفونها.

ولا يختلف «الاحتجاج» الايراني في جاكرتا، عن فرض السيادة الايرانية على جزيرة «أبو موسى» التابعة لدولة الامارات، ولا يختلف عن التحريض والتسليح والتسلل إلى المحمية الأميركية في جنوب العراق، ولا يختلف عن كل محاولات تصدير «الثورة».

فايران تستغل حالة الضعف العربي الراهنة لاحياء «الامبراطورية الفارسية» وقد تستطيع بسبب ظروفنا ان تحقق مكاسب على ارض الواقع، ولكن تحقيق المكاسب على الأرض شيء، والاعتراف بها من قبل صاحب الحق شيء آخر..

نحن لا نلوم ايران.. لكننا نلوم من يخرج من صفوفنا ليفرط بحقوقنا، مقابل ثمن بخس. وإذا كان نكوص العطاس عن حقائق التاريخ جريمة، فاننا ننتظر منه فضيلة العودة عن خطأ الجريمة.

«الوطن العربي»

٥٣٤٠٩



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

المنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

وفد برلماني أوروبي يعرض مراقبة الانتخابات اليمنية

الحزب الاشتراكي يقترح توسيع قاعدة الحكم

استمرار محاولات إعاقة المؤتمر الوطني

عدن: من لطفي شطاره
صنعاء: من حمود منتصر

مع اقتراب موعد انتهاء الفترة الانتقالية، واجراء الانتخابات العامة في اليمن، تتكشف خفايا ما يدور وراء الكواليس من حوارات سياسية بين قطبي السلطة. الحزب الاشتراكي اليمني والمؤتمر الشعبي العام. فقد كشفت معلومات صحافية ان اللجنة الرباعية المكونة من المؤتمر الشعبي العام (عبد العزيز عبد الغني عضو مجلس الرئاسة والدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية) والحزب الاشتراكي (المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء والدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب)، عقدت عدة اجتماعات قبل سفر العطاس الى جاكارتا، إلا ان الطرفين لم يتوصلا الى شيء، حيث ان الحزب الاشتراكي أصر على «التحالف والقائمة الموحدة في الانتخابات على طريق الاندماج» بين التنظيمين، بينما يرفض المؤتمر هذا الخيار، ويصر على الاندماج الكامل والفوري، أو على دخول الانتخابات وفق قائمة مستقلة لكل طرف.

وذكرت تلك المعلومات ان الحزب يقترح اجراء اتفاق مع المؤتمر الشعبي قبل الانتخابات، يحتفظ بمواقع السلطة الرئيسية لهما مناصفة، على اساس اتفاق موقع عليه بينهما، كما انه لن يكون هناك ما يمنع بعد ذلك من اللقاء بالأحزاب الأخرى، واقناعها بالانضمام الى الاتفاق المذكور والتوقيع عليه، مقابل معرفة كل حزب منها نصيبه من الحقائب الوزارية، مقدما وقبل الانتخابات.

وقالت صحيفة «الصحوة» ـ الاسلامية ـ ان الحزب الاشتراكي تنازل وأبدى موافقته على تعديل يقضي بالغاء مجلس الرئاسة، وانتخاب رئيس ونائب له فقط، إلا انه أخطر ما اقترحه الحزب ضمن ما طرحه، هو ان يتم تحديد آخر ايام الفترة الانتقالية ـ اي يوم ٢١ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل كيوم لاجراء الانتخابات، وقالت ان ذلك «يثير الشكوك حول جديه ومصداقيه موقف الحزب من اجراء الانتخابات».

وخلصت الصحيفة الى القول ان المؤتمر الشعبي العام ما زال مصراً ـ قبل اي اتفاق ـ على ضرورة عودة علي سالم البيض الى صنعاء، ولا سيما مع اقتراب ذكرى الثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر (ايلول) الجاري، ولا ينبغي الاحتفال بها في غياب نائب الرئيس.

ومن ناحية اخرى دعا روي أمارال عضو البرلمان الاوروبي ورئيس وفد الجمعية البرلمانية للتعاون العربي الاوروبي ـ الذي زار عدن امس في مستهل زيارة رسمية لليمن ـ الحكومة اليمنية الى ضرورة دعوة مراقبين أوروبيين لمتابعة الانتخابات المقبلة، وقال امارال ـ في تصريح لـ «الشرق الأوسط» ـ ان زيارة الوفد الى اليمن تهدف الى التعرف عن احتياجات الحكومة اليمنية لانجاح عملية الانتخابات، ومواجهة الصعوبات التي تواجهها في هذا الجانب، بالاضافة الى توطيد العلاقات الاوروبية اليمنية في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وتوسيع نطاق الحوار مع البرلمان اليمني.

وأكد أمارال انه سيلتقي بقادة الاحزاب السياسية، وسيناقش مع المسؤولين اليمنيين طلب الجمعية الأوروبية ارسال وفد برلماني أوروبي الى اليمن الاسبوع المقبل، وكذلك وفد اخر في مطلع شهر اكتوبر (تشرين الأول) المقبل، لتقييم احتياجات الدعم الفني للانتخابات.

واضاف أمارال ان البرلمان الاوروبي سيقدم شبكة كمبيوتر لليمن، لتسهيل عملية اجراء الانتخابات، وتحقيق مركزية النتائج للحفاظ على سلامة ونزاهة وحرية الانتخابات، إلا انه نفى ان يكون ذلك تدخلا اوروبيا في الشؤون الداخلية لليمن، وأشار ان ذلك يأتي في اطار دعم التجربة الديمقراطية في اليمن.

وكان الوفد الاوروبي قد قام صباح امس بزيارة الى معسكرات اللاجئين في عدن، وعبر عن ارتياحه للجهود التي تبذلها الحكومة اليمنية في مواجهة هذه المأساة الانسانية، والدور الذي لعبته المنظمات الدولية في تقديم



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

المساعدات لهؤلاء اللاجئين.

وعلى صعيد محاولات التوفيق بين الاحزاب والمنظمات السياسية والجماهيرية اليمنية لعقد المؤتمر الوطني عقد المجلس الاعلى للتنسيق مؤتمرا صحافيا صباح امس، أعلن فيه الحصول على موافقة اللجنتين التحضيريتين على المشاركة في تنظيم مؤتمر واحد، ينعقد في الفترة بين ١٥ و١٧ سبتمبر (ايلول) الجاري، وأصدر المجلس بيانا صحافيا بهذا الشأن.

إلا ان سكرتارية مؤتمر الاحزاب غيرت موقفها، وأدلت بتصريحات مخالفة لما اتفق عليه، وحالت دون اعلان الوفاق، ومنعت ممثلي مجلس التنسيق للمنظمات من قراءة البيان، الامر الذي حتم على المنظمات اعادة النظر في موقفها والدعوة لعقد اجتماع لمجلس التنسيق الاعلى للمنظمات مساء امس مرة اخرى، لتحديد موقفها النهائي، والحيلولة دون نجاح محاولة منع عقد المؤتمر.

وقد أكد نقيب الاطباء والصيادلة الدكتور عبد الكريم قاسم دماج - رئيس وفد المصالحة لـ«الشرق الأوسط» ان كل ما ورد في تصريحات اعضاء سكرتارية مؤتمر الاحزاب امس مخالف لما اتفق عليه مع المنظمات. وقال ان «ممثلي الاحزاب في السكرتارية تراجعوا صباح امس عن تصريحاتهم، وابلغوا ممثلي المنظمات انهم موافقون على المقترحات الجديدة، على اساس ان يتم تأجيل عقد المؤتمر الى ١٩ سبتمبر».

وعلق على هذا الموقف بأنه محاولة جديدة لمنع عقد المؤتمر، وتمييع موقف المنظمات، وأكد ان «المنظمات ستحدد موقفها بشكل نهائي في المساء، ولن تقبل الخضوع للضغوط التي تحاول شق صفها».

وفي تصريح خاص لـ «الشرق الأوسط» أوضح محيي الكحلاني امين عام اتحاد نقابة العمال عضو المكتب التنفيذي لمجلس التنسيق الاعلى للمنظمات أن اجتماع المنظمات امس «عقد لمناقشة أخر ما توصلت اليه المنظمات مع الفريقين المختلفين من الاحزاب، لكي تحدد موقفها على ضوء النتائج، حتى تقف الى جانب الطرف الذي يلتزم بشروطها».

وأشار الى ان هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني أبدت موافقتها على كل شروط المنظمات، شريطة ان يعقد المؤتمر اليوم، بينما اتسم موقف سكرتارية الاحزاب بالتناقض والترد، الى جانب اشتراطهم تأجيل الموعد الى ١٩ سبتمبر. وقد رجحت مصادر المنظمات ان يتمخض الاجتماع عن اعلان المنظمات وقوفها الى جانب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني، في الوقت الذي توارى فيه الحزب الاشتراكي عن لعب اي دور في هذا الاطار.



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢

من أجل فهم ما يجري في اليمن (١ من ٢)

صعوبات لا بد منها.. . والديموقراطية هي الحل

محمد سالم باسندوه *

■ تعمد وسائل الاعلام العربي الى التهويل والاثارة لدى تناولها ما يقع من حين لآخر على الساحة اليمنية من احداث، وتطورات، وتفاعلات، بل يذهب بعضها الى حد تصوير الوضع في اليمن بانه قابل للانفجار في اية لحظة. ويعتمد هذا البعض من الصحف والمجلات العربية في رسم هذه الصورة القاتمة والمخيفة لواقع الحال القائم الآن داخل قطرنا اليمني الى ما يصدر احياناً من تصريحات عن هذا المسؤول او ذاك.

وإذا كان تحصيل حاصل القول ان دولة اليمن الموحد تواجه مصاعب ومتاعب جمة، إلا ان هذا لا يعني بالضرورة ان الاحوال فيها تسير فعلاً نحو هاوية الصراع، او انها تقترب من حافة حرب اهلية، كما لا يعني ابداً ان انجاز الوحدة عرضة لاحتمال الانتكاس او الضياع.

ان ما يجري اليوم في مجتمعنا اليمني ما هو إلاّ محصلة طبيعية لحالة المخاض التي لا يزال يعيشها منذ استعادته وحدته يوم الثاني والعشرين من شهر ايار (مايو) ١٩٩٠ بعد قرنين من التجزئة، وبعد نيف وعقدين من التشطير.

ومثلها مثل اية دولة في طور التاسيس والتشكل، لا بد ان تجابه الجمهورية اليمنية الوليدة الكثير من المشاكل، والصعوبات، والعقبات، بل من الطبيعي جداً ان تظهر في داخلها وبين ابنائها خلافات، وان تجد تلك الخلافات طريقها الى العلن، وذلك لأن نظام الحكم فيها هو نظام ديموقراطي تعددي مما يجعل من المتعذر اخفاء كل ما يحدث، او التستر عليه.

لذلك فان علينا عند تقويمنا لمسار الامور داخل اليمن ان نتذكر بانه بلد ما فتئ يجتاز مرحلة انتقال شاق ومضن من حالة احادية شمولية الى حالة ديموقراطية تعددية على المستوى السياسي من ناحية، ومن نظام الاقتصاد الموجه او راسمالية الدولة الذي كان معمولاً به قبل الوحدة في احد شطريه الى نظام اقتصاد السوق او الاقتصاد الحر من ناحية اخرى... ومثل هذا التحول السياسي والاقتصادي - وبهذا الحجم الكبير - لا يمكن ان يتم من غير ثمن يتعين دفعه. غير ان الثمن الذي استحق سداده على بلادنا حتى الآن لا يزال اقل بكثير من ذلك الذي تحتم دفعه على مجتمعات اخرى خاضت تجارب انتقال سياسي واقتصادي مماثل. وبهذا الصدد يكفي ان نشير فقط الى ما حدث ويحدث في كل من الاتحاد السوفياتي سابقاً، وتشيكوسلوفاكيا، وغيرهما من الدول التي كانت تشكل من قبل ما كان يعرف بـ «منظومة الدول الاشتراكية».

ليس هذا فحسب، بل ان علينا ان نفهم ما يصرح به هذا المسؤول او ذاك في اي حزب من الاحزاب الحاكمة والمعارضة على السواء، مهما بلغت حدة التصريحات، بانه جزء من اللعبة الديموقراطية، او ربما مقوّم من مقوماتها، كما ينبغي ان ندرك ان كل طرف يريد بما يقوله الضغط على غيره من الاطراف، ومحاولة فرض اقصى ما يمكن من مطالبه او شروطه على الآخرين، وعليه يجب الا ناخذ كل ما يقال ماخذ الجد، او على الأقل الا نحمل ما يصدر من تصريحات برمتها على محمل الجد.

وإذا كنت، كمواطن يمني مستقل لا ينتمي الى اي حزب، لا يتملكني اي خوف على وطني الصغير - اليمن - من السقوط في شرك الاقتتال، او في مهاوي الفوضى والتمزق، فذلك لانني مؤمن بوجود وعي عام لدى قيادات كل القوى السياسية، والمنظمات المهنية والنقابية، والشخصيات الوطنية والاجتماعية الفاعلة باهمية الحرص على التعايش والوفاق، وحل كل الخلافات باسلوب الحوار الديموقراطي البناء والهادف، ورفض اللجوء الى وسائل العنف والارهاب.

وطالما ظل هذا الاحساس بالمسؤولية تجاه الوطن موجوداً لدى جميع الفرقاء على الساحة فلا خوف على وحدة اليمن، ولا على نظامه الديموقراطي التعددي، بل ان ذلك كفيل بجعل اليمن العربي المسلم في المستقبل القريب نموذجاً يحتذى به على مستوى الوطن العربي.

ولكن على إعلامنا العربي في الوقت نفسه ان يسهم في رعاية التجربة اليمنية، والدفاع عنها تعزيزاً لخيار الوحدة والديموقراطية على الساحة القومية بدلاً من ان ينقض عليها بمعاوله، وبدلاً من ان يقوم بتشويه صورتها لئلا يجهض بذلك احلام امتنا العربية وكل الشعوب المسلمة.

وليس كثيراً ان نتمنى عودة اليمن مجدداً نقطة الانطلاق في مسيرة النهوض القومي والصحوة الدينية مثلما كان غير مرة عبر التاريخ... ولعل لورنس العرب - كما اشتهر - كان محقاً في قوله «لا ولادة للعرب من جديد من دون اليمن»، ربما لانه قرأ التاريخ جيداً، واستوعب دروسه وعبره حتى خرج بهذه النتيجة.

الديموقراطية وأثرها

لعل اهمية اليمن زادت بعد توحده من جديد قبل عامين وثلاثة شهور. ومرد ذلك الى ان دولة الوحدة، او الجمهورية اليمنية كما تدعى، تضم اكبر تجمع بشري بين التجمعات البشرية الاخرى في دول شبه الجزيرة العربية، اذ يبلغ عدد سكانها اربعة عشر مليون نسمة. كما انها تملك شريطاً ساحلياً يجاوز طوله الـ ٢٢٠٠ كيلومتر، يقع



جزء منه على البحر الاحمر فيما يطل معظمه على بحر العرب في المحيط الهندي علاوة على ان هذين البحرين المهمين يلتقيان عند خليج مدينة عدن، ثغر اليمن الاول وعاصمته الاقتصادية والتجارية.

وعلى رغم كونها دولة وليدة وحديثة العهد الا ان الجمهورية اليمنية اختارت الديموقراطية التعددية الليبيرالية نهجاً ونظاماً للحكم فيها. وبالاضافة الى ذلك فان النتائج الاولية لعمليات التنقيب الجارية في عدد من اجزاء البلاد لاكتشاف البترول وغيره من الثروات المعدنية هي نتائج ايجابية ومشجعة توحي بمستقبل واعد قد لا يطول انتظاره.

وفي ضوء العوامل او المزايا التي يتمتع بها اليمن، فانه لبديهي ان يهتم العالم بكل ما يدور في الساحة اليمنية من احداث وتطورات وتفاعلات ليرصد من خلالها مسار ومآل وحدته وتجربته الديموقراطية خصوصاً انه لم يمض عليها طويل وقت.

وفي هذا الصدد اود التاكيد بان وحدة اليمن جاءت لتبقى لانها تمت طوعاً ولم تتم قسراً، كما انها كانت حصاد نضال طويل وثمرة تضحيات جسام، ولم تكن مجرد ضربة حظ او محض صدفة، وان كان من الحق الاعتراف بان الظروف الداخلية والخارجية ساعدت على جعل تحقيقها ممكناً في تلك اللحظة التاريخية التي استغل حلولها احسن استغلال. ولعلنا كيمنيين لا ندعي لانفسنا شرفاً لا نملكه اذا نحن قلنا بشيء من الفخر باننا سبقنا غيرنا من الشعوب المقسمة والمجزاة اوطانها حين اعدنا لوطننا وحدته، بدليل ان وحدة اليمن تمت قبل وحدة المانيا التي تمت في اعقابها فيما لا تزال كوريا وحتى الصين غير موحدتين حتى اليوم.

واذا كان امامنا طريق طويل حتى نكرس وحدة بلادنا الا انه يكفي ضماناً لاستمرارها وجود اقتناع شعبي عام بان الوحدة بقدر ما كانت خيارنا فانها قدرنا المحتوم الذي لا مفر منه. وما دام الامر كذلك فلا خوف على الوحدة من اي مشاكل او خلافات تقع من حين لآخر، بل ان مرور الزمن كفيل بتعزيز الوحدة وتجذيرها في اعماق الواقع.

وما أحسب ما يقع من مشاكل وخلافات في الآراء والمواقف داخل الساحة وبين مختلف القوى السياسية المتنافسة، كان يمكن ان يظهر ويتكشف وينشر في الداخل والخارج على نحو علني لو لم تكن هناك ديموقراطية تعددية تكفل حريات التنظيم، والتعبير، والتجمع، والتظاهر، والتنافس، والخلاف او الاختلاف. لكن هذا لا يدعو الى الخشية على الوحدة، بل يحمل على الاطمئنان الى بقائها واستمرارها، ذلك لأن الديموقراطية الحقة انما تشكل صمام امان لا فتيل انفجار. ومع هذا فان الوحدة هي التي جاءت بالديموقراطية التعددية، وليست الديموقراطية التعددية هي التي جاءت بالوحدة.

وعلينا ان نعرف ان من الطبيعي ان تكون المشاكل والمصاعب والمتاعب ضخمة بقدر ضخامة النقلة التي تحققت. ومع ذلك فان المشاكل والمصاعب والمتاعب التي يعانيها مجتمعنا على ضخامتها تظل اهون من ضخامة النقلة التى حققها.

ويا ايها الاعلاميون الاشقاء لا تحسموا ما يحدث في اليمن، ودافعوا عن تجربته الوليدة والفريدة بقضكم وقضيضكم، بل عضوا عليها باقلامكم ونواجذكم ان استطعتم حتى تفوزوا بشرف الاسهام في نجاحها الاكيد والمحقق بإذن الله... فهل انتم فاعلون؟!

---

* عضو المجلس الاستشاري وعضو مجلس النواب اليمني. وزير سابق ومندوب اليمن في الامم المتحدة قبل الوحدة.



المصدر : الحيــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

سالم صالح يؤكد عودة البيض الى صنعاء قريباً

صنعاء: مقتل ضابطين من حرس رئيس مجلس النواب

□ صنعاء - «الحياة»:

■ قتل ضابطان من افراد حراس منزل السيد ياسين نعمان رئيس مجلس النواب اليمني وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، اثر انفجار قنبلة قبالة كشك الحراسة خارج المنزل الواقع في الضاحية الجنوبية من صنعاء. والقتيلان هما محمود علي مسعد ومحمد قائد.

ووقع الانفجار نحو الثامنة ليل الخميس - الجمعة بعد ٢٢ يوماً من اطلاق صاروخ على منزل السيد نعمان. وافادت مصادر امنية في صنعاء ان التحقيق لم يثبت بعد هل القيت القنبلة من سيارة كانت مسرعة، ام ان الحادث عائد الى انفجار قنبلة كان يحملها احد الحارسين فقتلته مع رفيقه.

على صعيد آخر، اعلن السيد سالم صالح محمد الامين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني وهو عضو في مجلس الرئاسة ان السيد علي سالم البيض الامين العام للحزب سيعود الى صنعاء قريباً لممارسة مسؤولياته الرسمية نائباً لرئيس مجلس الرئاسة. ونفى ما يشاع عن استقالته.

وقال في تصريح الى صحيفة «صوت العمال» الاسبوعية ان عودة البيض غير مرتبطة بشروط خاصة به «لكن هناك قضايا تهم الوطن وهي حقيقة قضايا تعكس رأي الحزب الاشتراكي وفي مقدمها طريقة معالجة تصاعد الارهاب والتهيئة الحقيقية للدخول في الانتخابات لنضمن نزاهتها. وهذه القضايا وغيرها من القضايا الملحة يبحث فيها على اساس الحوار الديموقراطي، ويمكن ان نتفق او نختلف على قضايا كثيرة، لكن الاتفاق والاختلاف يجب ان ينطلقا من قاعدة الحوار الديموقراطي». واشار الى ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي بحث خلال اجتماعه الاخير الاثنين الماضي في «قضايا عدة تتعلق بتعزيز الممارسة الديموقراطية ودور الحزب في هذا الاتجاه».

وعن نتائج الحوار بين الحزب والمؤتمر الشعبي وهما الحزبان الحاكمان وامكانات المشاركة في الانتخابات العامة بقوائم موحدة، قال: «ان هذا الكلام غير صحيح وبعضهم لم يستوعب الموضوع، فنحن لن ندخل بقوائم موحدة مع المؤتمر، لكن القصد من طرحنا هذه القضية هو امكان التنسيق ليس مع المؤتمر وحده ولكن مع اي حزب تكون مواقفه واهدافه واحدة وقريبة من مواقف الحزب الاشتراكي واهدافه».

واوضح «ان ليس ما يمنع التنسيق بين اي عناصر من احزاب متعددة توجد في اي دائرة انتخابية وتكون متقاربة الآراء والاهداف، وذلك لئلا تتشتت الاصوات. وهذا الشكل من التنسيق لا يعني الدخول في قوائم موحدة، ونحن نرفض اجبارية الترشيح ونرفض مثل هذا التفكير ايضاً، وكيف يمكن ان نقبل بذلك في ظل الاجواء الديموقراطية، ولا بد من ان نساعد الناس على ممارسة حقهم في الانتخابات التي تجري للمرة الاولى بعد وحدة الوطن». واشار الى ان «هناك مجموعة من القضايا المهمة تجري جدولتها وهي مدار بحث الان بين الاشتراكي والمؤتمر، وان المكتب السياسي عقد اجتماعات متواصلة عدة للبحث في القضايا المستجدة في البلاد وبدرجة رئيسية قضية تصاعد اعمال الارهاب».

وكشف ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي واللجنة العامة للمؤتمر الشعبي عقدا اخيرا اجتماعات طويلة شارك في بعض منها الرئيس علي عبدالله صالح الامين العام للمؤتمر وعدد من اعضاء المكتب السياسي للحزب «ونوقش في هذه الاجتماعات اساساً تصاعد الارهاب، اضافة الى ما نفذ وما لم ينفذ من الاتفاقات الوحدوية».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

"المؤتمر الوطني" افتتح في غياب الحزبين الحاكمين

علي صالح يدعو الى الاسراع في الاعداد للانتخابات اليمنية

□ صنعاء -
من حسين محمد سعيد:

■ زار الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس يرافقه السيدان سالم صالح محمد وعبدالعزيز عبدالغني عضوا مجلس الرئاسة مقر اللجنة العليا للانتخابات والتقى رئيس اللجنة واعضاءها الذين اطلعوه وعضوي مجلس الرئاسة على الشوط الذي قطعته اللجنة في اطار المهمات الموكلة اليها للاعداد للانتخابات العامة «بما يكفل للمواطنين ممارسة حقهم الانتخابي في ظل مناخات حرة ونزيهة».

وحض رئيس مجلس الرئاسة رئيس اللجنة العليا للانتخابات، واعضاءها «على بذل المزيد من الجهود للاسراع في انجاز المهمات الموكلة اليهم في الاعداد والترتيب لاجراء الانتخابات». واكد ضرورة ان تنطلق اللجنة في اعمالها «من المصلحة الوطنية العليا بعيداً عن اي انتماءات حزبية». وقال «انه لشرف كبير ان تساهموا بعملكم هذا في انجاز مهمة وطنية وتاريخية كبيرة تتمثل في الاعداد لاول انتخابات عامة يشهدها الوطن اليمني بعدما استعاد وحدته والتي ستمثل التجسيد الصادق والحقيقي للممارسة الديموقراطية في بلادنا القائمة على التعددية الحزبية والسياسية».

وفي معرض الاشارة الى «اهمية ان تضطلع اللجنة بمسؤولياتها وتنجز اعمالها وفق الاسس والمعايير التي حددها الدستور وقانون الانتخابات» اوضح ان «اللجنة العليا للانتخابات برئيسها واعضائها كافة هي موضع ثقة القيادة والاحزاب والتنظيمات السياسية وكل ابناء الشعب».

ويذكر ان اجتماع اللجنة العليا كرس امس لمناقشة الاسس التي ستبنى عليها عملية تقسيم الدوائر الانتخابية بعد تردد انباء عن «خلافات حقيقية برزت داخل اللجنة في شأن جملة من المسائل ابرزها يتعلق بصلاحيات اللجنة العليا واللجان المنبثقة عنها ودورها». وكانت صحيفة «الثوري» الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني الذي يمثله ثلاثة من اعضاء المكتب السياسي في اللجنة ذكرت «ان هناك من يريد الاستحواذ على كل الصلاحيات وادارة الامور والغاء الاعضاء الآخرين وصلاحياتهم بدءاً بالمسائل الادارية وانتهاء بتحديد الدوائر الانتخابية ووضع اعضاء اللجنة امام قضايا جاهزة متبعة في ذلك اسلوب الامر الواقع». واشارت الى وجود «محاولات في الكواليس لفرض ارقام غير صحيحة للكثافة السكانية لعدد من الدوائر والمحافظات بطريقة لا تستند الى احصاءات دقيقة ولا ترتكز على قانون الانتخابات وتهدف الى عرقلة مهمات اللجنة».

«المؤتمر الوطني»

على صعيد آخر، بدأ «المؤتمر الوطني» اليمني اعماله صباح امس في المركز الثقافي في صنعاء بحضور الفاعليات السياسية والاجتماعية وجمع من كبار رجال الدين والشخصيات الاجتماعية والمسؤولين واعضاء مجلس النواب والمشائخ والنساء وتغيب الحزب الاشتراكي اليمني الذي شارك طوال اكثر من ثلاثة اشهر في اعمال اللجنة

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

علي صالح يدعو الى الاسراع

تتمة الصفحة الاولى

التحضيرية للمؤتمر وقرر في آخر لحظة عدم المشاركة تضامناً مع حليفه المؤتمر الشعبي العام الذي يشارك في اعمال اللجنة التحضيرية (الثانية) لمؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية الذي من المتوقع ان يعقد مؤتمره اواخر الشهر الجاري.

(تفاصيل اخرى ص ٤)

وافتتح المؤتمر الذي سيختتم اعماله في الخامس عشر من الشهر الجاري السيد عبدالرحمن الجفري رئيس هيئة رئاسة اللجنة التحضيرية رئيس حزب رابطة ابناء اليمن بكلمة اعلن فيها «ان الغرض من عقد المؤتمر هو محاولة تحقيق اجماع وطني على قواسم مشتركة وليس على كل الآراء لان الاختلاف سنة نعترف بها. وسرنا في التحضير للمؤتمر وظهرت آراء من بعض الاخوة حول مسائل شكلية مثل التسمية اي هل يكون مؤتمر وطني او ملتقى وطني او منتدى شعبي او مؤتمر القوى السياسية الخ.. ولكن حرصاً منا على جمع الكلمة اتفقنا على انه ليس هناك ما يمنع من مناقشة مسألة الاسم او اي تحفظ لاي زميل واتفقنا مرات عدة على مناقشة هذه الامور بل اتفقنا على بعضها ولكن للاسف كان لبعض الاخوان رأي آخر ونحن نحترم هذا الرأي. وتدخل ممثلو المنظمات الجماهيرية وبذلوا جهداً مشكوراً ووافقنا على كل المطالب على اساس ان تحسم هذا الامر يوم العاشر من الشهر الجاري ولكن للاسف لم تستغل تلك الفرصة (...) يا ليتنا اختلفنا على اشياء جوهرية. كل الخلاف على اسم المؤتمر وهيئة الرئاسة (...) نحن ما زلنا الى هذه اللحظة وامامكم جميعاً قلوبنا مفتوحة وايدينا ممدودة لاخواننا الذين لم يحضروا معنا ليلتحقوا بنا غداً (الاحد) في الجلسة الاولى لاعمال المؤتمر لنضع معاً قواسم مشتركة نحاول بها قدر الامكان ان ندرء عن شعبنا محنة قادمة ونصد معاً كارثة مقبلة على بلادنا اذا لم ننتبه... ونحاول السير في هذا الدرب الشائك معاً».

واعاد السيد الجفري الى الاذهان «ما زالت ايدينا ممدودة وقلوبنا مفتوحة بكل الحب والود فإن كان الخلاف شكلياً فهذا المؤتمر افتتح اليوم وسيبدأ جلسات عمله غداً (الاحد) فليتفضلوا ويراسوا المؤتمر ويديروه (...) وهم الآن يريدون عقد مؤتمر آخر وهذا لا يمنع ونرحب بهم كمراقبين في مؤتمرنا ونحن على استعداد لكي نحضر مؤتمرهم القادم في اي صورة واي شكل يرونه هم ودون تحفظ (...) كل ما في الامر هو ان نتفق على كلمة سواء».

وفي سياق الحديث عن الوضع الراهن في اليمن قال الجفري «اننا نعلم ونقدر الظرف الحرج الذي تمر به بلادنا سواء أكان من ناحية المأزق السياسي او الازمة الاقتصادية الحادة والخانقة والازمات الاجتماعية المختلفة. كلنا في حاجة لبعضنا بعضاً، لذلك نحن نعتقد ان لا بد من الحوار اذ بالحوار فقط نستطيع ان نتعاون في محاولة اخيرة لانقاذ بلادنا من كارثة وفتنة وحرب، اذ ليس هناك اي اسلوب آخر غير اسلوب الحوار لان اي اسلوب آخر غيره هو دمار وشقاء وتمزق



المصدر : الحيــــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٢ [illegible] ١٩٩٢

علينا جميعا. بلادنا يا سادتي في محنة والمحنة ليست من الاحزاب خارج السلطة التي اسميها انا «الاحزاب التي تعيش على رصيف المعارضة» فالمحنة التي نعيشها هي من احزاب الحكم. الخلاف الخطير الذي قد يؤدي الى كارثة ليس خلافاً بيننا وبينهم، الخطير في الموضوع ان الكارثة يمكن ان تنجم من خلافاتهم التي يستحون هم حتى عن اعلان اسبابها، يختلفون ويتفقون وهذا الشعب الذي يقاسي لا يدري علام يختلفون، وإن اتفقوا لا يدري علام اتفقوا، وهو الاحق بان يعرف. خاطبناهم، طالبناهم، وما زلنا نخاطبهم بكل الود والمحبة ليفصحوا لنا علام يختلفون، يفصحوا لهذا الشعب لماذا الخلاف لان النتيجة سيتحملها هذا الشعب من قوته ودمه. هم سيقتلون الشعب ووحدته فعلى الاقل يجب على هذا المقتول القادم ان يعرف السبب. هم سيقتلون الشعب والوحدة بهذا الخلاف (...) فنائب الرئيس (علي سالم البيض) للمرة الثالثة يتغيب ولا ندري لماذا. وفي كل مرة يتغيب لا ندري لماذا. في كل مرة يتفقون ولا ندري علام يتفقون. نناشدهم اليوم باسم هذا الشعب المنكوب بهم ان يفصحوا لنا علام يختلفون. نحن نعلم انه لا يستحي عن الافصاح عن امر مثل هذا الا اذا كان مخجلاً اما اذا كان الخلاف من اجل الشعب وفي سبيل الشعب فليس هناك ما يضر من اعلان الخلاف. واما اذا كانوا يخجلون من اعلان الخلاف فلأنه لاسباب شخصية او حزبية او تقاسمية لذا فنحن نرفض هذا الخلاف».

ولم يشترك في اعمال المؤتمر الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبي العام والاشتراكي اليمني، والحزب الجمهوري، والتجمع اليمني للاصلاح، والحزب الناصري الديموقراطي، ومنظمة البعث العربي الاشتراكي (البعث السوري)، وحزب البعث العربي الاشتراكي (البعث العراقي)، والحزب القومي الاجتماعي، وحزب الله، والجبهة الوطنية الديموقراطية، والتنظيم السبتمبري الديموقراطي.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

تقرير اخباري

فشل محاولات علي صالح لتعطيله

مؤتمر المعارضة اليمنية يبدأ غداً

صنعاء ـ «صوت الكويت»: تبدأ «القوى الوطنية المعارضة في اليمن مؤتمرها في العاصمة صنعاء يوم غد» بعد صراع مرير حاولت خلاله مجموعة تابعة للرئيس علي عبد الله صالح منع انعقاده.

والواضح ان تصميم قوى المعارضة وخصوصا قيادة التجمع الوحدوي الذي يرأسه عمر الجاوي، وحزب رابطة ابناء اليمن، بقيادة عبدالرحمن علي الجفري، رئيس هيئة رئاسة المؤتمر، نجحت في التفاف كل القوى الوطنية، والنقابات، والمنظمات المهنية والابداعية، وعزلت «المؤتمر الشعبي العام» حزب الرئيس علي عبدالله صالح تماما. وبالنسبة للحزب الاشتراكي فان دعوته لراب الصدع جاءت متأخرة، فقد نشرت صحيفة «الثوري» لسان الاشتراكي. المذكرة التي بعثها مسؤول العلاقات الخارجية في الحزب الاشتراكي جارالله عمر الى يحيى المتوكل نظيره في المؤتمر الذي يرأسه عبدالله صالح، وتعتبر هذه المذكرة تراجعاً من الاشتراكي، ومع المذكرة جاءت اتصالات جارالله عمر بالرئيس علي عبدالله صالح، لاقناعه باعتبار «مؤتمر القوى الوطنية» مؤتمراً للمعارضة، وعلى الحزبين الحاكمين الانسحاب من «المؤتمرين»، ويجب احترام راي المعارضة وانعقاد مؤتمرها، واتخاذ قراراتها واحترام ارادتها.

ووافق الرئيس صالح امس على فكرة جارالله عمر، لأن الرئيس بدأ يتخلى عن كثير من الاوهام لأسباب موضوعية وذاتية..

فماذا يمكن ان يسفر عنه مؤتمر القوى الوطنية.. في حالة انعقاده يوم غد ـ وهو محتمل ـ لان تحركات في الكواليس جرت ليلة اول من امس وامس لمحاولة اشراك كل القوى الوطنية. ويقوم بهذه المساعي جارالله عمر، وحتى لا يسبب انشقاق في الصف الوطني.

والى ذلك لم يعرف ماذا تم من محاولات عودة علي سالم البيض من المكلا (حضر موت) حيث غادر عضو المكتب السياسي للاشتراكي محمد مسدوس لاقناعة بالعودة بعد موافقة علي عبدالله صالح بمناقشة شروطة، التي تحتوي على تنفيذ الخطة الامنية التي جرى الاتفاق عليها قبل الوحدة، واهم بنودها اخراج الجيش من المدن وخاصة صنعاء وعدن ووحدة القوات المسلحة، حيث اتضح ان رفض دمج القوات المسلحة سببه الرئيس صالح لأن قيادة الجيش في الشمال سابقا يسيطر عليها «الزيود» ويحرم «الشوافع» من الوصول الى مواقع قيادية. أن وحدة الجيش او دمج الجيش معناها وصول قيادات شافعية من الجنوب على راس القوات المسلحة، ولهذا فمهما تمت من مناقشات في حالة عودة «البيض» فأن الجانب الشمالي يريد ان يكسب وقتاً اطول وحتى بعد الفترة الانتقالية. ويعد ان يشتري ويكسب صالح قيادات الجيش الجنوبي، بالمال، واا .مة حتى يجعل منها قوة حقيقية وحتى تبقى القيادات الزيدية هي المسيطرة.

والمتوقع من أن قرارات «مؤتمر القوى الوطنية» انها ستصب في المطالبة بدمج الجيش، والى اجراء انتخابات ديمقراطية حقه، باشراف الجامعة العربية والامم المتحدة، كما من المتوقع ان تنتهي القرارات بالموافقة على «الميثاق السياسي». وهناك نقطة مهمة برزت بعد تكوين اللجنة العليا للانتخابات وهي محاولة «المؤتمر» او صالح.. من خلال حسين العرشي رئيس اللجنة العليا للانتخابات باضافة دوائر كثيرة للمناطق الشمالية وخاصة صنعاء وتقليل الدوائر للمناطق الجنوبية وخاصة عدن ولحج، ومن المرقع ان يرفض مؤتمر القوى الوطنية ما يهدف اليه «المؤتمر الشعبي العام».



المصدر: الحياة (الدولية)
التاريخ: ١٢ سبتمبر ١٩٩٢
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وثيقتا "المؤتمر الوطني" اليمني تركزان على حرية العمل السياسي ونزاهة الانتخابات

□ صنعاء - «الحياة»:

■ يناقش «المؤتمر الوطني» اليمني الذي بدأ عمله صباح امس وثيقتين اساسيتين: «ميثاق العمل السياسي» و«الاجراءات التنفيذية لتهيئة المناخ لانتخابات نيابية حرة ونزيهة».

في «ميثاق العمل السياسي» ان الاحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والمنظمات الجماهيرية والشخصيات العامة المشاركة في المؤتمر «اتفقت على اقرار الميثاق واكدت تمسكها وتقيدها بكل ما جاء فيه نصاً وروحاً».

وفي اسس الميثاق ومبادئه العامة ان الاسلام «هو عقيدة الشعب اليمني ومنه تستمد التشريعات والقوانين بروح الاجتهاد والتسامح» وان اطراف الميثاق تؤكد تمسكها بالأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصفة المدنية للدولة الواردة في الدستور» واهمية «التمسك بالوحدة الوطنية وتعزيزها في اطار الوحدة اليمنية اساساً لاستقرار المجتمع اليمني» وكذلك التمسك بالتعددية السياسية والحزبية «اساساً للممارسة الديموقراطية والتداول السلمي للسلطة وفقاً للشرعية الدستورية». والتزام «حرية ممارسة العمل النقابي والجماهيري (...) واحترام استقلاله وديموقراطيته».

وتؤكد اطراف الميثاق «الرفض المطلق للعنف والارهاب بكل اشكاله» وتمسكها «بمبدأ الحوار واحترام الراي والراي الآخر» وعدم اثارة واستغلال «النعرات المناطقية والقبلية او المذهبية» والتزام «تحييد مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية وعدم استغلالها لاغراض سياسية او حزبية» وضرورة صيانة حقوق الانسان «التي كفلها الاسلام» وعدم تسخير دور العبادة ومرافق الدولة ووسائل الاعلام لمصلحة اشخاص او تنظيمات او برامج سياسية».

واشار الميثاق الى «التزام فلسفة تربوية تقوم على الثوابت والقواسم المشتركة (...) وصولاً الى توحيد البرامج والمؤسسات التربوية المختلفة».

ونص الميثاق على احترام الاستقلالية الفكرية السياسية والتنظيمية لأطرافه واستبعاد الارهاب الفكري والتمسك بالحوار لحل الخلافات وضرورة تقيد السلطة التنفيذية باتفاق الوحدة وسرعة تنفيذه خصوصاً لجهة توحيد المؤسسات العسكرية والامنية والقضائية، واعادة تنظيم الجيش على اسس عصرية. واعلنت اطراف الميثاق «احترامها لمبدأ حياد القوات المسلحة والامن باعتبارهما من المؤسسات ذات طابع وطني عام من حق الدولة وحدها تنظيمهما بعيداً من اي طابع قبلي او مناطقي، ولا يجوز القيام باي نشاط تنظيمي او حزبي في اطارها» ويعلن الجميع التزامهم عدم اقامة تنظيمات او تشكيلات عسكرية او شبه عسكرية، باي صورة من الصور».

وفي «الاجراءات التنفيذية لتهيئة المناخ لانتخابات نيابية حرة ونزيهة» ان الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات العامة اتفقت في ما بينها على ضرورة توفير ضمانات حقيقية لاجراء انتخابات نيابية ومحلية حرة ونزيهة» من خلال سلسلة امور منها: «احترام دور العبادة والعلم ومرافق الدولة والمجتمع ووسائل الاعلام العامة ويحرم استخدامها او تسخيرها لمصلحة شخص او حزب او تنظيم، ويمنع استخدامها لأي دعوة للعنف او تجريح او تخوين او تكفير» والتزام الاطراف «ضرورة مشاركة المنظمات الجماهيرية اضافة الى الاحزاب في كل اللجان الانتخابية الرئيسية والاصلية والفرعية والاشرافية، تحقيقاً للمشاركة الشعبية لضمان سير الانتخابات بشكل حر ونزيه». وضرورة تشكيل لجنة لحل مشاكل الثار والخلافات القبلية «من خلال التوصل الى صلح مدته خمس سنوات بالتنسيق مع الحكومة ورؤساء واعيان القبائل لتهيئة المناخ لحل كل النزاعات، على ان تلتزم الدولة تغطية التكاليف المترتبة على ذلك».

ومن الضمانات ايضاً «سرعة الاعلان عن الدوائر والمراكز الانتخابية في عموم الجمهورية والقيام بتسجيل الناخبين في الموعد المحدد بالقانون وإصدار كشوفات بقوائم المسجلين في كل الدوائر او المركز الانتخابي بحيث يتسنى لجميع المرشحين مراجعتها والتأكد منها. وإتاحة الفرصة الكاملة امام المرشحين وانصارهم لاجراء التعبئة في صفوف الناخبين وان تكون الاجراءات والمراحل الانتخابية علنية باستثناء عملية التصويت. وان تكون الانتخابات شاملة لجميع المواطنين الذين يتمتعون بحق الاقتراع والترشيح الذي كفله الدستور والقانون».

وشدد على وجوب إسراع الحكومة في وضع الخطة الامنية موضع التنفيذ «لتوفير ضمانات الامن والاستقرار للمواطن وللعملية الانتخابية، والكشف عما تم التوصل اليه في التحقيقات الخاصة بجرائم العنف السياسي وضرورة الاسراع في اخلاء المدن الرئيسية من المعسكرات والاسلحة وتنفيذ قانون حيازة الاسلحة وضمان حياد القوات المسلحة والامن وعدم تدخلها المباشر في الحياة المدنية للمواطن لممارسة الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين النافذة. والالتزام بوضع الحلول لمشاكل المواطنين المعيشية والعمل على ايجاد فرص العمل، وإيجاد الرقابة الصارمة للأسعار من خلال الوزارات المختصة والمعنية بالامن الغذائي. والالتزام بالافراج عن المعتقلين السياسيين وحل مشاكل وقضايا الصراع السياسي».



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

المؤتمر الوطني في اليمن تحول إلى محاكمة للنظام

«الاشتراكي» قاطع تضامناً مع «الشعبي» والاجتماع يفرز نواة تكتل المعارضة

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

افتتحت في صنعاء امس اعمال المؤتمر الوطني العام للاحزاب والتنظيمات السياسية بمشاركة ١٨ حزباً من اصل ٢٢ وحضور ٣٢ منظمة من اصل ٤٦ ومشاركة المجلس الاعلى للتنسيق وعدد كبير من الشخصيات والمثقفين واساتذة جامعتي صنعاء وعدن وعلماء دين بارزين.

إلا ان الحزب الاشتراكي اليمني قاطع المؤتمر وابلغ اللجنة التحضيرية ان موقفه يمليه التزامه بموقف شريكه في الحكم، المؤتمر الشعبي العام.

وقد القى في جلسة الافتتاح عبد الرحمن الجفري رئيس حزب رابطة ابناء اليمن رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر، كلمة اوضح فيها مراحل الإعداد والتحضير لعقد المؤتمر والخلافات التي نشبت بين الاحزاب عقب تحفظ احزاب السلطة (المؤتمر الشعبي العام، وتجمع الاصلاح، وحزب البعث، والحزب الاشتراكي) على تسمية المؤتمر وموعد انعقاده، ومستوى تمثيل الاحزاب والمنظمات فيه. وبعد الاتفاق على بعض قضايا الاختلاف اكد الجفري بأن احزاب السلطة سعت سعياً حثيثاً لشق الصف الوطني وشكلت سكرتاريا للأحزاب والمنظمات اخذت تساوم بها على المؤتمر وتسعى من خلالها لتعطيل العمل باتجاه انجاحه، الامر الذي احدث فرزاً للقوى السياسية بين احزاب سلطة، واحزاب معارضة.

وقد شهدت جلسة افتتاح المؤتمر الوطني شبه محاكمة لنظام الحكم في اليمن وخاصة مرحلة ما بعد الوحدة.

والقى علي سيف حسن عضو اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري كلمة باسم الاحزاب والتنظيمات السياسية قال فيها: انه بالرغم من تحقيق النصر الوحدوي العظيم مازلنا جميعاً نرزح تحت نير سيطرة مراكز الفساد والافساد، ومازالت الافكار الانفصالية المتخلفة والعقلية الدكتاتورية والعنجهية تتحكم بقضايانا الوطنية وتخضعها لمصالحها الذاتية الضيقة».

من جانبه اكد محمد عبد الله الفسيل عضو لجنة الدفاع عن الحقوق والحريات بأن هذا المؤتمر يعقد في وقت ساد الشعور بالخطر كل ابناء الشعب اليمني واستفحال الازمة في قمة السلطة نتيجة الصراعات القائمة بين طرفيها (الاشتراكي والمؤتمر).

ونفى ان يكون المؤتمر لمعارضة السلطة وانما لمحاولة اصلاحها، واقناعها عبر الحوار بالعدول عن الفساد، والاختلال، وإيقاف سياسات

التتمة .... ص ٤



«الاشتراكي» قاطع

التربص بالوطن وامنه واقتصاده، وفي نفس السياق طالب القاضي احمد محمد الشامي الأمين العام لحزب الحق في كلمة باسم علماء اليمن بإقامة العدل والأمن والاستقرار في البلاد. ودعا الى نبذ العنف، والخوف ومطالبة الدولة بالاستقامة في تسيير امور البلاد. كما القت الدكتورة رؤوفة حسن رئيسة قسم الاعلام بجامعة صنعاء كلمة ناشدت فيها مختلف القوى الحزبية والسياسية تجنب المحاكمات والاحتكام الى العقل ومنطق الحوار.

الجدير بالذكر ان المنظمات الجماهيرية واصلت مساعيها للتوسط والمصالحة بين الاحزاب السياسية اليمنية لعقد مؤتمر وطني واحد، واستمرت جهودها في هذا الاتجاه حتى ساعة متأخرة من مساء امس دون جدوى. وعندما وصلت جهود المصالحة الى طريق مسدود قررت المنظمات المشاركة في المؤتمر الوطني، بينما اعلن الحزب الاشتراكي (احد شريكي الحكم) الخروج من اللجنة التحضيرية، وعاد الى شريكه الآخر المؤتمر الشعبي دون تعليق على ما وصل اليه الموقف. وستبدأ جلسة اليوم بمناقشة الوثيقتين المطروحتين للمؤتمر وهما وثيقة العمل السياسي التي تتحدث عن ميثاق الشرف لتنظيم العلاقة بين مختلفة الاحزاب في الساحة اليمنية والعلاقة بين السلطة والمعارضة وأسس التعامل مع المال العام، وكذلك وثيقة خاصة بالخطوات التنفيذية اللازمة لتهيئة المناخ لانتخابات حرة ونزيهة وشاملة.

وعلم من مصادر حزبية ان الحزب الاشتراكي اليمني قد ارسل مساء امس الاول مندوباً الى رئاسة اللجنة التحضيرية يبلغها عدم مشاركته في هذا المؤتمر او اي مؤتمر آخر ينظمه طرف آخر. وتمنى ان تتفهم اللجنة التحضيرية موقف الحزب الذي اكد التزامه بموقف شريكه في الحكم (المؤتمر الشعبي العام) في حال اتخاذ قرار المشاركة او الانسحاب معاً.

من اجل فهم ما يجري في اليمن (٢ من ٢)

الانتخابات ما بين "الاصلاح" و"المؤتمر" و"الحزب"

محمد سالم باسندوه *

■ مع اقتراب المرحلة الانتقالية من موعدها النهائي في ٢١ تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، يتهيأ مجتمعنا اليمني لخوض اول تجربة انتخابية عامة في ظل الوحدة. ويبدو ان اجراء الانتخابات النيابية قبل ذلك التاريخ بات مؤكداً خصوصاً بعد صدور القرار الرئاسي بتشكيل اللجنة العليا التي ستتولى الاشراف على عملية الانتخاب.

ومن الصعب التنبؤ بالنتائج على نحو جازم وقاطع اذ لا توجد في اليمن مراكز متخصصة باستطلاع آراء عينات مختلفة من الشعب، فضلاً عن ثبوت عدم صحة نتائج استطلاع الرأي العام في غير بلد كما حدث في بريطانيا في الانتخابات البرلمانية الاخيرة. وايا تكن التقديرات للنتائج المتوقعة، فإن من غير المستبعد ان تسفر صناديق الاقتراع في الدورة الانتخابية المرتقبة عن مفاجآت غير متوقعة ولا منتظرة.

وفي ضوء تلك النتائج سيتحدد مستقبل اليمن الموحد على المدى المنظور. وايا تكن النتائج فان في الامكان القول منذ الآن انه سيطرأ على تشكيل الحكم بعض التغيير او التعديل. فمن غير المعقول بقاء صيغة التقاسم الحالية بين كل من المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني على ما هي عليه الآن، وبالنسب او الحصص نفسها، وذلك لان المسوغ لقبول الناس بهذه الصيغة عند قيام دولة الوحدة كان الرغبة في مكافأة صانعي الوحدة على ادوارهم في تحقيقها، وتطمين اولئك الذين كان ينتابهم الخوف من فقدان مواقعهم في السلطة.

واذا كانت حكومة دولة الوحدة تضم في عضويتها ممثلين عن احزاب اخرى غير المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي، فإن ممثلي تلك الاحزاب انما دخلوا في الحكومة ضمن حصة المؤتمر الشعبي وليس بموجب حصص خصصت لاحزابهم... وسواء كانت نسبة الخمسين في المئة في السلطة الانتقالية لدولة الوحدة تقررت لكل من الطرفين على اساس انه كان التنظيم الحاكم والوحيد في هذا الشطر او ذاك سابقاً، او على اساس انها حصة كل شطر، فإن النتيجة واحدة وهي ان المؤتمر الشعبي لم



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

يستأثر وحده بحصته او حصة ما كان يدعى بـ «الشطر الشمالي»، وانما اشرك معه آخرين من اكثر من حزب حتى وإن كان صحيحاً القول ان اولئك الآخرين كانوا عند الوحدة منضوين تحت لواء المؤتمر الشعبي، ثم انضموا الى احزابهم بعدما اعلنت عن قيامها علناً فور تطبيق نظام الديموقراطية التعددية. اما الشريك الآخر في الوحدة والسلطة - الحزب الاشتراكي - فإنه قصر توزيع حصته او حصة ما كان يدعى بـ «الشطر الجنوبي» على اعضائه فقط. ومع ذلك، كان لا بد مما لم يكن منه بد... وفي سبيل تحقيق الوحدة لم يكن من المقبول اطلاقاً الاعتراض على حصول هذا الحزب او ذاك على هذه النسبة او تلك، بل ما كان احد ليعارض او يرفض استئثار المؤتمر الشعبي او الحزب الاشتراكي حتى باكثر من نسبة النصف من المقاعد في السلطة طالما كان يقبل بالوحدة.

اما الآن، بعدما تحققت الوحدة، وبعدما اصبحت المرحلة الانتقالية تشارف على نهايتها، فما احسب انه من مصلحة اليمن، او حتى من مصلحة المؤتمر والحزب ان يظلا في المرحلة المقبلة محتكرين كل مقاعد الحكم او حتى معظمها، الا انه ليس من مصلحة اليمن - بالمثل - استبعاد اي منهما عن السلطة كلياً. وبالخروج من هذين المازقين يمكن البحث عن صيغة مناسبة تكفل للحزبين الحاكمين حق الاستمرار في المشاركة في الحكم، لكن ليس بالضرورة بالنسبة الحالية نفسها لكل منهما، وايضاً تحقق في الوقت ذاته توسيع قاعدة المشاركة على اساس الاخذ في الاعتبار ما تتمخض عنه الانتخابات المرتقبة. وهذا ممكن اذا ما وضع كل حزب مصلحة اليمن فوق مصلحته، ووضع كل عنصر فاعل ومؤثر مصلحة الوطن قبل مصلحته الذاتية.

فلو افترضنا ان حزباً حصل بمفرده على ما يزيد عن نصف مقاعد مجلس النواب المقبل، مثلاً، مما يؤهله دستورياً للتفرد بتشكيل الحكومة، فإن مثل هذا الفوز الساحق ينبغي الا يعميه عن رؤية مخاطر التفرد بكل الحقائب الوزارية ناهيك عن ان التفرد بها ليس في مصلحته كحزب، وعليه فإن في امكانه اخذ نسبة من مقاعد السلطة التنفيذية توازي نسبة ما حصل عليه من مقاعد في مجلس النواب المنتخب او اكثر قليلاً بحيث يشرك معه في الحكومة التي سيقوم بتشكيلها ممثلين عن بعض الاحزاب الاخرى وفق حجم وثقل كل منها داخل السلطة الاشتراعية.

اما اذا لم يفز حزب بأكثر من نصف مقاعد مجلس النواب المقبل، واستطاع حزبان الفوز معاً بالغالبية المطلوبة لتشكيل حكومة ائتلافية منهما، وكان بمقدورهما التحالف والتالف، فإن ذلك يجب ان لا يغريهما بتجاهل الآخرين، بل عليهما ضم ممثلين عن اكثر من حزب آخر معهما علاوة على بعض الشخصيات الوطنية والاجتماعية، مراعاة منهما لمتطلبات المعادلة التي يلزم الحفاظ عليها لفترة مقبلة حرصاً على الوحدة والديموقراطية. وفي مقدمة تلك المتطلبات الاحتفاظ للحزب الاشتراكي بدور ضمن مؤسسات السلطة.

اما لماذا اخص الحزب الاشتراكي بالذات بهذا الامتياز، فذلك لأن المؤتمر الشعبي يتمتع ضمن اطار موازين القوى في اللعبة الديموقراطية بدور مشابه لدور «الجوكر» في لعبة الورق. فالتركيبة السياسية في اليمن تقوم الآن على اضلاع ثلاثة في الاساس، وتتمثل هذه الاضلاع في: الاصلاح، والمؤتمر، والحزب... ولم يأت هذا الترتيب هنا عفواً، بل تعمدته لأن المؤتمر يقع بالفعل في الوسط بين الحزب والاصلاح، مما يتيح له التحالف مع الاخير لو شاء وشاء الاصلاح هو الآخر، او الاستمرار في التحالف مع الحزب... اما الحزب فلا حليف امامه بدلاً من المؤتمر الا اذا استطاع ادراك فوز ساحق في الانتخابات العامة المقبلة بحيث يحصل على غالبية مقاعد مجلس النواب. وهذا غير ممكن...

ولما كان حل المشاكل التي يواجهها اليمن، وقهر الصعوبات والتحديات التي تعترض طريقه، واستئصال السلبيات التي يعاني منها، تتطلب وجود حكومة قوية وقادرة، فإن مثل هذه الحكومة يجب ان تتمثل فيها كل القوى السياسية الاساسية مهما يكن ذلك على حساب اهم شرط من شروط الديموقراطية، الا وهو وجود معارضة قوية باعتبار الحكم في النظام الديموقراطي يقوم على وجود سلطة ومعارضة، لا على وجود سلطة فقط. انما لا باس في هذا الى حين، ما دامت مصلحة الوطن تقتضي وجود سلطة قوية ومعارضة غير قوية كما يجب ان تكون. وبهذا نضمن قيام حكومة وفاق وطني وبرلمان وفق نتائج صناديق الاقتراع. ومثلما هو مطلوب مراعاة الحزب الاشتراكي فإنه مطلوب ايضاً عدم تجاهل الاصلاح.

اذا كنت اؤكد على وجوب عدم تجاهل التجمع اليمني للاصلاح فذلك لأن هذا التنظيم يمثل احدى القوى الاساسية على الساحة اليمنية اليوم. وكأي تنظيم سياسي فإن الاصلاح يضم في صفوفه عناصر معتدلة واخرى متشددة. ولئلا ندع المتشددين داخله يفرضون عليه مواقفهم، ومن أجل ان نشجعهم على الاعتدال، يتحتم على القوى السياسية الاخرى الانفتاح على الاصلاح والاعتراف بحقه المشروع في المشاركة في رسم مقدرات البلاد طالما كان ملتزماً قواعد الممارسة الديموقراطية واصولها. ويخطئ من يظن ان التحفظ على حقه كفيل بحل المشكلة، او بتقليص حجم وجوده على ارض الواقع، والحيلولة دون وصوله الى مواقع في السلطة، بل ان من يذهب في التفكير هذا المذهب انما يريد في الحقيقة ديموقراطية انتقائية او موجهة، وبهذا تفتقد الديموقراطية مضمونها ومعناها.

واذا ما أجريت الانتخابات المقبلة بحرية ونزاهة، فإن نتائجها ستظهر وزن وقوة كل تنظيم سياسي... وحتى الآن نسمع لكل تنظيم جعجعة، الا ان نتائج الانتخابات سترينا من له فيها طحن ومن ليس له طحن. وعلينا ان نقبل بها كيفما جاءت لا ان نكرر ما حدث في القطر الجزائري الشقيق في الثاني عشر من كانون الثاني (يناير) الماضي حين جرى وأد المولود الديموقراطي فيما كان يشق طريقه الى النور.

ان الديموقراطية التعددية في اليمن لن تكتمل كنظام حكم ونهج الا مع اجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة، وتقبل نتائجها وكل ما يترتب عليها من تغييرات. صحيح ان لدينا الآن حريات واسعة لكن الحريات وحدها لا تكفي لتشكيل نظام ديموقراطي متكامل، وان كان من المسلم به ايضا ان اي نظام ديموقراطي لا يمكن ان يقوم ما لم تتوافر كل الحريات اولاً.

غير ان علينا ان نعرف ان الديموقراطية اذا جاءت منحة من الحكام، ولم ينتزعها الشعب انتزاعاً، لا يمكن ان تكون كما ينبغي ان تكون. كما ان علينا ان ندرك ان تطبيق الديموقراطية البرلمانية على نحو ما وصلت اليه في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة ليس من السهولة بمكان. لكن هذا لا يعني ابداً ان نبدأ من حيث بدأت تلك المجتمعات، انما



علينا سواء في اليمن او في غير اليمن من الاقطار العربية والنامية الاخرى، ان نتفهم ضرورة تطويع التجربة الديموقراطية الليبيرالية لخصائص وظروف ومقتضيات الاحوال في مجتمعاتنا. وإلا كنا كمن يحاول ان يطوي مسيرة قرون في عشية وضحاها.

ومن المهم ايضاً، لنجاح اية تجربة ديموقراطية، ان نعمل على تعميق واشاعة مبدأ الولاء لله والوطن بحيث يطغى على الولاء للحزب او للقبيلة او المنطقة. فعندما يتحقق هذا تنتفي المخاوف من امكان انحراف الديموقراطية عن مسارها الصحيح، ولا يصبح هناك اي مبرر للخشية من احتمال تحول الديموقراطية الى اداة في يد الاكثرية لممارسة طغيانها او هيمنتها على الاقلية، او من احتمال قيام المنتصر بتصفية حساباته مع المهزوم... ولا يكفي لوجود ديموقراطية حقة مجرد النص في الدستور او القانون على حق كل مواطن راشد في الانتخاب والترشيح، وانما لا بد ايضاً من توافر كل الضمانات والمقومات اللازمة لامتلاكه القدرة على ممارسة هذا الحق بحرية مطلقة.

ولما كانت المسيرة الديموقراطية في اليمن لا تزال في مستهل عمرها، فإن من الطبيعي ان لا يكون للبرامج الانتخابية الحزبية اي تأثير كبير في تشكيل خيارات الناخبين، وتقرير نتائج الاقتراع في معظم الدوائر الانتخابية، بل وأن يكون لوجاهة المرشح الشخصية او علاقاته الاجتماعية في دائرته دور اساسي في نجاحه او في فشله... وأخشى ما أخشاه ان يلعب المال هو الآخر دوراً ما في شراء اصوات بعض الناخبين بسبب صعوبة الظروف المعيشية.

واذا ما تمت الانتخابات على النحو المطلوب من النزاهة والحياد، فإن من يرتضون بنتائجها من المرشحين الذين سيخونهم الحظ ويكتب عليهم الفشل سيكونون في نظري اكثر ايماناً بالديموقراطية من اولئك الفائزين. وينطبق ذلك على الاحزاب. وعلى كل حال فإن غداً لناظره قريب... وبدلاً من الرجم بالغيب فإن من الخير والصواب ان ننتظر حتى مجيء ذلك الغد القريب في النصف الثاني من تشرين الثاني المقبل.

---

* عضو المجلس الاستشاري وعضو مجلس النواب اليمني. وزير سابق ومندوب اليمن في الامم المتحدة قبل الوحدة.



المصدر : صوت الكويت الكويتية

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

شارك فيه ٢٥ حزباً يمنياً وقاطعته السلطة

المؤتمر الوطني يدعو الى تحييد الجيش

صنعاء ـ عبدالرحمن خبارة:

بدأ «المؤتمر الوطني» اعماله امس في صنعاء بمشاركة ٢٥ حزباً وتنظيماً وعدد كبير من الشخصيات السياسية والدبلوماسية، وفيما قاطع حزب الرئيس علي عبدالله صالح (مؤتمر الشعب العام) أعمال المؤتمر، فان الحزب الاشتراكي المشارك في السلطة حضر ولكن ممثليه عادوا وانسحبوا، بعد ان سيطرت اجواء المعارضة على المؤتمر، واتهم الناطق الرسمي باسم المؤتمر الدكتور عبدالعزيز السقاف الحكومة بارتكاب اخطاء كبيرة في القرار السياسي المتخذ محلياً وخارجياً.

وقد ناقش المؤتمر ميثاق العمل الوطني ووثيقة عن الانتخابات البرلمانية المقبلة، ودعا الى توفير ضمانات حقيقية لاجراء انتخابات نيابية ومحلية حرة ونزيهة، وحمل الحكومة مسؤولية اية اختراقات امنية او اجرائية.

ودعت الوثيقة الحكومة لوضع الخطة الأمنية موضع التنفيذ لتوفير ضمانات الأمن والاستقرار للمواطن وللعملية الانتخابية والكشف عما تم التوصل اليه في التحقيقات الخاصة بجرائم العنف السياسي. وكذلك طالبت بضرورة الاسراع في اخلاء المدن الرئيسية من المعسكرات والاسلحة وتنفيذ قانون حيازة الاسلحة وضمان حياد القوات المسلحة والأمن وعدم تدخلها المباشر في الحياة المدنية للمواطن لممارسة الحقوق التي كفلها الدستور والقوانين النافذة.

كما دعت للافراج عن المعتقلين السياسيين.

حسب نص مشروع ميثاق العمل السياسي للمؤتمر الوطني

المعارضة اليمنية تدعو لتحييد الجيش ودمج الأحزاب



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء ـ عبدالرحمن خباره:

بدأ المؤتمر الوطني اليمني أمس أعماله في صنعاء وأمامه عدد من الوثائق المهمة، أبرزها «مشروع ميثاق العمل السياسي» الذي نص على الأسس والمبادىء العامة للعمل ثم وضع قواعد وضوابط العلاقة بين الأطراف الموقعة على الميثاق.

وفي ما يلي نص المشروع:

ـ إنطلاقاً من مبادىء الاسلام وقيمه السمحة ومن تراثه الحضاري ومبادىء الثورة اليمنية وأهداف الحركة الوطنية.

ـ وتأكيداً لمنجزاتها في التحرر من الاستبداد والاستعمار وإقامة النظام الجمهوري وتحقيق الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية واعتبار الشعب مصدر السلطات،

ـ ووفاء لدماء قوافل الشهداء الأبرار التي أريقت على درب الثورة والتحرر والديمقراطية والوحدة،

ـ وترسيخاً لدعائم دولة الوحدة (الجمهورية اليمنية) وحمايتها من مختلف المخاطر الداخلية والخارجية،

ـ وتعزيزاً للوحدة الوطنية والجبهة الداخلية، وتحقيقاً للمصلحة العليا للوطن والوفاق الوطني،

ـ ومن أجل السير قدماً في طريق الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان وتكريس الحوار الوطني الديمقراطي بين فئات الشعب ومختلف أحزابه ومنظماته السياسية ونقاباته ومنظماته الجماهيرية وشخصياته العامة،

ـ واستناداً الى أن الدستور هو القانون الأعلى وأساس الشرعية المنظم لعلاقات هيئات الدولة والمجتمع ولحريات وحقوق وواجبات المواطنين حكاماً ومحكومين،

ـ وسعياً نحو تمكين مختلف القوى السياسية والاجتماعية من المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار السياسي والعمل على تنفيذه في جهود التحديث والتنمية والتقدم والاصلاح، باعتبار ذلك شرطاً لا غنى عنه لاستقرار اليمن ونهوضها بدورها الطبيعي والضروري على المستوى اليمني والعربي والإسلامي والعالمي.

إيماناً بكل هذه المنطلقات وتجسيداً لها، اتفقت الأحزاب والتنظيمات السياسية والنقابات والمنظمات الجماهيرية والشخصيات العامة المشاركة في المؤتمر الوطني على إقرار هذا الميثاق، وأكدت تمسكها وتقيدها بكل ما جاء فيه نصاً وروحاً.

أولاً: الأسس والمبادىء العامة:

١ ـ تؤكد الأطراف الموقعة على هذا الميثاق أن الإسلام هو عقيدة الشعب اليمني، ومنه تستمد تشريعاته وقوانينه بروح الاجتهاد والتسامح.

٢ ـ تؤكد اطراف هذا الميثاق احترامها والتزامها بالأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصفة المدنية للدولة الواردة في دستور الجمهورية اليمنية نصاً وروحاً.

٣ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق على أهمية التمسك بالوحدة الوطنية وتعزيزها في إطار الوحدة اليمنية أساساً لاستقرار المجتمع اليمني ومصدراً لقوته وللحفاظ على السيادة الوطنية.

٤ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق تمسكها بالتعددية السياسية والحزبية أساساً للممارسة الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة وفقاً للشرعية الدستورية وهي تؤكد أن الديمقراطية بكل ما تنطوي عليه تعني الإسهام في تفعيل حياة المجتمع اليمني، والوصول الى حلول صائبة منسجمة مع ظروف الوطن وإمكاناته.

٥ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق تمسكها بحرية ممارسة العمل النقابي والجماهيري والمهني والإبداعي واحترام استقلاليته وديمقراطيته ووحدته في إطاره المهني والنقابي والابداعي الواحد.

٦ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق رفضها المطلق للعنف والارهاب بكافة أشكاله وشجبها للدعوة اليه والتحريض عليه، وتعلن تمسكها بمبدأ الحوار واحترام الرأي والرأي الآخر وإدارة الحوار حول كل الخلافات والتباينات السياسية والاجتماعية بالوسائل السلمية والديمقراطية، وعدم إثارة واستغلال أي من النعرات المناطقية او القبلية أو المذهبية تعزيزاً للوحدة الوطنية.

٧ ـ تلتزم أطراف هذا الميثاق بتحييد مؤسسات الدولة المدنية والعسكرية، وعدم استغلالها من قبل أي طرف من الأطراف لأية أغراض سياسية أو حزبية.

٨ ـ تؤكد اطراف هذا الميثاق بأن التفكير العلمي والتخطيط المدروس يعتبر أساساً للتنمية الشاملة.

٩ ـ تؤكد اطراف هذا الميثاق على ان انتماء الشعب اليمني الى الأمة العربية والاسلامية يمثل أساساً ثابتاً للهوية القومية والانتماء الاسلامي، وان الوحدة اليمنية تشكل خطوة عملية على طريق تحقيق الوحدة العربية المنشودة.



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٣ سبتمبر ١٩٩٢

١٠ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق على احترام وصيانة حرية وحقوق الانسان التي كفلها الاسلام، وتضمنها الدستور والمواثيق الدولية واحترامها الكامل لحقوق الطفل والطفولة.

١١ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق احترامها لدور العلم والعبادة ومرافق الدولة والمجتمع ووسائل الاعلام العامة ويحرم استخدامها او تسخيرها لصالح أو ضد شخص أو حزب أو تنظيم أو برنامج سياسي، أو في الصراع السياسي بين الأحزاب والتنظيمات السياسية مع تأكيدها على عدم استخدامها لتجريح أو تخوين أو تكفير شخص أو حزب أو هيئة.

١٢ ـ تؤكد أطراف هذا الميثاق التزامها بفلسفة تربوية تقوم على الثوابت والقواسم المشتركة وتسعى الى تأكيدها والى جعل كافة المؤسسات التربوية (التربية والتعليم، الشباب، الطلاب، الاعلام والثقافة) تستند عليها وتسير نشاطها في ضوئها، وصولاً الى توحيد البرامج والمؤسسات التربوية المختلفة والتي تعني توحيداً للمصادر التربوية لتنشئة جيل متجانس فكراً وسلوكاً.

١٣ ـ تلتزم أطراف هذا الميثاق ببلورة رأي عام للوقوف بوجه أية محاولة تستهدف وأد أو إفراغ الديمقراطية من مضامينها الحقيقية.

١٤ ـ إن أطراف هذا الميثاق تؤكد التزامها وسعيها لايجاد تعاون فعال بين الأحزاب والتنظيمات السياسية والجماهيرية لضمان نجاح نزاهة الاستفتاءات الشعبية والانتخابات العامة النيابية والمحلية.

١٥ ـ تتعهد أطراف هذا الميثاق التزامها بممارسة الديمقراطية في أطرها وتكويناتها المختلفة ومن خلال العلنية والمؤتمرات الدورية وانتخاب هيئاتها القيادية وفق نظمها المجسدة للديمقراطية واحترام الرأي والرأي الآخر.

ثانياً: قواعد وضوابط العلاقة بين أطراف الميثاق: تقوم العلاقة بين أطراف الميثاق على القواعد والضوابط التالية:

١ ـ الاحترام المتبادل بين أطراف الميثاق للاستقلالية الفكرية والسياسية والتنظيمية لكل منها وعدم استخدام أي من أساليب الارهاب الفكري والمادي.

٢ ـ تمسك أطراف هذا الميثاق بمبدأ الحوار الموضوعي في معالجة القضايا الخلافية من منطلق الحرص على استمرار الوفاق الوطني والاحتكام الى المصلحة العليا لليمن.

٣ ـ تأكيد أطراف هذا الميثاق على ضرورة تقيد السلطات التنفيذية باتفاقية الوحدة وسرعة تنفيذها وبشكل خاص تلك المتعلقة بوحدة المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية. وارتباطاً بذلك فإن أطراف الميثاق ترى بأن المصلحة الوطنية العليا تقتضي ضرورة الاسراع في اتخاذ اجراءات تنفيذية لإعادة تنظيم الجيش على أسس عصرية وتقوية قدرات الدفاع الوطني.. وان يضطلع الجيش بمهمة الدفاع عن حدود اليمن وسيادته على أراضيه واستقلاله الوطني وعدم زجه في قضايا الحكم والشؤون السياسية الداخلية للبلاد.

٤ ـ إلتزام أطراف الميثاق بأن أي حزب أو تنظيم سياسي طرف في هذا الميثاق يتولى المسؤولية الوزارية أو يشارك فيها عليه الالتزام بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين وعدم التمييز في تولي الوظائف العامة لأي سبب لا يتعلق بالمؤهل والكفاءة والخبرة والأهلية، وفقاً للدستور والقوانين النافذة بما في ذلك الحرص على أهمية الاستقرار الوظيفي للكادر التخصصي والفني في عملية التنمية الشاملة.

٥ ـ اتفاق أطراف الميثاق على التمسك بالحق الدستوري بالطعن بالقوانين النافذة التي تتعارض موادها مع الدستور لدى المحكمة العليا وبشكل خاص تلك التي تقيد حقوق المواطنين الأساسية والحريات العامة التي يكفلها الدستور والمواثيق الدولية.

٦ ـ تعلن أطراف هذا الميثاق احترامها لمبدأ حياد القوات المسلحة والأمن باعتبارهما مؤسسات ذات طابع وطني عام من حق الدولة وحدها انشاؤهما بعيداً عن أي طابع قبلي أو مناطقي، ولا يجوز القيام بأي نشاطات تنظيمية حزبية في أطرهما، ويلتزم الجميع بإنهاء اية علاقات تنظيمية حزبية داخل القوات المسلحة والأمن والإمتناع عن القيام بأي نشاطات تنظيمية في إطار أي منهما، كما يعلنون التزامهم بعدم إقامة تنظيمات أو تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية بأي صورة من الصور.

٧ ـ تعلن أطراف هذا الميثاق التزامها بعدم استغلال الأطفال سياسياً وحزبياً والامتناع عن القيام بأي استقطاب حزبي في أوساط التلاميذ والطلاب أو من في حكمهم دون سن الثامنة عشرة، إلتزاماً بالقوانين التي تحرم ذلك.

٨ ـ تتعهد أطراف هذا الميثاق بعدم استخدام المال العام والمرافق والمؤسسات العامة والانسانية بما يتعارض مع القوانين النافذة لمصلحة أي طرف من الأطراف وعدم زج هذه المؤسسات والهيئات في دائرة الخلافات السياسية والحزبية.



٩ ـ تعلن أطراف هذا الميثاق، أن ضمان الأمن والاستقرار، مسؤولية الأجهزة الشرعية في الدولة، ويؤكدون تعاونهم معها ووقوفهم ضد أي تدخل من أي جهة لإعاقتها عن أدائها لواجبها.

١٠ ـ تشدد أطراف هذا الميثاق على أن الأمن الشامل (الأمن الغذائي والصحي والبيئي...) للمجتمع كله في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تتحمل مسؤولية تحقيقه كافة القوى السياسية في الدولة والمجتمع كل فيما يخصه.

١١ ـ إن أطراف هذا الميثاق يشجعون كافة أشكال التنسيق والائتلاف والتحالفات والدمج بين الأحزاب والتنظيمات السياسية واعتباره حقاً يخص تلك الأحزاب.

١٢ ـ اتفقت أطراف هذا الميثاق بأن المؤتمر الوطني هو وسيلة لايجاد إجماع حول القضايا الخاصة بالوطن ويمكن انعقاده إذا اقتضت المصلحة الوطنية ذلك.

١٣ ـ تكلف أطراف هذا الميثاق الأحزاب الموقعة عليه تشكيل لجنة للتنسيق تنظم عملها مع لجنة تنسيق الاتحادات والمنظمات الجماهيرية، بقصد متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الوطني من خلال تشكيل سكرتارية من اللجنتين والشخصيات العامة يكون مرجعها لجنتي التنسيق، وتوضع لها المهام واللوائح المنظمة لعملها.

١٤ ـ تعلن أطراف هذا الميثاق مصادقتها عليه والتزامها بتطبيقه في جميع الأنشطة الاعلامية والسياسية والتنظيمية وتكون مواده ونصوصه ملزمة لكل من يوقع عليه.



المصدر : روز اليوسف
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ١٤ سبتمبر ١٩٩٢



حديث جرىء مع

وزير التعليم اليمنى :

الاغتيالات السياسية تستهدف اغتيال الوحدة اليمنية !



حوار : يوسف الشريف

قال الدكتور احمد سالم القاضى وزير التعليم العالى والبحث العلمى فى اليمن فى رده على تساؤلات روزاليوسف حول ظاهرة الاغتيالات السياسية المتبادلة : إن ما يحسبه البعض مأزقا للتجربة الديمقراطية الوليدة فى اليمن نراه لظروف تاريخية ومتغيرات داخلية وخارجية جديدة .

قلت : كيف تمت إجازة قانون التعليم الموحد فى اليمن فى ضوء المعارضة العنيفة التى بادر إليها التيار الاصولى للحيلولة دون إجازته ؟

قال : التيار الاصولى كان مصراً على ان يشكل عبر المعاهد العلمية التى يديرها دولة داخل الدولة سواء عبر ميزانيتها الضخمة التى لا تخضع للرقابة او عبر برامجها الدراسية الخاصة والتعاقد مع المدرسين من الخارج .. وقد شن التيار الاصولى حملة شعواء ضد القانون وإلى حد تكفيره من فوق منابر المساجد .. وتلك واحدة من المشكلات التى تواجه الديمقراطية والوحدة اليمنية .

●● قلت : هناك اخبار تتداول حول الاغتيالات التى تعرضت لها بعض رموز وقيادات الاحزاب وكان اليمن يعيش حالة من الفوضى الامنية .

امر طبيعى وضريبة للوحدة ، السلاح متاح للجميع ويحتاج الأمر إلى تقنين ، لكن الملاحظ على عمليات الاغتيالات السياسية دقة تدبيرها وحداثة الاسلحة المستخدمة .. وخياراتها للمستهدفين من الاغتيال ..

واصابع الاتهام تشير دائما فى اعقاب كل حادث إلى اعداء الوحدة فى الداخل وفى الخارج . الهدف إذن واضح حتى لرجل الشارع اليمنى .. أن يكفر الشعب بالوحدة وزرع الشكوك المتبادلة بين صفوف الحادبين على إنجازها ومحاولة استعادة الامتيازات الطبقية والقبلية والطائفية وكل مظاهر التخلف والتمزق التى تلاشت تدريجيا خلال مسيرة الثورة اليمنية !

●● قلت : لاشك ان الضائقة الاقتصادية التى تعيشها اليمن منذ ازمة الخليج تشكل عامل ضغط إضافيا وعقبة اساسية امام إنجاز الوحدة اليمنية ؟

● قال : عامل ضغط .. نعم ، لكنها لا تشكل عقبة امام إنجاز الوحدة باعتبارها الهدف الاستراتيجى لثورتى الشعب فى الشمال والجنوب .

نحن نشعر فى اليمن بالمرارة لإساءة فهم موقفنا من ازمة الخليج .

فالشعب عن بكرة ابيه خرج إلى الشوارع بفطرته السياسية القومية يشجب ويندد باحتلال الكويت ..

وبينما كان تقدير القيادة السياسية أن ثمة فرصة متاحة لحل الازمة سياسيا مع قدر من الصبر .. كانت هناك آراء ومواقف عربية ودولية ترى ضرورة حسم الازمة عسكريا ..

على اى حال كان جزاء اجتهاد اليمن لحل ازمة الخليج عودة مليون من المهاجرين والعاملين فى دول الخليج اى تعداد شعب الجنوب اليمنى تقريباً ، إضافة لانقطاع موارد المعونات التى كانت تقدمها لليمن ، وبالطبع تضررنا كثيرا سواء على صعيد علاقاته الخارجية او على الصعيد الاقتصادى .

●● قلت : وكيف عالجت القيادة السياسية هذه الازمات ؟

● قال : لم نغلق بابا مفتوحا للحوار والتفاهم والمراجعة لاستعادة سابق علاقاتنا مع الاشقاء فى السعودية والخليج إيمانا بتراثنا القومى والإسلامى الذى يرسخ مفهوم « الجار قبل الدار » ، وعلى سبيل المثال توصلنا مع اشقائنا فى سلطنة عمان

إلى اتفاقية مثالية لإعادة رسم الحدود المشتركة بين البلدين ، وبدأنا مع أشقائنا في السعودية جولة أولى ناجحة في جنيف خلال شهر أغسطس الماضي لتصفية أجواء العلاقات المشتركة عبر انتزاع فتيل التوتر والنزاع على الحدود .

●● قلت : وعلى صعيد معالجة الأزمة الاقتصادية ؟

● قال : الحرب الأهلية في الصومال عكست تداعياتها السلبية على اليمن في شكل آلاف النازحين .. وهذا عامل ضاعف من الأزمة الاقتصادية وتفاقم مشكلة البطالة .. ولم يكن أمامنا من خيار آخر سوى الاعتماد على الذات وتبني سياسة التقشف .. فعلى سبيل المثال تقرر الاعتماد على إعداد كوادر من المدرسين اليمنيين نظرا لانقطاع الموارد الخليجية التي كانت تتكفل بمرتبات المدرسين العرب ، واتفقنا مع أساتذة الجامعات العرب على أن ندفع نصف مرتباتهم بالعملة الصعبة والنصف الآخر بالعملة المحلية وقلصنا نسبة كبيرة من بنود الانفاق العام .

●● قلت : زيارة المستشار الألماني مؤخراً لليمن .. إلى أي مدى تندرج تحت باب استعادة اليمن سابق علاقاتها الحيوية مع دول التحالف ؟

● قال : رغم أن الزيارة كانت بروتوكولية .. إلا أنها أسهمت على نحو مقدر في تفهم موقف اليمن من أزمة الخليج .. وهو نفس الموقف الفرنسي الذي يتبناه الرئيس ميتران ،

وقد وعد المستشار الألماني بشرح أوضاع وظروف اليمن لحكومته ، لكن اليمن تعول كثيرا على مصر وعلى سوريا للقيام بدور إيجابي فاعل على صعيد رأب الصدع في التضامن العربي وتجاوز أزمة الخليج وتداعياتها وخاصة أن الظرف المصيري الذي تمر بها الأمة العربية الآن يحتاج إلى وحدة الصف والقرار العربي .

●● قلت : لاتزال هناك تساؤلات حائرة حول مصداقية وتنامي المسار الديمقراطي في ضوء الأزمات التي تواجه اليمن ؟

● قال : التجربة الديمقراطية افرزت حتى الآن نحو ٤٦ حزبا وتنظيما سياسيا ونحو مائة صحيفة ومجلة ودورية ومطبوعة ، بمعنى أن الساحة السياسية أصبحت مفتوحة على مصراعيها أمام حريات التعبير الديمقراطي .. وطرح مختلف القضايا والمشكلات التي تحتاج إلى نقد ومراجعة وبلورة دون قيد أو شرط ،

وهناك من يرى ضرورات وضع ضوابط للعملية الديمقراطية لسد ثغرات الجدل والتناحر والانقسام .. لكن القيادة السياسية لحزب مؤتمر الشعب العام والحزب الاشتراكي باعتبارها حليف الوحدة وقيادة مسيرتها على قناعة بضرورات فتح النوافذ أمام التجربة الديمقراطية حتى تتعمق جذورها ومفاهيمها وممارساتها .. وأنها قادرة دون وصاية من أحد على أن تصحح مسارها .

●● قلت : ولكن ظاهرة الانفراج الديمقراطي والتعددية السياسية تحتاج ولاشك إلى ميثاق وطني أو منفستو يحدد إطار ومضمون وأهداف العمل الوطني في هذه المرحلة تجنبا للشطط الفكري وسد الثغرات أمام التدخلات الأجنبية ؟

● قال : ذلك بالفعل ما تسعى إليه التجربة الديمقراطية من وراء دعوة مختلف الفصائل السياسية والفكرية إلى عقد المؤتمر الوطني لتحديد معالم التنافس السياسي والاتفاق على ضوابطه تجنبا للصراعات السلبية وضمان إجراء الانتخابات النيابية لبرلمان الوحدة في أجواء الحياد والحرية والنزاهة وتكافؤ الفرص !

●● وقلت للدكتور سالم القاضي وزير التعليم العالي اليمني : كونك واحداً من القيادات البارزة في الحزب الاشتراكي .. هل ثمة تفكير الآن لإعادة النظر في اسم الحزب وتوجهاته وبرامجه وأساليبه السياسية في ضوء المتغيرات الدولية والمستجدات السياسية والاقتصادية في اليمن ؟

● قال : اعتقد أن هذا التفكير وارد .. وهناك خياران في هذا الصدد .. إما أن يتم ذلك خلال الفترة الانتقالية أو بعد قيام مؤسسات الوحدة .. والأمر مرهون بانعقاد المؤتمر العام للحزب الاشتراكي لإعادة النظر في نظامه الداخلي وبرنامجه المستقبلي .. واسمه كذلك !

●● قلت : ترددت أخبار مؤخراً حول صيغة اندماجية قريبة بين الحزب الاشتراكي وحزب المؤتمر الشعبي العام .. ما مدى صحة هذه التوقعات ؟

● قال : لا اعتقد أن الصيغة الاندماجية بين الحزبين مطروحة الآن ، ولكن لا أحد يستطيع أن يصادر على المستقبل .. المطروح الآن وباستمرار تعزيز الثقة والتلاحم بين القيادتين السياسيتين وبين قواعد الحزبين . وهناك مناقشات مطروحة حول تشكيل قوائم انتخابية مشتركة تجنبا للصراع السياسي وخاصة أن الأهداف المرحلية والاستراتيجية لا خلاف حولها .

●● قلت : علي ناصر رئيس جمهورية اليمن الشعبية في جنوب اليمن سابقا الذي يتهمه الحزب الاشتراكي بأنه كان وراء أحداث ١٣ يناير الدامية في عدن .. هل ثمة اعتراض على عودته من ملجئه السياسي في سوريا المشاركة في المسيرة الديمقراطية ومشاركة أنصاره في الانتخابات النيابية ؟

● قال : أبواب الديمقراطية وصناديق الانتخاب مفتوحة أمام مساهمات الجميع دون استثناء وبلا قيد أو شرط .

في نهاية حواره مع روزاليوسف أشاد وزير التعليم العالي بالتفاهم والتفهم الكامل للمسئولين في جمهورية مصر العربية المتغيرات السياسية والتحديات الاقتصادية التي تواجه اليمن .. الأمر الذي كان وراء العديد من الاتفاقيات التي تم التوقيع عليها بين البلدين في مجالات التعاون الجامعي والأكاديمي والبحث العلمي ، خاصة المشروع الضخم الذي يستهدف استثمار الثروات البروتينية الهائلة والكامنة في البحر الأحمر .. وحل المشكلة المتكررة الخاصة باحتجاز الصيادين المصريين في المياه الإقليمية اليمنية عبر إنشاء شركة مشتركة لصيد الأسماك .■



المؤتمر الوطني يُقر ميثاق العمل السياسي

استبعاد تنظيم الانتخابات اليمنية في موعدها

المتوكل: التنسيق مع الاشتراكي ينتظر عودة البيض

صنعاء: من حمود منصر

استبعدت مصادر مسؤولة في اللجنة اليمنية العليا للانتخابات امكانية اجراء الانتخابات العامة قبل نهاية الفترة الانتقالية في ٢٢ نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل. وأوضحت في تصريح خاص لـ «الشرق الاوسط» ان الفترة الزمنية التي حددتها اللجنة مسبقا للاعداد والتحضير لاجراء الانتخابات لا تتناسب مع ما تبقى من الوقت.

وكانت اللجنة العليا للانتخابات قد حددت مدة ٨٠ يوما للاعداد للانتخابات، وقسمتها الى ثلاث مراحل زمنية يتم في المرحلة الاولى ومدتها شهر واحد، اقرار الدوائر الانتخابية وتقسيمها، وتكوين اللجان الخاصة بالتسجيل والاشراف على الانتخابات، وتدريبها وتجهيز كل مستلزمات وبرامج عمل اللجان الفرعية والفنية المتمخضة عن اللجنة العليا، والمرحلة الثانية ومدتها ٢٠ يوما تخصص لتسجيل الناخبين، ثم المرحلة الثالثة ومدتها شهر وتخصص للطعون والدعاية الانتخابية ثم الاقتراع في آخر يوم منها.

وعلمت «الشرق الاوسط» من مصادر وثيقة الاطلاع ان اكثر من ٨٠ في المائة من اعضاء اللجنة وقعوا في اجتماع امس الأول مذكرة عبروا فيها عن عدم اقتناعهم بسير العمل، ويعتزمون - بعد اطلاع رئيس اللجنة عليها - ادراجها ضمن محاضر اجتماعات اللجنة، بسبب عدم استكمال مناقشة واقرار مشروع اللائحة الداخلية، الذي تمت احالته في اجتماع امس الاول الى رئيس ونائب رئيس اللجنة ومقررها للبت فيه قبل عرضه على بقية الاعضاء لاقراره. ويقترح بعض الاعضاء توجيه رسالة الى رئيس واعضاء مجلس الرئاسة لابلاغهم بعدم امكانية اجراء الانتخابات قبل يوم ٢٢ نوفمبر المقبل، وحث مجلس الرئاسة على البحث عن مخرج قانوني قبل ان تقع البلاد في حالة فراغ دستوري.

ويحمل اعضاء اللجنة مجلس الرئاسة مسؤولية عدم التمكن من اجراء الانتخابات قبل نهاية الفترة الانتقالية، بسبب تأخير تشكيل اللجنة، والخلافات التي كانت دائرة بين «شريكي الحكم» حول قائمة الاعضاء وشخص رئيس اللجنة، فضلا عن ذلك يحملون المجلس ذاته مسؤولية عدم تمكن اللجنة من اقرار اليات عمل محددة، يتم على ضوئها توزيع الاختصاصات والمسؤوليات، والواجبات وفق مقتضيات العمل بدءاً برئيس اللجنة ونائبه ومقررها. وانتهاء باللجان الاخرى الفرعية.

ومن ناحية اخرى واصل المؤتمر الوطني العام للاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية والشخصيات الوطنية اليمنية مناقشة وثيقة الخطوات التنفيذية لتهيئة البلاد لاجراء الانتخابات. والقضايا التي وردت في تقرير رئيس اللجنة التحضيرية. وقد تركز العمل خلال جلسة صباح امس على ادخال بعض التعديلات على بنود الوثيقة، وتحويلها من بنود ومبادئ عامة للاتفاق عليها الى مطالب تلتزم بها الاحزاب السياسية، وتسعى لطرحها على السلطات الحاكمة لتحقيقها، ومن ابرز تلك المطالب توفير الضمانات الكفيلة لاجراء انتخابات حرة ونزيهة.

وقد شكلت لجنة صياغة من ٧ اعضاء لدراسة الوثيقة والمقترحات المضمنة في تقرير اللجنة التحضيرية، باعتبارها تلامس قضايا اساسية تتصل بقانون الخدمة المدنية وقانون الادارة المحلية، ومعالجة مشكلات الاراضي والممتلكات العامة في كافة انحاء الجمهورية مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المالك والمنتفع، والمطالبة بالاستقلال الفعلي للقضاء، وابعاد الأمن والجيش عن العمل الحزبي، والشروع الفعلي في اعادة تنظيم ودمج القوات المسلحة والالتزام باحكام الدستور.

وقد التزم المؤتمر بتشكيل لجان شعبية من الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات المستقلة، لتعزز جهود اللجان الرسمية المكلفة بتسيير اعمال الانتخابات، واعادة النظر في الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتفعيل دوره بما يحقق ضمان استقلاليته والمحافظة على المال العام وعدم الصرف من خارج بنود الموازنة العامة. ووضع معالجات جادة للحد من الفساد الذي عم مرافق الدولة، والتوجه لوضع حلول لمعاناة المواطنين المعيشية والصحية والتعليمية على كافة المستويات.

وقد وافقت اللجنة مساء امس الاول على ميثاق العمل السياسي بين الاحزاب والتنظيمات خلال الجلسة الثالثة من جلسات المؤتمر، ومن المتوقع ان ينهي المؤتمر اعماله غداً بالاعلان عن عدد من القرارات والتوصيات التي ستسعى الاحزاب الى طرحها امام الحزبين الحاكمين، وبخاصة ما يتعلق بالقضايا الملحة المرتبطة باجراء الانتخابات. حيث تم تمديد اعمال المؤتمر يومين اضافيين.

وقد أكد يحيى المتوكل - عضو اللجنة العامة رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام - في تصريح لـ «الشرق الاوسط» ان الحوار مستمر بين اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي والمكتب السياسي للحزب الاشتراكي حول مختلف القضايا الوطنية الراهنة.

وقال: «ان كل الخيارات بما في ذلك خياري التحالف الاستراتيجي، والدمج ضمن القضايا التي يجري التحاور بشأنها، الا ان القناعات بدأت تتجه بشكل اكثر نحو خيار التنسيق بين الشعبي والاشتراكي خلال مرحلة الانتخابات وتحديد الغايات التي سيتم الاتفاق عليها». وأكد انه لن يتم حسم هذه القضايا - التي اتفق عليها بشكل نهائي - الا في حال وجود الامين العام للحزب الاشتراكي علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة اليمني، وذلك حتى لا يحدث اي تنصل عنها من جانب الحزب الاشتراكي في المستقبل. واشار الى «انهم في انتظار عودة الامين العام الذي يوجد حاليا في مدينة عدن، بعد ان قضى عدة اسابيع في حالة اعتكاف سياسي في محافظة حضرموت بسبب الخلافات بين الحزبين الحاكمين». وحول موقف الحزبين الحاكمين من عقد المؤتمر الوطني بعث المتوكل يوم امس الاول رسالة جوابية الى نظيره جار الله عمر - عضو المكتب السياسي سكرتير الدائرة السياسية للحزب الاشتراكي اليمني - اوضح فيها ان علاقة المؤتمر والحزب اتسمت بالثقة والمسؤولية، وان لجنة التنسيق للمؤتمر والاشتراكي اتخذت في اجتماع سابق قراراً مشتركاً بضرورة المشاركة في المؤتمر الوطني، وحددت سلفاً الأسس التي يتم الاشتراك على اساسها في هذه الفعالية والمتمثلة في تعديل اسم المؤتمر الوطني الى اية تسمية تعبر عن مدلول الوفاق والتفاهم بين جميع التنظيمات والاحزاب وكذا تحديد جدول المواضيع التي ستناقش..

الشيخ عبد الله الأحمر لـ«الشرق الأوسط»

أيدوا قانون التعليم لضرب قواعدنا في اليمن

صنعاء: من حمود منصر

نفى الشيخ عبد الله الأحمر زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح ان تكون معارضة التجمع لقانون التعليم في اليمن تستهدف تحقيق مكاسب انتخابية. واوضح ان القانون بأكمله غير صالح، قائلا «تقدمنا بعدة طعون في هذا القانون، واجراءات مناقشته في مجلس النواب» و«قد ركز الحزب الاشتراكي ومن على شاكلته من المؤتمر الشعبي على تمرير هذا القانون، لانهم يعتبرون المعاهد العلمية (ذات التعليم الديني) قاعدة من قواعد تجمع الاصلاح».

ورأى ان توحيد التعليم يقضي على تنوع التخصصات.

جاء ذلك في مقابلة خاصة مع «الشرق الاوسط»، تضمنت رأي الشيخ الاحمر في عدد كبير من القضايا السياسية اليمنية، أكد فيها ان معارضة التجمع للدستور قبل اعلان الوحدة لم تتناول فقط المادة الاولى الخاصة بأن تكون «الشريعة الاسلامية مصدر القوانين جميعا»، وإنما شملت مواد أخرى كثيرة. وقال ان هذا الدستور «خارب» في اصله، ولم يسحب التجمع معارضته له، إلا لرغبته في عدم معارضة الوحدة بين شطري اليمن، من خلال معارضته للدستور.

وذكر انه يسخر علاقاته «مع المملكة العربية السعودية ومع المسؤولين فيها لخدمة الصالح العام ولخدمة اليمن، سواء قبل ازمة الخليج أو بعدها». وأضاف «أنا مقتنع بأن اليمن والمملكة العربية السعودية لا يمكن إلا ان يكونا متعاونين، لأن بين الشعب اليمني وشعب المملكة من القواسم المشتركة ما لا يوجد بين اي شعبين آخرين».

وأشار الاحمر الى ان تأسيس التجمع اليمني للاصلاح حدث في اطار نظام التعددية السياسية، بعد ان كان هو نفسه عضوا في اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

الشيخ عبد الله الأحمر في حديث لـ الشرق الأوسط

سالم صالح أقر بتطرف إعلام الحزب الاشتراكي

الدستور غير صالح والشعب قاطع الاستفتاء عليه

صنعاء : من حمود منصر

كان الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر شيخ مشائخ حاشد، ورئيس الهيئة العليا للجنة التحضيرية لحزب التجمع اليمني للاصلاح - يرفض الحزبية، فأصبح على رأس اكبر حزب حالياً في اليمن، جمع فيه بين العناصر الاجتماعية التقليدية والاخوان المسلمين والاصوليين، ويدير من منزله الكائن في ضاحية الروضة شمال صنعاء شؤون الحزب وحاشد في آن واحد معاً.

التقته «الشرق الأوسط» في منزله، وسط حشد من الرجال، وبعض الشبان العائدين من أفغانستان. وركز اللقاء على قضايا الساحة اليمنية وسط أعاصير العنف والجدال السياسي، واقتراب ساعة النهاية للفترة الانتقالية مع الإعداد للانتخابات العامة في اليمن... كل قضايا الحوار مع الأحمر في السطور التالية:

● **تتفاعل في الساحة اليمنية عدة قضايا محورية على رأسها قضية الانتخابات العامة المرتقبة، كيف يستعد حزب التجمع اليمني للاصلاح لخوض معركة الانتخابات وما هي القضايا التي سيطرحها في حملته الانتخابية؟**

- الانتخابات في حقيقتها معركة سياسية ودعائية وإعلامية تدخل فيها المزايدات وأشياء كثيرة أخرى.

وأهم شيء بالنسبة إلى هذه المعركة من وجهة نظرنا في تجمع الاصلاح هو التمسك بالديمقراطية والمصداقية وأن تكون الانتخابات بعيدة عن هيمنة السلطة واية اغراض اخرى كالدس والغش والتحايل. فإذا سارت الانتخابات في مسار ديمقراطي سليم وصحيح ليس فيه أي تدخل من أية قوة كانت لاسيما السلطة، وإذا لم تتعرض لأي تدخل من قبل السلطة وأساليبها، سواء بالترهيب أو الترغيب أو بالاغراءات والتحايل، فإن ذلك هو الشيء المطلوب بالنسبة الينا في تجمع الاصلاح، وستكون النتيجة مقبولة بالنسبة لنا، مهما كانت وكيفما تكون.

● **البعض يتساءل باندهاش لقبول تجمع الاصلاح تمثيله في اللجنة العليا للانتخابات بعضو واحد رغم ثقله، في حين مثل الحزبين الحاكمين ستة أعضاء، وهناك أحزاب صغيرة اخرى تمثلت على قدم المساواة مع الاصلاح، كيف قبلتم هذا التمثيل الضعيف؟**

- الدليل على تسامح الاصلاح وحرصه على أن تسير الأمور دون تعقيد وبدون عراقيل هو هذا القبول، اي اننا قبلنا بأن يمثلنا عضو واحد في هذه اللجنة الموسعة، التي تضم ١٧ عضواً، بينما الناصريون لهم ثلاثة اعضاء وهم لا يقاسون بالنسبة إلى التجمع، والأحزاب الصغيرة مثل كل منها بعضو، في حين أن المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اخذا نصيب الأسد.

ثم اننا قبلنا بأن يكون لنا ممثل واحد في هذه اللجنة حرصاً على تجنب التعقيدات، ولكي تسير الأمور بسرعة، حتى لا توجد للحزبين الحاكمين اية ذريعة لعرقلة الانتخابات، او تأخيرها.

● **في البلدان الديمقراطية تتنافس الأحزاب في الانتخابات من خلال طرح برامج معينة، تتضمن القضايا التي تعتقد أنها تجذب الناخبين لصالحها، كقضايا الصحة او الاقتصاد او البطالة او التعليم، ما هي القضايا التي يعتزم حزبكم طرحها في الحملة الانتخابية المقبلة لحشد الناخبين لتأييد مرشحيه؟**

- كل هذه القضايا والمعاني التي طرحتها، لا شك ان كل الاحزاب ستطرحها بما فيها تجمع الاصلاح،



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

لان القضايا الاقتصادية تهم الجميع، والكل سيزايد فيها ومثلها القضايا الصحية والتعليمية وغيرها. والشيء الذي يهمنا هو الصدق، وان تكون الأمور مبنية على الصدق، وعلى أسس اسلامية مستمدة من الكتاب والسنة، وعلى ان تظل الشريعة الاسلامية هي السائدة في كل شيء.

المؤتمر الوطني

● دعا التجمع اليمني للاصلاح قبل ما يزيد عن شهر تقريباً لعقد مؤتمر وطني للوحدة والسلام، واصدر بياناً تضمن عشرة مطالب رئيسية، وشكل لجنة تحضيرية للمؤتمر. إلى اي مرحلة وصل الاعداد لعقد هذا المؤتمر؟

ـ لا تزال الدعوة لعقد المؤتمر قائمة، ولم يحدد حتى الآن موعد عقده. وكما تعرف أن من بين أهداف الدعوة لعقد المؤتمر، مطالبة الحزبين الحاكمين بالاسراع لإنهاء الفترة الانتقالية واجراء الانتخابات في موعدها، وهذان المطلبان هما الأكثر أهمية في الوقت الراهن، ونحن نرى الآن أن الدولة سائرة باتجاه انجازهما. وتصريحات الرئيس والمسؤولين واضحة حول الالتزام بانهاء الفترة الانتقالية في وقتها واجراء الانتخابات، والأمور تتم حتى الآن دون عقد المؤتمر.

● هل يعني هذا انه إذا جرت الانتخابات، وانهيت الفترة الانتقالية في موعدها، يكون المؤتمر قد فقد مبررات عقده؟

ـ لا، ولكن هذه أهم مبررات الدعوة لعقد المؤتمر، وإذا وجدنا أن هناك اي تراجع فإن المؤتمر سيعقد لمواجهة هذا التراجع.

● الملاحظ أن ظاهرة عقد المؤتمرات اخذت تتسع في اليمن بشكل لافت للنظر، فهناك الآن المؤتمر الوطني، ومؤتمر الأحزاب والمنظمات، وقبله مؤتمر التلاحم الوطني، والمؤتمر التضامني لحاشد، ما هو موقفكم في تجمع الاصلاح من هذه المؤتمرات؟

ـ موقف الاصلاح من المؤتمر الوطني هو موقف المتحفظ، اما مؤتمر التلاحم الوطني، او ما يسمى بالمؤتمر التضامني لحاشد، فهما في حقيقة الأمر مجرد مسميات اكثر منها وجوداً، ومعروف من هو الدافع والمخطط لهما.

● هل تعتقدون انهما جزء من تكتيكات سياسية؟

ـ نعم، هي تكتيكات سياسية، ولا تخرج عن إطار المسميات فقط.

احداث العنف

● قلتم في حديث صحافي نشر أخيراً ان أحداث العنف التي شهدتها اليمن في الآونة الأخيرة مبالغ فيها، هل تعتقدون انها لو تكررت لن تؤثر على الانتخابات؟

ـ أولاً نحن نرفض العنف، وما جرى من أحداث إلى الآن لا تؤثر. اللهم إذا كان هناك قوى خفية ستطور أساليبها، وتصعد مثل هذه الحوادث، فنحن نتهم هذه القوى بالعمل ضد الديمقراطية أياً كانت.

إعلام متطرف

● أحد السياسيين اليمنيين الكبار قال في تصريحات صحافية نشرت أخيراً ـ إن وسائل الاعلام الحزبية اليمنية يسيرها المتطرفون حزبياً، هل ينطبق هذا القول على اعلام تجمع الإصلاح؟

ـ اعتقد انه كان صادقاً في قوله، وينطبق هذا على اعلام الحزب الاشتراكي.

● المعارك الاعلامية غالباً ما تدور بين صحف تجمع الاصلاح وصحف الحزب الاشتراكي، ماذا عن اعلام الاصلاح؟

ـ نعتبر تصريح الاخ سالم صالح ـ رعاه الله وهو من الناس المعتدلين ـ اعترافاً منه بأن اعلام الحزب الاشتراكي متطرف، اما نحن لا نعترف بذلك بالنسبة إلى اعلامنا.

● هل سترشحون انفسكم لمنصب ما في الدولة؟

ـ سنخوض الانتخابات العامة أولاً، وبعد ان ننتهي منها سيكون لكل حادث حديث، لانه حتى الآن يعتبر الحديث في هذا الموضوع سابقاً لأوانه.

● كنتم ترفعون شعاراً يقول «إننا نرفض الحزبية سواء جاءت بمسوح الرهبان، او بقرون الشيطان»، كيف تراجعتم عن هذه القناعة وقبلتم بان تكونوا على راس حزب سياسي الآن؟

ـ هذا الشعار من اقوال حكيم اليمن القاضي عبد الرحمن الارياني، والحقيقة كنا نرفض الحزبية باقتناع، ولا نرى فيها مصلحة للشعب اليمني، لانه شعب مسلم، وتركيبته الاجتماعية تقليدية وطنية، ونرى ان الحزبية يمكن ان تؤثر على هذه التركيبة التي نعتز بها ونفتخر. انما حرصاً منا على الوحدة وحباً فيها قبلنا بما جاءت به، وقلنا ما دام سيكون هناك حزبان سيفرضان على اليمن، وسيحكمانها، فإن التعددية افضل من دكتاتورية الحزبين أو الحزب الواحد.

● معنى ذلك انكم قبلتم بالحزبية للضرورة دون اقتناع؟

ـ طبعاً للضرورة، لانه ما دام سيوجد حزب او حزبان في اليمن، فالتعددية أفضل. اما لو عملنا مقارنة فانا افضل ما كنا عليه.

مسؤوليات متعددة

● كيف توفقون بين إدارة الحياة بصفتكم زعيماً لحاشد، والحياة الحزبية والسياسية بصفتكم رئيساً للتجمع اليمني للاصلاح؟

ـ لا يكتنف الأمر اية صعوبة.

● الا تجدون تعارضاً او على الاقل تفاوتا بين المسؤوليات التقليدية والحياة السياسية الحزبية؟

ـ ليس هناك اي تناقض، القبائل اليمنية قبائل حضارية، لديها نزوع وطموح نحو التطور والازدهار، وقابلية للنظام، وللالتزام بالقانون، وعندها ايضا روح حضارية قديمة بخلاف العشائر في افريقيا وفي بعض البلدان الأخرى. ثم اننا نستغرب من بعض الاعلاميين الذين يأتون من الخارج



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

لزيارة اليمن عندما ينظرون الى القبائل اليمنية من نفس الزاوية التي ينظرون منها الى قبائل جنوب السودان او وسط افريقيا!! القبائل اليمنية تختلف في تركيبتها عن القبائل الاخرى في اي بلد في العالم، ومشائخ القبائل هم الذين قدموا رؤوسهم، وارواحهم ضحايا في سبيل تطور اليمن، واخراجها من حالتها المأساوية التي كانت تعيشها قبل الثورة الى الحالة المزدهرة، التي وصلت اليها بعد الثورة. ودماء مشائخ القبائل هي التي سفكت على يد الامام في ميادين الاعدامات قبل الثورة، وهي التي سالت على كل جبل، وسهل، وواد دفاعاً عن الثورة والجمهورية.

● قلتم في حديث مع احدى الصحف العربية نشر مؤخراً «إن القبيلة جزء من الدولة، وانها تتولى حمايتها». هناك من فسر هذا القول بانه من خلال هيمنة القبيلة على المؤسسة العسكرية في اليمن، ما هو تعليقكم على هذا التفسير؟

- المؤسسة العسكرية مؤسسة يمنية محضة ليس فيها اي هيمنة للقبيلة مطلقاً، والضباط او العساكر عندما يدخلون الى القوات المسلحة عندنا في اليمن، لا يعتبرون انفسهم يمثلون قبائلهم بخلاف اخواننا في المحافظات الجنوبية، حيث لا تزال عندهم هذه الروح، اما في الشمال فالجندي عندما يدخل الجيش يصبح ملكاً للشعب ويمثله بكامله.

المؤسسة العسكرية

● البعض لا يتردد عن القول بان هناك هيمنة لحاشد على المؤسسة العسكرية، من خلال تحالف رموزها الشيخ عبد الله الاحمر، والرئيس علي عبد الله صالح، والشيخ العميد مجاهد ابو شوارب، حيث تحتكر مواقع القيادة العسكرية بيدها، بماذا تردون على هذا القول؟

- هذا طرح غير صحيح على الاطلاق، وكما قلت سابقاً، ان المؤسسة العسكرية تمثل اليمن كاملاً، وهي ملك اليمن، واي جندي سواء من سنحان، او من حاشد، او من ارحب، او من تعز، او من يافع هو جندي الدولة، وضابط الدولة، وخادم الشعب، وحارس لمكاسبه ودرع للوطن.

ولا يوجد اي تأثير لأي تحالف قبلي، ولهذا نحن نطالب بتطبيق المادة التي وردت في الدستور، وهي ان كل جندي او ضابط في القوات المسلحة والامن له انتماء حزبي، فإن عليه ان يخرج من هذا الحزب او ذاك، وان يقطع صلاته الحزبية والتنظيمية، وان يبتعد عن الانتماءات السياسية، وان يظل جندياً وضابطاً في الجيش تابعاً للدولة، مهما كانت الدولة، وأياً كان الحزب الذي على رأس الدولة. لأن الجندي مهمته حماية الشرعية وسيادة الوطن.

● ماذا سيكون موقف تجمع الإصلاح اذا تحالف الحزبان الحاكمان او اندمجا في حزب واحد قبل إجراء الانتخابات؟

- نحن لا نعارض اي شيء يتفق عليه الحزبان الحاكمان لمصلحة اليمن والديمقراطية، وليس فيه اي التواء او خطر عليها. لكن اي عمل يكون فيه تآمر على الديمقراطية نحن نعارضه، وسنواجهه مهما كان.

● انتم متحالفون مع المؤتمر الشعبي، ومختلفون مع الحزب الاشتراكي حول كثير من القضايا، كيف ستتعاملون في تجمع الاصلاح مع اي تحالف او اندماج بين الحزبين الحاكمين اذا تم ذلك خاصة انتم متحالفون مع احدهما ومختلفون مع الآخر؟

التجمع والمؤتمر

- ليس هناك تحالف بين تجمع الاصلاح والمؤتمر الشعبي، وانما هناك صيغة حوار للتنسيق، وهذه الصيغة موجودة بيننا، وبين الحزب الاشتراكي، والبعث والرابطة، وهناك حوارات بيننا وبين كثير من الاحزاب، وليس هناك قطيعة بيننا وبين اي حزب. انما هناك ثوابت وقواسم مشتركة كثيرة بيننا وبين المؤتمر الشعبي العام، ومنها ان الميثاق الوطني هو الدليل النظري لنا جميعاً.

● أسستم حزب تجمع الاصلاح بالرغم من عدم اعلان استقالتكم من المؤتمر الشعبي العام، هل ما زلتم تحتفظون بعضويتكم في حزب المؤتمر؟

- لم يبق لي اي ارتباط باللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام، ولا بعضويته، لاني تبنيت قيام تنظيم التجمع اليمني للاصلاح، وهو مستقل. ثم انه يوجد كثيرون غيري ممن خرجوا من المؤتمر الشعبي بعد اعلان التعددية.

والمؤتمر الشعبي كان عبارة عن مظلة تضم تحتها كل القوى السياسية، سواء ما كان يسمى بالاخوان المسلمين - الذين هم الآن جزء من تجمع الاصلاح، او البعثيين، او الناصريين، او الاشتراكيين، او حتى الشيوعيين. وانا كنت من جملة هؤلاء، حيث لم يكن يوجد اي تنظيم سياسي معترف به سوى المؤتمر الشعبي العام في الشمال سابقاً.

لكن عندما جاءت التعددية، رأينا انه لا بد ان يكون لنا تنظيم سياسي خاص بنا، فتبنينا قيام التجمع اليمني للاصلاح. وضم في إطاره الكثير من المشائخ والعلماء والمتعلمين والشباب والمثقفين والتجار من كل فئات الشعب، ومن كل مناطق اليمن من المهرة الى صعدة.

حساسيات الأجنحة

● لكن من المعروف ان تجمع الاصلاح عبارة عن تحالف بين جناحين اساسيين، جناح بزعامتكم، وجناح الاخوان المسلمين بزعامة الشيخ عبد المجيد الزنداني وعبد الوهاب الانسي، على اي اساس تم هذا التحالف، وهل يوجد انسجام كامل بين طرفيه الآن؟

- أولاً، نحن لسنا جناحين، وانما شخصية واحدة، وكيان واحد، وكتلة واحدة، وبنية واحدة. وهذه البنية ضمت الشيخ والعالم والفلاح والتاجر والشاب من كل فئات الشعب، ولا يوجد بيننا اي



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٥ سبتمبر ١٩٩٢

اختلاف، ولا اي انقسام مثل ما يروج بعض المغرضين. وعندما كونا التنظيم لم ندخل فيه ككتل، وانما دخلنا بأشخاص، فأنا واحد من المشائخ، والاستاذ عبد المجيد الزنداني واحد من العلماء.

● يقال بان قيادات الاخوان المسلمين في تجمع الاصلاح هم الذين يتبنون مواقف متشددة من بعض القضايا، بينما الشيخ الاحمر يتسم بالمرونة، الا يفسر هذا القول وجود اختلافات داخل تجمع الاصلاح؟

ـ بالنسبة الى الآراء، هناك آراء مختلفة بين كل التنظيمات وبين كل القوى، بل وبين التكوينات داخل التنظيم الواحد، ولا يمكن ان تكون نظرة الناس للامور واحدة، ثم ان اختلاف الآراء يعبر عن الديمقراطية، وعندما تحتدم الآراء والمواقف داخل الهيئات واللجان تحسم الامور بالتصويت عليها.

● البعض يقول بوجود تيار اصولي في اطار تجمع الاصلاح اليمني، وان لهذا التيار علاقات مع جماعات اصولية في بعض البلدان العربية. ما مدى صحة هذا الطرح؟

ـ تنظيمنا في حقيقته تنظيم يمني بحت، وشعبنا اليمني شعب مسلم، والشريعة الإسلامية هي السائدة والمعمول بها، لا سيما في ما كان يسمى اليمن الشمالي قبل الوحدة. ولم يكن لدينا قوانين وضعية، ولا دساتير مخالفة للشريعة الإسلامية، وانما كانت الشريعة هي النافذة. ولا تزال الحمد لله هي السائدة حتى الآن، ولهذا ليس هناك ما يجعلنا نلجأ الى ما يجري في الجزائر او في مصر، او غيرها. لان ما يهمنا نحن في اليمن هو ان نحافظ على الشريعة سائدة ونافذة، اما في تلك البلدان فإنهم يطالبون بإعادة الشريعة لانهم فقدوها.

● نشرت بعض الصحف قبل عدة اسابيع ان الشيخ ناجي الشائف شيخ مشائخ بكيل والعضو البارز في قيادة حزبكم يعتزم تأسيس حزب سياسي خاص به، ما هي حقيقة الخلافات التي كانت تدفع بالشائف الى الخروج من تجمع الاصلاح؟

ـ بحمد الله تجاوزنا تلك الخلافات وسويناها، وهي خلافات على اشياء بسيطة.

● هل كان الخلاف سياسياً، ام قبلياً؟

ـ ... يعني ... حساسيات، وبعضها حول اشياء صغيرة. ولكن تجاوزناها. والشائف عزيز علينا، وله مكانته في التجمع اليمني للاصلاح، وفي اوساط القبائل وليس ثمة اي خلاف بيننا الآن.

● فسرت تلك الخلافات من قبل بعض المراقبين في حينها انها، قبلية خاصة بعد افتتاحكم لمقر فرع الاصلاح في محافظة صعدة، وهي منطقة تابعة لبكيل، وانتم من حاشد ما تعليقكم على هذه التفسيرات؟

ـ حكاية حاشدي وبكيلي انا تجاوزتها، والحمد لله اعتبر نفسي ملكا للقبائل اليمنية، وللشعب اليمني جميعاً، ولم يعد عندي اي نزوع كهذا.

● يقال بانكم تمنعون على ابناء حاشد الانتماء الى اي حزب سياسي آخر، كيف تقبلون ان تكونوا على رأس حزب سياسي، وانتم تغلقون مناطق حاشد في وجه الاحزاب الاخرى؟

ـ هذا ادعاء غير صحيح، في مدينتي وقريتي مدينة خمر ـ يوجد مكتب للحزب الاشتراكي.

أسس التحالف

● اثار التحالف الذي تحقق مؤخرا بين تجمع الاصلاح وحزب البعث تساؤلات كثيرة، خاصة ان العداء بين الاخوان المسلمين والبعثيين تاريخي، اذ يصفون البعث بالعلمانية، ما هو الاساس الذي اقيم عليه هذا التحالف؟

ـ الذي تم بين حزب البعث وتجمع الاصلاح هو تنسيق وليس تحالفاً. ثم اننا لم نتفق على التنسيق الا بعد ان اتفقنا على ان الاسلام عقيدة وشريعة، لان ما كان بعض العلماء يأخذونه على البعثيين هو اعتبارهم الاسلام عقيدة فقط. فلما تم الاتفاق على ان الاسلام عقيدة وشريعة، ووضع في الصيغة التنسيقية التي بيننا وبينهم كانت هي الاساس الذي يقوم عليه التنسيق، ولم يبق اي تحفظ للاصلاح، واذا كانت هناك خلافات بين البعث والاخوان المسلمين في الماضي، فالتجمع اليمني للاصلاح تنظيم ناشئ، والاخوان المسلمين جزء منه.

● الم يكن للعلاقات الشخصية التي تربطكم بالعميد مجاهد ابو شوارب دور في التقارب الذي حصل بين البعث وتجمع الاصلاح؟

ـ كانت عاملا مساعدا سهلت التقارب، ثم انه يوجد بيني والمشاركين من المشائخ الجمهوريين من جهة، وبين البعثيين من جهة ثانية مواقف مصيرية منذ بداية الثورة في الدفاع عنها، والوقوف في خندق واحد سواء ضد القوى الملكية في الستينات، او القوى الماركسية في السبعينات.

نحن والبعث كنا في خندق واحد، وخضنا معا نضالا مشتركاً عبر مراحل للحفاظ على الثورة والجمهورية والعقيدة.

قانون التعليم

● يقال بان المعركة الاخيرة التي عارض فيها تجمع الاصلاح قانون التعليم كان الهدف منها الكسب للانتخابات، والدفاع عن المصالح المالية له، بماذا تردون على هذا؟

ـ المعركة ضد قانون التعليم لم تكن من اجل كسب انتخابي على الاطلاق، ورأينا كان واضحاً، وهو ان القانون بكامله غير صالح، لانه قانون ممسوخ في ثوابته، وفي اسسه، وغير صالح للتعليم على الاطلاق.

وطالبتنا بتعديله، او بوضع صيغة مشروع آخر لم تكن من اجل معركة انتخابية، وانما لان القانون غير صالح. وقد تقدمنا بعدة طعون في هذا القانون، واجراءات مناقشته في مجلس النواب. بالرغم من اننا نفهم أن تركيز الحزب الاشتراكي ومن على شاكلته من المؤتمر الشعبي على تمرير هذا القانون انما قصد به المعاهد العلمية اكثر من غيرها. لانهم يعتبرون المعاهد العلمية «ذات التعليم الديني» قاعدة من قواعد تجمع الاصلاح. فقصدوا من وجهة نظرهم التأثير عليها، وظنوا انهم اضرونا، وهم في حقيقة الامر نفعونا.

● كيف تنظرون في تجمع الاصلاح الى مسألة توحيد التعليم في اليمن؟

- حكاية توحيد التعليم، هي عبارة عن «كليشيه» لأنه يوجد في العالم كله معاهد وتعليم متعدد التخصصات. فلماذا لا يحرصون على توحيد الجيش؟ وتوحيد العملة اليمنية؟ ولماذا لا يحرصون ايضا على توحيد اجهزة الامن والوزارات؟

لكن نجدهم يركزون على توحيد التعليم فقط، في حين ان في دول العالم توجد مناهج متعددة، ومعاهد متخصصة، كما هو في مصر وغيره، هذا مجرد «كليشيه» للكسب السياسي فقط.

تعديل الدستور

● يجري التشاور الآن بين الحزبين الحاكمين حول ضرورة واهمية اجراء تعديلات دستورية تمس صيغة وبنية النظام السياسي ذاته، كتغيير مجلس الرئاسة الى منصب رئيس جمهورية، ونائب له، وانشاء مجلس شعبي أخر «مجلس شيوخ» او «مجلس اعيان» الى جانب مجلس النواب، هل يجدد تجمع الاصلاح طرح مطالبه بادخال تعديلات اخرى على الدستور؟

- عندما عارضنا الدستور قبل اعلان الوحدة، وقلنا انه دستور ممسوخ وغير صالح، لم نطالب بتعديل المادة الاساسية فقط، وهي ان تكون «الشريعة الإسلامية مصدر القوانين جميعا»، لأنهم قالوا «الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع» ولم تكن مطالبنا من اجل تعديل هذه المادة فحسب، وانما كانت بتعديلات لمواد كثيرة اخرى.

فالدستور فيه ثغرات كثيرة، وكل الناس يعترفون بذلك ولكن حينما طالبنا بذلك قبل الوحدة، قيل لنا اننا اذا وقفنا ذلك الموقف سنعرقل الوحدة. ولن تعلن، وهنا سنكون مسؤولين امام الشعب والتاريخ، لاننا بمعارضتنا للدستور انما نعارض قيام الوحدة، فمضينا معهم، وسحبنا معارضتنا.

وجاءت المرحلة الثانية بعد قيام الوحدة بعدة شهور حين ارادوا طرح الدستور للاستفتاء - وهو «خارب» من اصله - وقد اصبح ساري المفعول. فقلنا لماذا تريدون ان تضعوا هذا الدستور للاستفتاء؟ ولماذا تحملون الدولة ميزانية ومبالغ باهظة بشيء قد اصبح ساري المفعول؟ ما هو الغرض من هذا؟؟ قالوا: «لتثبيت الوحدة»!!

الوحدة ثابتة، ولهذا اعلنا حينها معارضتنا على طرح الدستور للاستفتاء، لان السلطة - من الحزبين الحاكمين - عملت على تمريره زوراً وبهتانا.

فالتصويت عليه كان فاشلا، والاجراءات لم تكن قانونية، وعندما قالوا أن النتيجة ٨٠ في المائة لصالح التصويت على الدستور بنعم ليس صحيحاً، لان الناس لم يسجلوا، بل قاطعوا التسجيل، والسلطة رغم ذلك اعلنت انها نجحت. وهي تعلم ان ما تم يعد زوراً وبهتاناً.

● هل تعتقدون انه حدث تزوير في عملية الاستفتاء على الدستور؟

- المسألة واضحة، الشعب قاطع الاستفتاء واكثر من ٧٠ في المائة منه لم يسجلوا.

العلاقات الخليجية

● قمتم بعدة زيارات للمملكة العربية السعودية بعد ازمة الخليج، هل حاولتم التوسط بين الجانبين خلال هذه الزيارات؟

- انا دائما اسخر علاقاتي الطيبة مع المملكة العربية السعودية ومع المسؤولين فيها لخدمة الصالح العام ولخدمة اليمن، سواء قبل ازمة الخليج او بعدها.

● ظهر قبل عدة اشهر في اليمن ما يسمى بالدبلوماسية الشعبية، وقامت عدة شخصيات يمنية بزيارات لدول الخليج، ما هي نتائج هذه الزيارات؟

- الى الآن لا استطيع ان اقول بأن هناك تأثيراً، او انه تم انجاز اي خطوة. انما مهما كانت الجهود والمساعي فهي في نهاية المطاف مفيدة.

وانا في الحقيقة علاقاتي مع الاسرة المالكة، ومع الاخوة المسؤولين في المملكة العربية السعودية طيبة واعتز بها.

وانا مقتنع ان اليمن والمملكة العربية السعودية لا يمكن الا ان يكونا متعاونين وتكون العلاقة بينهما علاقة تعاون وإخاء صادق، لان بين الشعب اليمني وشعب المملكة من القواسم المشتركة ما لا يوجد بين اي شعبين آخرين.

● هل انتم مع اقامة علاقات حزبية مالية او فكرية او تنظيمية مع احزاب اخرى خارج اليمن؟

- نحن ملتزمون بما يسمح به القانون اليمني، وبما فيه خدمة اليمن.



«الاشتراكي» و«الشعبي» يخوضان انتخابات اليمن منفصلين

عدن: من لطفي شطاره

كشفت مصادر حزبية يمنية مطلعة أن الحزبين الحاكمين (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني) توصلا - في لقاءاتهما التي تمت خلال الأيام القليلة الماضية - الى اتفاق غير معلن بالتخلي عن فكرة الاندماج الكامل حتى فترة ما بعد الانتخابات، والمشاركة فيها بقوائم منفصلة لكل منهما، على أن يستمر التنسيق في ما بينهما خلال الفترة التي تسبق الانتخابات.

ويؤكد المراقبون أن التحول الذي طرأ في علاقة الحزبين الحاكمين لتأجيل فكرة الدمج حتى انتهاء الفترة الإنتقالية، سيرفع درجة حرارة الاجواء السياسية بسبب المنافسة بينهما، خاصة أن المؤتمر الشعبي العام كان قد اشترط على شريكه في الحكم - في حالة رفض الاندماج الكامل - المشاركة في الانتخابات بقوائم موحدة.

ويعتقد المراقبون ان رفض الحزب الاشتراكي لفكرة الدمج الكامل والفوري مع المؤتمر - الذي طرحها قبل عام - هي محاولة لجمع صفوفه المشتتة بين المطالبة بعقد المؤتمر الرابع للحزب والتغيير في قيادته، وبين مساعي الحزب لوقف نزيف الاستقالات الجماعية التي تتناولها بعض الصحف الحزبية، وتقول انها وصلت الحد الذي يهدد بقاء الحزب، خاصة في تلك المناطق التي يحاول كسبها .



المصدر : الأهـــــــرام
القاهرة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

□ اليمن

استقطاب حاد فى الحياة الحزبية

فى ظل أجواء انقسام سياسى عقدت مجموعة الاحزاب اليمنية غير المشاركة فى السلطة مؤتمرا تحت مسمى «المؤتمر الوطنى» بغية اقرار وثيقتى ميثاق العمل السياسى والاجراءات التنفيذية لتهيئة المناخ لانتخابات حرة ونزيهة. وغاب عن المشاركة الحزبان الحاكمان المؤتمر الشعبى العام والحزب الاشتراكى اليمنى. ويمثل انعقاد المؤتمر الوطنى انتصارا سياسيا لمجموعة الأحزاب خارج السلطة والمنظمات النقابية والمهنية والإبداعية، خاصة بعد ان تكاثرت المناورات السياسية طوال الشهرين الماضيين، واستهدفت الحيلولة دون انعقاد المؤتمر أو على الأقل تغيير فحواه والتقليل من قيمته السياسية والرمزية.وهى مناورات قادها المؤتمر الشعبى العام وشاركه فيها بمستويات مختلفة الحزب الاشتراكى وعدد صغير من الاحزاب.

وقد بدأ الصراع على عقد المؤتمر الوطنى. الذى تحددت اهدافه الاصلية فى ان يكون اجتماعا عاما لكل القوى السياسية لاصدار وثيقة تحدد ثوابت العمل السياسى والتأكيد على الخيار الديمقراطى ايا كانت نتيجة الانتخابات القادمة - صراعا شكليا محضا دون مضمون حقيقى، ومجرد محاولة من الحزبين الحاكمين لفرض وجهة نظرهما تحت حجة انهما لن يشاركا فى عمل سياسى دون أن يكون لهما حضور يعكس اوزانهما الحقيقية فى الحياة السياسية والحزبية.

ورغم استعداد اللجنة التحضيرية ورئاستها التى تشكلت فى وقت سابق وفق اسلوب الاقتراع السرى من ممثلى الاحزاب والجمعيات والنقابات، فقد بدا واضحا أن الهدف هو منع عقد المؤتمر الوطنى او تغيير اسلوب عمله تماما. وكانت الخيارات المتاحة اما القبول بوجهة نظر الحزبين الحاكمين على حساب باقى الاحزاب، او السير فى اجراءات عقد المؤتمر الوطنى مع من يحضر من الاحزاب خارج السلطة، او الاستمرار فيما لا نهاية فى جدل عقيم حول الاجراءات الشكلية.

وقد فضلت اللجنة التحضيرية ورئاستها ممثلة فى عبدالرحمن الجفرى رئيس حزب رابطة ابناء اليمن وممثلى الاحزاب والنقابات الخيار الثانى مهما كانت الضغوط المضادة.

ومع انعقاد المؤتمر يبدو أن الحياة الحزبية اليمنية مقدمة على استقطاب حاد للغاية بين الحزبين الحاكمين من جهة، وباقى الأحزاب من جهة ثانية. الأمر الذى يبشر باعادة تشكيل الخريطة السياسية اليمنية فى الفترة الباقية التى تسبق أول انتخابات نيابية فى ظل الوحدة. ومن المرجح فى هذه الحالة أن تتجه غالبية الأحزاب التى شاركت فى المؤتمر ووافقت على وثائقه الرئيسية للمشاركة فى الانتخابات وفق صيغة تنسيق حد ادنى، والمشاركة فى قوائم متفق عليها، والتنسيق فى الترشيح والدعاية السياسية ومحاصرة الحزبين الحاكمين. يقابل ذلك مزيد من التنسيق بين الحزبين الحاكمين، والذى يطرح البعض خيار الاندماج كاسلوب افضل لمواجهة الاستقطاب المضاد واحتواء ما بينهما من توترات. وبالرغم من أن خيار الاندماج مطروح نظريا منذ ما قبل الوحدة. الا انه يعبر- من وجهة نظر قطاع كبير من اعضاء وقيادات الحزب - عن أزمة كبرى فى حياة الحزب الاشتراكى تحديدا، ويرونه مجرد عملية ابتلاع من قبل المؤتمر الشعبى العام. ولعل استقالات العديد من اعضاء الحزب مؤخرا رسالة رفض صريحة لهذا الاختيار.□

حسن أبوطالب

المؤتمر الوطني يختتم اعماله باعلان سياسي اليوم

اليمن: المؤتمر الشعبي مازال مصراً على ملتقى لكل القوى السياسية

□ صنعاء - من حسين محمد سعيد:

■ يتوقع ان يختتم «المؤتمر الوطني» اليمني اعماله في احتفال يقام في احد فنادق صنعاء قبل ظهر اليوم الاربعاء بعدما كان مدد جلساته يوماً واحداً. وعلمت «الحياة» ان اعلاناً سياسياً سيصدر عن المؤتمرين يتناول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية ورؤيته لحلها. اضافة الى جملة من القرارات والتوصيات بشان التنفيذ العملي لمقرراته. كما ستقوم لجان للمتابعة بجولات على محافظات الجمهورية لشرح الدوافع التي ادت الى انعقاد المؤتمر وقراراته وتوصياته.

من جهة اخرى اوضح السيد يحيى المتوكل عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) بالمؤتمر الشعبي العام رئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية في رده على رسالة كان بعث بها اليه السيد جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني امين الدائرة السياسية في السابع من هذا الشهر بشان موقف حزبه من (المؤتمر الوطني). وجاء في الرسالة الجوابية «ان المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني حاولا منذ اللحظة الاولى للوحدة اليمنية بكل الوسائل ومختلف الطرق العمل على توحيد الحركة الوطنية. وسعى المؤتمر الشعبي مخلصاً الى ترجمة هذه السياسة في علاقاته مع الاحزاب والتنظيمات السياسية من منطلق قناعاته الميثاقية وايمانه الراسخ بالديموقراطية وكان ولا يزال يعتقد باهمية عقد ملتقى وطني يضم كل القوى السياسية في الساحة من اجل ميثاق عمل سياسي موحد يعبر عن القواسم المشتركة بين مختلف القوى الوطنية ويساهم في عبور المرحلة الانتقالية في جو من الوفاق الوطني والسلام الاجتماعي».

تعديل اسم المؤتمر

وكشفت الرسالة ان لجنة التنسيق بين المؤتمر والحزب كانت اقرت في احد اجتماعاتها «ضرورة المشاركة في الملتقى الوطني وحددت سلفاً الاسس التي يتم الاشتراك على اساسها فيه والمتمثلة في تعديل اسم المؤتمر الوطني الى اية تسمية تعبر عن مدلول الوفاق والتفاهم بين كل التنظيمات والاحزاب وتحديد جدول المواضيع التي ستناقش (...) والاجراءات الانتخابية ومستوى التمثيل في اللجنة التحضيرية وفي رئاستها بما يحقق الوفاق الوطني».

واشار السيد المتوكل الى ان الاسس المذكورة كانت طرحت من جانبه والسيد جارالله عمر في اجتماع مشترك للاحزاب والتنظيمات السياسية «التي رحبت بالمقترحات عدا بعض الاحزاب والشخصيات (...) ورغم ذلك واصل ممثلا المؤتمر والحزب بذل محاولات الاقناع والمتابعة مع ممثلي عدد من الاحزاب الاخرى بهدف التوصل الى موقف مشترك (...) وبعد ان تعذر اقناع الاخوة المعترضين على المقترحات المشتركة المقدمة من الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي وبعض الاحزاب الاخرى شكل ممثلو المؤتمر والاشتراكي وبقية الاحزاب لجنة تحضيرية اخرى لعقد هذه الفعالية تحت اسم «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» وهو الاسم الذي كان وافق عليه الاخوة المعترضون (اللجنة التحضيرية الاولى) وهم الذين اقترحوه كبديل من المؤتمر الوطني ولكنهم ظلوا معترضين على توسيع المشاركة في اللجنة التحضيرية وانتخاب رئاسة مشتركة جديدة». ووصف السيد المتوكل في رسالته «اصرار الاخرين على موقفهم» انه «يفصح بشكل واضح رغبتهم في عقد المؤتمر من دون مشاركة المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي (...) متجاهلين كل محاولات الاقناع التي بذلها المؤتمر والاشتراكي بشكل جماعي وفردي».

مؤامرات

وفيما اعتبر انعقاد (المؤتمر الوطني) اليمني «نتيجة لتطورات مؤسفة اسفرت عن انفراد فصيل من القوى الوطنية في عقده» اعلن ان المسؤولية الوطنية تحتم على حزبه «السعي مجدداً من اجل جمع شمل الحركة الوطنية في ملتقى واحد وذلك لمواجهة المؤامرات التي تحاك ضد الوحدة والديموقراطية خصوصاً في المرحلة الباقية من الفترة الانتقالية. وقال «اننا لا نشك انكم (الحزب الاشتراكي) تشاركونا هذا الموقف وان العديد من الاحزاب والتنظيمات والشخصيات العامة لا تقل عنا حماسة في السعي الى تحقيق هذا التوجه الوطني النبيل».

وخلص في رسالته الجوابية الموجهة عشية انعقاد (المؤتمر الوطني) في ٩٢/٩/١٢ الى السيد جار الله عمر الى القول «من اجل ترجمة هذا السعي الى عمل حقيقي فان الرسائل المتبادلة ليست الوسيلة المثالية للعمل المشترك بيننا (...) اذ كنت افضل عقد اللقاءات الثنائية والجماعية لمناقشة صريحة ومسؤولة لمختلف القضايا ومنها هذه القضية (...) ومع استمرار اعتقادي بعدم جدوى الكتابة وبضرورة عقد لقاءات بيننا سواء ثنائية او على مستوى لجنة التنسيق وحتمية ذلك نؤكد الحرص الصادق والمخلص على توحيد مواقفنا من منطلق القواسم المشتركة بين تنظيمينا. ونؤكد رغبتنا الصادقة من جديد في استمرار بذل المساعي لتوحيد العمل الوطني من اجل عقد مؤتمر وطني واحد يحقق الاهداف النبيلة التي نتطلع اليها جميعاً من اجل عزة وطننا وحماية الثورة والوحدة والديموقراطية».



المصدر : الحياة (لندن)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٦ سبتمبر ١٩٩٤

عمان واليمن تحققان تقدماً في اتفاق الحدود

□ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ حققت سلطنة عمان واليمن امس تقدماً ملموساً في مجال الاتفاق على مسودة معاهدة نهائية لترسيم الحدود بين البلدين.

وافادت مصادر المفاوضين ان الجانبين اللذين عقدا امس محادثات في مسقط ناقشا عدداً مهماً من بنود مسودة المعاهدة وتوصلا الى تفاهم، وانجزا تقاربا في نص عماني للمعاهدة ادخلت عليه صنعاء تعديلات وصفت بانها «ليست جوهرية».

وابدت هذه المصادر تفاؤلاً بان تؤدي الاجتماعات التي ستستأنف اليوم والتي يرأسها من الجانب اليمني السيد اسماعيل الوزير وزير الدولة للشؤون القانونية، ومن الجانب العماني السيد محمد بن علي بن ناصر العلوي الامين العام لديوان التشريع في مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون القانونية، الى اتفاق نهائي على نص للمعاهدة خصوصا ان الجانبين يمتلكان الصلاحيات المناسبة في هذا المجال.

وتوقعت ان يعزز اجتماع للجانبين مع السيد فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون القانونية المشرف على اعمال مجلس الوزراء يعقد ظهر اليوم النتائج التي سيتوصلان اليها.

وعلى رغم انه لم يتضح حتى امس هل يستقبل السلطان قابوس بن سعيد المقيم حالياً في صلالة على بعد الف كلم جنوب مسقط الوفد اليمني ام لا، فان رغبة الطرفين في انجاز الاتفاق الذي استمر التفاوض عليه نحو اكثر من عشر سنوات تبدو قوية ومشتركة.

واعربت هذه المصادر عن اعتقادها بان امر طباعة مسودة الاتفاق اذا انجز قد يترك لمسقط تمهيداً لتوقيع قادة البلدين عليه وتحويله معاهدة قانونية دولية.

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

التاريخ : ١٢ سبتمبر ١٩٩٢

هدد بالاضراب العام اذا مددت الفترة الانتقالية

المؤتمر الوطني اليمني اختتم اعماله : القيادة الرسمية أهملت الدستور وتجاهلته



المصدر : الحيــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٧ سبتمبر ١٩٩٢

صنعاء –
من حسين محمد سعيد:

■ اختتم «المؤتمر الوطني» اليمني اعماله ظهر امس الاربعاء في صنعاء. واكد في اعلان من ٧٠٠ كلمة صدر عنه«ان «اعمال المؤتمر تكللت بالنجاح على قاعدة الاجماع (...) وان ايدينا ما زالت ممدودة وقلوبنا وعقولنا مفتوحة لكل الاخوة والزملاء الذين لم يلتحقوا بالمؤتمر الوطني وان المجال سيظل مفتوحاً لهم لتوقيع ميثاق العمل السياسي القاسم المشترك لكل القوى السياسية الوطنية».

وجاء في الاعلان «ان النهج الذي سارت عليه القيادة الرسمية اخل حتى بالحد الادنى من الشرعية واهمل الدستور وتجاهله وكل القوانين التي اصدرها طوال السنتين الماضيتين وعطل وجمد وعرقل نشاط المؤسسات الرسمية والشعبية: مجلس الرئاسة ومجلس النواب والقضاء والسلطات المحلية وحتى الاحزاب والمنظمات والنقابات واخيراً اعمال مجلس الرئاسة بعد تباعد الرئيس ونائبه».

واعتبر الاعلان النتيجة التي تمخض عنها هذا الوضع «غير السوي هي الفوضى والتدهور في كل جوانب الحياة التي تمس المواطن (...) كما ساهمت في الوقت نفسه الى سمعة النظام (...) واعطت الاعداء مداخل وثغرات لمزيد من المؤامرات واجلت بدء الاستثمارات في البلاد خصوصاً استمرار اعمال التنقيب عن البترول بحجة عدم الاستعداد والخلل في الامن».

واشار الاعلان الى ان كل الاطراف الوطنية «حاولت منذ وقت مبكر تنبيه القيادة السياسية ومساعدتها على الخروج من هذا المأزق ومنع التدهور المتلاحق منذ اجتماع الاحزاب بمجلس الرئاسة في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) (...) وبذلت جهود فردية وجماعية لانهاء العبث بالدستور والقوانين ووقف اتخاذ القرارات المرتجلة ولم يصل الناس الى نتيجة وازداد الوضع سوءاً حين تركت البلاد نهباً للاغتيالات وفوضى الاسعار والتصرف بالمال العام وشراء الذمم وافساد الحياة السياسية والاقتصادية وحتى الحزبية».

واوضح الاعلان ان «اطراف العمل السياسي والاجتماعي والنقابي التزمت عقد هذا المؤتمر الوطني للوقوف امام الخلل القائم في ادارة البلاد المعتمد في جوهره على القبلية والمناطقية والشللية والاسرية بعيداً حتى عن التقاسم الحزبي المزعوم».

ووصف الاعلان الختامي المؤتمر الوطني الذي استمر خمسة ايام وشارك فيه ممثلو ٢٨ حزباً وتنظيماً سياسياً ونقابة واتحاد وجمعية، بانه «بداية لمسيرة جديدة على طريق اقامة الشرعية وبناء الدولة الجديدة». وحيا «شعبنا الصابر على ظلم حكامه ونرفع رؤوسنا فخراً بقدرته على الصمود من اجل حماية جبهته الداخلية والحفاظ على وحدة الوطن».

وصادق المؤتمر على ٤٠ قراراً وتوصية في مقدمها دعوة كل الجهات السياسية والاجتماعية الى «العمل على اعادة تركيب السلطة على اسس وحدوية»، وادانة «تقاعس السلطة عن مهماتها في المحافظة على الامن والاستقرار وايقاف الارهاب والاغتيالات السياسية والقاء القبض على القتلة وتقديمهم الى المحاكمة». ورفض احد قرارات المؤتمر «كل المحاولات الرامية الى مد الفترة الانتقالية تحت اي مبرر كان». ودعا «الشعب بكل فئاته الى الاضراب العام الشامل يوم ٩٢/١١/٢٢ اذا مددت الفترة الانتقالية».

واوصى المشاركون في المؤتمر «الاحزاب والمنظمات الجماهيرية والشخصيات العامة المطالبة بسن قانون عن الاثراء غير المشروع وتطبيقه على جميع القائمين بالخدمة العامة من وزراء وموظفين مدنيين وعسكريين». وفي توصية اخرى دعا الى «ضرورة معالجة مشكلة الارض والممتلكات الخاصة والعامة في كل انحاء الجمهورية».

وطالب «اللجنة العليا للانتخابات بضرورة الالتزام بالمعايير العلمية في تقسيم الدوائر الانتخابية وضرورة علنية جلسات اللجنة العليا واذاعتها في كل وسائل الاعلام». وطلب من ممثلي الاحزاب والمستقلين في اللجنة العليا للانتخابات «تقديم استقالتهم من هذه اللجنة في حال تمديد الفترة الانتقالية او تأجيل الانتخابات او وجود عراقيل في طريق عمل اللجنة».

وطالبت احدى التوصيات بـ «الافراج عن المعتقلين السياسيين واصلاح اوضاع السجون وتنفيذ توصيات منظمة العفو الدولية بما يضمن درس احوال السجناء وضمان كل حقوقهم التي كفلها الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ومعالجة المشاكل الناتجة عن الصراع السياسي لفترة ما قبل قيام الوحدة اليمنية».

وأقر المؤتمر الوطني «ضرورة ممارسة سياسة خارجية مستقلة ورصينة اساسها المحافظة على السيادة الوطنية والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب اليمني في اطار المصالح العليا للوطن».

ودان المؤتمر الوطني «انحياز وسائل الاعلام الرسمية من تلفزيون واذاعة وصحافة، للسلطة الحاكمة مما حول الاعلام لخدمة القيادة الرسمية خلافاً لنصوص الدستور والقوانين النافذة». وطالب بضرورة «تشكيل مجلس للاعلام لا يتأثر بالحكومات المتعاقبة على السلطة سلمياً».



رابطة ابناء اليمن لاتستبعد انسحاب المؤتمر الشعبي من اللجنة التحضيرية

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ حذّر السيد محسن محمد بن فريد، الامين العام لحزب رابطة ابناء اليمن، من خطورة الاوضاع التي تشهدها الساحة اليمنية. ولم يستبعد ان ينسحب المؤتمر الشعبي العام من اللجنة التحضيرية الثانية للمؤتمر الوطني.

سألت «الحياة» السيد بن فريد عن موقف اللجنة التحضيرية الاولى اذا شارك المؤتمر الشعبي العام الحزب الاشتراكي في انسحابه من اللجنة الثانية فأجاب: «يبدو ان الحزب الاشتراكي نتيجة الوضع المعقد والموقف الحرج بينه وبين شريكه في الحكم «المؤتمر الشعبي العام» الذي كان له تحفظات عن الفكرة الاساسية للمؤتمر الوطني حسب حسابه ورأى ان خير حل يصل اليه هو ان ينسحب من اللجنتين معاً، وبالتالي يرضي الطرفين. يرضي اللجنة الأم لفكرة المؤتمر الوطني وفي الوقت نفسه يرضي الشريك الاخر «المؤتمر الشعبي العام». ويبدو لي ان هذه الحسابات هي التي دفعت الى الموقف الذي اتخذه الحزب الاشتراكي».

وكيف يتصور الوضع في حال انسحاب المؤتمر الشعبي من اللجنتين؟ اجاب: «المؤتمر الشعبي في الاساس ليس له حضور الا في اللجنة الثانية... اللجنة التي تعتبرها غير صحيحة وغير شرعية(...) وقد يلجأ المؤتمر الشعبي العام الى حسابات شبيهة بحسابات الحزب الاشتراكي اليمني وقد يستمر او ينسحب».

وقال ان الهيئة المركزية لحزب الرابطة ستقوم في دورتها الثالثة القرارات التي اتخذت في الدورة السابقة «وهناك قضية ثانية هي قضية التقويم الدقيق لما يجري في ساحتنا اليمنية في مرحلة من ادق المراحل التي تمر بها بلادنا. فنحن ندرك وكل شعب اليمن يدرك، ان بلادنا تمر الآن في مرحلة في غاية الدقة وفي غاية الحساسية والخطورة، واي قول غير ذلك ماهو الا وضع رؤوسنا كالنعام في الرمل».

هموم الوحدة والديمقراطية

ياسين نعمان :

البرلمان اليمني أكثر ديمقراطية من الكونغرس الأميركي



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

«رجل المرحلة» هو اللقب الذي أطلقه سياسيون واعلاميون في اليمن على الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس البرلمان الانتقالي، الذي استطاع أن يدير البرلمان بمهارة وديمقراطية في ظل أوضاع معقدة، حيث كانت البلاد تعبر الرحلة من التشطير إلى الوحدة، وسط مخاطر بالجملة. ويتفق المراقبون السياسيون على أن اليمن شهدت ربما لأول مرة فصلاً حقيقياً بين السلطات، وأن البرلمان نجح في وضع عديد من التشريعات. وان كان لم يمارس مهامه الرقابية لأسباب تتعلق بحداثة التجربة الديمقراطية في دولة الوحدة.

وقبل إجراء هذا الحوار، كان منزل د. نعمان قد تعرض لقذيفة صاروخية وجهها مجهولون إلى غرفة نومه، ولكن يد القدر انقذت رئيس البرلمان في اللحظات الأخيرة. ومن المصادفات انه كان يتحدث هاتفياً مع ابنه الذي يقيم في دمشق. مهنئاً إياه بالنجاح، عندما دوى صوت القذيفة الصاروخية، وكأنها تهنئة عملية للرجل الذي أدار البرلمان، وعبر به إلى شط الأمان، فيما كان يتوقع كثيرون له الغرق.

«الوطن العربي» زارته في بيته، وشاهدت آثار القذيفة، وأجرت هذا الحوار.

لا أعرف من حاول اغتيالي فلست وزير داخلية

- خاضت اليمن تجربة برلمانية هي الأولى من نوعها، نقصد برلمان المرحلة الانتقالية، إلى أي مدى نجح البرلمان في اجتياز هذه التجربة على الصعيدين التشريعي والرقابي؟

● بكل المقاييس تعتبر التجربة البرلمانية جديدة في اليمن بعد الوحدة، صحيح انه كانت هناك برلمانات قبل الوحدة لعبت دوراً ما في صياغة الحياة السياسية، إلا أن مزج الوحدة بالديمقراطية ساهم في دفع التجربة البرلمانية قفزات إلى الأمام، وكان الشيء الملفت للانتباه هو أن العمل البرلماني كان علنياً منذ اللحظة الأولى فالجلسات كانت تذاع على الهواء مباشرة، وكان الناس يتابعون الحوارات وآراء الأحزاب بحرية كاملة، وقد عملنا من نقطة الصفر لأن التشريعات الشطرية السابقة سقطت تلقائياً باعلان الوحدة، وقد توصلنا إلى ٥٩ قانوناً تنظم الحياة السياسية والاجتماعية في اليمن، وهي المعمول بها حالياً.

تشريع بدون رقابة

- يلاحظ أن البرلمان الانتقالي اقتصر على الجانب التشريعي فغابت مهمة الرقابة؟

● مهمة الرقابة لم تغب بشكل كامل، بدليل أن مناقشة الخطة الأمنية للحكومة كانت تشتمل بالضرورة على تقارير تنتقد الانفلات الأمني، ولا يمكن الوصول إلى تشريع جديد مالم يتم مناقشة التشريعات القائمة وتحليلها، بهدف تجاوزها إلى قوانين جديدة أكثر اتساقاً مع الوحدة.

- نسألك بصراحة: كم استجواباً تمت مصادرته؟

● انني كرئيس للبرلمان اليمني اعترف بشكل كامل بانني لم أصادر رأياً أو استجواباً، واتحدى أن يثبت العكس، لكنني أوضح بأنه في زحام العمل، وتعدد الاستجوابات كنا نضع أولويات للموضوعات التي تتم مناقشتها، وكانت عملية تحديد الأولويات تتم بناء على اتفاق مع الأعضاء، لذلك ركزنا على التشريعات الأساسية بهدف استكمال البنية القانونية لدولة الوحدة، لم نترك قانونا إلا وناقشناه بحرية كاملة أكثر من الحرية الموجودة في الكونغرس الأميركي.

- لكن معظم هذه القوانين خصوصاً القوانين الأساسية (قانون الأحزاب، قانون الصحافة) لم توضع محل التنفيذ العملي، وجرت محاولات كثيرة لتجاوزها.

● اتفق معك في هذا الرأي، فهذه القوانين لم تدخل حيز التطبيق الفعلي لاننا نعاني مشكلة أثناء التطبيق، فالقوانين صدرت بعد نقاشات مستفيضة لكن الادارات التي ينبغي أن تلتزم بالقانون لاتفعل ذلك ربما لانها مازالت تتحول من ادارات شطرية إلى ادارات وحدوية، واعتقد أننا سنقضي بعض الوقت إلى أن نصل المعادلة الصعبة أي تنفيذ القوانين بشكل حرفي للحفاظ على حقوق الجميع، وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة.

- اللجنة العليا للانتخابات حسبما جاء في القانون تشكل من خمسة أشخاص لكنها تحولت

بطريقة ما إلى سبعة عشر شخصاً، فهل جاء ذلك لارضاء الأحزاب، وكسب تأييد القوى المحلية بغض النظر عن القانون؟

● في الحقيقة أن هذا التحول لم يكن مزاجياً، ولا قضاء وقدراً، وانما جاء تعبيرا عن حالة واقعية، فقانون الانتخابات ينص على اختيار لجنة محايدة من شخصيات غير حزبية، والمشكلة اننا وجدنا كل الناس وكل الكفاءات منظمون في أحزاب، والمشكلة الثانية أننا اعتبرنا الدورة الانتخابية القادمة استثنائية ليس بمعنى الخروج على القانون، وانما يمكن التجريب فيها وصولاً إلى قرارات قاطعة فيما بعد، ومن ناحية ثالثة فقد وجدنا انه من المفيد أن تشارك كل الأحزاب في تحمل مسؤولية انهاء المرحلة الانتقالية والاشراف على الانتخابات، وحصل نوع من المرونة للوصول إلى اجماع وطني لحماية العملية الانتخابية.

- إذا كانت الادارات التنفيذية لم تستوعب بعد قوانين الوحدة فعطلت تنفيذها، فان ثمة مؤشرات تفيد أن هناك قوى اجتماعية وسياسية معنية عارضته، وربما تعطل تطبيق قانون التعليم.. من هذه القوى، وماهي مصلحتها في المعارضة؟

● قانون التعليم في تقديري من أهم القوانين التي كان لابد أن يعطي لها الجميع اهتماماً خاصاً. ويجري تفاعل حقيقي حوله، لأنه ينظم عملية التعليم في البلاد، ويوحد المناهج بين الشمال والجنوب، لخلق شخصية متميزة للطالب اليمني، وقد طالبنا بالغاء المؤسسات التعليمية التي كانت في الشمال والجنوب لصالح نظام تعليمي جديد لكن هناك قوى رفضت التخلي عن المؤسسات التعليمية المرتبطة بها مثل المعاهد العلمية، فقد عارضت بعض الجماعات الغاءها، لكن القانون واضح وصريح.

من يقف وراء محاولة الاغتيال؟

- يقال أن القوى المعارضة لتوحيد النظام التعليمي هي التي حاولت اغتيالك.. هل هذا صحيح؟

● الصحيح انني رئيس للبرلمان.. ولست وزيراً للداخلية.

- اليمن تنهي المرحلة الانتقالية قسرا.. وهناك التزام اخلاقي باجراء الانتخابات في موعدها رغم ان الظروف الموضوعية لم تنضج بعد، والمؤسسات لم تندمج.. ما مدى صحة هذا التحليل؟

● هذا التحليل فيه كثير من الحقيقة، ومع ذلك لابد وان تجري الانتخابات في موعدها حتى لو كانت بعض الظروف لم تنضج، او بعض المؤسسات لم تندمج. ان تأجيل الانتخابات سيعني ردة إلى الخلف، وفقدانا للمصداقية. وسوف يضع المجتمع اليمني كله امام اشكاليات ومصاعب بالجملة، اهمها الاحباطات التي يمكن ان تسود الشارع اليمني بعد حالة الحشد والتعبئة المستمرة خلال ٣٠ شهرا هي عمر دولة الوحدة.

- يدور في الشارع اليمني حديث حول رغبة الحزبين الحاكمين اجراء تعديلات في الدستور تحقق لهما السيطرة والاستئثار بالسلطة.

● الدستور الذي تمت على أساسه عملية الوحدة كان تعبيرا عن حالة الوفاق الوطني. لذلك يسميه البعض الميثاق الوطني، ولا أعتقد ان هناك نية لادخال تعديلات جديدة على الدستور الا بعد الانتخابات لمراعاة ظروف جديدة تكشفت في اطار عملية التحول من الشطرية إلى الوحدة. ومازلت أعتقد ان الدستور الحالي قادر على استيعاب كثير من الظروف، وأي تعديل ينبغي ان يتم بحكمة وترو، لكن حسب علمي فان الحزبين الحاكمين لا يزمعان ادخال تعديلات جديدة بهدف تحقيق السيطرة، أو الاستئثار بالسلطة، فهذه مسألة مرتبطة بنتائج الانتخابات.

- هناك قوى سياسية واجتماعية (كالتجمع اليمني للاصلاح) الذي يقوده الشيخ عبد الله الأحمر عارض الدستور بدعوى تعارضه مع اعتبار الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للدستور؟

● المشكلة ان أي حزب يستطيع ان ينظر للدستور كما يريد، ولا يمكن تفصيل دستور على هوى هذا الحزب أو ذاك، اما موقف الدستور من الشريعة الاسلامية فكان واضحا ومحددا باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، والذين عارضوه كانوا يريدون اضافة كلمة «المصدر الوحيد»، وقد جرت مشاورات عديدة بين الأعضاء ثم استقر الأمر على العبارة السابقة «المصدر الرئيسي للتشريع».

- هل يمكن ان تجري العملية الانتخابية بيسر إذا لم تتفق الأحزاب الرئيسية في اليمن؟

● انني بدوري اسألك من هي الأحزاب الرئيسية، ومن هي الأحزاب الهامشية؟ كل الأحزاب تعتبر نفسها احزابا رئيسية حتى لو كانت تضم



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢



رئيس البرلمان اليمني ياسين سعيد نعمان

عشرة أفراد فقط، ومن جهة أخرى فان الاتفاقات بين الأحزاب تصادر على المستقبل، او على الأقل تضع قيودا على حركة الأحزاب في المستقبل، لذلك فانني أرى ضرورة الاتفاق على امر من اثنين لا ثالث لهما: اما يمن ديمقراطي موحد، او يمن شمولي مجزأ ومتخلف ونحن جربنا الشمولية وفشلنا، وجربنا التجزئة وفشلنا، بل وقاتلنا بعضنا، وبالتالي لم يعد امامنا سوى اختيار واحد هو الدفاع عن الديمقراطية والوحدة، وحماية العملية الانتخابية.

هواجس قبل الانتخابات

ـ الا تشعر بهواجس قبل بدء الانتخابات التشريعية الأولى لدولة الوحدة؟

● اشعر بقلق مشروع، وهواجس منطقية، فالناس لم تتفق حتى الآن على توصيف كلمة «الديمقراطية»، البعض يوصفها بطريقة او يعتبرها حلالاً، والبعض الآخر يعتبرها حراما، فإذا اتفق الجميع على ان الديمقراطية تعنى حرية الرأي والعقيدة والفكر، وتبادل السلطة وحقوق الانسان، فان المجتمع اليمني سيواجه اية مشكلة مهما كانت، وعلى اى حال هذه حالة مثلى نسعى اليها، لكنني أرى في ظل الظروف الراهنة ان هناك احزابا تتقارب في برامجها السياسية، وتستند في الوقت نفسه على شرائح اجتماعية متماثلة، وهذه الأحزاب يمكن ان تتحالف او تنسق لدخول الانتخابات بقائمة موحدة.

ـ الانتخابات ستتم في مناطق تسيطر عليها القبائل المسلحة فهل ثمة ضمانات لحماية صندوق الانتخابات؟

● لست اعرف لماذا تخافون من القبائل او تتخوفون منها، ان شيوخ القبائل انخرطوا في الأحزاب وهم اكثر التزاما عندما يعدون، وقد وعدوا بالالتزام بالديمقراطية. وهذا يكفي، لان الديمقراطية تعنى انهاء عزلة القبائل ودخولها في الاطر المدنية الحديثة، كما ان الانتخابات ستجري وفق انتماءات حزبية، وليس قبلية.

ـ يتحدث البعض عن بديل مخيف، او حرب اهلية ـ لا قدر الله ـ اذا انفلتت الأوضاع الامنية اثناء الانتخابات، هل تتفق مع هذا الرأي؟

● اختلف معه تماما. فاليمن بخير، والكل يحميها من هذا البديل المخيف، وربما كان لدى الناس هواجس مما يشاهدونه في يوغسلافيا، وافغانستان والصومال من خلال شاشة التليفزيون، كما ان عمليات الارهاب التي تتم ضد قادة الأحزاب بين حين وآخر، تركت هواجس أخرى عند الجماهير، لكنني اعتقد ان اسقاط اوضاع دولية على الواقع اليمني هو اسقاط غير حقيقي، ولا أساس له من الصحة، لان اليمن لن تستطيع حل مشكلاتها الا وهي دولة موحدة وديمقراطية، لذلك فان البدائل الأخرى (كالحرب الاهلية أو غيرها) فاسدة، وقد جربناها واكتشفنا كم هي مدمرة.

ـ هل تعتقد ان هناك قوى أجنبية حاولت استغلال حوادث الاغتيالات. لاعطاء انطباعات بان العنف سيتزايد وقت الانتخابات، بدليل صدور تحذيرات من السفارتين الأميركية والبريطانية لرعاياهما بالرحيل من اليمن في أسرع وقت؟

● انني أرى الصورة بطريقة مختلفة، واعتقد ان عناصر الارهاب استطاعت الوصول إلى بعض الشركات الأجنبية وتهديدها، مما اعطى انطباعا بان الأجانب المقيمين في اليمن في خطر، وهذا غير حقيقي، فالدبلوماسيون الأجانب يعيشون في امن وحرية كاملين.. اما اعداء الوحدة الذين يحاولون بث الارهاب فان مصيرهم الفناء.

ـ من هم اعداء الوحدة؟



المصدر : الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

● الذين لم يكونوا مع الوحدة.

- من أين جاءوا، من أي واقع اجتماعي وسياسي؟

● الناس الذين تتعارض مصالحهم مع الوحدة موجودون. كما ان الناس المؤيدين للوحدة موجودون، وهناك اناس تضرروا، واناس استفادوا، وهكذا فكل حدث تاريخي يفرز خريطة الاصدقاء والاعداء.

- من الذي يتحمل مسؤولية حماية التجربة الديمقراطية؟

● انني أحمل الأحزاب اليمنية مسؤولية كبيرة، اما ان نعمل من اجل ان يكون المستقبل هو مركز احلامنا وطموحاتنا او نرتد إلى مسلسل لا ينتهي من الاحباطات.

- وماذا تطلب من الاعلام اليمني في المعركة؟

● مطلوب من الاعلام الرسمي ان لا يكون حكوميا، فهو اعلام الشعب كله، ولكل الأحزاب.

صنعاء من موفد «الوطن العربي»
عادل الجوجري



المصدر : صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٨ سبتمبر ١٩٩٢

في حال تمديد الفترة الانتقالية

مؤتمر المعارضة اليمني يدعو الى الاضراب

صنعاء - عبدالرحمن خبارة:

دعا المؤتمر الوطني لقوى المعارضة اليمنية في ختام اعماله امس في صنعاء، الى الاضراب العام في الثاني والعشرين من نوفمبر (تشرين الثاني) المقبل إذا مددت السلطات الحاكمة الفترة الانتقالية.

وبالاضافة الى مطالبته باستقلال السلطة القضائية والنيابة العامة ودمج القوات المسلحة واستقلال الأجهزة الاعلامية، شملت توصيات ومقررات المؤتمر مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وأكد المؤتمر على ضرورة اتباع سياسة خارجية مستقلة، ورصينة اساسها الحفاظ على السيادة الوطنية والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب اليمني. ودان المؤتمر تردد السلطة وتقاعسها عن مهامها في الحفاظ على الأمن والاستقرار وإيقاف الارهاب والاغتيالات السياسية.

واوصى المؤتمر بإطلاق المعتقلين السياسيين واصلاح أوضاع السجون اليمنية وضمان كافة حقوقهم التي كفلها الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الانسان مع تنفيذ توصيات منظمة العفو الدولية.



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

انتقادات يمنية لاعتكاف البيض

الحزب الاشتراكي يرفض الاشتراك في مؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية

عدن: من لطفي شطاره

أكد جار الله عمر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني وسكرتير الدائرة السياسية في لجنته المركزية ان المكتب السياسي للحزب اتخذ قراراً في اجتماع طارئ قبل يومين. برفض المشاركة في مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية، المقرر عقده نهاية سبتمبر (ايلول) الحالي. وأضاف جار الله عمر ـ لـ «الشرق الأوسط» ـ ان رفض الحزب المشاركة في المؤتمر نابع من رؤيته أن عقد مؤتمرين سيتحول الى قضية للتنازع، وبيانات مضادة ستأخذ طابعاص سياسياً حزبياً.

ومن جانب أخر قالت صحيفة «صوت العمال» المتعاطفة مع الحزب الاشتراكي اليمني ان اعتكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني في حضرموت ـ قبل ان يصل عدن في مطلع الاسبوع الجاري ـ «قد وضع كوابح وتأمينات حقيقية للتطلعات المهووسة لافشال الانتخابات، ولمحاولات تصعيد الارهاب الذي أخذ يتطاول حتى على أمن النائب وبعض الشخصيات القيادية الاخرى، كمبرر لتعليق الدستور، واعلان الاحكام العرفية في البلاد». وأضافت الصحيفة «ان البيض بذل جهوداً مضنية ومتواصلة طوال العامين الماضيين لاقناع القيادة بتنفيذ اتفاقية الوحدة، والتهيئة للانتخابات العامة قبل فترة كافية، وان تتاح لكل القوى والاحزاب الوطنية فرص متكافئة للمشاركة فيها، مع ضمان تأمين الاوضاع الامنية واستقرارها».

ويرى المراقبون ان مجمل القضايا التي يطرحها اعتكاف نائب الرئيس في حضرموت ثم في عدن لا تبرر بقاءه خارج القيادة في مثل هذه الظروف التي تحتاج الى تكاتف الجميع، حتى لا يرمي كل طرف مسؤولية الاخطاء على الطرف الآخر.

وتعتقد مصادر حزبية ان الحزب الاشتراكي اليمني الذي يتزعمه البيض يتحمل مسؤولية مباشرة في جميع القضايا التي تطرح على انها مشاكل يعاني منها الحزب الاشتراكي، سواء كانت في مجال الاختلالات الامنية او الصعوبات الاقتصادية، او على مستوى تقرير مستقبل البلاد السياسي، وذلك من موقعه كشريك في الحكم مع المؤتمر الشعبي العام.

وما زال نائب الرئيس في عدن، غير ان التكهنات تشير الى انه ربما يعود الى العاصمة صنعاء قبل احتفالات الشعب اليمني بالذكرى الثلاثين لقيام ثورة ٢٦ سبتمبر عام ١٩٦٢.

يلحظ منافذ برية ومناطق رعي مشتركة وموعد التوقيع متروك للقيادتين

اليمن وعمان اتفقتا على صيغة نهائية لترسيم الحدود بينهما

☐ مسقط -
من حسين عبدالغني:

■ اتفقت سلطنة عمان واليمن اتفاقاً نهائياً على صيغة محددة لاتفاق ترسيم الحدود بين البلدين.

وقالت مصادر مطلعة لـ «الحياة» ان المفاوضات التي تمت بين الجانبين على مدى اربع جلسات يومي الثلثاء والاربعاء الماضيين أدت الى إنجاز صياغة قانونية كاملة للاتفاق اخذت في الاعتبار الملاحظات التي كانت اليمن قدمتها على نص مسودة اعدته عمان، اضافة الى ملاحظات عمانية جديدة.

وأكدت، في اشارة الى ان الاتفاق بات جاهزاً للتوقيع ولم تعد هناك نقاط عالقة، ان الجانبين لم ينهيا الجلسة الرابعة والأخيرة الا بعد الانتهاء من مراجعة النص الأخير واقراره.

ولفتت الى ان النقاش في المفاوضات الأخيرة جرى في مناخ ودي اذ ان الوفدين كانا اقرب الى «فريق عمل واحد» وليس الى جانبين متقابلين. ولم يشهد النقاش تمسكاً لطرف بملاحظاته، بل تركز على اربعة امور اساسية هي ضمان الدقة «القانونية» لبنود الاتفاق لتراعي القوانين الدولية، وضمان الدقة «السياسية» ليأتي خالياً من اي «ثغرات» قد تتسبب في اي التباس او مشاكل في المستقبل، والتأكد من دقة «الصياغة» اللفظية، واخيراً اجراء عمليات «تقديم او تأخير» لبنود الاتفاق ليعكس الاهمية والترتيب المنطقي المتعارف عليهما في اتفاقات الحدود.

وقالت هذه المصادر القريبة من مفاوضات الحدود بين عمان واليمن منذ فترة طويلة، ان الحوار كان متعلقاً بالمسائل القانونية والصياغة اساساً، وان دور المهندسين وخبراء المساحة في الاجتماعات الأخيرة لم يتجاوز وضع «الارقام» الخاصة بعلامات الحدود وتقاطعها بين الدولتين كما اتفق واقرت بعد زيارة فريق ميداني مشترك صور المناطق الحدودية بوسائل مختلفة.

وعن ترسيم الحدود الذي ينص عليه الاتفاق، اكدت هذه المصادر ان خط الحدود الجديد سيكون اساساً في صورة خط مستقيم (وليس متعرجاً كما كان في السابق) يمتد شمالاً من رأس خربة علي على المحيط الهندي ثم ينطلق نحو الصحراء (الربع الخالي). لكن الخط المستقيم سيتعرج وينحرف في نقطة واحدة هي مثلث حبروت. وقدرت هذه المصادر ان الحدود المشتركة بين البلدين التي يرسمها الاتفاق يصل طولها الى ٣٠٠

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩ سبتمبر ١٩٩٢

اليمن وعمان اتفقتا على صيغة نهائية

تتمة الصفحة الاولى

[illegible] لاحظت ان كلاً من الطرفين استعاد ارضاً بموجب الاتفاق، اذ تحصل عمان على [illegible] كيلومتراً مربعاً في مثلث حبروت ويحصل اليمن على ٤٩٠٠ كيلومتر [illegible]. وكشفت ان عمان وما كان يعرف باليمن الديموقراطي كانا على وشك الاتفاق على ترسيم الحدود عام ١٩٨٨ خلال زيارة السيد ابو بكر العطاس (رئيس اليمن الجنوبي آنذاك ورئيس الوزراء اليمني الحالي) لمسقط لولا قضية مثلث حبروت التي لم تحسم الا في شهر ايار (مايو) من العام الحالي.

ملاحق الاتفاق

واشارت تلك المصادر في تصريحات الى «الحياة» ان الاتفاق يتضمن ملاحق اضافية الى نصه الاساسي، تنظم حقوق الرعي لمواطني البلدين في مناطق [illegible] الحدودية. وسيسمح لمواطني عمان (من سكان محافظة ظفار الجنوبية المتاخمة للحدود مع اليمن) ولمواطني اليمن (من محافظة المهرة المتاخمة للحدود مع عمان) بالتنقل في مواسم الامطار في هذا الاتجاه او ذاك الى مناطق الرعي لمسافة محددة يتفق عليها في ما بعد بين سلطات الحدود والسلطات المعنية (قد تبلغ حوالي ١٠ كلم على الجانبين).

وشددت المصادر على ان حقوق الرعي في المنطقة المشتركة ستقتصر على اهالي المنطقة المتاخمة للحدود سواء من الجانب العماني او الجانب اليمني، اي القبائل والعشائر التي اعتادت منذ مئات السنين الانتقال في مواسم سقوط الامطار.

وكشفت تفاهم البلدين في الاتفاق على اقامة «منافذ برية» على الحدود بينهما [illegible] انتقال الافراد من الجانبين براً. وتوقعت ان يصل عدد هذه المنافذ الى اربعة [illegible] هي الحال بين عمان وجارتها الشمالية دولة الامارات العربية المتحدة).

ومن المواقع التي رجحت المصادر ان تقام فيها المنافذ (البرية) نقطة قريبة من حرفيت ومنفذ في حبروت.

ويمثل فتح منافذ برية تنظم الانتقال بين البلدين نهاية لمعاناة المواطنين من الجانبين خصوصاً في المناطق الحدودية. وينتمي معظم هؤلاء الى قبائل المهرة، وكان عليهم في السابق الحصول على تاشيرات دخول واستخدام الطائرات لمسافة تزيد على الفي كيلومتر لزيارة اقاربهم في الجانب الآخر الذي لا يبعد براً سوى كيلومترات قليلة.

لكن المصادر نفسها توقعت ما هو اكثر من انتقال المواطنين، مشيرة الى الاتفاق الاقتصادي الموقع بين البلدين. واكدت وجود تفاهم بين مسقط وصنعاء على تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري في منطقة الحدود وتحويلها بقعة مزدهرة، خصوصاً اذا استطاع اليمن انجاز الطريق المعبدة بين سيموت اليمنية وصرفيت العمانية وطوله نحو ٤٠٠ كلم. ويكلف نحو بليون دولار كونه يخترق منطقة جبلية تتسم بالوعورة الشديدة.

واشارت الى ان اليمن يبحث عن تمويل لمشروع الطريق من دول غربية وصناديق دولية بعد تعثر محاولات للحصول على دعم من الصناديق العربية والخليجية للمشروع بعد ازمة الخليج الاخيرة.

التوقيع قرار سياسي

واكدت هذه المصادر ان الاتفاق جاهز للتوقيع وأن قرار تحديد الموعد ومكانه لم يتفق عليه كما كان متوقعاً في اجتماعات مسقط الاخيرة اذ كانت الرسالة الواضحة في هذا الصدد ان القرار سياسي وهو عائد الى القيادة في البلدين اي الى السلطان قابوس بن سعيد والرئيس الفريق علي عبدالله صالح.

ولم تستبعد كلياً التوقيع على الاتفاق على مستوى نواب لرئيس الوزراء او على مستوى وزراء الخارجية او الداخلية الا انها اعربت عن تفاؤلها بامكان توقيع قائدي البلدين الاتفاق.

ولاحظت ان الرسالة «الشفوية» التي نقلها رئيس الوفد اليمني الى السلطان قابوس من الرئيس اليمني (وتسلمها السيد فهد بن محمود نائب رئيس الوزراء العماني للشؤون القانونية) تضمنت اساساً تجديداً للدعوة التي وجهتها صنعاء الى العاهل العماني لزيارة اليمن.

ولم تربط الدعوة في ما يبدو بين الزيارة والتوقيع على الاتفاق الحدوي الا انه يبدو ان اليمنيين يأملون بأن يتم الحدثان في وقت واحد، وان يتم ذلك قبل الانتخابات العامة في شهر تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل. وأبدت هذه المصادر تفاؤلاً بحصول التوقيع قريباً وربما كان ذلك قبل نهاية شهر تشرين الاول (اكتوبر) المقبل.



المصدر : الأهـــــرام / القاهرة

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

انفجار عبوة ناسفة بجوار منزل شقيق الرئيس اليمنى

صنعاء - وكالات الأنباء -

انفجرت عبوة ناسفة مساء أمس الأول الجمعة بجوار منزل العقيد محمد عبد الله صالح قائد الأمن المركزى وشقيق الرئيس اليمنى

وذكر مصدر بوزارة الداخلية اليمنية أن الانفجار أسفر عن تحطم سيارة وزجاج نوافذ المنازل الكائنة على بعد ٣٠٠ متر من منطقة الانفجار . وأضاف المصدر أن سلسلة الحوادث الأخيرة تستهدف التأثير على مسيرة الوحدة اليمنية والديمقراطية فى البلاد .وكانت عبوة أخرى قد انفجرت مساء الخميس الماضى بالقرب من مبنى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام .



المصدر : صوت الكويت


للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

البيض يلتقي صالح غدا في تعز

ثلاثة انفجارات تستهدف شقيق الرئيس وصهره ومقر لجنة المؤتمر الشعبي

صنعاء، عدن - «صوت الكويت»: وقعت ثلاثة انفجارات اول من امس في العاصمة اليمنية صنعاء استهدفت منزلي شقيق الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وصهره، وكذلك مقر اللجنة الدائمة لحزب مؤتمر الشعب العام الذي يتقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي، في وقت تحدثت فيه الأنباء عن لقاء قريب سيعقد بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح ونائبه علي سالم البيض بعد أن اعتكف هذا الأخير في حضرموت اثر خلافات مع الرئيس صالح عشية الاستعداد للانتخابات النيابية العامة.

ففي صنعاء نقلت صحيفة «الثورة» اليمنية امس عن مصدر امني قوله ان عبوة انفجرت قرب منزل قائد الأمن المركزي العقيد الركن محمد عبدالله صالح وعبوة ثانية انفجرت امام منزل صهره نائب وزير الاعلام عبدالرحمن الأكوع وأسفر الانفجاران عن تحطيم سيارة كانت متوقفة امام أحد المنزلين وزجاج نوافذ المنازل المجاورة في دائرة قطرها ثلاثمائة متر.

وكان انفجار وقع عند السابعة والنصف من مساء الخميس الماضي قرب مقر اللجنة الدائمة لحزب المؤتمر الشعبي العام، وهو أحد الحزبين الحاكمين.

وقال المصدر ان هذه الانفجارات تأتي ضمن سلسلة من المتفجرات تستهدف التأثير على مسيرة الوحدة الوطنية، وأضاف ان «شعبنا لن تزعزعه مثل هذه الأعمال ولن تؤثر على إصراره على الحفاظ على الوحدة والاستمرار في طريق الديمقراطية».

يذكر ان اليمن تشهد موجة من العنف السياسي منذ اعلان الوحدة بين شطريها في مايو (أيار) ١٩٩٠. وقد اوقعت هذه الاعتداءات اكثر من ثمانية قتلى في صفوف قيادات الحزب الاشتراكي اليمني لكنها المرة الأولى التي تستهدف فيها الاعتداءات مقر حزب الرئيس اليمني ومنازل أقربائه.

الى ذلك يتفق المراقبون في عدن (العاصمة الثانية) ان تواجد نائب رئيس الجمهورية البيض في حضرموت ومنها الى عدن فرضته عليه المواقف الملتوية على اتفاقيات الوحدة، ومنها قضية الانتخابات وانجازها في موعدها، ومشاركة القوى

(التتمة في الصفحة ٨)



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الوطنية فيها، والحسم في حالة التردي الأمني وعدم تصعيد الارهاب ومسلسل الاغتيالات وكبح التطلعات غير المشروعة للانفراد بالسلطة تحت أي مبرر. كما ان بقاءه في عدن الان يشكل ضغطا لقطع الطريق على شل فعالية الدستور وتعليقه واعلان الأحكام العرفية كما يريدها الرئيس اليمني.

وتردد أوساط سياسية ان هناك لقاء سيتم بين الرئيس صالح ونائبه البيض في تعز غدا الاثنين بحضور حيدر ابوبكر العطاس، ومازالت الخلافات في اللجنة العليا للانتخابات قائمة، وتدور حول قضايا جوهرية منها نسبة الزيادة المفترض تحديدها في المدن، فرئيس اللجنة (المؤتمر الشعبي) يصر على فرض نسبة الزيادة التي تصل ١١٢٪ لأمانة العاصمة «بهدف ان يستجيب للخيارات التي تتبناها الأجنحة المتطرفة والعسكرية في المؤتمر الشعبي العام ويهدف كسب صوت الأغلبية عبر امانة العاصمة».

وتردد اوساط المعارضة، أن هناك معلومات جديدة لاجراء الانتخابات بسرعة، وان هناك حوارات سرية تجري بين المؤتمر والاشتراكي هدفها عدم اعطاء فرص كبيرة للتسجيل العام، وكذا المرشحين، حيث لم يبق الان على الانتخابات سوى ٦٥ يوما، وهناك اشاعات حول الانتخابات تقول ان الحكومة تعد برنامجا اعلاميا مكثفا لتزييف وعي الناس، واعطاء معلومات عن ان الانتخابات شرعية، وانها جرت بالاقتراع السري، وكون اللجنة العليا للانتخابات معظمها من الحزبين الحاكمين ومن الأحزاب السائرة في فلكهما، ستعطي لهذه الأحزاب الممثلة في اللجنة «رشوة» عدة مقاعد حسب حجمها، من اجل السكوت عن التزييف، وسيتم تقاسم بقية المقاعد بين الحزبين الحاكمين.

ويضغط حزب «الاصلاح» على أن يكون نصيبه اكثر من المقاعد التي له الان في المجلس النيابي الحالي.



المصدر : الحيـــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

استهدفا رموزا للحزب الذي يتزعمه علي صالح

صنعاء: الهدف من الانفجارين تعطيل الانتخابات

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ صرح مصدر سياسي يمني لـ «الحياة» امس بأن الهدف من الانفجارين اللذين وقعا مساء الخميس والجمعة في صنعاء هو تعطيل الانتخابات العامة عبر بث الرعب وخلق فتنة بين الحزبين الحاكمين وهما المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي.

وتيوقع ان تجري الانتخابات في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل)

واستهدف الانفجار الاول مساء الخميس مبنى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي فيما استهدف الثاني مساء الجمعة منزلي العقيد محمد عبدالله صالح شقيق الرئيس اليمني قائد الامن المركزي، الجهاز المكلف الامن في صنعاء، والسيد عبدالرحمن الاكوع نائب وزير الاعلام وصهر الرئيس.

واوضح المصدر ان الهدف الواضح من الانفجارين اللذين اتهم «جهة خارجية» لم يسمها «لها امتدادات في الداخل» بالوقوف وراءهما هو خلق فتنة بين الحزبين الحاكمين اذ ان كل شيء كان معداً ليبدو الانفجاران وكأنهما رد من الحزب الاشتراكي على المؤتمر الشعبي العام.

ولوحظ انها المرة الاولى التي يستهدف انفجار شخصيتين في المؤتمر الشعبي الذي يشغل الرئيس علي عبدالله صالح منصب امينه العام اضافة الى مقر للحزب في حين ان الانفجارات والاعتداءات كانت تستهدف في الماضي الشخصيات البارزة في الحزب الاشتراكي ومقراته.

وصرح السيد محمد ابو لحوم مقرر اللجنة التحضيرية لـ «مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية» المقرر عقده في صنعاء في ٢٨ الجاري لـ «الحياة» تعليقاً على الانفجارين «ان ما يحدث من قلاقل هو محاولة لاجهاض المسيرة الديموقراطية وعدم توفير الاجواء والمناخات المناسبة للانتخابات». واضاف ابو لحوم وهو ايضاً رئيس الحزب الجمهوري ورئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب «ستولي في المؤتمر الذي سنعقده الجانب الامني اهتماماً خاصاً ونامل من جميع الاحزاب والقوى السياسية بالتجاوب معنا في المساعي الهادفة الى توطيد الامن في البلاد.

ومعروف ان الحزب الاشتراكي كان قرر مقاطعة المؤتمر كما قاطع «المؤتمر الوطني» الذي انعقد الاسبوع الماضي. وفي هذا المجال قال ابو لحوم «اننا نجدد الدعوة الى الحزب

التتمة في الصفحة (٤)



المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٠ سبتمبر ١٩٩٢

الاشتراكي لحضور المؤتمر كونه طرفاً اساسياً في المعادلة السياسية اليمنية وكون الهدف من المؤتمر التوصل الى ميثاق شرف بين كل القوى السياسية يقوم اساسا على مبدأ نبذ العنف».

وكان مصدر امني يمني صرح بان «عبوة ناسفة انفجرت مساء الجمعة قرب منزل كل من العقيد محمد عبدالله صالح شقيق الرئيس وقائد الامن المركزي ومنزل السيد عبدالرحمن الاكوع نائب وزير الاعلام وصهر الرئيس علي عبدالله صالح». وقال المصدر ان «الانفجار اسفر عن تحطم سيارة وزجاج نوافذ المنازل المجاورة في محيط ٣٠٠ متر من مركز الانفجار».

وأشار الى ان «عبوة ناسفة انفجرت مساء الخميس الماضي قرب مبنى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ولم يسفر الحادث عن اي اصابات او خسائر مادية سوى تحطيم نوافذ بعض المنازل المجاورة، وما زالت اجهزة الامن تواصل تحرياتها لكشف الفاعلين».

وقال ان «هذه الحوادث تاتي في اطار سلسلة من الانفجارات والجرائم التي تستهدف التاثير على مسيرة الوحدة والديموقراطية». واكد ان «شعبنا لن تزعزعه مثل هذه الاعمال ولن تؤثر على اصراره في الحفاظ على الوحدة والاستمرار في طريق الديموقراطية».

تهريب

على صعيد آخر افاد مصدر امني في مطار صنعاء الدولي ان سلطات امن المطار اكتشفت ستين شريطاً من حبوب «اوبتاليدون» المحظورة وسط «ارغفة» خبز بلدي.

وأوضح المصدر انه فيما كان مدرس مصري يعمل في احدى المدارس الاعدادية في مدينة خمد (٧٠ كلم شمال صنعاء) يفتح شنطة عفشه الشخصي للتفتيش في صالة الجمارك، لاحظ احد موظفي الامن ان المدرس يخفي كيساً بين قدميه. وعندما طلب رجل الامن من المدرس ابراز محتويات الكيس وجد انه يحتوي على ارغفة منتفخة لا تتناسب وحجم الرغيف العادي. وعند فتح احد الارغفة تساقطت اشرطة «اوبتاليدون» وعددها ٦٠ شريطاً.

وقال المصدر ان المدرس احيل على السلطات المختصة خصوصاً انه كان يعمل في مهنة التدريس في اليمن منذ سنوات عدة.

وذكر المصدر ان هذه المادة التي تستخدم لمعالجة الصداع النصفي تحتوي على نسبة ٢٥ في المئة من مادة الكافيين المحظورة استيرادها الى اليمن، وان الشريط الواحد يباع في مدينة عمران (٥٠ كلم شمال صنعاء) بمبلغ ١٠٠ ريال يمني اي ما يعادل ١٠ جنيهات مصرية.



اغتيالات الديمقراطية فى اليمن

تحليل يوسف الشريف:

يبدو أن ثمة وجهين للعملة السياسية فى اليمن إذ بينما تحفل الفترة الانتقالية فى دولة الوحدة بالعديد من المظاهر السياسية السلبية والممارسات الخاطئة التى تقع دائما في بؤرة تصنيفها بالقلاقل تارة والمخاطر أو التحديات تارة اخرى فى تقديرات المراقبين، إلا ان مايثير الدهشة ويستدعى المراجعة و إعادة التقييم هو أن يبادر السياسيون والمثقفون اليمنيون إلى الدفاع والتصدى لتبرير هذه الظواهر وتلك المظاهر بإطمئنان مبالغ فيه كما لو أنها سحابة صيف أو زوبعة فى فنجان مآلها إلى الزوال والتلاشى بمجرد اجراء الانتخابات النيابية وانجاز الوحدة وقيام مؤسساتها فأين تكون حقيقة الاوضاع السياسية فى اليمن وأى وجه لعملتها السياسية اقرب إلى الحقيقة والواقعية والمصداقية؟

فى اطار الصيغة الديمقراطية التى تنازل من خلالها حزب المؤتمر الشعبى والحزب الاشتراكى شريكا صنع الوحدة عن نهجهما الشمولي وانفرادهما بالسلطة تدفق خروج التيارات والاحزاب والقوى السياسية من مواقعها «تحت الارض» تمارس دورها فى بناء الوحدة وتعزيز الثقة فى المسيرة الديمقراطية هذه الصيغة الديمقراطية كانت احدى ثمار الوحدة ايذانا بانطلاق مارد التعددية السياسية الذى ظل حبيس قمقم الشمولية منذ اندلاع ثورتى اليمن في الستينات حيث نشطت تلك الاحزاب والتيارات السياسية إلى تأكيد شرعيتها وذاتها الشعبية وعرض برامجها بكل السبل المشروعة وغير المشروعة حيث لاضوابط رقابية.. ولا أمنية كافية!

وتلك كانت الثغرة التي نفذ عبرها مرتكبو حوادث الأغتيالات السياسية التي أصبحت ظاهرة متكررة فيما تبثه وكالات الانباء من اخبار اليمن.

غير أن الصفوة اليمنية لاتأبه

التتمة ص٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: العالم اليوم

التاريخ: ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

كثيرا بهذا الطرح الاعلامى وإلى حد اتهامه بعدم الفهم والتعمق بل وإلى حد التهوين من شأن الاغتيالات السياسية التى تطول رموز الحركة السياسية بين الحين والاخر مبررة بروز تلك الظاهرة رغم خطورتها وارهابها وأساليبها المستحدثة فى القتل والتدمير بأنها إفراز طبيعى لظاهرة اخرى تتعلق بشيوع حمل السلاح وانها ميراث يستحيل اجتثاثه منذ عصور التخلف والقبلية والطائفية.

على أن الشواهد التى تعج بها الساحة السياسية فى اليمن لاتستقيم وربما تتناقض مع هذا الطرح وذلك التبرير كون ظاهرة الاغتيالات السياسية افرازا ونتيجة للخيار الديمقراطى وذلك أن الذين طالتهم عمليات القنص والصواريخ الموجهة واسقاط الطائرات ينتمون إلى مختلف الفصائل السياسية بشكل عام وقيادات ورموز الحزب الاشتراكي على نحو كمى وكيفي خاص يوحى وكأنها مبيتة مع سبق الاصرار والترصد، ولان مختلف التحقيقات الامنية والقانونية فى هذه الحوادث لم تصل إلى أى من الفاعلين والمدبرين رغم تتابعها وتفاقمها واغلاق ملفاتها في النهاية مشيعة بعبارة «قيدت ضد مجهول» من هنا كانت الرسالة التى وجهها المكتب السياسي للحزب الاشتراكى اليمنى إلى اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبى العام حليف الوحدة وشريك قيادتها خلال المرحلة الانتقالية.

ورغم أنها رسالة رسمية وسياسية خاصة .. إلاان الحزب الاشتراكي عمد إلى تسريبها ونشرها في صحيفته الرسمية «المستقبل» تحت عنوان العنف والارهاب وخطرهما على الديمقراطية والوحدة وكيفية معالجتهما. والشاهد ان هذه الوثيقة السياسية، باعتبارها صادرة عن شريك الوحدة والحكم وسلطة القرار فى اليمن، تعكس ضمنيا اجواء القلق والارتباك وفقدان الثقة على صعيد علاقة الحزب الاشتراكى السياسية وتحالفاته العضوية مع حزب المؤتمر الشعبى العام، إذ رغم ان المذكرة لاتتناول حزب المؤتمر بالاسم ولم تتعرض لمسئوليته صراحة عن حوادث الاغتيالات والعنف والارهاب وتنتقى فى صياغتها ارق العبارات واكثرها موضوعية وعقلانية .. إلا ان العالمين ببواطن الامور فى اليمن يفسرون مابين السطور على انه تعبير باللوم والعتاب الشديد والأتهام بالقصور والتهاون في المسئولية الامنية من جانب حزب المؤتمر، خاصة أن جملة الحوادث التي تعرضت لها قياداته ورموزه لم تسفر عن كشف الجناة ومصادر التحريض والتحويل وحين يصل المحققون إلى هذا المازق كان قرارهم دائما قيدها ضد مجهول. وسواء عبر إعلان الرفض أو عبر الاحتجاج الصريح بالاعتزال. اعتزال الحكم والمسئولية القيادية من جانب على سالم الأمين العام للحزب ونائب الرئيس اليمني الفريق على عبد الله صالح لعاصمة الوحدة «صنعاء» واقامته الاختيارية في «المكلا» احدى مدن محافظة حضرموت ومسقط راسه وحيث امتدت عزلته الاخيرة زهاء شهرين كاملين.

لذلك.. ورغم مظاهر الخلل على الساحة السياسية اليمنية.. ورغم ظواهر الاغتيالات وتسيب الأمن. وبوادر عدم الثقة والاعتزال القسرى أو الاختيارى من جانب القيادة الثانية للتحالف ونائب رئيس جمهورية الوحدة.. إلا أن الصفوة السياسية والفكرية تجزم بأن كل هذه الظواهر وتلك المظاهر السلبية إلى زوال بمجرد اجراء الانتخابات النيابية بدعوى أنها سوف تؤدى حتما إلى فرز الاحزاب والتيارات السياسية وتقلص حجمها عبر الاندماج أو عبر الفشل فى الحصول على مقعد داخل البرلمان.

صحيح - من وجهة نظر الصفوة- ان اليمن يواجه ازمات جمة وتحديات بالغة الصعوبة خلال عملية اجتيازه لعنق زجاجة الفترة الانتقالية. لكن يظل الرهان لدى الصفوة على ايمان الشعب العميق بوطنيته واعتزازه بوحدته واحتماله للمكاره فى صبر ووعى. والاعتماد على الذات فى مواجهة الازمات الاقتصادية وشح المعونات، وعلى الخيار الديمقراطى كوسيلة لا مفر منها لتصحيح المسار.

السؤال إذن: هل يقصر المراقبون مهمتهم على مجرد رصد الظواهر والوقائع على الساحة السياسية اليمنية فحسب ويكون عليهم أن يتجنبوا التحليل؟ ذلك هو منظور الصفوة اليمنية كلما جاءت تحليلات المراقبين كابوسا لاحلام الوحدة الوردية!

بعد فشل وساطة جديدة مع الرئيس اليمني

البيض مستعد للاستقالة في مقابل تنفيذ مطالبه

صنعاء: «الشرق الأوسط»

اكدت مصادر وثيقة الاطلاع فشل جهود وساطة جديدة خلال الأيام القليلة الماضية، لتحقيق المصالحة بين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، ونائبه علي سالم البيض، الذي انهى «اعتكافه» في مدينة المكلا - عاصمة محافظة حضرموت - وانتقل الى عدن، ولكنه لم يعد حتى الآن لممارسة مهامه الرسمية في العاصمة صنعاء.

وقالت المصادر ان نائب الرئيس رفض العودة الى صنعاء الا بعد تنفيذ الشروط التي طرحها على وفود الوساطات السابقة، وهي تتعلق بضرورة العمل لإنجاز الانتخابات العامة في موعدها بمشاركة كل القوى السياسية، واتباع الحسم في مواجهة الحالة الأمنية المتردية، وكبح تصعيد اعمال العنف ومسلسل الاغتيالات السياسية، اضافة الى كبح التطلعات غير المشروعة للإنفراد بالسلطة، والاتفاق على ملامح النظام المستقبلي لدولة الوحدة.

وبينما اضطلع بمهمة الوساطة الأخيرة كل من الدكتور عبد الكريم الارياني وزير الخارجية، والعقيد علي محسن الأحمر قائد الحرس الجمهوري وشقيق الرئيس على مدى ثلاثة ايام متواصلة، للتوصل الى عودة البيض الى صنعاء قبل احتفالات الذكرى الثلاثين للثورة اليمنية في ٢٦ سبتمبر (ايلول) الحالي، افادت مصادر الحزب الاشتراكي اليمني ان نائب الرئيس يعتزم القاء بيان سياسي تفصيلي عن جوهر خلافاته مع الرئيس، والأسباب التي دفعته الى «الاعتكاف» في حضرموت منذ اوائل اغسطس (آب) الماضي.

وذكرت المصادر ان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني يعمل حالياً على اقناع نائب الرئيس بالتراجع عن عزمه على القاء البيان، على امل حدوث انفراج في العلاقة بين شريكي الحكم في اليمن خلال الايام القليلة المقبلة، وعلى اساس ما اقترحه الدكتور الارياني والعقيد الأحمر من طرح كل قضايا الخلاف امام مجلس الرئاسة، ومناقشتها في الهيئات العليا للحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام. وجدير بالذكر ان اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي تدرس عقد اجتماع قريباً لمناقشة الأزمة.

وفي تطور مصاحب للازمة المستمرة في اليمن نشرت صحيفة «صوت العمال» - المتهمة بموالاة الحزب الاشتراكي - مقالاً في الصفحة الاخيرة من عددها الاخير بتوقيع «سليم عابد». انتقدت فيه التطاول على امن البيض. وتصعيد الارهاب ضد الشخصيات القيادية في الحزب الاشتراكي، وقالت ان الهدف من ذلك هو تهيئة الظروف لتعليق الدستور، وإعلان الاحكام العرفية، وتأجيل الانتخابات، وضربت مثلاً على ذلك بمحاولة الاعتداء على حياة الدكتور ياسين سعيد نعمان رئيس مجلس النواب اليمني.

وترى دوائر يمنية ان المقال تعبير عن موقف الحزب الاشتراكي، وان «سليم عابد» ليس سوى اسم مستعار، خاصة وان المقال تضمن ان «نائب الرئيس بذل جهوداً مضنية طوال السنتين المنصرمتين لإقناع القيادة بتنفيذ اتفاقيات الوحدة، والتهيئة للانتخابات. على اساس الفرص المتكافئة وضمان الامن والاستقرار».

وقالت ان «الاستجابة كانت فاترة ومتلكئة»، ثم تحول الأمر الى «مساع محمومة لتجميد هذه الاتفاقيات»، و«محاولة تعديل الدستور لإبقاء الرئاسة بعيدة عن الانتخابات والتغييرات، ثم تطورت الى ضغوط وصلت الى حد تصفية قيادات الحزب الاشتراكي، وافتعال الأزمات لشل فعالية الدستور».

وأشار كاتب المقال الى موقف حاسم من جانب البيض - في حديثه مع وفود الوساطة التي زارته في المكلا - من بينها استعداده للتضحية بتقديم استقالته، شريطة تنفيذ الاتفاقيات التي ناقشتها ووثقتها اجتماعات مجلس الرئاسة.

وأكد ان عودته الى صنعاء مرهونة بتنفيذ الشروط الثلاثة التي يصر على توفيرها من اجل استقرار الاوضاع وإنهاء الفترة الانتقالية.



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الوسط الأسبوعية

التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

قضاة اليمن مضربون بسبب اهمال الدولة لهم

■ صنعاء - عبدالوهاب المؤيد

قضاة اليمن مضربون للمرة الثالثة، منذ السادس من ايلول (سبتمبر) الحالي، واعلنوا انهم لن يعلقوا اعتصامهم قبل تحقيق مطالبهم التي ضمنوها مذكرة رفعها المنتدى القضائي، منذ اعلان الاعتصام الاول في ٩ تموز (يوليو) الماضي، الى رئيس مجلس القضاء الاعلى الرئيس علي عبدالله صالح. وكان مجلس القضاء الاعلى عقد اجتماعاً في نهاية تموز (يوليو) الماضي برئاسة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وطلب من القضاة مهلة شهر واحد لدرس مطالبهم وإقرارها، غير ان مهلة الشهر انقضت ولم يتحقق اي مطلب من اللائحة التي اعدها المنتدى القضائي ما دفع بالقضاة الى استئناف اضرابهم الى موعد غير محدد.

وخلال لقائه مع «الوسط» حدد القاضي حمود الهتار، نائب رئيس المنتدى القضائي ورئيس المحكمة الجزائية، اسباب اعتصام قضاة اليمن والمطالب التي رفعوها، فقال: «الدستور الوحدوي هو ابرز ما تحقق بعد اعلان الوحدة اليمنية وكان من المفترض وضع تشريعات موحدة في كل المجالات انطلاقاً من هذا الدستور. وقد شعرنا باهمال الدولة لقطاع القضاء، وكان مفترضاً ان تشمله اتفاقية الوحدة. ولم يصدر عن الدولة ما يشير الى اهتمامها بالسلك القضائي سوى القرارات الخاصة برئيس وأعضاء المحكمة الاستئنافية، والنائب العام والمحامي الأول».

اما مطالب قضاة اليمن فيحددها القاضي حمود الهتار لـ «الوسط» كالتالي:

– تأكيد الولاية الشرعية للقضاة باصدار قرارات تعييناتهم وادائهم اليمين.

– استقلال القضاء بما يضمن عدم التدخل في عمل القضاة تحت اي ظرف من الظروف.

– توحيد القضاء باصدار القوانين السيادية، وأبرزها قانون الاجراءات الجزائية وقانون العقوبات وتوفير الامن للقضاة واصدار قانون حماية السلطة القضائية وتسوية الوضع الوظيفي والمعيشي للقضاة ولموظفي السلك القضائي واعتماد موازنة مستقلة.

ويرى القاضي زيد بن علي جحاف، عضو المحكمة العليا وأحد البارزين في المنتدى القضائي، خلال لقائه مع «الوسط» ان قرار الاعتصام الذي اتخذه المنتدى «قضية مشروعة لأنه يطالب بإكمال بناء الدولة الوحدوية الذي لا زال ناقصاً في اهم جوانبه وهو السلطة القضائية المسؤولة عن الفصل في الخصومات الدستورية والادارية والاقتصادية والاجتماعية الى جانب الفصل في الخصومات الجنائية والمدنية والحقوق الخاصة والعامة. ويعتبر القاضي جحاف «ان السلطة القضائية تاخذ حقوقها في دولة الوحدة، والقضاة لا يزالون معنيين بقرارات «شطرية» قديمة، ويعملون وفق قوانين «شطرية»، ما قد يفتح المجال لكثير من الاعتراضات القانونية ضدهم وضد محاكمهم واحكامهم».

وحظي اعتصام القضاة بتجاوب وتضامن واسعين لدى اعضاء النيابة العامة والمحامين بصفة خاصة. ويقول عبدالله الحضرمي رئيس النيابة العامة في صنعاء لـ «الوسط»: «قرار الاعتصام خاص بالقضاة انما يشارك فيه من حيث المبدأ اعضاء النيابة العامة فوضع السلك القضائي يؤثر في الاوضاع الوظيفية والمعيشية لموظفي النيابة العامة. ويردف عبدالله الحضرمي قائلاً لـ «الوسط»: «تصور ان مجلس القضاء الاعلى لم يجتمع سوى مرة واحدة منذ انشائه. مرّ عامان على اعلان الوحدة والقوانين الشطرية لا زالت سارية في الشمال والجنوب. ولم تصدر قرارات تعيين القضاة في دولة الوحدة الذي بلغ عددهم الفي قاض».

وقد تضامن محامو اليمن مع زملائهم القضاة ايماناً منهم بعدالة مطالبهم التي رفعها المنتدى القضائي، ونظراً الى الترابط بين عمل القضاة والمحامين. ويقول الاستاذ عبدالفتاح البيصر، نقيب المحامين،



المصدر : الوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ سبتمبر ١٩٩٢

لـ «الوسط»: «القضاة على حق في اعتصامهم ونحن، كمحامين، نهتم باطلاق الولاية الشرعية واستقلال القضاء عن تدخل السلطات التنفيذية فيه». وعن واقع القضاء اليوم في اليمن يقول المحامي عبدالله المروني: «ليست للمحاكم اليمنية ولاية شرعية منذ صدور قانون السلطة القضائية، اي القانون رقم ١ لسنة ١٩٩١، لانه لم يستكمل باصدار تعيينات القضاة وادائهم القسم، ما ادى الى استمرار العمل بالقوانين الشطرية التي تعرض القضاة والمحامين لمواقف محرجة للغاية، وتوقعهم في التناقض، الامر الذي اضعف سلك القضاء وسلطته الى درجة اصبح غير قادر على توفير الامن للقضاة والمحامين فيتعرض بعضهم لاعتداءات وتهديدات تسيء الى حرمة القضاء وتؤثر فيه. كثير من الاحكام يتأخر تنفيذها، الى جانب تدخلات اشخاص وسلطات»

أحداث العنف السياسى باليمن

.. هل تهدد تحالف الوحدة بين الشطرين ؟

السياسيون يحذرون من اجراء الانتخابات فى نوفمبر القادم

حوادث الاغتيالات تتحول الى أزمة سياسية بين الأحزاب !

والحكومة تواجه صعوبات فى جمع الاسلحة من القبائل اليمنية

رسالة صنعاء :



هلال عبدالحميد



المصدر: العروبة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ: ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

فى نقلة خطيرة لاحداث العنف باليمن واستمرارا لمسلسل الاغتيالات السياسية الذى تمر به الجمهورية اليمنية منذ اعلان الوحدة فى ٢٢ مايو ١٩٩٠ والتى تتمثل فى تعرض منزل الدكتور ياسين سعيد النعمان رئيس هيئة رئاسة مجلس النواب اليمنى وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى لهجوم صاروخى الشهر الماضى من جماعة مجهولة ، وكان الهجوم الصاروخى الذى قصد تصفية الدكتور ياسين وافراد اسرته اصاب الطابق الثانى من منزله ودمر محتويات غرف النوم الخاصة به وبافراد اسرته . وبالصدفة البحتة كانت افراد الاسرة جمعيا بالطابق الاول .

ويعتبر المحللون هذه الواقعة تطورا خطيرا فى شكل ومضمون اعمال العنف باليمن لاسباب عدة منها :

ان نوعية السلاح المستخدم فى هذه العملية ، لم يستخدم من قبل فى اعمال العنف والتخطيط الجيد للعملية ، ودقة التصويب ، وان كانت الصدفة هى التى ادت الى فشل المحاولة .

بالاضافة الى اختيار شخصية الدكتور ياسين سعيد النعمان ، فهو على راس السلطة التشريعية فى اليمن ، علاوة على انه يعتبر مايسترو اتفاقية الوحدة بين الشطرين سابقا .

وتعتبر العملية تاكيدا لايقبل الشك على ان عمليات الاغتيال تستهدف الحزب الاشتراكى بالذات ، وهى الان تتجه الى قياداته بعد ان سبق واستهدفت كوادره .

كما ان هذه العملية جاءت بعد عدة محاولات لاغتيال قادة الحزب الاشتراكى خلال النصف الاول من هذا العام وهى على التوالى : محاولة اغتيال عبدالواسع سلام وزير العدل واصابته وفقده لاحدى عينيه امام مبنى وزارته ، محاولة نسف منزل حيدر ابوبكر العطاس رئيس الوزراء وعضو المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى ، محاولة اغتيال سالم صالح محمد عضو مجلس الرئاسة اليمنى والامين العام المساعد للحزب الاشتراكى .

وخلال العمليات السابقة عبر على سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة ـ وهو مجلس من خمسة اعضاء على راسهم الرئيس على عبدالله صالح ـ عبر نائب الرئيس والامين العام للحزب الاشتراكى اليمنى عن احتجاجه بالذهاب الى عدن العاصمة الاقتصادية لليمن وهو نفسها عاصمة اليمن الجنوبى سابقا ، وهذا الاحتجاج له دلالته السياسية ، فربما كان تهديدا بانهاء التحالف القائم بين الحزب والمؤتمر منذ قيام الوحدة وبالتالى العودة باليمن الى ماقبل الوحدة .



المصدر : العروبة

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات — التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

اما بعد محاولة الاغتيال الاخيرة للدكتور ياسين فقد اصدر المكتب السياسي للحزب بيانا بعد اجتماع طارىء اكد فيه ان محاولات الاغتيال تعبر عن خوف بعض القوى من الديمقراطية ، واضاف البيان ان هذه الحوادث لن ترهب الحزب ولن تجعله يتراجع عن برنامجه لتطوير اليمن .

وتاتى هذه المحاولة الاخيرة لتفجر الوضع الامنى فى اليمن ، وتطرح مجموعة من علامات الاستفهام الكبرى اهمها :

مامدى تاثير هذه العملية على التحالف القائم بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبى العام ، خاصة ان هناك تناقضات كبيرة بين الحزبين على كل المستويات !! وهل سيستمر صبر الحزب الاشتراكى على اغتيال قياداته ، خاصة اعضاء المكتب السياسى - بعد ان صبر خلال العامين الماضيين على اغتيال كوادره فى المحافظات ؟! وكيف ستكون الاوضاع الامنية خلال الانتخابات العامة والتى من المفترض ان تبدا بعد انتهاء الفترة الانتقالية فى ٢٢ نوفمبر القادم .

ويتوقع كثير من المراقبين هنا تفجر الوضع الامنى قبيل الانتخابات العامة وخلالها .

والمتتبع لاحداث اليمن يرى ان الوضع ينذر بعواقب وخيمة اذا لم تسارع الحكومة اليمنية بنزع السلاح من الافراد وهذه عملية قد تبلغ درجة الاستحالة نظراً لانتشار السلاح بصورة لافتة للنظر بالاضافة الى تضاريس اليمن الجبلية وعدم قدرة الدولة المركزية على بسط نفوذها على مساحات شاسعة من اليمن ، فاذا وضعنا فى الحسبان الطابع القبلى للنسيج الاجتماعي اليمنى ، وتعدد الاحزاب تقترب الاحزاب هنا من خمسين حزبا - ذات الكوادر المسلحة عرفنا صعوبة الامر .

ويسود هنا جو من الترقب الحذر وتعقد المشابهات - بين عامة الناس باليمن - بين حالة اليمن وحالة لبنان ، ويقول بعضهم هل ستحول اليمن الى لبنان الجزيرة العربية ؟!



المصدر : الحياة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

احزاب تعتبران السلطة مسؤولة عن الانفجارات

المؤتمر الشعبي يحذر من حال تمزق في اليمن

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

▣ اصدر حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يتزعمه الرئيس اليمني الفريق علي عبدالله صالح امس بيانا رأى فيه ان سلسلة الانفجارات التي وقعت قبل ايام في صنعاء واستهدفت منازل شخصيات في الحزب «تدخل في اطار المؤامرات المعادية لشعبنا اليمني ونظامه السياسي الديموقراطي كما تستهدف زعزعة امن الوطن والمواطنين واستقرارهم».

وقال البيان الذي اذيع عبر وسائل الاعلام الرسمية ان «الانفجارات تشكل اعتداء على كل القيم الوطنية النبيلة التي يمثلها المؤتمر وعلى المسيرة الديموقراطية كاملة، وتستهدف عرقلة جهود التحضير لاجراء الانتخابات العامة النيابية في موعدها المحدد قبل انتهاء الفترة الانتقالية وتعطيلها، كما تستهدف اثارة الفتنة بين القيادات الوطنية والاخلال بالامن والاستقرار بغية وقف عملية البناء والتطور الديموقراطي، وحرمان الشعب من التمتع بثمار الوحدة والديموقراطية».

واهاب البيان بكل قيادات الاحزاب والتنظيمات السياسية وقواعدها «الوقوف صفا واحدا في وجه ممارسات العنف والارهاب السياسي التي تصاعدت اخيرا والتنبه الى مخاطر الفتنة التي يراد اشعالها على ساحة الوطن كله في هذا الظرف الدقيق الذي يتطلب من الجميع درجة عالية من الشعور بالمسؤولية الوطنية من اجل تجنيب الوطن ويلات الدمار والتمزق التي تعاني منها بلدان اخرى».

من جهة اخرى صرح مصدر حزبي في صنعاء امس بان ممثلين للمؤتمر الشعبي العام وحزب الرابطة والتجمع



المصدر : الحيـــــــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩[illegible]

الوحدوي والتجمع اليمني للاصلاح وحزب الحق والحزب الوحدوي الشعبي الناصري واتحاد القوى الشعبية، عقدوا اجتماعاً امس اجمعوا فيه على «ان مسؤولية ما يحدث في البلاد من محاولات الاغتيال والانفجارات تقع على عاتق السلطة العليا للدولة ممثلة بمجلس الرئاسة، وان الخلافات في اطار هذا المجلس تشكل اهم عوامل ما يحدث واسبابه». ويذكر ان سلسلة انفجارات وقعت اخيراً في صنعاء كان آخرها مساء اول من امس الاحد.

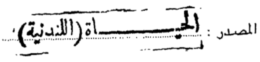
وقال المصدر: «اتفق الجميع على تكليف ممثل المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالهادي الهمداني تحديد موعد عاجل لرؤساء الاحزاب مع مجلس الرئاسة مجتمعاً واذا تعذر حضور السيد علي سالم البيض نائب رئيس الجمهورية نظراً الى وجوده في عدن يعقد الاجتماع في حضور اعضاء مجلس الرئاسة الموجودين لطرح هذا الامر عليهم ومطالبتهم بوضع حد لهذه الاعمال التخريبية ووضع حد لخلافاتهم ونزاعاتهم. وقد يتوجه رؤساء الاحزاب فيما بعد الى عدن لمقابلة السيد البيض لمطالبته بايضاح اسباب الخلاف بغرض الوصول الى وضع حد للخلافات التي لن تدمر الديموقراطية فحسب، وانما ستؤدي الى تمزيق اليمن ارضاً وانساناً».

وطرح في الاجتماع راي يقول انه يجوز ان السلطة ليست ضالعة في هذا الامر الا انها راضية عنه بغية تركه ياخذ منحى متصاعداً يعطي المبرر لاعلان حال الطوارىء وتعليق الدستور ثم وأد العملية الديموقراطية وتصفية حسابات تاخذ البريء بالمجرم والمقبل بالمدبر والحابل بالنابل ونعود ادراجنا الى حكم شمولي قد يتخذ اساليب جديدة».

واضاف المصدر «ان اجتماع امس سيستانف غداً لبلورة هذه النقاط والاستماع الى رد مجلس الرئاسة لتحديد الموعد، وان الاحزاب قد تقوم بدور الوساطة بين الطرفين واذا عجزت الاحزاب عن القيام بوساطة ستعلن للراي العام اليمني ذلك وستتخذ الخطوات المناسبة كاحزاب، في شان الاستعانة بالجماهير اليمنية لمواجهة هذا المسلسل التخريبي في البلاد».

وقال السيد عبدالرحمن الجفري، رئيس حزب رابطة ابناء اليمن تعليقاً على الحوادث الاخيرة: «راينا ان الداء يكمن في تركيبة السلطة، فهي تركيبة خلاف لا تركيبة وفاق. وقد طالبنا السلطة ممثلة في اعلى السلطة، بالرئيس ونائبه منذ ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٠ في اول اجتماع للاحزاب مع مجلس الرئاسة ان يستقيلا من حزبيهما وان يبتعدا عن العمل الحزبي لئلا يصل خلاف حزبيهما في المستويات الدنيا للسلطة الى المستوى الاعلى عندهما، لاننا كنا نقدر منذ البداية انه لا بد من ان تؤدي هذه التركيبة الفريدة الى خلاف. سمعنا من السلطة انهم وصلوا الى اول الخيط في بعض الجرائم السابقة ولكن لم يعلن ذلك الخيط. هذا يدل على ان كلاً من اطراف السلطة يهدد الطرف الآخر، ولذلك اياً كانت الجهات التي تزاول هذه الاعمال، فإن المسؤولية تتحملها قمة السلطة ممثلة بمجلس الرئاسة لانها ساهمت في صنع الظرف الذي سهل للمخربين عملهم، هذا اذا افترضنا ان لا ضلع مباشراً لها في تلك الاعمال».



المصدر : 

الحيـــاة (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

الهيئة المركزية لحزب الرابطة اليمني : المرحلة مفعمة بالآمال والمخاطر

□ صنعاء - من عبدالرحمن الحيدري:

■ اصدرت امس الهيئة المركزية لحزب رابطة ابناء اليمن (راي) بياناً عقب خمسة ايام من الجلسات المتواصلة لدورتها الثالثة التي عقدتها في مرحلة في غاية الدقة والحساسية تمر بها اليمن وفي اجواء وصفتها بانها «مفعمة بالآمال الكبيرة والمخاطر العظيمة».

ودرست الهيئة المركزية عدداً من القضايا الحزبية الداخلية واقرت تقرير الامين العام للحزب بعد اجراء تعديلات عليه.

وجاء في البيان ان الهيئة المركزية قومت الاوضاع الدقيقة التي تمر بها البلاد وحللت وضع الاحزاب السياسية في الساحة اليمنية وعلاقة حزب الرابطة بها».

واضاف البيان: «اما في ما يتعلق بـ «المؤتمر الوطني» وهو الحدث السياسي التاريخي الكبير الذي شغل الساحة السياسية اليمنية خلال الاشهر الثلاثة الماضية، فان الهيئة المركزية صادقت على قرارات ووثائق وتوصيات المؤتمر مع ايضاح بعض الجوانب فيها».

وتابع: «كذلك عرضت الهيئات المركزية لحزب الرابطة لعدد من القضايا بالتحليل والتقويم وقدمت رؤية الحزب فيها وخصوصاً الاوضاع السياسية والادارية والاقتصادية والاجتماعية والخدماتية، اضافة الى وضع العلاقات الخارجية والمنظمات الجماهيرية والقضايا العربية والاسلامية».

واردف: «اختتمت الهيئة المركزية اجتماعاتها بالتاكيد على ان بلادنا تمر اليوم بمفترق طرق خطير. وان الفرصة سانحة امامنا جميعاً للاخذ بيد الوطن اليمني الى بر الأمن والأمان، والى طريق التنمية والبناء الحقيقيين، والى كنف الحرية والعدل والديموقراطية».



صوت الكويت
٢١ سبتمبر ١٩٩١

اليمن .. وحساب الوقت

المخرج الوحيد للمازق السياسي في اليمن يتمثل في اعادة بناء الوحدة بين الشطرين على اسس جديدة تستأصل الآثار التي نجمت عن خطوات التوحيد القيصرية حيث جرت على قاعدة تقاسم المغانم والامتيازات بين الحكام والحزبين الحاكمين واقطاب النفوذ السياسي والقبلي.

وفيما قبل اليمنيون في مايو (ايار) ١٩٩٠ قرار الحزبين الحاكمين بتوحيد بلادهم، اطمئنانا لوعود الرخاء والقوة، فان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح استطرد في استثمار هذا القبول الشعبي الطيب واستغلاله بالمضي في اتجاهين: الاول تكريس سياسة وطريقة حكم ما قبل اعلان الوحدة حتى بدا - بمرور الايام - ان العملية الاندماجية بين الشطرين كانت بمثابة ضم للشطر الجنوبي اكثر منه توحيدا.

والثاني فرض سياسة اقليمية يمنية تتصف بالاثارة وتصفية الحساب والمبالغة في الطاقات الاضافية للبلاد (النفط - البشر) وقد عبرت هذه السياسة عن نفسها في التحالف الوطيد - غير المبرر - بين صالح وصدام حسين وما رافقه من تورط في سيناريوهات ومواقف جرت ومازالت تجر على اليمن خسائر اقتصادية وسياسية متزايدة.

وكان من البديهي ان تتصدع العلاقة بين حزب علي عبدالله صالح (مؤتمر الشعب العام) وحزب نائبه علي سالم البيض (الحزب الاشتراكي) حيث وجد الاخير نفسه في نقطة تلزم بتسديد ضريبة المناصفة بالسلطة (وهي مناصفة بدت شكلية) على نحو دموي باهض، وباعادة النظر في اسس التحالف في المستقبل.

وكان من البديهي ايضا ان يكون (الاشتراكي) مضطرا .. ولو بعد فوات الاوان - الى اعادة النظر في خارطة علاقاته وتحالفه في وقت خسر الجنوب الذي كان معقله ولم يكسب الشمال الذي كان يتطلع اليه، وفي وقت ازدادت ضراوة الهجمات عليه من القوى المحافظة بدل ان تخف كما كان يأمل من وراء لوذه بحائط علي عبدالله صالح، وفي وقت اكتشف ان ملعبه اخترق من حليفه القريب قبل ان يخترق من خصمه البعيد.

واذ بلغت الصراعات والانشقاقات والاغتيالات ذروتها عشية الانتخابات النيابية فان الكثير من ساسة وحكام اليمن يقفزون فوق السبب الذي يؤجج هذه العداوات ويتجاهلون الطريق الذي يفضي الى السلامة الداخلية ويواصلون ذات النهج القائم على المحاصصة في المكاسب والمغانم والامتيازات في ما كان عليهم تصحيح القاعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لمسيرة الوحدة بين الشطرين، ويكفي لتأمل الصورة الماثلة لليمن ان يكون معروفا بأن هذه البلاد مازالت تعيش تحت علمين وعملتين وجوازي سفر ونهجين وحزبين حاكمين وزعيمين وسياستين وعاصمتين حتى بعد عامين من (الوحدة) الامر الذي يعني انه باستثناء مركز «الرئيس» فان شيئا وحدويا لم يتحقق على الارض، وانه باستثناء التحالف مع صدام فان «مكاسب» اقليمية لم تتحقق اذا ما اعتبرت كارثة هذا التحالف مكاسب حقا.

وعلى مدى الشهرين المقبلين حيث تجري انتخابات نوفمبر (تشرين الثاني) ستقدم الاحداث كفاية من الشواهد على ان اليمن ستدفع المزيد من ضريبة الخطأ الذي بنيت عليه وحدة الشطرين، حيث كان على الحكام ان يعرفوا ان الوعود التي اغرقوا فيها الشعب وحملتهم عامين كاملين لم تعد تصلح لمواصلة المشوار.

عبد المنعم الاعسم



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٢ سبتمبر ١٩٩٢

تحميل القيادة اليمنية مسؤولية وقف العنف

زعماء الأحزاب يتوسطون بين البيض وعلي صالح

صنعاء: «الشرق الأوسط»

اصدرت اللجنة العامة (المكتب السياسي) للمؤتمر الشعبي العام، احد الحزبين المشاركين في حكم اليمن، بيانا امس، استنكرت فيه «الاعتداءات الاجرامية» التي تعرضت لها منازل كل من العقيد علي صالح الاحمر قائد الامن المركزي شقيق الرئيس اليمني وعبد الرحمن الاكوع نائب رئيس الاعلام، ثم القاضي عبد الكريم العرشي عضو مجلس الرئاسة ورئيس اللجنة العليا للانتخابات ويحيى العرشي وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، وجميعهم اعضاء في اللجنة العامة للمؤتمر، وذلك بعد انفجار عبوة ناسفة اخرى قرب مقر اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي.

وفي نفس الوقت شهدت صنعاء اجتماعا لعدد من قادة الاحزاب اليمنية، شارك فيه ممثلون عن المؤتمر الشعبي العام، حمل مجلس الرئاسة مسؤولية الاضطرابات الامنية والانفجارات، وطالب بوضع حد لها.

وصرح مصدر مسؤول ان المؤتمر الشعبي العام، ورابطة ابناء اليمن (رأي)، والتجمع الوحدوي، والتجمع اليمني للاصلاح وحزب الحق والحزب الوحدوي الشعبي الناصري، واتحاد القوى الشعبية وضعت مسؤولية وقف الانفجارات «على عاتق السلطة العليا في الدولة ممثلة في مجلس الرئاسة»، وانتقدت «الخلافات في اطار هذا المجلس»، لانها «اهم اسباب ما يحدث» واتفق ممثلو الاحزاب مع عبد الهادي الهمداني، ممثل المؤتمر الشعبي العام، على «تحديد موعد عاجل» لقادة الاحزاب مع اعضاء مجلس الرئاسة، لطرح مسألة الخلافات في دوائر القيادة، ومطالبتها «بوضع حد للاعمال التخريبية». واعربوا عن رغبتهم في التوجه الى عدن لمقابلة البيض في حالة عدم حضوره الى الاجتماع، لانهاء الخلاف بينه والرئيس علي عبد الله صالح الذي يستهدف «تمزيق اليمن ارضا وانسانا».

وسيعقد زعماء الاحزاب اجتماعا آخر اليوم لبلورة النقاط التي سيطرحونها، في انتظار رد مجلس الرئاسة على طلب تحديد الموعد.



المصدر : الشروق
القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٩ سبتمبر ١٩٩٢

انتخابات اليمن

قائمة واحدة للجميع.. أو لا قائمة

صنعاء ـ «الشروق»

■ انتهت فترة الاعتكاف السياسي التي استمرت قرابة شهرين لنائب الرئيس اليمني علي سالم البيض الامين العام للحزب الاشتراكي، وعاد من حضرموت الى صنعاء بعد وساطة قام بها العديد من الشخصيات التي حاولت تكسير الجليد بين الرئيس ونائبه بسبب خلافات استجدت في الآونة الاخيرة حول الصلاحيات في المستويات العليا من القرار.

وقالت مصادر لجنة الوساطة ان تلك المساعي جاءت من منطلقين اثنين، هما: ان يحترم الحزبان الحاكمان الاتفاقات الثنائية بينهما، وان ينفذاها لتعميق العلاقات بينهما، لاسيما المتعلقة بالقضايا الثنائية الخاصة بهما. والمنطلق هو طرح قضايا الخلاف بينهما حول القضايا العامة التي تهم الوطن والشعب اليمني حاضرا ومستقبلا على بساط البحث مع بقية الاحزاب الأخرى والقوى السياسية، حرصا على تجنب تكرار اخطاء سابقة.

ومن بين التنظيمات المرشحة للمشاركة في هذا المسعى «التجمع اليمني للاصلاح»، «البعث»، «الناصريون».

وتشير المصادر الى ان عددا من القوى السياسية خارج الحكم كانت قد طرحت هذا الاقتراح على الحزبين الحاكمين في وقت سابق، وطمانتهما الى انه لا يشترط للاحزاب المفترض اشراكها في أي حوار ان تحصل على اية مكاسب مباشرة ادارية او سياسية او معنوية.

صيغتان للعلاقة

الى ذلك، تنشغل الاوساط السياسية بقضية العلاقة بين الحزبين الحاكمين على أبواب الاستعدادات للانتخابات التشريعية المقررة قبل نهاية «الفترة الانتقالية» في ٢١ نوفمبر ـ تشرين الثاني المقبل، وهل تبقى عند حدود الشراكة (المناصفة) الحالية، او تتطور الى الاندماج النهائي بينهما، او تبقى عند حدود التحالف لخوض الانتخابات ضمن قائمة واحدة وعلى اساس برنامج مشترك؟ ويتزامن ذلك مع عودة اللجنة الرباعية الى الاجتماع، والمكونة من عضو مجلس الرئاسة عبدالعزيز عبدالغني ووزير الخارجية الدكتور عبدالكريم الارياني عن المؤتمر الشعبي، وعن الحزب الاشتراكي رئيس مجلس الوزراء حيدر ابوبكر العطاس، ورئيس مجلس النواب الدكتور ياسين سعيد نعمان.

وتقول المصادر ان اللجنة تناقش صيغتين للعلاقة:

الاولى، من وجهة نظر الحزب الاشتراكي، وتتضمن ايجاد صيغة للتحالف الاستراتيجي، وان تتحدد فترة التحالف بالانتخابات وقد تستمر الى ما بعدها. وهذا الطرح لا يلقى قبولا



المصدر : المشرق

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٢ ... ١٩٩٧

لدى المؤتمر الشعبي الذي يرى انه مجرد تكتيك من قبل الاشتراكي لاستثمار مرحلة الانتخابات فقط وضمان البقاء في الحكم عن طريق الاشتراك مع المؤتمر في قائمة انتخابية واحدة؛ ولهذا ترفض قيادة المؤتمر التحالف الاستراتيجي وتفضل بديلاً آخر وهو دمج الحزبين في تنظيم سياسي واحد، وهذه هي الصيغة الثانية.

واوضح الدكتور الارياني ان مبدأ الدمج ليس مختلفاً عليه، ولكن التوقيت لم يحسم بعد. وقال ان قيادات «المؤتمر» تفضل اتخاذ قرار الاندماج الكامل قبل الانتخابات وذلك لتسهيل اجرائها من دون منافسة بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر. واوضح ان الامر يبقى متروكاً لرأي الحزب الاشتراكي حول هذه المسألة، وان برنامج البناء والاصلاح السياسي والاقتصادي والاداري الشامل بشكل وثيقة مشتركة، اقرتها حكومة مشكلة من الحزب والمؤتمر، وصادقت عليها اغلبية مجلس النواب، والمشكل منهما ايضا. ومن ثم فانهما يتبنيان هذا البرنامج لتحقيق اهداف التنمية في فترة عشر سنوات.

وشدد على ضرورة الاندماج بين الحزبين، قائلا: «لا يوجد اي مبرر لبقاء تنظيمين يتبنيان برنامجا اقتصاديا وسياسيا وثقافيا واجتماعيا واحدا، ولذلك يصبح اندماجهما شيئا منطقيا».

وترى مصادر الحزب الاشتراكي ضرورة بحث مسالة التحالف الاستراتيجي كخطوة اولية يمكن، بعدها، بحث قضية الدمج. وحسب اوساط المراقبين، فان التريث الذي يبديه الحزب الاشتراكي يعتبر انعكاسا للخلاف في وجهات النظر حول الوثائق والادبيات السياسية والفكرية التي تعتبر اساسا للدمج، حيث يرى الحزب ان يتم الدمج على اساس برنامجه وبرنامج المؤتمر، وبرنامج البناء والاصلاح، على اعتبار انها وثائق اقرت في مؤتمرات حزبية او سياسية، بينما يستبعد «المؤتمر» برنامجه وبرنامج الحزب وبرنامج البناء والاصلاح، ويؤكد على ان يكون الميثاق الوطني هو الاساس الفكري للدمج لانه وثيقة وافق عليها الشعب في استفتاء عام.

وترى مصادر مطلعة انه يصعب حسم هذه المسائل قبل الانتخابات، وان فكرتي التحالف والاندماج بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي، يضعف رصيدهما كل يوم وذلك لاعتبارات عدة:

اولها، ان القوى السياسية الاخرى (البعث، الاصلاح، الناصريون)، تنظر الى ذلك على انه موجه ضدها وهدفه الاستئثار بالسلطة مرة اخرى، وعليه فهي تعارض هذا التوجه، ويرى بعضها ان البديل لذلك هو خوض الانتخابات في قائمة موحدة لمنع التنافس الذي قد يتحول الى مواجهة.

الاعتبار الثاني شعور الحزب الاشتراكي بان الاندماج من دون البرنامج السياسي، يفقده جزءا كبيرا من قاعدته ويفرغه من مضمونه مع الزمن، وبذلك يكون قد اقدم على خطوة حل نفسه بنفسه، وهذه مسالة تلقى معارضة من الاغلبية في القيادة والقاعدة.

ثالث الاعتبارات ان الدمج يسقط مفهوم «الكتلة الاشتراكية» في السلطة وحصتها من القرار والمواقع، ويقوي في الوقت ذاته من السلطات التي يتمتع بها حزب المؤتمر. لذلك، فان الاحتمالين الواردين حتى الآن هما، اما الدخول في قائمة تضم الاحزاب كافة، او دخول كل حزب بمفرده الى ساحة الانتخابات. ■■



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

نائب رئيس لجنة الانتخابات اليمنية يحتج لدى الرئاسة

العطاس يلوح بالاستقالة ويضع ٣ شروط لاستقرار الأمن

صنعاء: «الشرق الأوسط»

قالت مصادر [illegible] مطلعة لـ «الشرق الأوسط» ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمني بعث [illegible] ورسالة الى [illegible] الرئاسة ضمنها ٣ خيارات اساسية في ضوء تصاعد اعمال العنف والتفجيرات، وهي، أولا: القبض فورا على مرتكبي الارهاب - الذين حددهم في رسالته - واحالتهم الى المحاكمة. وثانيا: تغيير قيادات اجهزة الأمن والمسؤولين عنها. وثالثا: قبول استقالة الحكومة.

واكدت مصادر مقربة من الحكومة والحزب الاشتراكي لـ «الشرق الاوسط» ان العناصر المتورطة في هذه الاحداث محلية ومعروفة، وانها «تحتمي بمراكز قوى يمنية»، لان هذه العناصر «تخترق» اجهزة الدولة.

وأشارت الى ان مهلة العشرة ايام التي حددتها الحكومة لأجهزة الأمن للقبض على مرتكبي الجرائم واحالتهم الى المحاكمة انتهت [illegible] دون حدوث اي تقدم او اتخاذ اجراءات تجاه اجهزة الأمن من جانب الحكومة. وكان اعضاء الحكومة من الحزب الاشتراكي قد قاطعوا الاجتماع [illegible] لمجلس الوزراء يوم الاربعاء [illegible] الماضي، ولم يعلن عن ذلك في حينه، وكان رد فعل الرئيس اليمني - على ذلك - ان طلب من العطاس مصاحبته في زيارة تفقدية لمشروع طريق صنعاء - المحويت.

وقد وصل العطاس امس الى عدن - بعد زيارة لمحافظة المهرة امس الاول - للالتقاء مع علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والأمين العام للحزب الاشتراكي، «لبحث آخر تطورات الموقف» بشأن الخلافات في صفوف القيادة اليمنية. وكانت صحيفة «الميثاق» الاسبوعية - الناطقة بلسان المؤتمر الشعبي - قد دعت في عددها الأخير الى مناظرة تلفزيونية بين الرئيس ونائب

التتمة .... ص ٤



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

لطرح خلافاتهما امام الشعب، وذلك ردا على الانباء التي ترددت بشأن اعتزام البيض القاء بيان - في الاحتفال بذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر بعدن - عن تلك الخلافات، لتحكيم الشعب بين الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي.

من ناحية اخرى وجه محمد سعيد عبد الله نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات وعضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي، رسالة الى رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة ورئيس وأعضاء مجلس النواب - حصلت «الشرق الاوسط» على نسخة منها - شرح فيها تذمر اعضاء اللجنة من الافتقار الى القواعد التنظيمية والآليات التنفيذية لعملها، وانتقد الاطالة في مناقشة اللائحة الداخلية لها على مدى ٢٥ يوما، وقال ان الامور «تسير في اتجاه مغاير لنصوص الدستور والقانون، وفق ترتيبات وتوجيهات من خارج اللجنة».



المصدر : الشرق الأوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

أحداث اليمن تعكس تركيبة الحكم الخلافية

المتوكل ينفي «العنف لاكتساب العطف» ولجنة الانتخابات تواصل مهمتها

صنعاء: من حمود منصر

ربطت معظم تعليقات السياسيين حملة التفجيرات الأخيرة، بمحاولات عرقلة عملية الانتخابات، ودفع اليمنيين للتراجع عن تجربة الديمقراطية والتعددية، التي بدأت في ٢٢ مايو (ايار) عام ١٩٩٢. فقد صرح العقيد يحيى المتوكل - عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس الدائرة السياسية والعلاقات الخارجية في المؤتمر الشعبي العام (المشارك في الحكم) - لـ «الشرق الأوسط» ان تلك الانفجارات «لم تستهدف المؤتمر فحسب، وإنما الوحدة الوطنية والديمقراطية، لأنها تأتي اثناء عملية التحضير لاجراء الانتخابات العامة»، لتكريس العملية الديمقراطية.

ورداً على سؤال حول ما اذا كانت هذه التفجيرات احدى الوسائل التي يتبعها الحزبان الحاكمان لكسب تعاطف الرأي العام المحلي والأجنبي، خاصة بعد عجز سلطات الأمن عن اكتشاف مرتكبيها استبعد المتوكل ان يكون للحزبين الحاكمين ضلع فيها، قال: هذا غير صحيح وغير منطقي، لأنه لا يمكن لأي من الحزبين الحاكمين ان يفكر في ان يهدد حياة قياداته، أو يضحي بها من اجل كسب تعاطف الرأي العام، ثم ان هذه الاعمال أخذت بعدا تخريبيا.

في الوقت نفسه أصدرت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأحزاب والمنظمات الجماهيرية بيانا يوم الأحد الماضي، عبرت فيه عن استنكارها لموجة الاعتداءات المتصاعدة، وقالت ان «حوادث الانفجارات لا تعفي الدولة والحكومة من تحمل مسؤولياتهما في وضع حد للعنف، وأكدت ان الأعمال الارهابية التي تشهدها صنعاء - من حيث دقة التخطيط، والتنظيم والتصويب - لم تكن سوى احدى المحاولات اليائسة، التي جاءت في وقت يستعد فيه الشعب اليمني للاحتفال بالعيد الثلاثين للثورة، وفي وقت اصبحت فيه الانتخابات على الأبواب».

وأكدت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأحزاب والمنظمات على ان المزيد من الديمقراطية سيكون الرد الحاسم على الارهاب بكافة قواه المعادية.

على الصعيد نفسه اجتمعت الأحزاب والتنظيمات السياسية امس لليوم الثاني على التوالي، لمناقشة تطورات الأوضاع الامنية وتصاعد عمليات التفجير، وطالبت في ختام اجتماعاتها الدولة والحكومة بتحمل مسؤوليتهما الكاملة في العمل على حفظ أمن واستقرار البلاد.

ومن ناحية أخرى خصصت اللجنة العليا للانتخابات اجتماعها امس لمناقشة تدهور الأوضاع الأمنية، واصدرت بلاغا صحافيا أدانت فيه عمليات التفجير الأخيرة، وأكدت عزمها على مواصلة الاعداد والتحضير لاجراء الانتخابات، رغم كل المحاولات التي تجري لارباك الأوضاع الأمنية في البلاد.

المصدر : صوت الكويت

الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٤ [illegible] ١٩٩١

نداء أخير.. قبل الطوفان في اليمن

ليس من المتصور ان تكون التصفيات الجسدية للشخصيات القيادية الجنوبية مجرد صدفة لأن الصدفة لا تستمر طوال ثلاثين عاماً منذ قيام الثورة في صنعاء

بدون الوحدة الوطنية لا يمكن أن تكون الشريعة الاسلامية مصدراً وحيدا ولا رئيسيا ولا حتى ثانويا للتشريع

بقلم: د. عبدالرحمن البيضاني*

تلاطمت أمواج الدماء على اليمن، وهي تندفع بكل قواها نحو طوفان التصفيات الجسدية التي تستهدف القيادات التاريخية التي تتطلع الى تحقيق الوحدة الوطنية. ولم يكن من قبيل الصدفة أن يقتصر هذا الطوفان على القيادات التي بحكم مولدها الجغرافي تنتمي الى مناطق يمنية بعينها، وهي المناطق التي لم يمتد اليها المذهب الزيدي فبقيت على مذهبها الشافعي منذ الف ومائة عام. لم يكن مصادفة أن تقتصر التصفيات الجسدية على قيادات هذه المناطق وحدها، دون سواها، بل كان ذلك هدفاً مقصوداً حتى لا تتطلع هذه المناطق الشافعية المحكومة الى مشاركة المنطقة الزيدية المتحكمة. فهي مناطق خضع اهلها الفاً ومائة عام لزراعة الأرض بالعرق والولد ثم تسليم الحصاد للإمام وجنوده، ولم يكن لهؤلاء المطحونين سوى قبول الفتات الذي يتركه لهم جنود الامام حتى يبقوا على هامش الحياة.

وكان النظام الإمامي يعتبر ذلك ركناً شرعياً لا يقوم الإسلام على خلافه، ولا يكتمل الدين في غيابه، فأخذه جنود المذهب حقاً متوارثاً لا يتنازلون عنه، وهدفاً مقصوداً لا يتراجعون فيه، ومنطقاً بديهياً لا يقبلون الجدال حوله. فإذا ما ظهرت قيادات وطنية تتطلع الى العدالة والمساواة، بتطبيق قواعد الإسلام، بأن يكون المسلمون سواء (كأسنان المشط)، والمواطنون سواسية أمام القانون الذي ينظم الحقوق والواجبات، وينهض بالوطن من خلال تكامل طاقات المواطنين، وسماحة تكافلهم، واحترام مبدأ تكافؤ الفرص في ما بينهم، فإن ظهور مثل هذه القيادات على الساحة الإسلامية الوطنية يعتبر أمراً محظوراً وخطراً داهماً في نظر الذين تعودوا، خلال الف ومائة عام، على احتكار الحكم باسم الإسلام، وسلب المحكومين باسم الدين.

ومن يجازف براسه، وينادي بالعدالة والمساواة فإنه يعد في نظر الممارسين للتفرقة خائناً منحرفاً، خارجاً على الوحدة الوطنية، عميلاً لدولة أجنبية. وما دام سلطان الحكم بيد القائمين على التفرقة المسلحين بالمال والإعلام، المدعمين بسلاح السجون والمعتقلات، القادرين على اخراس الألسن وقصف الاقلام، فإن منطقهم يسود، وكلمتهم تذاع، وهيبتهم تنتشر.

ولخص كتاب (العلم الشامخ) للعلامة المقبلي، صفحة ٣٣٧، جوهر هذا الصراع، حيث روى عن أحد الأئمة (المتوكل اسماعيل) انه قال «اليمن دار كفر استفتحناها بسيوفنا» وحين شكا اهل اليمن الشوافع من ظلم الحكام وفداحة ما يفرضون عليهم من ضرائب قال لهم «لا يؤاخذني الله إلا فيما ابقيت لكم»، ثم قال لعامله الظالم «إذا استطعت ان تلتص على أخذ نصف أموالهم فافعل، ولكن بصورة لا تنفر، فاليمن ارض خراجية».

وكان النظام الإمامي نظاماً فاسداً متناقضاً مع الطبيعة البشرية، مناقضاً للشريعة الإسلامية التي ادعى الانتساب اليها والحفاظ عليها، فأعاق نهضة اليمن الفاً ومائة عام، حين اعتمد في فرض سلطانه على الارهاب والبطش ونهب الأموال وسفك الدماء، حتى كانت سيرة اليمن صفحة منفصلة عن تاريخ الشعوب، شفاؤها امراض، حريتها سجون، امنها مذابح، يقينها شك، املها ياس، ونعيمها شقاء. ثم نجحت الثورة اليمنية الجمهورية في إنهاء العصر الامامي، لكنها لم تنجح في تغيير مقوماته الطائفية ولا تهذيب ركائزه البشرية، حيث تمكنت



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

هذه الركائز من فرض سيطرتها على النظام الجمهوري، والتظاهر برفع شعاراته بينما اخذت تقضي على جوهره ومقوماته، فبدأت منذ قيام الثورة في تصفية القيادات الجمهورية من ابناء المناطق الشافعية التي بشرت بالعدالة والمساواة بين جميع ابناء اليمن.

وهذا هو المحرك التاريخي، الثابت والمستمر، للتصفيات الجسدية التي بدات منذ قيام الثورة اليمنية، ثم تزايدت بعد الوحدة، وليس من المتصور أن تبدأ صفحة التصفيات الجسدية للشخصيات القيادية الجنوبية مجرد صدفة، لأن الصدفة لا تحدث، ثم تتكرر، وبعدئذ تستمر، طوال ثلاثين عاماً منذ قيام الثورة في صنعاء وبعد وحدتها في عدن.

كما لم يكن الأمر صدفة ان يتولى النقيب هادي عيس قائد الحرس الوطني، تصفية المتطوعين من ابناء المناطق الشافعية، الذين هبوا من جنوب اليمن والمناطق الوسطى لحماية صنعاء، وتحرير المنطقة الشمالية التي تمردت على جمهورية العدالة والمساواة، فلقد كان يسوقهم الى كمائن الغدر، ثم يستقبل من ينجون منهم بالرصاص في ظهورهم. وعندما نقلناه لقيادة امامية دعينا مكانه العميد محمد عبدالواسع نعمان، جاء الى السلال وهدده بقتل العميد، فأعاده السلال الى منصبه، واستانف مهمته في تصفية رجال الحرس الوطني وكانوا جميعاً من ابناء المناطق الشافعية التي لم يتمرد منها شبر واحد على الجمهورية.

لم يكن هادي عيس ليفعل ذلك عن أمره وحده ابداً، ولا يعبر به عن نفسه وحدها مطلقاً، وانما كان يمارس دوراً مرسوماً من ادوار الصراع الدموي في اليمن، وكان يستند في أداء هذا الدور على قيادات اخرى يقوم كل منها بأداء دوره في محيط مجاله، مما يحسن معه التريث في الحديث أملاً في ان تبدأ هذه القيادات صفحة جديدة قبل الطوفان.

غير أن التريث في الحديث لا يأذن بنسيان القيادات الجمهورية من أبناء المناطق الشافعية، التي سقطت رؤوسهم في ساحة التصفيات الجسدية، وهم يدافعون عن الوحدة الوطنية، ويرفعون أعلام العدالة والمساواة التي هي جوهر الجمهورية. وكان في مقدمتهم رئيس مجلس السيادة (الذي أعلن ليلة الثورة) الشيخ محمد علي عثمان وعضو المجلس علي محمد الأحمدي، وعضو مجلس قيادة الثورة الشيخ عبدالقوي حاميم، وقائد قبائل المشرق الشيخ أحمد عبد ربه العواضي، ورئيس الأركان الذي قاد النصر الجمهوري الأسطوري في حصار السبعين العقيد عبدالرقيب عبدالوهاب.

لقد تمت تصفية هؤلاء الشهداء تصفية جسدية بأياد تزعم أنها جمهورية، وهنالك شهداء آخرون رغم أنهم أحياء يرزقون، انهم أبطال الجمهورية الذين اشتركوا في القيام بها، والذين وهبوا حياتهم لها، ثم طاردتهم قيادات التفرقة الطائفية المتحكمة، التي تعرف كيف تستثمر سلبية الأغلبية الشافعية المحكومة. من هؤلاء قد يكتفى من الحديث بذكر عضو مجلس القيادة وقائد وحدة المظليين الرائد عبدالله عبدالعالم الذي دبروا (من وراء ظهره) اغتيال وفد شيوخ الشوافع لينسبوا قتلهم اليه وهم يصفونه معهم.

ونجح المخطط الإمامي في السيطرة على النظام الجمهوري، بعد أن تمكن من تجريد الجمهورية من كافة الشخصيات القيادية التي يخشى منها الاشتراك الفعلي في إدارة الدولة، ولم يجد مانعاً من ترويض شخصيات شافعية ذات طبيعة سطحية وطموحات شخصية، ترضى بالمشاركة الرمزية، وتفرح بالوظائف العليا بعد تجريدهم من السلطة الحقيقية وتحويلهم الى توابع هامشية. فبمثل هؤلاء تتحقق نصيحة الإمام المتوكل اسماعيل بان «يلتمس الحاكم الإمامي ولكن بصورة لا تنفر».

ثم قامت الوحدة.. وبالوحدة انضم الى الجمهورية أكثر من مثل ارضها، وكانت الأرض الجديدة قد استعصت على الائمة عبر المئات من السنين، لكنها جاءت الى الوحدة طائعة مختارة، وهي تمسك بأغصان المشاركة الفعلية، بينما تعرف كيف تحميها، فمعها الكوادر الحزبية التي تجيد العمل في الخفاء قدر اتقانها العمل في العراء، ومعها الكوادر العسكرية التي صقلتها التجارب الثورية. لذلك لم يكن غريباً، ولا مصادفة، أن تسرع قيادات التفرقة والتسلط الى سلاحها التقليدي، سلاح الغدر، وتنطق بلغتها الطائفية، لغة التصفيات



المصدر : صوت الكويت

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

الجسدية التي لن تتوقف عند المحاولات التي أستهدفت اغتيال نائب رئيس الجمهورية علي سالم البيض، وعضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد، ورئيس الوزراء حيدر ابو بكر العطاس، ورئيس مجلس النواب د. ياسين سعيد نعمان، ووزير العدل عبدالواسع سلام، ووزير التموين فضل محسن عبدالله، وامين عام حزب التجمع الوحدوي عمر الجاوي، ورئيس الوزراء السابق محمد علي هيثم، وعضو المكتب السياسي أنيس حسن يحيى، وامين اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي د. احمد الأصيحي وغيرهم من الشخصيات الوطنية القيادية التي تنتظر دورها الى جوار جثمان الشهيد العقيد ماجد مرشد سيف مستشار وزير الدفاع. لقد كان الأمل، ولا يزال، ان يعتدل المتعصبون الطائفيون، فيبدأون صفحة جديدة تجمع شمل اليمنيين وتؤلف قلوبهم فيصبحوا بنعمة الله اخوانا، بعد ان يتخلصوا من مخلفات الامامة التي تزرع دوافع الثأر، ورواسب الأحقاد التي تثير نوازع الانتقام.

كان الأمل، ولا يزال، ان تتعالى قيادات التفرقة على التراث الإمامي الأناني، وتطيب نفساً بسماحة النظام الجمهوري الوحدوي، فالوحدة الوطنية ليست مجرد شعار إعلامي للاستهلاك الشعبي، وانما هي قاعدة تنفيذية للسلوك الجمهوري. ذلك انها تعني أن يسلك المواطن، حاكماً كان او محكوماً، سلوك من يحب الخير لأخيه كما يحب لنفسه. وهذا شرط (إيمان) حدده الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله (لا يؤمن احدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه).

لذلك اتساءل لماذا لم تنهض التيارات الاسلامية الأصولية في اليمن الى التصدي للتفرقة الطائفية التي تصادم نصوص الشريعة الإسلامية؟ انني مع المطالبين بأن تكون الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع، ولنا في أصول الفقه ابواب مفتوحة تدعونا الى الاجتهاد في ما يحتاجه المجتمع من احكام تشريعية تواكب الاحتياجات المتجددة.

وما دمت لا اختلف مع هذه التيارات الأصولية حول هذه القضية فانني اسمح لنفسي أن اعجب لماذا لم تبدا هذه التيارات باعلان رفضها للتفرقة الطائفية وابعاد المتعصبين لها من بين صفوفها؟ لماذا تحتفظ بهؤلاء المتعصبين وتعتبرهم رموزاً للإسلام وقدوة للمسلمين؟

إنني اشترك مع المطالبين بالإحتكام الى الإسلام، وأول إحتكام اليه هو إعمال حكم الإسلام في التفرقة الطائفية التي فرضت التصفية الجسدية، وإهدار حقوق المواطنة السياسية التي يعاني منها شعب اليمن المسلم، بكل طوائفه وعناصره وفئاته، لأنها تحرم الشعب من السلام الاجتماعي.. والنهوض الحضاري الذي يعتمد على اطمئنان القلوب وتكامل القدرات، واحساس المواطنين بأنهم جسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى.

إن مطلب الوحدة الوطنية هو المطلب الوطني الأول، وهو شرط إسلامي بغيره لا يكون المرء مؤمناً. بدون الوحدة الوطنية لا يمكن أن تكون الشريعة الاسلامية مصدراً (وحيداً..) ولا (رئيسياً..) ولا حتى (ثانوياً) للتشريع. من أجل الوحدة الوطنية يبدأ الجهاد من أجل الإسلام.

هذا نداء أخير قبل الطوفان..

ولكن لمن يكون النداء؟

لقد تمكنت قيادات التفرقة من تفريق الشمل وتمزيق الكلمة.. نجحت في تفتيت الصف الوطني بين عشرات الأحزاب والصحف والنقابات والشلل والجماعات.. وحتى الحزب الاشتراكي المنظم شريك الوحدة لم يسلم هو الآخر من التفريق والتمزيق. ولم يكن ذلك النجاح الهدام بفضل المؤتمر الشعبي لأنه ليس أكثر من مجموعة توابع هامشية اقتضتها نصيحة الامام المتوكل اسماعيل للحاكم الإمامي الظالم بأن (يلتص.. ولكن بصورة لا تنفر) فهؤلاء ليسوا أكثر من مجرد (صورة لا تنفر).

لمن يكون النداء.. والرئيس علي عبدالله صالح في كلمته التي القاها في الشهر الماضي ٢٠ اغسطس (آب)، يعترف (بالعبث الإداري والمالي، والإخلال بالأمن، والتسيب، واللامبالاة، وسلب ممتلكات الدولة)؟

لمن يكون النداء.. ونائب الرئيس علي سالم البيض يفتقد الحماية في العاصمة صنعاء،



المصدر : صوت الكويت

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٤ سبتمبر ١٩٩٢

وتطارده مؤامرات التصفية الجسدية حتى عرينه في حضرموت؟

لمن يكون النداء.. وعضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد يتقي شر التصفيات الجسدية فيدعو الى قائمة انتخابية موحدة قائلاً ان «المنافسة في اليمن تعني المواجهة» (صحيفة الحياة ١٩٩٢/٨/٨) بينما لا انتخابات بغير منافسة!

لمن يكون النداء.. والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر زعيم حزب التجمع للإصلاح يعلن أن «كل الناس لديهم شكوك في أن تكون الانتخابات نزيهة، إذ لا بد من حدوث تلاعب وتحايلات وتزوير من قبل السلطة التي بيدها كل شيء.. بيدها أسباب التحايل والقدرة على التزوير»؟ ثم يعلن ان «كل الشعب عارض الدستور ولم تزد نسبة من أدلوا بأصواتهم في الاستفتاء عن عشرين في المئة بينما أعلنت الدولة ان الموافقة عليه كانت بنسبة ثمانية وتسعين في المئة»، ويضيف الى ذلك ان «الدولة لم تكن في حاجة الى التصويت»، وان «المشكلة كلها إلهاء الناس وإيجاد مشاكل وصرف أموال» (المسلمون ١٩٩٢/٨/٢١).

لمن يكون النداء.. وعشرات الأحزاب التي ارادت أن تصنع سفينة اليمن التي تعصمها من الطوفان، إذا بها تكاد تتفق على الغرق قبل أن تبدأ في صنع السفينة، وتاهت بين أسماء وليدها قبل ان تحمله، لأنها ترفعت عن فهم المحرك التاريخي (الثابت والمستمر) للصراع الدموي في اليمن، فلم تحاول أن تعمل على تطويعه لبناء سفينتها بالشروط الضرورية للوحدة الوطنية. كنت أعرف أنه لم يعد في اليمن (مسؤول) يكون له النداء لحماية الشعب اليمني من الطوفان الذي أطلت أمواجه، ولذلك ناديت، منذ سنتين، بإجراء الانتخابات تحت اشراف عربي ودولي، أو تحت اشراف جامعة الدول العربية، وذكرت في حيثيات هذا النداء أن اليمن شعب مسلح، وتضاريس مقاتلة، وتاريخ يحتاج الى صياغة جديدة.

ولقد ثبت صدق هذا النداء من تلاحق التصفيات الجسدية التي أحدقت برقاب القيادات الوطنية ذات النوايا الحسنة، التي أفرطت في ثقتها بحسن نوايا الآخرين، ونحن على مقربة من نهاية الفترة الانتقالية، فماذا يكون الحال عند نهايتها؟

أية دماء سوف تسيل عندما تحدث المواجهة التي يخشاها عضو مجلس الرئاسة سالم صالح محمد كنتيجة حتمية للمنافسة، التي هي طبيعة الانتخابات وموضوعها؟

من سوف يوقف سيول الدماء عندما يحدث (التلاعب والتزوير من قبل الدولة.. وبنسبة تسعين في المئة) كما توقع الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر؟

وما دامت رواسب التفرقة الإمامية لا تزال مسيطرة على نظام الحكم الجمهوري، فإن الانتخابات الحرة النزيهة لن تكون ممكنة.

وحين تكون النزاهة مستحيلة يصبح الطوفان ممكناً..

ويكون أمراً مقضياً..

ويا لهول الكارثة.. حين نعجز عن مصالحة أنفسنا بالوحدة الوطنية! فنفرض على أنفسنا مأساة الصومال.. أو نرضى بكارثة يوغسلافيا.. أو نستورد الحل السلمي من تشيكوسلوفاكيا.. وقد لا نستطيع.. وإن حرصنا.

ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

* نائب رئيس الجمهورية اليمنية الاسبق

٠٥٥١٨٣



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر : الحياة (اللندنية)

التاريخ : ٢٥ [illegible] ١٩٩٢

رئيس الحزب الجمهوري اليمني يدعو الى اعادة النظر في العلاقات مع دول الجوار

ابو لحوم لـ "الحياة" : الانفجارات في اليمن هدفها ضرب التجربة الديموقراطية

☐ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اكد رئيس الحزب الجمهوري اليمني عضو مجلس النواب السيد محمد علي ابو لحوم ان المؤتمر الثاني (مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية) الذي تعد له «اللجنة التحضيرية الثانية» سيعقد آخر الشهر الجاري.

وتحدث في لقاء اجرته معه «الحياة» في صنعاء عن الوضع الامني ومسيرة الديموقراطية في البلاد، وقال انه «ليس من السهل التراجع عن النهج الديموقراطي ومن الصعب على من يحاولون اجهاض هذا النهج وضرب التجربة الديموقراطية عبر اعمال العنف وزعزعة الامن النجاح في خططهم». ودعا الى ضرورة اعادة النظر في علاقات اليمن مع جيرانه عبر قنوات مباشرة من دون وساطات اجنبية.

وهنا نص الحديث:

● اين وصلت اعمال «اللجنة التحضيرية الثانية» وهل هناك اتصال بينكم وبين اللجنة التحضيرية الاولى، خصوصاً ان الانتخابات العامة اصبحت وشيكة بعد انتهاء الفترة الانتقالية؟

- اللجنة الثانية تواصل اعمالها، ونحن على وشك عقد المؤتمر آخر الشهر الجاري. واود التأكيد هنا على عدم وجود اي خلاف بيننا والاخوة في اللجنة الاولى، وان حدث اي خلاف في الرؤى ازاء بعض القضايا يجب ان لا يتحول خلافات شخصية. وقناعتي ان الوقت ليس وقت التراشق بالتهم فاليمن يمر الآن بمرحلة حرجة وصعبة، وعلينا جميعاً ان نتكاتف سواء اولئك الذين في المؤتمر الوطني السابق، او في مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية وتكون الحصيلة واحدة. فالمؤتمر الاول عقد واطلعنا على الكثير من قراراته وتوصياته، ومن حقنا ان نؤيد بعضها ونبدي ملاحظات على البعض الآخر وهذا مفهومنا للديموقراطية، وهو لا يعني ان تكون معي والا نسبت اليك التهم بشتى اشكالها والوانها. وعلينا ان نترفع عن هذه المهاترات وان نعي بان المرحلة الجديدة تختلف عن سابقتها. وكنا اتصلنا باللجنة التحضيرية الاولى قبل عقد المؤتمر ووضعنا امام اعضائها شرحاً مفصلاً عن المرحلة الحرجة وسألناهم كيف يمكننا ان نضع ميثاق عمل سياسي باستثناء القوى الاساسية في الساحة اليمنية، وهل الغرض من المؤتمر ان يكون ظاهرة اعلانية او ان يكون هناك مؤتمر للوفاق والتوفيق؟ وكيف يعقد مؤتمر في غياب الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح والاحزاب البعثية والناصرية والكثير من المنظمات والاحزاب الاخرى؟ فاي مؤتمر نتحدث عنه في غياب كل هذه القوى؟

● كيف تفسرون انسحاب الحزب الاشتراكي الذي اعلن عنه اخيراً؟

- نجدد دعوتنا للاخوة في الحزب الاشتراكي ونحرص كل الحرص على ان يحضروا المؤتمر ويشاركوا في توقيع ميثاق العمل السياسي الذي سيضم القوى الاساسية في الساحة اليمنية (...) ولا ادري ماهية المبررات الفعلية التي دفعت الاخوة في الحزب الاشتراكي الى انسحابهم، ولكننا حتى الآن لم نسمع بانسحاب نهائي من مؤتمرنا (مؤتمر الاحزاب والمنظمات الجماهيرية)، ولا تزال اتصالاتنا معهم مستمرة وسنعقد اجتماعاً معهم قبل انعقاد المؤتمر المقبل. ونحن نعتبرهم احد الاطراف الاساسية في الساحة. ولا اعتقد ان من مصلحتهم استثناء انفسهم.

● كيف تفسرون حوادث الانفجارات في البلاد ومن هي القوى التي تقف وراءها وهل هي يمنية؟

- اعتقد ان هذه ظاهرة لا تدل على نيات صادقة ازاء الديموقراطية. وانا من الاشخاص الذين سبق وتحفظوا على قانون الانتخابات في مجلس النواب، وقلنا انه لا بد من تنقية الاجواء لاقامة انتخابات فعلية نزيهة (...) وما يحصل اليوم هو نوع من محاولات اظهار عدم وجود الاجواء الطيبة لاجراء الانتخابات. واعمال التفجير اصبحت شاملة وليست موجهة ضد طرف واحد. وكنا نسمع ان حزباً واحداً كان المستهدف لكن الانفجارات توسعت وشملت الجميع في هذه المرحلة. واعتقد ان هذه الظاهرة يجب ان لا تحبط من عزمنا بل يجب ان تدفعنا نحو الاستمرار في الديموقراطية والحرص عليها. ومن الصعب جداً ان نتراجع عما اقدمنا عليه. وهذه التفجيرات لن تخلق الا ردود فعل معاكسة تتمثل في عزيمة الشعب واستمراره واصراره على التمسك بهذا النهج الديموقراطي. وهذه الظاهرة مقلقة، لكنها ليست بالشكل الذي يحاول البعض تفسيره (...) وللاسف الشديد فاننا سمعنا الكثير من الطروحات مثل اننا نسير نحو «صوملة» اليمن او الى «لبننة» اليمن. واتساءل: لماذا ننظر الى هذه الامور نظرة سوداء متشائمة؟ ان ما يحدث في اليمن هو شيء طبيعي، والشعب اليمني اذكى واحرص مما يعتقد البعض (...) واعتقد ان الامور سائرة الى خير ولا يوجد ما يقلق.

اما بالنسبة الى القوى المشاركة في التفجيرات، فهي يمنية، وقضية الايادي الخارجية مصطلح تعبنا من تكراره، فما يحصل داخل الساحة اليمنية تمارسه عناصر لا تريد المصلحة لهذا البلد (...) هذه العناصر ضاقت بها الحال من الوحدة والديموقراطية وهي الجهة التي تحاول عرقلة المسيرة الديموقراطية.

● هل تعتقدون ان اعمال العنف ستستمر حتى اثناء الانتخابات؟

- قضية استمرار العنف في هذه المرحلة هو ما نخشاه ولا نريده. ولا بد، كما سبق واكدنا، من توفير الاجواء الآمنة لاقامة الانتخابات، وهو شرط اساسي، واذا استمرت الايدي الداخلية التي لا ترى لها مصلحة من الانتخابات ومن النهج الديموقراطي في عرقلة مسيرتنا، يجب علينا ان نضع اللوم على الحكومة التي يجب ان تتحمل المسؤولية.

العلاقات مع الجيران

● الى اين وصلت علاقات اليمن مع الجيران، وهل هناك تحسن في هذه العلاقات بعد قطيعة اكثر من سنتين؟

- يفرض علينا الواقع ان نعيد النظر في علاقاتنا مع الاشقاء في الجزيرة والخليج لانه ليس من مصلحة احد ان تستمر العلاقة على ما هي عليه.

واذا عرضنا التطورات الجارية في عالم اليوم، نلاحظ ان الشعوب المتقدمة تجاوزت فكرة توحيد بلد واخر وبدات في تنفيذ توحيد قارة بكاملها على رغم اختلاف لغاتها وتفاوت اسعار عملاتها في الاسواق العالمية، ونحن ما زلنا نفكر في دائرة العقلية الضيقة التي لا تقبل مرونة التفكير السليم الهادف.

نحن في اليمن نعتبر الاشقاء في الدول المجاورة عمقاً استراتيجياً لنا ولا غنى لطرف عن الآخر، ولا بد ان نحرص بجدية على اعادة الامور الى ما كانت عليه، ولا بد ان يرقى التعاون الى قمة مستوياته لمصلحة شعوب المنطقة لان القطيعة لا تؤدي الا الى اشكال من التوتر والتشنج.

● هل هناك خطوات ايجابية ازاء اعادة تلك العلاقات؟

– هناك بعض الاتصالات ولكن في حدود ضيقة جداً (...) ولا بد من تطوير تلك الاتصالات وتوسيعها، ونواصل بذل الجهود الخيرة لتحسين تلك العلاقات، واملنا كبير بالقيادات العربية المعنية لمواصلة وتكثيف جهودها لتحقيق هذا الهدف السامي الكبير.

والواقع ان اخطاء وارباكات حصلت خلال ازمة الخليج لكن علينا جميعاً ان نتناسى الاخطاء الماضية وننهي القطيعة التي لا تخدم سوى اهداف اعداء الشعوب العربية (...) واعتقد ان المخرج من جمود العلاقات العربية – العربية او فتورها يستدعي فتح قنوات مباشرة من دون وساطات اجنبية، ومن خلال هذه الاتصالات المباشرة يمكننا ان نمهد الطريق لتنقية الاجواء واعادة العلاقات بين الاشقاء، وليس من مصلحتنا جميعاً الاستمرار في هذه القطيعة.



المصدر : صوت الكويت الكويتية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

انفجار قرب السفارة الاميركية في صنعاء

البيض يؤكد الخلاف مع الرئيس اليمني

عدن، صنعاء ـ «صوت الكويت» وكالات: انفجرت قنبلة بالقرب من السفارة الاميركية في صنعاء في احدث حلقة من سلسلة من الانفجارات شهدتها العاصمة اليمنية صنعاء، في حين شدد زعيم الحزب الاشتراكي اليمني علي سالم البيض على ضرورة اجراء الانتخابات في موعدها المحدد ودان اعمال العنف في البلاد.

ونقلت صحيفة «الثورة» عن مسؤول في وزارة الداخلية امس قوله ان القنبلة انفجرت بالقرب من الحائط الغربي لمبنى السفارة ليلة الاول من امس وانه لم تقع خسائر في الارواح. واعطت الحكومة المدنية قبل اسبوعين اجهزة الامن عشرة ايام لاعتقال المسؤولين عن هذه الهجمات. ولم يعلن رسمياً عن اي اعتقالات رغم مرور المدة المحددة.

ويتهم مجلس الرئاسة الذي اجتمع قبل ثلاثة اسابيع لبحث الوضع الامني في البلاد، عناصر اجرامية، لم يذكرها بالاسم، وقال انها حاقدة على منجزات الوحدة الديمقراطية فيما وصف الرئيس اليمني علي عبدالله صالح المتورطين باعمال العنف بالانفصاليين. وفي غضون ذلك دعا زعيم الحزب الاشتراكي نائب رئيس جمهورية اليمن علي سالم البيض الى التمسك باجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وقال في اول ظهور علني له منذ شهر ونصف الشهر «ان الاختلاف في وجهات النظر لا يعني الافتراق» في اشارة الى الخلاف بينه وبين رئيس الجمهورية على هامش الازمة السياسية في البلاد. وقال البيض في كلمة له ليلة الاول من امس بمناسبة ذكرى قيام الجمهورية في الشمال في ٢٦ سبتمبر (ايلول) ان الاختلاف في الراي والتباين في وجهات النظر «لا يعني بالضرورة الافتراق» مؤكداً اهمية حشد الجهود لتهيئة ظروف مناسبة للانتخابات العامة. ونبه البيض الى ضرورة الاسراع باستكمال دمج القوات المسلحة اليمنية.



المصدر : الشرق الاوسط (اللندنية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

الحزبان الحاكمان في اليمن يطالبان بالكشف عن مرتكبي أعمال العنف

صنعاء: من حمود منصر

دعا المكتب السياسي للحزب الاشتراكي المشارك في الحكم الاحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية والنقابية وكل فئات الشعب اليمني لمواجهة العنف والارهاب والتصدي له بكل الوسائل الشرعية والقانونية، كما دعا اجهزة الامن الى تحمل مسؤولياتها.

وجاء في بيان المكتب السياسي الذي صدر الاثنين الماضي ـ ورفضت وسائل الاعلام الرسمية اذاعته رغم توجيهات وزير الاعلام كما اكدت ذلك مصادر مسؤولة في الحزب الاشتراكي لـ «الشرق الأوسط» «يجب ان توضح للشعب كل النتائج التي توصلت اليها اجهزة الامن والقضاء في حوادث الاغتيالات والارهاب السابقة».

وعبر الحزب عن ثقته بأن القضاء على العنف والارهاب لن يتحقق الا من خلال الوسائل الشرعية والقانونية والاستناد الى قوة الرأي العام المناهض للعنف.

من جانب آخر اصدر فرع المؤتمر الشعبي العام في امانة العاصمة بيانا أمس الأول جاء فيه «إن عناصر الشر والفتنة باصرارها على حبك التآمرات الدنيئة، وزعزعة الامن والاستقرار تحاول تفريغ الوحدة من محتواها الديمقراطي، ولكنها بعد ان ادركت ان مسلسل الارهاب، وافتعال الاحداث المؤسفة لم يوقف المد الديمقراطي الذي يستهدف انهاء الفترة الانتقالية، واجراء انتخابات حرة كما لم يوقف نشاط وخطوات اللجنة العليا للانتخابات لجأت الى نقل تآمرها، وارهابها المعهود، ضد قيادات المؤتمر الشعبي العام، معتقدة انها بذلك ستضع حدا لخيار الشعب، وتدفع القيادة السياسية لاعلان حالة الطوارئ، وتظفر هي بتحقيق مراميها».

ودعا البيان القيادة السياسية اليمنية الى العمل على تحقيق جملة من المطالب اهمها:

- الكشف فورا ودون ابطاء عن عناصر الارهاب والشر والفتنة التي احدثت التفجيرات، وتقديمها للعدالة.
- تنفيذ الخطة الامنية المقرة، بتحقيق الحماية الكاملة لكل ابناء الشعب.
- الاعلان عن موعد نهائي للفترة الانتقالية واجراء الانتخابات قبل انتهاء الموعد المحدد لها في اتفاقية الوحدة، ووضع حد لمحاولات الالتفاف على حق الشعب في ممارسة ديمقراطيته بحرية.
- اثبات سيطرة الدولة على المداخل الحدودية، والغاء ازدواجية السلطة في الموانئ الجوية والبرية والبحرية من اجل الحفاظ على استقرار البلاد.
- تحييد المؤسستين العسكرية والامنية عن الصراعات الحزبية.
- ضبط الاسعار، ووقف المتاجرة بقوت الشعب، والعمل على الغاء احتكار تسويق السلع الاساسية في يد مؤسسة او هيئة او فرد في اي محافظة من محافظات الجمهورية.
- تحقيق العدالة في اجراء التسويات الوظيفية لجميع موظفي اجهزة الدولة، وعدم اخضاعها لمعايير حزبية نفعية، او فئوية او طائفية.

ويستنتج الكثير من الساسة اليمنيين من خارج الحزبين الحاكمين ان تصاعد موجة العنف والتفجيرات في العاصمة وارتفاع حدة البيانات الحزبية السياسية مع استمرار الخلافات داخل اللجنة العليا للانتخابات تعطي مؤشرات كافية للتاكيد بأن الحزب الاشتراكي والمؤتمر الشعبي لشدة حرصهما على البقاء في مواقع الحكم يتطلعان الى اخضاع العملية الانتخابية لنوع من الاتفاقات المسبقة مع بعض القوى السياسية الاخرى في البلاد، ان لم يكن ادخال البلاد في حالة فراغ دستوري تسمح لهما بوضع صيغة اتفاق جديد بينهما لفترة مقبلة تحت مسمى آخر (غير الانتقالية) مقابل اعطاء بعض المقاعد البرلمانية، والحقائب الوزارية الثانوية لبضعة احزاب قلصت قوتها وتأثيرها سلفاً، ورغم كل التوقعات فان الايام المقبلة ماتزال حبلى بالكثير من المفاجآت.



المصدر : الوطن العربي
١ الجمعة

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

حوار مع زعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح شيخ مشايخ حاشد

الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر :

الردة على الوحدة كالردة على الاسلام

لم يبالغ المراقبون السياسيون للشأن اليمني الراهن عندما وصفوا الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر شيخ مشايخ قبيلة حاشد وزعيم حزب التجمع اليمني للاصلاح بانه ضابط ايقاع الحركة السياسية في اليمن، فالقبيلة التي يقودها هي الاكثر فعالية في التاريخ السياسي المعاصر لليمن كما أنها الاكبر عدداً، والحزب الذي يقوده يضم في داخله جماعة الاخوان المسلمين بعد أن تمت في العام ١٩٨٩ الوحدة بين الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر، والشيخ عبد المجيد الزنداني قائد حركة الاخوان المسلمين.. فخرج إلى الوجود حزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يعتبر الرقم الصعب الان في الخريطة السياسية لليمن الموحد.

وللشيخ عبد الله الاحمر تاريخ عريض في النضال السياسي من أجل الجمهورية، ونضال آخر من اجل الوحدة، ولم يكن صدفة انه اثناء اجراء هذا الحوار مع «الوطن العربي» اتصلت به وكالة الانباء الفرنسية تطلب تعليقه على بعض ما يدور في صنعاء من احداث، فالرجل محط انظار الاعلاميين المتابعين لليمن في مرحلة تحولها الداخلي، وفي علاقاتها العربية.

وليس خافياً على المراقب السياسي الراصد لحركة التطور في اليمن، الدور الذي لعبه الشيخ عبد الله بن حسين الاحمر لترطيب الاجواء بين بلاده، وبين غير بلد عربي خليجي، خصوصاً المملكة العربية السعودية، وهي الاجواء التي كانت تأثرت بازمة الخليج وتداعياتها.

في منزله، ووسط حشد من المشايخ، جرى هذا الحوار الذي لا يخلو من الصراحة.

الحزب الاشتراكي اطال الفترة الانتقالية لانه «مزنوق»



المصدر : .... الوطن العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : .... ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

- ما فات اكثر مما هو آت بالنسبة للمرحلة الإنتقالية لدولة الوحدة، وبعد عدة اسابيع ستدق الانتخابات الابواب، والسؤال هنا ما هو تقويمكم للفترة الانتقالية؟

● المرحلة الانتقالية وجدت لكي تتمكن الدولة من انجاز عديد من المهام الوحدوية، وقد تحددت هذه المرحلة في الدستور بستة أشهر فقط، لكن حدث اتفاق بين الحزبين على اطالة الفترة حتى وصلت إلى ٣٠ شهراً، والسبب في ذلك يرجع إلى الحزب الاشتراكي اليمني الذي يعاني في داخله، ومع المجتمع مشاكل بالجملة، وقد تصور ان تمديد المرحلة الانتقالية سيمكنه من ترتيب اوضاعه، لكنني اعتقد انه لم ينجح.

- في اعتقادكم هل تم فعلاً توحيد المؤسسات الشطرية ودمجها، ام مازال بعضها شطرياً؟

● الواقع انه مازالت بعض المؤسسات غير موحدة، وربما يعود ذلك إلى الظروف التي احاطت بالمرحلة الانتقالية. حيث وقعت أزمة الخليج، وظهرت المشكلة الاقتصادية في اليمن، وبرزت قضية العمالة العائدة من دول الخليج، وقد تسببت هذه المشكلات في تعطيل عملية الاندماج الوحدوي.

- في المرحلة الانتقالية للوحدة برزت عملية الاغتيالات السياسية، ونسبة كبيرة منها وقعت ضد قيادات في الحزب الاشتراكي، ودعني اكن صريحا واقول ان كثيرين اشاروا باصابع الاتهام لحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي تترأسونه .. ماهو ردكم؟

● انني سأكون ايضاً صريحاً، وأؤكد ان التجمع اليمني للاصلاح ارقى من هذه الاساليب، نحن لا نمارس الغيبة أو النميمة، أو القتل غدراً، وبالعكس فان شعارنا الاساسي هو المواجهة بالحوار، ومقارعة الحجة بالحجة، ولدى حزبنا رجال على درجة من التعقل، وتحمل المسؤولية اكثر مما لدى اي حزب آخر في اليمن.

- ماهو تفسيركم لظاهرة الاغتيالات إذاً؟

● هناك مبالغة وتهويل اعلامي وسياسي حول حوادث العنف، لان اغلب هذه الحوادث ليس له طابع سياسي، فهي حوادث جنائية، سواء ثأر او مشكلات على حدود، او علاقات مالية متشابكة بين بعض الناس، وهذه حوادث تقع في اي مكان في العالم لكن في اليمن ثمة من يعطي هذه الحوادث معنى سياسيا لغرض في نفس يعقوب. انني أؤكد ان ٩٠ في المائة من هذه الحوادث ليس لها طابع سياسي.

- ولماذا يتهمون حزبكم بالتحديد بانه وراء هذه الحوادث؟

● لانهم فاشلون! وبالمناسبة ان احداً لم يتهمنا صراحة، لكنهم يغمزون ويلمزون، وهذه سياسة الضعفاء.

- هل تعتقد ان استمرار مسلسل الاغتيالات سيؤثر على مناخ اجراء الانتخابات؟

● لا اعتقد ذلك لسبب بسيط هو ان في اليمن مشايخ القبائل، والعلماء والمثقفين والضباط الاكفاء، وإذا تضافرت الجهود، وصدقت النوايا فان الانتخابات ستمر في هدوء، واهم شرط هنا هو ان تجري الانتخابات بديمقراطية كاملة، وان لا تتدخل اجهزة الدولة سواء عن طريق الترغيب او



لا خلاف في حزب الاصلاح والاتجاه الديني يمثّل الاتجاه القبلي

الترهيب. نحن نريد انتخابات نظيفة تعتبر قدوة، واساساً لاي انتخابات تجرى فيما بعد.

ـ هل تشعر ان وجود اللجنة العليا للانتخابات يوفر حداً منطقياً من الضمانات المطلوبة؟

● اللجنة العليا تضم عناصر جيدة، وهم تجمع في عضويتها اغلبية الاحزاب، والمهم أن تعطى الفرصة كاملة لتقود الانتخابات وتشرف عليها وفق قواعد العدالة والنزاهة والحرية الكاملة لتذكرة الانتخاب، وقد اختار مجلس النواب هذه اللجنة، ونأمل أن توفق في مهمتها.

ـ ماهو موقفكم من الحزب الاشتراكي المشارك في السلطة الان؟

● نحن مختلفون معه، ومع ذلك نحاوره.

ـ هل يمكن ان يصل هذا الحوار إلى تحالف انتخابي وقائمة موحدة؟

● لا. لن يحدث ذلك بأي حال، فالحوار حالة مطلوبة بشكل دائم، ونحن نتحاور مع الجميع لاننا ابناء وطن واحد، اما التحالف فيقتضي اتساقاً أو على الاقل اقتراباً في البرامج السياسية وهذا غير موجود بيننا وبين الاشتراكي.

ـ هل هذا الاقتراب موجود مع المؤتمر الشعبي؟

● ما يجمعنا والمؤتمر الشعبي تواصل مشترك قائم على الشريعة الاسلامية، فالميثاق الوطني منبثق من الشريعة، وينادي بها باعتبارها المصدر الأساسي للتشريع.

ـ اذن تقبلون التحالف مع المؤتمر الشعبي؟

● نحن لم نناقش هذا الموضوع داخل حزبنا على الاقل في هذه المرحلة.

ـ حاورتم حزب البعث الاشتراكي اليمني ونسقتم معه، هل تفكرون في التنسيق والتحالف مع الناصريين؟

● نحن نؤيد الحوار مع الجميع، وما يحدد تحالفاتنا هو مدى اتفاق أي حزب معنا على أن الشريعة الاسلامية هي المصدر الوحيد، ونحن حاورنا البعث والناصريين، وبصفة عامة نفضل التحالف مع الاحزاب الصغيرة، اكثر من الاحزاب الحاكمة.

لا خلاف مع «الاخوان»

ـ يتردد في الشارع اليمني أن هناك خلافاً داخل حزبكم مع جماعة الاخوان المسلمين التي يمثلها الشيخ عبد المجيد الزنداني؟

● هذا غير صحيح، نحن تنظيم سياسي اسلامي يجمع بين جوانحه جميع فئات الامة، المشايخ، والعلماء المسلمين والتجار، وليس هناك اي خلاف في صفوفنا، فنحن الاخوان نكمل بعضنا.

ـ يعتقد كثيرون أن حزبكم خاض غير معركة سياسية ضد حكومة الحزبين لكنه خسرها، بدليل معارضتكم للخطة الأمنية، ومعارضتكم للدستور، ثم قانون التعليم، فما هو تعليقكم؟

● نحن حزب في الشارع ولسنا في السلطة، نحن معارضون ولا ينتظر ان نكسب كل الجولات، ويكفي أن حزبنا تحمل القسط الاكبر من المعارضة السياسية سواء داخل البرلمان، أو في الشارع، ونحن فخورون بما نحققه، لان عيوننا على الجماهير ونحن نخاطبها بصورة اساسية ولا نخاطب الحكام لاننا نعارضهم.

ـ هل ترى أن قانون التعليم الذي عارضتموه مخالف للشريعة الاسلامية؟

● انني لا استطيع أن اجزم بذلك، لكنني في الوقت نفسه اؤكد انه قانون ضعيف وهزيل اعد على عجل، ولم يأخذ مداه في المناقشة، والحكومة لم تستمع إلى كل الاراء قبل صدوره.

ـ كيف تنظرون إلى التعدد الحزبي الذي زاد عن ٤٥ حزباً في اليمن هل هي ظاهرة صحية؟

● في اطار معطيات اليمن وظروفه نقول انها منطقية وصحية، لانه قبل الوحدة لم تكن هناك احزاب، كان الحزب الشيوعي الذي هو الان الحزب الاشتراكي هو الحزب الوحيد، وكانت الانتخابات مقصورة عليهم وحدهم، وبقية الشعب معزولة تماماً، وعندما جاءت الوحدة مقرونة بالديمقراطية خرجت قيادات سياسية تحاول التعبير عن نفسها فتشكلت الاحزاب والصحف الموجودة حالياً كظاهرة صحية، تجسد رغبة الشعب اليمني في ادارة شؤونه السياسية والحياتية.

اختزال حزبي

ـ وماهي توقعاتكم لمستقبل التعددية الحزبية في اليمن؟

● اتوقع ان تسفر التجربة عن ٦ إلى ٨ احزاب كبيرة تختزل في داخلها الاراء والاتجاهات السائدة في اليمن، فالاحزاب الصغيرة مرشحة بدرجة أو بأخرى للاندماج في احزاب اكبر منها، لان ممارسة العمل السياسي لا تتوقف عند حدود



المصدر : الوطن العربي

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

لن نتحالف مع الحزبين الحاكمين وسوف ننسق مع الاحزاب المعارضة

"

الرغبة، وإنما هناك أهمية للامكانيات والخبرة.

- كيف تنظرون إلى حزبكم هل هو منافس أم بديل ؟

● في ضوء فهمنا للديمقراطية، واحد شروطها الاساسية حق تبادل السلطة بطرق سياسية وشرعية، نقول اننا حزب بديل ينافس على السلطة.

- ماهي اقصى آمالكم في الانتخابات المقبلة ؟

● تحقيق النجاح في أكبر عدد ممكن من الدوائر، والوصول إلى البرلمان، وتشكيل الحكومة، اظن اننا لا نختلف في ذلك عن اي حزب له طموح.

- منذ عدة شهور وقع حادث اعتداء بالضرب على فتاة جامعية كانت في طريقها إلى الجامعة، وصرخ فيها المعتدي بضرورة عودة المرأة إلى البيت، ماذا كان موقفكم من هذا الحادث ؟

● في الحقيقة ليست عندي تفاصيل هذا الموضوع، وربما كانت المرة الأولى التي اسمع عنه، لكن على اي حال - موقف حزبنا من قضية المرأة واضح لا يحتمل اللبس، فالمرأة نصف المجتمع، وهي شقيقة الرجل في الحياة، لها كافة حقوقه، وعليها واجباتها.

- قمتم بجهود حميدة لترطيب الاجواء بين بلدكم والمملكة العربية السعودية. فيما يسمى الديبلوماسية الشعبية، ماهي نتائج هذه الجهود، وهل ستواصلونها على الصعيد العربي كله ؟

● بداية ليس هناك في السياسة موقف ابدي، لكن هناك مواقف مبدئية، وبالنسبة لنا فعلاقة اليمن مع المملكة العربية السعودية هي علاقة الاخوة في العروبة والاسلام، وهي علاقة التلاحم والتعاضد والتعاون، وهذا الامر يسري على جميع الدول العربية التي لها مبادىء واحدة، ولغة واحدة، وإذا حدث ما يعكر الصفو في وقت ما فهو غير دائم، ونحن نشعر الان بتحسن في علاقات اليمن مع جميع الاقطار العربية وفي مقدمتها المملكة.

- وما هو ردكم على الذين يقولون ان التعددية الحزبية متناقضة مع روح الاسلام وتعاليمه ؟

● التعددية الحزبية إذا كان الهدف منها مصلحة الوطن، وتنطلق من اسس اسلامية راسخة، فلا ضير منها، بل هى ضرورة، لان الاسلام اقر مبدأ الشورى، اي حق ابداء الرأي، وليس هناك تعارض بين الشورى والديمقراطية من الناحية المبدئية، والمهم هنا هو الغرض أو الهدف.

- كيف تنظرون إلى موجات العنف الاصولي المتفجرة في غير قطر عربي مثل السودان ومصر والجزائر ؟

● في الحقيقة انني ارد الظاهرة إلى غياب المنابر والاحزاب التي تسمح للشباب في كثير من الدول العربية بالتعبير عن وجهات نظرها، وإذا كان التطرف مرفوضاً، فان هذا الرفض يسري على الحكومات كما يسري على المحكومين، والاسلام دعا إلى الحوار والمجادلة بالتي هي احسن.

- بنفس الصراحة التي بدانا بها، اوجه سؤالا ختاميا : هل تتفق مع الاراء القائلة بان المجتمع اليمني مهدد في ظل الاغتيالات السياسية والازمة الاقتصادية بحدوث ردة عن الوحدة ؟

● اعوذ بالله.. قالها الشيخ عبد الله الاحمر بلهجة حاسمة واضاف : ان الردة عن الوحدة - في نظرنا - كالردة عن الاسلام، ولست اعرف مصلحة الذين يعادون الوحدة والديمقراطية لكنني اعرف اننا مصممون وقادرون - باذن الله - على حماية الوحدة من اعدائها.

صنعاء من موفد «الوطن العربي»

عادل الجوجري



المصدر : الشرق الاوسط (الدولية)

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات   التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

خطاب البيض يثير اهتمام اليمنيين

انفجار في صنعاء قرب السفارة الأمريكية

صنعاء: من حمود منصر
عدن: من لطفي شطاره

قدمت السفارة الامريكية في صنعاء احتجاجا لدى وزارة الخارجية اليمنية، وعبرت عن استيائها البالغ لوقوع انفجار على مسافة امتار من مقرها في العاصمة اليمنية في الساعة السادسة والنصف مساء امس الاول، وطالبت بتوفير الحماية الامنية الكاملة، وتعزيز الحراسة حولها.

وكانت عبوة ناسفة قد انفجرت قرب الحائط الغربي للسفارة في الضاحية الشرقية من العاصمة اليمنية قرب فندق شيراتون، سمع دويها على مسافة عدة كيلومترات، وأدت الى تحطيم زجاج نوافذ المنازل المجاورة، غير ان مصادر وزارة الداخلية والامن اكدت عدم حدوث خسائر في الارواح.

ويأتي هذا الانفجار في اطار حالة التدهور الأمني التي تتفشى في اليمن منذ حوالي عام، وعجزت الحكومة واجهزة الأمن عن احتوائها، مما ادى الى نشوب ازمة بين التنظيمين الشريكين في الحكم هناك (المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي)، وترتب عليها - اضافة الى «عدم الالتزام بتنفيذ اتفاقيات الوحدة» - اعتكاف علي سالم البيض نائب الرئيس اليمني والامين العام للحزب الاشتراكي اليمني في المكلا وعدن، ولكن هذه المرة الاولى التي تصل فيها اعمال العنف الى احدى السفارات الاجنبية.

وقد استبعد مصدر مطلع في الحزب الاشتراكي اليمني عودة البيض الى صنعاء لممارسة مهام منصبه الرسمي الا بعد تنفيذ الشروط الاربعة التي طرحها في خطابه امس الاول في عدن، وتتضمن تنفيذ الخطة الامنية ودمج القوات المسلحة، وتسليم القتلة والمجرمين الى العدالة، واشراك جميع القوى السياسية في تحمل المسؤولية خلال المرحلة الحرجة التي تمر بها اليمن، اضافة الى تنفيذ جميع القضايا التي اقرها مجلس الرئاسة.

وقال عدد من المراقبين ان خطاب البيض ساعد عددا كبيرا من اعضاء الحزب على الخروج من حالة التخبط التي كانوا يعانون منها منذ فترة، بسبب عدم وضوح الرؤية لديهم، واوضحوا ان المهندس حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء ابلغ البيض بعزمه على تقديم استقالة الحكومة اذا لم يتجاوب مجلس الرئاسة بتقديم علاج ناجع لحل المشكلة الامنية، تمهيدا لاجراء الانتخابات.

وكان العطاس قد وصل الى عدن قبل ٦ ساعات من القاء البيض خطابه - الذي استمر ساعة كاملة - وكانت المصادر تتوقع انه سيحاول اقناع البيض بالعدول عن القاء الخطاب.

ومن ناحية اخرى اعتبر توفيق عوبلي عضو اللجنة العامة (المكتب السياسي) ورئيس فرع المؤتمر الشعبي العام في عدن ان القاء البيض خطابه «امر طبيعي، يؤكد تمسك الشعب اليمني بالنهج الديمقراطي». واضاف - في تعليق على خطاب البيض - انه «لا توجد خلافات جوهرية بشأن تحييد القوات المسلحة على ضوء قانون الاحزاب، واجراء الانتخابات في موعدها، وهو ما تبناه المؤتمر الشعبي العام».



البيض يدعو الى توفير الامن في العاصمة والمدن

صنعاء: انفجار كبير غرب السفارة الاميركية

□ صنعاء -
من عبدالرحمن الحيدري:

■ اعلن مصدر امني يمني امس ان عبوة ناسفة شديدة الانفجار انفجرت مساء الاربعاء غرب مبنى السفارة الاميركية في صنعاء، واحدثت فجوة في الارض عمقها ١١٥ سنتم وعرضها ٦٥ سنتم. ولم تقع اصابات في الارواح او اضرار في الممتلكات.

وهز الانفجار العاصمة اليمنية، وتبين ان الموقع الذي زرعت فيه العبوة الناسفة يبعد قليلاً عن السور الغربي للسفارة الواقعة على تلة تبعد كيلومترين عن وسط صنعاء، لان الحراسة شديدة في المبنى ومحيطه.

وهذه هي المرة الاولى يقع فيها انفجار قرب سفارة غربية في اليمن منذ بداية موجة العنف السياسي في هذا البلد قبل اكثر من عام.

وكان الدكتور عبدالكريم الارياني وزير الخارجية التقى الثلثاء الماضي وفد المؤسسة الوطنية الديموقراطية الاميركية الذي يزور اليمن للاطلاع على التجربة الديموقراطية في هذا البلد.

من جهة اخرى، قال السيد علي سالم البيض نائب رئيس مجلس الرئاسة «ان الوحدة والديموقراطية والاصلاح هي اعمدة المشروع الحضاري الذي اعلن في ايار (مايو) ١٩٩٠ ويسعى الشعب اليمني الى تشييده».

البيض

ودعا البيض الذي كان يلقي خطاباً في احتفال اقيم مساء الاربعاء في عدن كل الاحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية الى اللقاء للبحث في القضايا الوطنية، والعمل على ايجاد حوار مفتوح حول سبل تامين الوحدة وحماية الديموقراطية والتحدث «بلغة واضحة ومعروفة للجميع».

وعبر عن ثقته بان الشعب اليمني بقواه الوطنية قادر على تجاوز الصعوبات، موضحاً ان الاختلاف في الآراء والتباين في وجهات النظر لا يعنيان في الضرورة الافتراق». واكد ضرورة اجراء الانتخابات قبل انتهاء الفترة الانتقالية. واعرب عن ثقته بان الشعب اليمني «الذي انتصر للدستور سينتصر للانتخابات العامة، وان الديموقراطية ستكتسح العصابات والمتامرين وستكشف حال التخلف».

وقال: «ان دور العمل الارهابي والعصابي لا يمكن ان يوقف ذلك التحول النوعي الديموقراطي الذي يجري في التاريخ المعاصر لليمن (...) ان الديموقراطية لن تتوطد وتتعزز الا بوجود دولة مؤسسات وحياة مدنية ونبذ مخلفات الماضي. وشدد على ضرورة جعل العاصمة وعدد من المدن الرئيسية «مدناً يتوافر فيها الامن للجميع».

وتناول نائب الرئيس اليمني جملة من القضايا العربية والدولية، واكد اهمية «تعزيز التضامن العربي لتجاوز الصعوبات والتحديات التي تواجه الامة العربية، والعمل على «تجاوز الصعوبات التي تبرز في الوضع العربي وحل الخلاف بين البلدان العربية من طريق التفاهم والحوار الاخوي والعمل جنباً الى جنب من اجل تعزيز السلام والامن في المنطقة وتبادل المنافع المشتركة».

واعرب عن استعداد اليمن للبحث في كل القضايا الحدودية مع الجيران «بروح اخوية وسلمية وبروح الحوار الصادق والبناء».



المصدر : المساء

القاهرية

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ٢٥ سبتمبر ١٩٩٢

مجـــرد ملاحظــــة

امر مؤسف حقا تلك الموجـــة من الانفجارات والاغتيالات التى هزت صنعاء عاصمة اليمن الشقيق.. والامر يحتاج الى جهود جادة وصادقة من السلطات الحاكمة فى اليمن للكشف عن مدبرى تلك الانفجارات وعقابهم حتى يعود الهدوء والسكينة الى رحاب اليمن السعيد . ونحن لانريـد اصدار احكام قاطعة ومتسرعة لكن لابأس من ملاحظة ممكن ان نبديها .

اننــا نعتقــد ان هذه الموجـــة من الانفجارات لاتنفصل عن مشكلة هامة تعانيها اليمن وهى النزعـات القبليـة فهذه النزعات مشكلة تعرقل مسيرة اليمن الشقيق نحو التقدم. والملاحظ ان نظم الحكم المتوالية منذ عام ١٩٦٢ لم تقم بجهد يذكر لحل هذه المشكلة وربما ساهمت فى تفاقمها وهو امر تشير اليه تقارير عديدة خرجت من اليمن .

ان المهمة الاولى امام حكومة اليمن اليوم هى تحويل الشعب الى شعب واحد يكـون ولاء ابنائـه لبلادهـم ولــيس لقبائلهم وعشائرهم ونرجو الا يثير ذلك غضب الاخوة الاشقاء فى اليمن لانها كما قلنا مجرد ملاحظة نبديها لايدفعنا فى ذلك سوى مصلحة شعب شقيق اشترك معنا فى رباط الدين والعروبة .

عربى أصيل

